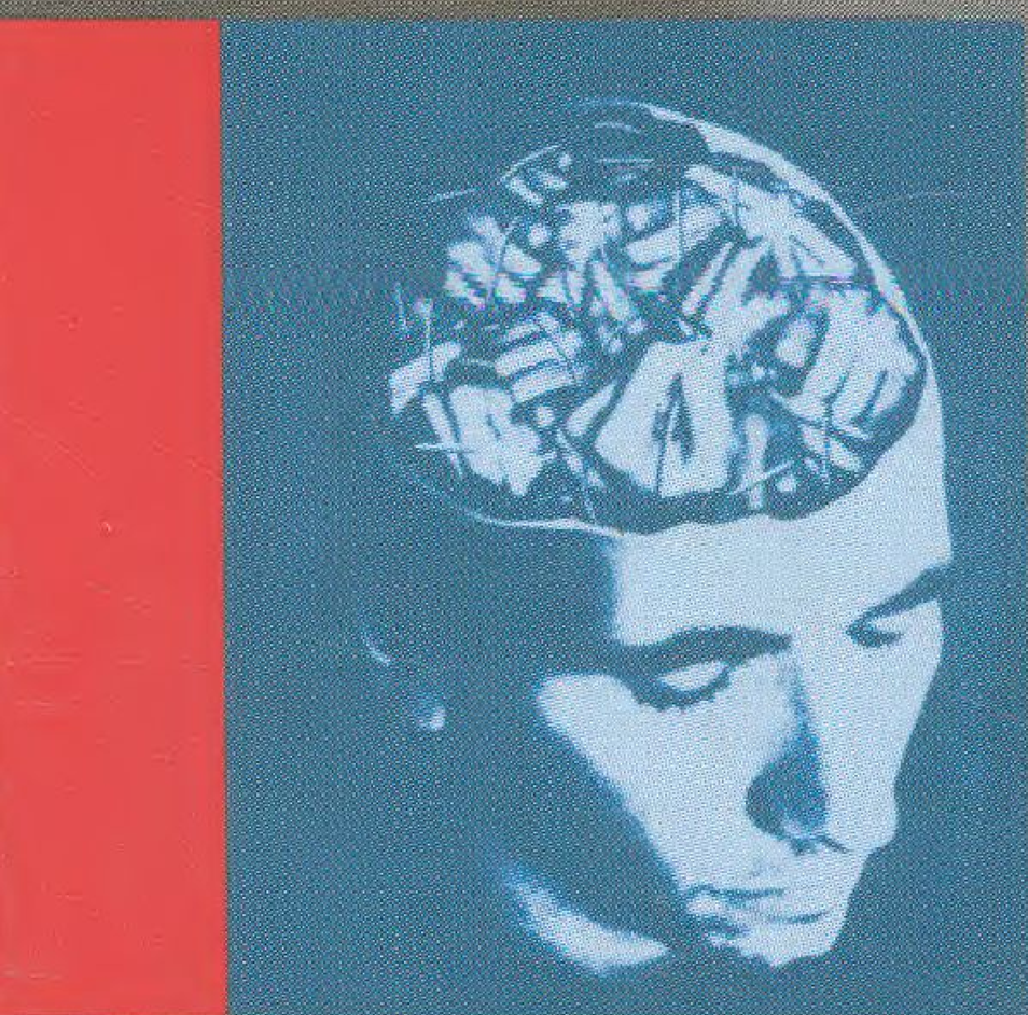
صلاح الدين حافظ

تزييف الوعي

أسلحة التضليل الشامل







إصدارات سطور

تصميم الغلاف: جوبي

تزييف الوعى

أسلحة التضليل الشامل

تزييف الوعى

أسلحة التضليل الشامل

صلاح الدين حافظ

طبعة سطور الأولى ٢٠٠٤

إصدارات سطور صدر فى هذه السلسلة:

١ ـ محمد (ص)
٢ ـ صدام الحضارات
٣ ـ عصر الجينات
٤ ـ القدس
٥ ـ العولمة والعولمة المضادة
٦ ـ التاريخ السرى للموساد
٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان
٨ ـ حريم محمد على
٩ ـ عولمة الفقر
١٠ ـ صور حية من إيران
١١ ـ البحث عن العدل
١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج
١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب
١٤ ـ معارك فى سبيل الإله
١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
١٦ ـ المكنز الكبير (معجم شامل للمترادفات والمتضادات)
١٧ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام
١٨ ـ الحق يخاطب القوة
١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء
٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى
٢١ ـ روسيا.. إلى أين
٢٢- موسوعة الطفل
٢٣- الخدعة الرهيبة
٢٤- نهاية الإنسان
٢٥- خدعة التكنولوجيا
٢٦- بوش ضد العراق ... لماذا؟
٢٧- أين الخطأ ؟
٢٨- اللولب المزدوج
٢٩- رجال بيض أغبياء
٣٠- سادة العالم الجدد
٣١- خطيئة إسرائيل
٣٢- اللعب مع الصغار
٣٣- الإبادة السياسية
٣٤- حكومة العالم السرية
٣٥- القانون فى خدمة من
٣٦- ما بعد الإمبراطورية
٣٧- بوش فى بابل
٣٨- المقاومة العراقية .. ومستقبل النظام الدولى

أيضا مجلة سطور

مجلة شهرية ثقافية عربية

إصدارات سطور

مدير النشر:

أحمد مستجير

هيئة التحرير:

اعتدال عثمان

فاطمة نصر

ـ الكتاب: **تزييف الوعى أسلحة التضليل الشامل**

ـ المؤلف: صلاح الدين حافظ

ـ غلاف وإخراج: جوبى

ـ المراجعة اللغوية : عمر الشناوى

الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٤

رقم الإيداع ٢٠٠٤/٨١٨٠

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٥٢٤٠٠٢٠/٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@misrnet.com.eg

المحتويات

مقدمة

إعادة الاعتبار للعقل الواعى

أصبحنا قوماً شكائين بكائين ...

نشكو ونبكى ، ثم نبكى ونشكو، ولا نتحرك جديا لنفعل أكثر من الشكوى والبكاء، فهل لأنه عجز أصاب منا العقول قبل أن يصيب الأجساد، أم أن هناك خللا خلقياً فى جيناتنا، تدفع بنا دائما إلى الاستسهال واقتناص الطريق الأقرب، دون المخاطرة وخوض الأصعب !

نكتفى بالشكوى من الانحياز الأمريكى، وبالبكاء على أطلال التدمير والعدوان الإسرائيلى فى فلسطين ، وبالنواح الدائم من جراء هيمنة العولمة الأمريكية على شئوننا، وسيطرة اللوبى الصهيونى على المال والأعمال والإعلام فى الغرب ، وننسى أو نتناسى أن لدينا الكثير الذى نستطيع أن نبنى به إرادة حرة ومقاومة قوية، لو أجدنا استغلاله ... لكن ماذا تفعل فى قصور الرؤية وقعود العقل وعجز التفكير ونقص الخيال ..

حسنا ...

إن قضية تشكيل العقل وصناعة الوعى ، أصبحت من أهم القضايا التى تأخذ اهتماماً خاصاً فى كل دول العالم ، لها مراكزها المتخصصة وبحاثها وبحوثها ، نتيجة الإدراك العلمى أنها قضية محورية فى صناعة

السياسات والتأثير فيها، وأنه بدون عقول سليمة واعية، لن تستطيع الدول والمجتمعات تحقيق التقدم فى أى مجال ، وأن هناك شروطا لبناء العقول السليمة الواعية، أولها ضمانات الحرية ...

حرية التفكير والبحث ، حرية الرأى والتعبير والصحافة ، حرية الاعتقاد والاجتهاد، حرية العمل والمشاركة ..

بدون الحرية لن نبنى عقلاً سليماً ولن نشكل وعياً قويماً ....

دون ذلك هو الزيف والتزييف ...

ولا ندرى هل من حسن حظ البشرية أو من سوء حظ شعوبنا ، أن العصر الراهن، قد أصبح عصر الحرية والديموقراطية، عصر الصحافة

الحرة والإعلام المستنير والثقافة الرحبة، فى ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، التى أحكمت شبكاتها على أرجاء العالم ، ومثلما نقلت الأخبار والمعلومات ، وروجت للثقافات والأفكار بسرعة هائلة ، فإنها نقلت الأكاذيب وروجت للخداع والتضليل فى حالات كثيرة ..

أعادت تشكيل الوعى والعقل الإنسانى، فى ظل مفاهيم جديدة، وأصبحت وسائل الإعلام الجبارة قوية التأثير ، أحد أهم مصادر الثقافة ، لكنها بنفس الدرجة ساعدت فى تزييف الوعى وتشويه العقل ، حين وقعت أسيرة الاحتكارات الدولية فى ظل العولمة الشرسة، التى تنفرد بقيادتها دولة واحدة، بمفاهيم محددة وثقافة محدودة ومصالح كونية استعمارية هائلة ..

وبالمقابل ...

فإن حكوماتنا الرشيدة، لم تقف مكتوفة الأيدى تجاه هذه الصناعة العصرية المعقدة ، فلعبت بها وعليها فى اتجاهين متعاكسين تماما ... اتجاه استغلال إنجازات صناعة الإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فى ترويج ما تريد هى ترويجه دون السماح لغيره، واتجاه مناقض هو حرمان الشعب ، من حرية تشكيل وعيه وتنوير عقله عبر حرية الإعلام والمعلومات والثقافات المتدفقة ...

وكانت النتيجة مؤسفة ...

فبقدر ما عانت عقولنا ووعينا من تزييف وتضليل ، يأتينا من الخارج فى قضايا ومواقف كثيرة ، بقدر ما يأتينا أكثر منه ، من نظمنا الحاكمة،

استـغلالا لسلطة الصحـافة وهيمنة الإعلام ، التى أرادوا تحـويلهـا إلى أسلحة تضليل وتدمير شـامل ، وحرفـهـا بالتالى عن رسالتـهـا الرئيسيـة ، فى القيام بمهمة التنوير الشامل .

لقد ضبطت السياسة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ متلبسة بالكذب والخداع والتضليل، فى أكثر من مناسبة خلال السنوات الأخيرة ، أشـهرهـا بالطبع ممارسـة أضـخم حرب تضليل فى العـالم منذ وقـوع هجمـات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الدموية على نيويورك وواشنطن ، باسم الحرب ضد الإرهاب ، والحرب العادلة ، وتدمير محور الشر لصالح محور الخير ، والقضاء على الشيطان ، وصولا لاختلاق حجة نزع أسلحة الدمار الشامل ، مبرراً لغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

وقـد أثبـتت تطورات الأحـداث، ووقـائـع التـحـقـيـقـات الأمـريكيـة والبـريطانيـة ، أن حـرب التـضليل والخـداع لعبت دور البطولة فى هذه المسرحية، خصوصا بعد الفشل العلنى فى العثور على أسلحة الدمار الشـامل ، هدف الحـرب ومبـررهـا ، فـبـدأت الصـحـف ووسـائل الإعـلام الأمريكية، بشبكاتها التليفزيونية الجبارة ، التى كانت السلاح الأمضى فى الترويج لحكايات أسلحة الدمار الشامل قبيل الحرب ضد العراق وخلالها، بدأت تتراجع عن تضليلها وتراجع حكايات خداعها للرأى العام الأمريكى والعالمى ... لكن بعد أن كانت الرصاصة قد خرجت، والكلمة كما نعلم رصاصة ، إذا خرجت وانطلقت لا تعود إلى حالتها الأولى !

ومن حسن حظ الشعب الأمريكى ، أن لديه آليات قـوية لمحاسـبـة حكامه وصحفييه وخبرائه، عبر الممارسة الديموقراطية ، ولكن ماذا عن حال غيره من الشـعوب ، التى لا تملك وسائل مـحاسبة أو مراقبة أو

مساءلة...

فها هى حكوماتنا الرشيدة ، تضبط كل يوم تقريبا متلبسة بالتضليل والخداع فى الهموم الداخلية ، كما فى المشاكل الخارجية ، وتصنع من الصحافة والإعلام ، بحكم هيمنتها على أهم المؤسسات الصحفية والإذاعية والتليفزيونية، أبواقا للترويج وأدوات لتزييف الوعى وتشكيل العقل وفق ما تريد، دون مساءلة أو محاسبة حقيقية ، بصرف النظر عن وجود برلمانات ومجالس وصحافة ، تشى للقادم من بعيد أن كل شئ على ما يرام ...

والسبب ، بوضوح هو غياب الديموقراطية الحقيقية بآليات عملها النشيطة القادرة على تشكيل الوعى وتنوير العقل وصيانة الحريات وضمان الحقوق ومراقبة أداء السلطات المختلفة ...

***

فى الغرب تعرضت الحكومة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن ، والحكومة البريطانية بقيادة رئيس الوزراء تونى بلير، لمأزق سياسى إعلامى حرج، نتيجة ثورة الرأى العام عبر الصحافة ووسائل الإعلام، بعد ثبوت خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل ، وفشل حملة المفتشين الدوليين بقيادة بليكس ، قبل غزو العراق ، وحملة المفتشين الأمريكيين برئاسة ديفيد كاى، بعد الاحتلال ، فى العثور على هذه الأسلحة ، ومن ثم سقوط المبرر الأساسى الذى ساقه القائدان الأمريكى والبريطانى ، للحرب ضد العراق واحتلال عاصمته بغداد يوم التاسع من أبريل ٢٠٠٣ .

لقد اكتشف الرأى العام فى بريطانيا وأمريكا ، أنه تعرض لتضليل رسمى شوه وعيه، فمارس حقه فى استعادة وعيه ...

ومن قبل بوش وبلير ، أجبر الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون على الاستقالة ، لأنه ضبط متلبساً بالكذب على شعبه فى فضيحة ووتر جيت ، وحوكم من بعده الرئيس كلينتون فى فضيحة مونيكا لوينسكى محاكمة سياسية وشعبية قاسية ومهينة ، لأنه كذب فى قضية شخصية ، ودفع كل منهما الثمن من تاريخه السياسى والعائلى والاجتماعى ...

ونذكر جميعا تقليداً يابانيا شائعاً ، وهو استقالة المسئول أو انتحاره، فور ضبطه متلبساً بالكذب أو الفساد أو خداع الرأى العام وتضليل الشعب ...

أما عندنا فحدث ولا حرج ، حيث تقع المآسى والكوارث والفضائح والهزائم والنكسات بلا مساءلة ، ويموت الضحايا بلا ثمن ، وتتبدد الأموال وتسرق بلا عودة ، ويتعملق الفساد إلى عنان السماء بلا حساب، وتأتى الحكومات وتذهب بلا تفسير ، ويلمع المسئول ثم يختفى بلا مبرر.

ومنذ نكبة فلسطين ١٩٤٨، ثم نكسة حرب ١٩٦٧، إلى احتراق قطار الصعيد بمئات من قتلاه الفقراء، وانهيار عمارة هنا أو هناك تدفن تحتها مئات آخرين ، يبقى الحال على ما هو عليه ، أسئلة أليمة بلا أجوبة صادقة ... عقل تستثيره المآسى فيبكى، ووعى يجرى تضليله فيشكو ...

لكن آلة الإعلام ـ الدعائية ـ تخرج مروجة لغير الحقيقة فى غالب الأحيان ، تردد ما يقوله المسئول من معلومات غير حقيقية ، أو غير

كاملة، ثم يظهر المتهم على شاشة العرض مقبوضاً عليه ...

إنه القضاء والقدر ...

وفى ظل ضيق مساحة الحرية وغياب الثقافة الديموقراطية ، تضيع المراقبة والمحاسبة والمساءلة والمصارحة والمكاشفة ، ويبقى صوت واحد هو القادر وحده على تشكيل الوعي، المتحكم وحده فى تزييف الوعى ، ويظل النهر يتدفق فى مجراه برتابة مملة ، رغم تململ الرأى العام وضيق النابهين ، ومحاولات البعض فى الصحافة أو منظمات المجتمع المدنى ، إلقاء حجر فى مياه النهر ...

***

لكن النهر يظل يدفع مياهه من منبعه إلى مصبه ، دون موج عات أو محاولة ثورة وفوران ...

ثمة من يحكم ويتحكم فى الحركة، وثمة من يوحى لنا أن هذا هو القضاء والقدر، ولا راد لذلك ، لا قدرة لنا على تغييره، وهل يملك النهر تغييرا لمجراه !!

أمام اتساع جهود تزييف الوعى ، نتوقف بنظرات مفكرة متأملة ، لأن الله خلق الإنسان عاقلا ، ومنحه نعمة التفكير، بل كلفه بفريضة الاجتهاد والتفكير، ربما دون سواه من المخلوقات ، ومن ثم وجبت عليه هذه الفريضة دون تهرب أو تقاعس .

ولولا إعمال الفكر و إطلاق الخيال حراً وبعيداً ، لظلت البشرية على حالها الأول، حالة الإنسان البدائى فى غابة موحشة، يتنافس مع الوحوش على فريسة ضعيفة، أو على ثمرة تسقط تلقائياً من فوق شجرة،

ثم يأوى إلى كهف مظلم سحيق ..

بالفكر والعقل والاجتهاد والخيال ، تقدمت الحضارة الإنسانية إلى ذرى آفاقها الرحبة، التى يعايشها القرن الحادى والعشرون ، وبدون ذلك يبقى حال التخلف والبدائية والعجز، قاصراً على المستسلمين له ...

ونحسب أننا ، وقد كنا من أوائل شعوب الأرض إسهاما فى صنع الحضارة وبناء التقدم ، مطالبون اليوم بالعودة مرة أخرى إلى العقل الواعى والفكر السليم، ليس فقط استئنافاً لمسيرة تاريخنا العريق، ولكن أيضا اتساقاً مع التقدم الحضارى الهائل، الذى بنته وتمتعت به شعوب أخرى على ظهر البسيطة ..

فكيف نفعل ذلك ، إلا بتخلصنا من حالة الاستسلام القهرى لأوضاع غير طبيعية، فرضت علينا العجز والقعود، ومارست الاستبداد ومصادرة الحريات وانتهاك الحقوق ، وأطلقت للفقر والتخلف والتطرف العنان، لكى يغتال العقل ، ويقتل الوعى ...

دعوتنا إذن محددة ، ونحن نراجع أحوالنا ، وهى أن نعيد للعقل قيمته، وللتفكير والاجتهاد احترامه، وللحرية والحق شرفهما ، بدلا من استمرار التدهور، حتى الانحدار المطلق ، فى مهاوى التخلف والانغلاق وتغييب العقل وتزييف الوعى .

دعونا إذن نحاول ....

صلاح الدين حافظ

القاهرة – ٢٠٠٤

الفصل الأول

حرية الرأى وحقوق الإنسان

1

لآماد طويلة قادمة، سوف تظل قضية حقوق الإنسان وانتهاكها المنظم المتواصل، فى العالم أجمع، وفى عالمنا العربى بصفة خاصة، قضية محورية ملحة ومشكلة ساخنة مزمنة.. فبقدر ما تتسع حملة المطالبة بحماية حقوق الإنسان، بقدر ما تزداد حركة انتهاك حقوق الإنسان وحشية وشراسة، ولا نحسب بالتالى وفى ظل ظروفنا الراهنة وقياسا على واقعنا المرير، إن المستقبل سيكون أفضل حالا، أو أنه سيحمل لنا تباشير دراماتيكية فى الإقرار بحقوق الإنسان.

ومنذ انعقد المؤتمر العالمى الأول لحقوق الإنسان تحت رعاية الأمم المتحدة، فى طهران عام ١٩٦٨، وصولا إلى اليوم فإن عملية التقدم فى حقوق الإنسان لم تحقق نتائج بارزة، اللهم، باستثناءات قليلة، هنا أو هناك. بالمقابل فإن استبدادية نظم الحكم المختلفة.. فى الدول المتخلفة كما فى الدول المتقدمة، قد ازدادت قوة وتحكما وتسلطا وضغطا على حقوق الإنسان، وإصرارا على انتهاكها بدرجات مختلفة وصور متباينة وتكتيكات متغيرة.

وقد انعقد المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان فى فينا فى أبريل ١٩٩٣- وعلى جدول أعماله الأساسى الذى أقرته الأمم المتحدة أيضا، نفس الموضوعات تقريباً التى حملها جدول أعمال المؤتمر الأول، بل وزاد

عليه أعباء جديدة أضيفت إلى هموم حقوق الإنسان فى ظل التقدم التقنى و السيكولوجى لممارسات انتهاك حقوق الإنسان، التى أفرزتها ثورة التقدم العالمية.

صحيح أن سنواتنا القليلة الماضية قد شهدت اندلاع ثورة الديموقراطية الجديدة، فأسقطت أيديولوجيات استبدادية وأفكاراً قاهرة ونظم حكم ظالمة، وأطلقت الحريات العامة إلى جماهير الشارع الثائرة لكن الصحيح أيضا أن الديموقراطية الحقيقية والصحيحة لم تستطع حتى الآن أن تقهر كل ظلامات نظم الحكم، التى تتخفى وراء شعارات براقة، أو تستند إلى أسانيد مزيفة فترفع شعارات الديموقراطية وتمارس فى الواقع عكسها تماما...

صحيح أن الميثاق العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، قد نص فى مادته الثامنة عشرة على: أن " لكل شخص الحق فى حرية التفكير والضمير والدين " ثم نص فى مادته التاسعة عشرة على أن: " لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأخبار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية".

ثم أعاد العهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، التأكيد فى مادته التاسعة عشرة أيضا على نفس المعنى وربما بنفس الألفاظ تقريباً..

لكن الصحيح أن حرية الرأى والتعبير، حرية الصحافة والإعلام والاتصال، لا زالت الأكثر تعرضا لكل صنوف القهر والكبت والتشويه والتزييف، رغم أن صيحات الإعلام هى الأكثر صخباً، وصرخات الصحافة هى الأعلى صوتا.. لكن الواقع يظل مختلفاً، فماذا تفيد حرية محدودة للتعبير والرأى، بينما باقى الحريات مغيبة ضائعة، خاصة حرية الاعتقاد و العمل والتنظيم . فضلا عن حرية تداول السلطة ذاتها، ونعنى حرية الوصول إليها عن طريق انتخابات نزيهة نظيفة، تكفل تبادل السلطة والحكم.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وارتفاع صرخة الديموقراطية و إطلاق الحريات، و ربما إدراكا من المجتمع الدولى لكل العراقيل التى تحول دون ممارسة كل إنسان لحقه، بادرت الجمعية العامة

للأمم المتحدة ، بالدعوة مرة أخرى لعقد المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان فى منتصف أبريل ١٩٩٣، تحت ظروف دولية متغيرة وفى ظل تفاعلات إنسانية محلية وعالمية هائلة، ليفتح الباب واسعا أمام مؤتمرات تالية ونشاطات متواصلة...

ولذلك فقد حددت الأمم المتحدة الخطوط العريضة لجدول أعمال المؤتمر، على نحو يوحى بأن المشاكل القديمة لا زالت تتجدد، وأن التقدم فى مجال صيانة حقوق الإنسان، لا يزال يتباطأ بل يتلكأ. ومن ثم فقد وضعت ستة بنود رئيسية لمناقشات المؤتمر هى على التوالى:

١- تقييم التقدم الذى أحرز فى ميدان حقوق الإنسان منذ إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨.

٢- دراسة الصلة بين التنمية وتمتع كل فرد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و المدنية والسياسية.

٣- بحث وسائل تحسين تنفيذ المعايير والصكوك الحالية لحقوق الإنسان.

٤- تقييم فعالية الوسائل والآليات التى تستخدمها الأمم المتحدة فى ميدان حقوق الإنسان.

٥- وضع توصيات محددة لتحسين أنشطة آليات الأمم المتحدة فى ميدان حقوق الإنسان.

٦- وضع توصيات لضمان توفير التمويل اللازم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وهى كلها بنود تكشف فى صلبها، عن أن حالة حقوق الإنسان فى

العالم، لم تحرز عمليا تقدما حقيقيا وبارزاً، ليس فقط منذ انعقاد المؤتمر الأول عام ١٩٦٨ فى طهران، بل منذ إصدار الإعلان العالمى، لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

فإذا كان هذا حال العالم، فما بال حالنا نحن العرب الذين يسهل عادة توجيه الاتهام إليهم فى كل وقت وفى كل حين، بارتكاب كل صنوف وألوان انتهاكات حقوق الإنسان.

وفى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل المرير، شهدت أكثر من عاصمة عربية ومنها القاهرة مؤتمرات وندوات عديدة لحقوق الإنسان، شاركت فيها منظمات عربية غير حكومية، فضلا عن هيئات إقليمية ودولية عديدة مهتمة بصيانة حقوق الإنسان.

ولعل السؤال المحور، من وراء هذه الاجتماعات هو كيف سيطل العالم العربى،المتهم بانتهاك حقوق الإنسان فى أكثر من موقع، على العالم، وبأى وجه سيواجه هذا العالم فى ميدان أصبح شرطا من شروط التقدم والتنمية والديموقراطية. كيف بالفعل سيكون موقف الدول العربية فى مثل هذا المجال العالمى، وهى- أو معظمها- تنتهك حقوق الإنسان وحرياته، وتنكر على شعوبها أبسط مظاهر الديموقراطية والمشاركة فى السلطة والثروة؟!

وإذا كان موقف الحكومات العربية ضعيفا- كما هو واضح- فى هذا المجال، فإن موقف المنظمات العربية غير الحكومية خاصة المهتمة بحقوق الإنسان التى تزداد عدداً ونشاطاً وتأثيراً، هو موقف مشرف بكل المقاييس، ومن ثم فإنها مؤهلة- أفضل من الحكومات- لكى تشارك فى

النشاط العالمى بفاعلية وحيوية، وبقدر أكبر من المصداقية أيضا، لأنها هى التى بادرت إلى خوض المعترك، هى التى خاطرت بتحدى الحكومات، وهى التى ضحت ودفعت الثمن، وهى التى أصبحت اليوم- رغم حداثة التجربة- منارة للتبشير بالحريات وحقوق الإنسان، بقدر ما أصبحت محاصرة، بين وحشين ضاريين، وحش التطرف والإرهاب الذى ينتهك بلا هوادة كل حقوق الإنسان، ووحش الحكومات التى تعاديها وتتهمها " بالعمالة" وتطاردها وتحاصرها، فضلا عن عدم الاعتراف بها أصلا.

ميزة المنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، عن الحكومات وأجهزتها الرسمية، أنها تجاهر وتخاطر لتقول الواقع بدون تحيز أو تزييف وتزوير.. ستقول إن البعض فى عالمنا العربى، لا يزال ينظر لقضية الدفاع عن حقوق الإنسان وحريته، نظرته للمنكر المرذول، وللعدو المطارد، وللص الذى يريد أن يسلب النظم الحاكمة، حقها الإلهى فى أن تحكم منفردة بل مستبدة إلى أن تنتهى نهايتها العربية المعهودة بالموت أو بالانقلاب.

نستطيع أن نقول إن العرب - رغم صراخهم الدعائى عن الحرية والديموقراطية والتنمية - لازالوا يصرون على الحكم الاستبدادى- كموروث شبه مقدس- وعلى ألوهية السلطة عند القمة، بينما على القاع- الشعب، السمع والطاعة فى السئ والحسن.. ومن ثم فإن صور انتهاكات حقوق الإنسان فى عالمنا العربى كثيرة ومتغلغلة، وصور التمييز والتفرقة عديدة وقاسية، من تنشئة الطفل على الجبن والخوف إلى كسر ظهور الرجال وقهر الشباب وقمع النساء، وتشريد العقول المفكرة وإدانة الاجتهاد- رغم أن الإسلام هو دين العقل والاجتهاد- ورفض التعددية

والمشاركة وتزييف الديموقراطية، وادعاء التقدم والتنمية والثراء، وهم فى الحقيقية فقراء فى كل شئ، فماذا يفيد تراكم المال وتكدس الثروة فى أيدى جاهلة فارغة وحريات مقهورة!!

وتستطيع أن تقول فى النهاية، إنها رغم كل هذه العقبات الرسمية، تحاول وتجتهد فى أن تحول قضية حقوق الإنسان إلى قضية شعبية عامة، باعتبار أن شعار العصر هو أن تحقيق الأمن والسلام للدول والأفراد، وتحقيق الديموقراطية الحقيقية والتنمية الإنسانية الشاملة، هى صلب حركة حقوق الإنسان الديموقراطية المنتشرة فى العالم كله، والتى بدأت تدق جذورها فى معظم البلاد العربية، رغم الضغوط المشتركة التى تواجهها من جماعات التطرف والتعصب والإرهاب من ناحية، ومن الحكومات والحكام من ناحية أخرى.

على أن العرب بشكل عام- حكومات ومنظمات غير حكومية، مواجهون في مجال حقوق الإنسان بكثير من علامات السجل الأسود، الذى انتهى بوضع الكل على القائمة الدولية الإرهابية ومعاداة حقوق الإنسان وإنكار الموجة العالمية للديموقراطية والتنمية والتقدم، بفضل ظهور موجات التطرف والتعصب الأخيرة التى أفضت إلى إرهاب وعنف وعنف مضاد.

فرغم أن أوروبا على سبيل المثال قد شهدت فى الفترة الأخيرة، موجة عنف عنصرى وإرهاب دينى هائل ضد الأجانب بشكل عام، وضد العرب والمسلمين المهاجرين بشكل خاص، إلا أن التركيز السياسى الإعلامى، تغاضى عنها وانصرف بالمقابل، إلى ما يجرى داخل العالم العربى ومنه، وكان الله فى عون كل عربى فى الخارج، يقرأ ويسمع

ويشاهد هذا الهجوم الإعلامى الهائل- خاصة عبر التليفزيون- الذى يصور الجزائر مثلا وقد تحولت إلى حرب أهلية، بين الجيش و ناشطى جبهة الإنقاذ الإسلامية، والذى يقول بصراحة إن الموقف فى مصر صار على شفا الانهيار، وأن جماعات الإسلام السياسى المتطرفة تستعد للقفز إلى الحكم فى غضون شهور- وان السودان يعانى حربا دينية بين مسلمى الشمال ومسيحى الجنوب!!!- وأن دولا عربية أخرى تشهد الآن صراعا سياسيا وعسكريا هائلا، بسبب التطرف والتعصب، ضد الأديان أو الأقليات العرقية، ومن ثم فإن الوضع برمته قد صار فى قلب البركان، بعد أن ضاعت فيه حقوق الإنسان!

ونحسب أن الهجوم الإعلامى المبرمج من جانب الغرب الأوروبى الأمريكى لم يأت اعتباطا ولا هو صدفة ولكنه يأتى أولا لهز النظم الحاكمة. التى لم تدرك بعد حقيقة الموقف - وثانيا لتشويه صورة العرب خاصة والمسلمين عامة، باعتبارهم مصدر التوتر والقلق والإرهاب فى العالم وعلامة على انتهاك حقوق الإنسان، وثالثا للتمهيد لإقامة نظام جديد فى هذه المنطقة العاصفة ,يتجاوز النظام الإقليمى العربى الذى استقر على مدى عقود طويلة,بحيث يتسع ليضم القوى الإقليمية الجديدة، خاصة إسرائيل وإيران وتركيا , ومن ثم يعمل لاذابة فكرة القومية العربية بقيادة دولة مركزية مستقرة- هى مصر- لتحل مكانها فى السيادة والقيادة دولة متقدمة- وعنصرية- هى إسرائيل بالتحديد، رغم سجلها الأسود فى انتهاك حقوق الإنسان العربى و الفلسطينى.

ولذلك ندعى أن الفترات القادمة هى أشد قتامة مما فات من أيام، إلا إذا استدركنا حالنا، وغيرنا من أحوالنا وأعدنا ترتيب أوراقنا، بداية

بإقرار حقوق الإنسان و إطلاق الحريات وصيانة الكرامات لكل مواطن.. فهو المبدأ والمنتهى وهو سلاحنا الرئيسى فى كل منازلة ومواجهة مع جموحنا، ومع أطماع الآخرين!!

نقول ذلك ونحن ندرك حقيقة الواقع الذى يعيشه العالم من حولنا فى ظل متغيراته الدراماتيكية الهائلة. تلك المتغيرات التى تحاول أن تفرض قوانين جديدة للتعامل والتعايش والصراع و إدارة الأزمات، تسمى فى مجموعها العولمة أو بالنظام العالمى الجديد، الذى إن كان يرفع عاليا شعار حقوق الإنسان، فهو فى نفس الوقت يعمل على تكريس القوة والسلطة والنفوذ فى يد قوة دولية واحدة، سوف ينتهى بها المقام بانتهاك كل حقوق الإنسان، حيث السلطة المطلقة مفسدة مطلقة فى كل الصور والأشكال وعبر كل الأزمان والعصور!

نقول ذلك ونحن ندرك بالمقابل إن هناك متغيرات جديدة أيضا فى عالمنا، توحى بقدر من الأمل فى مقاومة الانفراد والاستبداد- على كل المستويات- بقدر ما توحى ببشائر فهم جديد لقضية حقوق الإنسان فى عالم حولته وسائل الاتصال الحديثة، إلى قرية تكنولوجية صغيرة كما يقول الإعلاميون دائما.

فثمة مفاهيم جديدة بدأت تظهر وتتبلور فى ثنايا الرأى العام العالمى عامة، وبين المثقفين والباحثين و الإعلاميين خاصة، مفاهيم تركز على المحاور الرئيسية المتعلقة بحركة حقوق الإنسان على النحو التالى:

* ثمة فهم جديد لعالمية حقوق الإنسان وشموليتها وعدم تجزئتها والاعتماد المتبادل بين مبادئها وقواعدها رفضا لكل المعايير المزدوجة

والمقاييس الجزئية المبتسرة!

* حتمية الاهتمام بحقوق المرأة و الطفل وضرورة استكمالها.

* الحاجة إلى تشجيع التنمية الشاملة المتوازنة المستمرة، ومن ثم الربط بين حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وبين حقوقه السياسية والمدنية الثقافية.

* التأكيد على أن الديموقراطية، هى منهج حياة، وليست مجرد شعارات للإلهاء الوقتى أو الاستهلاك المحلى، وهى عملية منتظمة مستمرة تبدأ بالبيت وتنتهى بقمة السلطة.

* التركيز على حق جميع الشعوب فى تقرير المصير دون تفرقة أو تجزئة، ودون النظر إلى هذا الأمر بمعايير مزدوجة.

* التعبير عن قلق المجتمع الدولى المتزايد، من الطابع العسكرى الذى يسود بعض نظم حكم العالم من ناحية، ومن تزايد ظواهر الإرهاب والتعصب والعنف وممارسة القتل والتعذيب وانتهاك حقوق الأقليات من ناحية أخرى، باعتبار كل ذلك يمثل صورا صارخة لانتهاك حقوق الإنسان.

* التأكيد على رفض كل محاولة دولية كانت أو محلية، لتكريس ممارسة المعايير المزدوجة، فى قضية محورية وتاريخية كقضية حقوق الإنسان عامة، وحرية الرأى والتعبير والاعتقاد بشكل خاص، تلك الحقوق الأكثر تعرضا للضغط والإكراه فى عالم اليوم.

قد تكون هذه بعض بشائر الأمل فى مستقبل مختلف عن هذا الحاضر، لكنها تظل بشائر فحسب، تحتاج إلى مزيد من العمل، لتطوير

قضية حقوق الإنسان، فدعونا نتطلع إلى الغد بعقل مستنير وقلب مفتوح وجهد مثابر.

***

حين ننظر إلى داخلنا، ثم نتلفت حولنا يلفت انتباهنا ولا شك عمق التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية الكبرى، التى تعصف بكل ما ورثناه عن سنوات مضت، وعقود انقضت.. ويثير اهتمامنا بنفس القدر عمق المتغيرات الدولية، التى تعصف بالعالم منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، تلك التى أسقطت أيديولوجيات كانت راسخة، وهدمت نظما كانت راكزة، وأتت بغيرها, بل أتت بنقيضها...

وحين ننظر إلى جوهر قضيتنا هذه، يتركز وعينا بالضرورة على أبرز ما فيه من معانى.. ذلك أن حرية الصحافة والإعلام فى واقع الأمر هى أقوى صور حرية الرأى والتعبير، وهى أبرز حق من حقوق الإنسان، وأكثرها حساسية وجاذبية فى الوقت نفسه، ولذلك لم يكن غريبا أن يهتم بها المشرعون وتركز عليها الدساتير والتشريعات القانونية المختلفة، فى كل زمان ومكان، بصرف النظر عن نوعية النظام الحاكم هنا وهناك، ومدى سماحة ديموقراطيته أو شراسة ديكتاتوريته.

هكذا سارت الأوضاع، خاصة منذ وثائق الحريات وحقوق الإنسان التى جاءت بها ثورة الاستقلال الأمريكى، ومن بعدها الثورة الفرنسية قبل أكثر من قرنين من الزمان.. وإذا كانت هذه الوثائق الدولية الحديثة- بمقياس التاريخ- قد تضمنت أول نصوص تشريعية مدنية وضعية مكتوبة، حول حرية الرأى والتعبير، ومن ثم حرية الصحافة وحقوق

الإنسان.. فإننا فى هذه المنطقة من العالم قد ورثنا موروثا هائلا من تعاليم الحريات والحقوق، التى توالت عبر عهود الحضارات والثقافات القديمة التى نشأت وازدهرت على هذه الأرض العربية، حتى إذا أشرقت الرسالات السماوية على نفس هذه الأرض، أتت بفيض هائل من تعاليم احترام حقوق الإنسان وحرياته.. فى أن يفكر ويعمل ويجتهد ويخطئ ويصيب، وفى الحالتين فله الأجر.

***

فها هو الإسلام بكل مبادئه وتعاليمه وسننه وقوانينه، يؤكد دائما وأبدا على حرية القول والجهر بالرأى ومحاجة الآخرين ومعارضة الحكام لتقويمهم، ويحض على الشورى والاجتهاد وتفتح العقل وإعمال الفكر، ويركز ليس فقط على احترام حرية وحقوق المسلمين، ولكنه يفرض على المسلمين حتمية احترام حرية وحقوق الآخرين، بصرف النظر عن لونهم وجنسهم عن عقيدتهم ودينهم.

وبقدر ما كان نصيبنا من هذا الميراث المقدس كبيرا، بقدر ما أهملنا أصوله وتشتتنا اختلافا حول فروعه، تركنا الجوهر وانشغلنا بالمظهر، فإذا بنا ندخل القرن الحادى والعشرين الميلادى، ونعيش القرن الخامس عشر الهجرى، ونحن على ما نحن عليه، من فقر وتخلف وتشتت، نعانى الضياع والديكتاتورية وتغييب الحريات وانتهاك أبسط حقوق الإنسان، وإغلاق كل أبواب الاجتهاد... بينما العالم كله يجرى من حولنا، اقتحاما للقرن الجديد، مسلحا بكل عوامل التقدم. الحرية والعلم والثقافة والثورة التكنولوجية الغلابة.

لقد صحونا على عالم اليوم، فإذا به يشهد انطلاقة جديدة، بل قفزة جريئة، في مجال الحريات الإنسانية الأساسية , خاصة حرية الرأى والتعبير , وفى مجال العلم والتقدم والرخاء الاقتصادى والعدل الاجتماعى ,الذى يحترم حق الإنسان فى أن يعمل ويجتهد ويفكر ويجاهر برأيه، ثم لا ينام جائعا أو يبيت فى المعتقل.. بينما حالنا يشهد أننا لا زلنا أسرى الطرف الآخر من الفعل والقول الطرف النقيض...

لقد أفقنا لوهلة من ثبات التخلف الرهيب، لنكتشف إن عالم اليوم يعيش ثلاث ثورات متداخلة متتابعة متكاملة، قلبت المعايير وغيرت المفاهيم، خاصة، عبر العقود الثلاثة الأخيرة ..نعنى ثورة المعلومات , وثورة الديموقراطية , خاصة تكنولوجيا الاتصال .. وهى ثورات ثلاث دعمت فى النهاية ووسعت مفاهيم حقوق الإنسان , ومن بينها - بل فى مقدمتها- حق الإنسان فى الإعلام والاتصال والمعرفة، ومن ثم حرية الرأى والتعبير، وحرية الصحافة بكل صورها، وفى ظل معاييرها الدولية المتعارف عليها..

فأين نحن من كل ذلك، وما هو حالنا، والى أى مدى نمارس حريتنا فى التفكير والاتصال وحقنا فى المعرفة والعلم والتعبير عن آرائنا بحرية صادقة وحقيقية!

لا نعتقد أننا فى حاجة إلى بذل الجهد للإجابة على هذا التساؤل المرور، فحالنا واضح لا يخفى على أحد، ولا تخطئ سلبياته عين ترى وتراقب فتبصر الحقيقة دون تزويق، حتى وضجيج التضليل يصم الآذان.

أليس كل ذلك مبررا، لكى نتنادى لنتذاكر ونتفاكر بروية وهدوء، فى

طبيعة أوضاعنا بصفة عامة، وأوضاع صحافتنا وإعلامنا بشكل خاص، بعيدا عن الحساسيات أو القيود الرسمية وفى خفية من طنين الإعلام وبهرجة الدعاية الصاخبة! "

وحين هبت عواصف الخلافات العربية، وكم تهب وتعصف، فقد كادت أن تدمر هذه الدعوة، لولا جهد نخبة مخلصة جنبت هذا كله السقوط فى شباك الخلافات السياسية ومخالب التناحرات الحكومية.

مسنوداً بما نرصده من هبوب قليل من رياح الديموقراطية- حتى لو كانت محدودة- على بعض أرجاء الوطن العربى، فها هى انتخابات تجرى وصحافة تكتب وتنتقد وأحزاب تعارض.. صحيح أن الديموقراطية العربية ليست كما نحب ونتمنى، لكن البذور فد زرعت فى الأرض التى كانت جافة يابسة من هول التعنت والتقييد، وها هو المطر يرسل رذاذه، فإذا هذه الأرض قد اهتزت وربت أو هى توشك، أملا فى ازدهار زرعة الديموقراطية وانطلاق سيقان الحريات وحقوق الإنسان.

وقد ساعد على ذلك أن مصر- ومصر بالذات- تعيش هامشا ديموقراطيا، يقوم على تعددية حزبية، وعلى قدر متزايد من حرية الرأى والتعبير، وبالتحديد حرية الصحافة.. ورغم أن لكثيرين منا اعتراضات وانتقادات على الممارسة الديموقراطية، بل على طبيعة هذا الهامش الديموقراطى القائم، وعلى ضيق أو اتساع حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير.. إلا أن كل ذلك لا ينفى الواقع القائم، مختلف حتما عن واقع سبق أن عشناه وخبرناه بل واكتوينا ببعض ناره.

لكننا نتوقف بتمعن أمام مجموعة من المؤشرات نراها مهمة، فى

إدارة الحوار حول قضيتنا التى هى محل اهتمامنا وبحثنا، قضية حرية الصحافة والإعلام وحقوق الإنسان.

* المؤشر الأول :هو أن حرية الصحافة والإعلام، لم تعد امتيازا خاصا للصحفيين والإعلاميين وحدهم، ولكنها جزء رئيسى من الحريات العامة، وعلامة من علامات حق الرأى والتعبير وفقا للمعايير الدولية ومن ثم فهى آلية من آليات التطور الديموقراطى السليم فى المجتمع ككل، وفى تشكيل الوعى كأساس.

* المؤشر الثانى :هو أنه إذا كان الجميع يتحدث عن الشرعية الدولية فيما يتعلق بالحقوق والحريات السياسية العامة، فإن أبرز وثائق الشرعية الدولية، وهى الميثاق العالمى لحقوق الإنسان، قد جاء بنص صريح فى مادته التاسعة عشره يؤكد على حرية كل إنسان فى أن يفكر ويبحث ويتكلم ويكتب ويعبر عن رأيه ويستقى المعلومات من مصادرها الأصلية، ويعيد بثها بكل الوسائل، ومن ثم يمارس حقه فى إبداء الرأى والتعبير، عبر الوسائل المختلفة بما فى ذلك الصحافة وأجهزة الإعلام والاتصال العديدة.

* المؤشر الثالث :هو ذلك الذى ينبهنا إليه تقرير التنمية البشرية الذى تصدره الأمم المتحدة سنويا وبانتظام .. إذ بدأ منذ تقرير عام ١٩٩٣،حتى تقرير ٢٠٠٣ يتحدث عن حرية الصحافة والإعلام واحترام حقوق الإنسان كعنصر رئيسى من عناصر، قياس التطور، بل كمعيار من معايير التنمية الإنسانية الشاملة والموصولة، التى تهدف إلى تحقيق التقدم والرخاء والاستقرار والسلام لكل البشر.. وفى هذا تعبير عن مدى الاهتمام الدولى المتزايد، بحقوق الإنسان وحرية الصحافة.

* المؤشر الرابع :هو أن معظم الدول الغربية الغنية، أصبحت تربط معدلات مساعداتها الاقتصادية والعسكرية السياسية، لدول العالم الثالث النامية، بمعدلات احترام حقوق الإنسان ودرجات التطور الديموقراطى وممارسة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الصحافة والإعلام.

وإذا كان الهدف الظاهر من هذا الربط، هو ضغط الدول الغربية الغنية على الدول النامية، لدفع التطور الديموقراطى وتقليص مساحات الديكتاتورية ووقف انتهاك حقوق الإنسان، فإن المؤسف حقا أن ذلك يتم بمعايير مزدوجة وبسياسات ذات وجهين، نلاحظها فى أكثر من مجال ومع أكثر من نموذج، طبقا لما يحقق أهداف الدول الغربية ومصالحها، بصرف النظر عن مصالح الدول النامية وشعوبها الفقيرة.

وحالات الإثبات أمامنا كثيرة تشهد على هذا الخلل غير الأخلاقى فى تلك الممارسات، فثمة نظم عديدة فى العالم النامى، لا زالت تمارس القهر وتكبت الحريات وتصادر حرية الرأى والصحافة، ومع ذلك تلقى الدعم السياسى والعون الاقتصادى والمساعدة العسكرية من جانب الغرب..

أليس هذا تناقضا فاضحا، يعرى حقيقة المواقف المزدوجة والمعايير الملتبسة المضللة!

* المؤشر الخامس :هو أننا إذا كنا نعيب على بعض نظم الحكم فى عالمنا، قهرها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان، فإن ظاهرة جديدة بدأت تعكر صفو الحياة فى منطقتنا وتمارس ضد حرياتنا وحقوقنا القهر والعنف والإرهاب، ونعنى بذلك، ما طرأ على المناخ السياسى الاجتماعى، الفكرى، من موجات العنف والتطرف والتعصب وصولا للإرهاب المسلح

والقتل العشوائى، باسم الإسلام، والإسلام السمح براء، الأمر الذى يهدد صراحة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير، وينتهك بوحشية غريبة كل حقوق الإنسان.

إن الإرهاب والعنف المضاد، قد أصاب بلا شك حركة التطور الديموقراطى فى الصميم. وعرقل انسياب حرية الرأى والصحافة والعمل، وعلى الجميع مواجهة هذا الوحش الكاسر المنفلت، ليس فقط بردع الأمن وحسمه، ولكن أساسا بعلاج فكرى سياسى اقتصادى اجتماعى، يغوص فى باطن المشكلة. ويحرم التطرف المسلح بالعنف ، من أساس وجوده. ونحسب أن هذا هو التحدى الحقيقى أمام مجتمعاتنا، وفى طليعتها الصحافة وأجهزة الإعلام الحرة المستنيرة، لا تلك المضللة الزائفة ذات الضجيج الصاخب بلا معنى أو مفهوم صادق.

***

تظل قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرياته إذن، من أهم ما يشغلنا فى زمن التحولات و المتغيرات..

لم تعد الديموقراطية ترف مثقفين، ولم تعد حقوق الإنسان مجرد شعارات براقة يزايد عليها البعض، أو يتاجر فيها البعض الآخر سلعة رابحة فى أسواق رائجة.

إذ إن الحديث عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، غير المعاناة منها أو بسببها، وهنا تكمن بعض جوانب الأزمة التى تلف القضية برمتها، وخصوصا أزمة المثقفين، ذلك أن بعض المثقفين يجيدون الحديث عن الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتغنى بهذه وتلك، لكنهم لا

يجيدون تطبيق قواعدها واحترام مبادئها، خصوصا إذا تصادمت مع أهدافهم ومصالحهم.. فإذا بهم ينقلبون عليها بحدة وقسوة ضارية، فتصبح الديموقراطية مؤامرة، والانتخابات جريمة والحريات انتكاسة إلى غير ذلك مما نعايشه ونراه كثيرا.

ولقد وجدت نفسى خلال الفترة الماضية أسير التفكير فى هذا التناقض الفج الذى يقع فيه بعض مثقفينا، تناقض القول مع الفعل والشعارات مع الممارسات، وهو ما يمكن وصفه نفسيا بأنه حالة من حالات " انفصام الشخصية" وأخشى القول إن " انفصام الشخصية" مرض نفسى أصبح شائعا بين المثقفين والسياسيين وأصحاب الطموحات العالية والأطماع الزائدة، التى من أجل بلوغها وتحقيقها تباع المبادئ والأخلاق والقيم فى أسواق النخاسة وعلى أرصفة الطرق وتحت أقدام السلاطين...

ولعل ما يزيد من أزمة الديموقراطية وحقوق الإنسان، فوق احتقار بعض حكوماتنا لها وانتهاكها لأبسط قواعدها، هو هجوم المحترفين على ميادينها، وبخبرة الاحتراف ودقة صنعته، يتفوقون على غيرهم من الهواة ويغتالون "البراءة الفكرية" إن كان لها وجود فى عوالم السياسة واحتراف العمل العام، فإذا بقوانين التجارة هى الحاكمة ومناورات الدهاليز هى السائدة!!

على وجه اليقين، سوف نحتاج نحن العرب، فترات زمنية طويلة، لإعادة تربية أجيالنا المتتابعة على قيم الحرية وثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان، لأن ما تلوكه الألسنة الآن هو من قبيل اللغو والتضليل وتجارة الاحتراف على قارعة الطريق تعكس كل علامات التناقض الفج!!

حين نقرأ التقارير الدولية المعنية نجد معظمها يقول بوضوح إن حالات انتهاك حقوق الإنسان وكبت حرياته، تمارس على أوسع نطاق فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك التعذيب والاعتقال والمحاكمات غير العادلة والإعدام بالجملة واغتيال المدنيين وانفلات الإرهاب والإرهابيين وتصفية الخصوم معنويا وجسديا، فضلا عن كبت حرية الرأى والتعبير وعرقلة احتمالات التطور الديموقراطى.

يلفت النظر أن هذه الانتهاكات وغيرها كثير، ليست مقصورة على البلاد والنظم العربية - ذات السجل المشوه دائما- ولكن إسرائيل تحتل مكانة " متميزة "فى سجل انتهاك حقوق الإنسان واغتصاب حرياته ذلك أن حكومة إسرائيل تحترم حقوق الإنسان إذا كان الأمر متعلقا بالإسرائيلى، وتمارس العكس تماما وبقسوة إذا تعلق الأمر بالمواطن الفلسطينى تحت الاحتلال الذى يفترض- دوليا- أنه يتمتع بحماية مواثيق واتفاقيات دولية، وقعت عليها إسرائيل ذاتها..

من ناحيتنا نعتقد أن حكومات إسرائيل على اختلاف ألوانها، ما كانت لتفعل ذلك، لولا أنها وجدت فى حكومات العرب على اختلاف ألوانها، أيضا، القدوة والنموذج، فإن كان العرب يقهرون بعضهم بعضا، ويظلمون بعضهم بعضا، ويقتلون بعضهم بعضا، فلماذا لا يقتل الإسرائيلى عربيا أو يعذبه أو يسجنه بدون تهمة!

أما كل تقارير *المنظمة العربية لحقوق الإنسان*، التى اكتسبت احتراما ومصداقية عربية ودولية واضحة، بفضل ما تبذله المنظمة من جهد فكرى وميدانى موضوعى، فتكرر عاما بعد عام أن *حالة حقوق الإنسان فى البلدان العربية ليست على ما يرام، فالانتهاكات العلنية وغير*

العلنية مستمرة فى التصاعد، والحق فى الحياة والأمان والعمل وحرية التعبير والرأى، كلها فى تراجع ملحوظ، وأساليب الاعتقال والاغتيال والسجن و التعذيب، فى تزايد، أما كارثة الكوارث، فهى المتمثلة فى انفلات العنف والإرهاب عبر الصراع المسلح بين بعض الحكومات العربية، وجماعات ما يسمى بالإسلام السياسى!

ولأن الصحافة ووسائل الإعلام، ذات تأثير وبريق، فإن حرية الرأى والتعبير لا تزال تخضع فى معظم الدول العربية لأقسى المطاردات وأشد القيود والعقوبات، ويبدو أن عقوبات السجن والحبس والغرامة، لم تعد كافية لمواجهة حرية الرأى، ولا رادعة لتجرؤ الصحفيين والكتاب، فإذا بنا أمام عقوبة جديدة، مثل عقوبة جلد الصحفيين فى الميدان العام، أو الخطف، على نحو ما حدث فى اليمن مثلا...

وأخشى ما نخشاه، أن تلقى هذه العقوبة جاذبية سريعة عند مشرعينا فتغرى حكوماتنا، بتعميمها، فلعلها تكون عقوبة رادعة تقدم وسيلة جديدة من وسائل كبت حرية الرأى والتعبير وقمع دور الصحافة والصحفيين!

ثمة دلائل عديدة على إن حقوق الإنسان الأساسية تعرضت فى العالم العربى لانتهاكات متنوعة وشديدة طوال السنوات الماضية، فإن تناولنا "الحق فى الحياة" على سبيل المثال، نلاحظ أن أعمال القتل على الساحة العربية، تمثل أخطر الانتهاكات للحقوق الأساسية، حيث تعددت أبعادها فى ثلاثة محاور متداخلة، هى الصراعات الداخلية المسلحة، والصراعات بين الحكومات والجماعات السياسية المسلحة المتشحة بشعارات الإسلام، والاعتداءات العسكرية والأجنبية.

والملاحظ أنه لا تكاد فى دولة عربية أفلتت من معاناة نمط من هذه الصراعات الثلاثية المتداخلة، التى تستنزف كل طاقات الدول المعنية، وتوقف تطورها المادى والسياسى والثقافى، وتحولها إلى ساحة مفتوحة للقتل العشوائى، الذى تضيع فيه كل معالم حق الإنسان فى الحياة الآمنة!!

فإن كانت الصراعات الداخلية المسلحة، قد عصفت بالصومال وجنوب السودان مثلا، فإن التدخل العسكرى الأجنبى قد مزق العراق وحول لبنان بعدوان إسرائيل- إلى " مقتلة " مشتعلة.. بينما ظلت المواجهات الحادة قائمة بل ومتصاعدة بين الحكومات والجماعات الإسلامية، حيث بلغ العنف مداه، خصوصا فى الجزائر " التى تمثل أخطر مراكز هذا النوع من الصراع وأشد بؤره حدة" مقابل تراجع نسبى لأعمال الإرهاب والعنف المماثلة فى مصر خلال الفترة الأخيرة.

ولإكمال الصورة السوداء، يتعرض المواطن العربى لانتهاكات علنية وضمنية مستمرة، للحق فى الحرية و الأمان الشخصى، والحق فى المحاكمة العادلة أمام القاضى الطبيعى، والمعاملة الإنسانية داخل السجون، والحق فى المشاركة التى هى لب العمل السياسى ومحوره، وكلها حقوق تضيع معالمها بين ممارسات النظم العربية التى تعودت استسهال القمع والقهر.

أما حين نتعرض لأوضاع الحريات الأساسية فى الوطن العربى، فإننا نركز مثلا على حرية الرأى والتعبير، حيث أن أكثر من ثلث البلاد العربية يعانى من تقييد صارم لحرية الرأى والتعبير بجميع صورها بما فى ذلك حظر أية آراء معارضة كلية وتفرض عقوبات صارمة على

المخالفين فى الرأى تتراوح بين الفصل والاحتجاز والمحاكمة والسجن والتنكيل بالخصوم، وتصل العقوبات إلى السجن المؤبد أحيانا- فى حالة إهانة الحاكم- وإلى الإعدام فى حالة تعمد الإثارة!!

هناك بلدان عربية أخرى تسمح بهامش مقنن من حرية الرأى والتعبير، مثل لبنان والمغرب والكويت واليمن والأردن، لكن الهامش محدود ومحكوم ، ولا يمنع السلطات من الضغط بقوة على حرية الرأى والتعبير واتهام ومعاقبة الصحفيين وصولا للجوء إلى سن تشريعات جديدة لتشديد العقوبات.

وبقدر ما أن حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة، تعتبر المقدمة الحقيقية للحريات الرئيسية عنوان التطور الديموقراطى ومقياسه، بقدر ما أن النظم العربية، تبذل مجهودا ضخما فى اتجاهين متناقضين، تعبيرا جديدا وإضافيا عن حالة انفصام الشخصية !! اتجاه يتغنى علنا بإطلاق حرية الرأى وتعددية الصحف وتشجيع النقد والرأى والرأى الآخر، واتجاه يتفنن فى إحكام القبضة الحديدية على الصحف ووسائل الإعلام جميعها، وفى إصدار القوانين الحاكمة، والتشريعات الضابطة بل المقيدة لحرية الرأى والتعبير، وبين فكى الكماشة تضيع هذه الحرية وتنتهك حقوق الإنسان فى إبداء رأيه بصراحة ودون خوف!

نخلص من ذلك إلى أن الديموقراطية وحقوق الإنسان فى أزمة معالمها واضحة لكل ذى عينين، لا تبشر بانفراجه واسعة وانطلاقة سريعة، فى البلدان العربية على نحو ما جرى فى بلدان أخرى، خضعت عقوداً طويلة، لنظم حكم ديكتاتورية وفردية وعسكرية طاغية.

أزمتنا مع الديموقراطية وحقوق الإنسان، تكمن بداية فى حالة انفصام الشخصية ذات المعايير والمواقف المزدوجة، تلك الحالة المرضية التى تتحكم فى كثير من مثقفينا ومسئولينا.. يريدون الديموقراطية واجهة وحقوق الإنسان شعارا نظريا، يبرزونه أمام الآخرين، خصوصا الأجانب أصحاب النفوذ والضغوط، لكنهم فى الوقت نفسه لا يقبلون قواعد ممارسة الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان فى الداخل، ومن ثم لا يسمحون بالتعددية الحقيقية والمشاركة الفعالة وتناوب السلطة وحرية الرأى والتعبير.

يخافون من الضغوط الخارجية، ويقيمون ألف حساب ووزن، لانتقاد ينشر تلميحا أو تصريحا فى صحيفة أجنبية، لكنهم لا يخشون ألف نقد تلوكه الألسنة ويتداوله العامة فى الداخل لأن الخارج مجرد فضيحة وتشهير والداخل محكوم بقوة.

غير أننا نسدى النصح مجردا، فنقول إن كبت الداخل لم يعد مضمونا كما كان الحال عليه فى الماضى، بعد أن انفتح العالم على مصراعيه، وتدفقت المياه والأمواج والعواصف من كل اتجاه، ولعل أبرز متغيرات الحياة الإنسانية، هو ما أحدثه- وما سيحدثه- الإنجاز العلمى التكنولوجى الهائل المسمى ثورة المعلومات والاتصالات، التى كسرت القيود وعبرت الحدود، وتحدت الرقابة والتشويش والكبت والانعزال والحرمان فأتاحت للبشر من كل لون وجنس، حرية المعرفة والعلم والمعلومات وتبادل الآراء والأفكار!

وإذا كان بعض بلادنا العربية لا يزال يخاصم هذه الموجة العاصفة، ويتوجس منها تمسكا بالقديم المتهالك، فإن الغد لن يسمح ببقاء الأوضاع

على أحـوالـها، لأن قـانـون التطور حـتـمى، والعـاقـل هو من مـارس حـرية الاختيار، بدلا من أن تفرض الاختيارات عليه قسرياً .

***

الفصل الثانى

الحقوق والحريات ..وتشكيل الوعى

2

تحت عنوان كبير، هو العلاقة الجدلية بين حرية الرأى والتعبير من ناحية، وبين حرية تدفق المعلومات ودورها فى تحديد الآراء الحرة والمواقف السليمة من ناحية أخرى، نطرح الأمر للتفكير، فقد كانت- ولا تزال- وسائل الإعلام والاتصال المتعددة خاصة الصحافة، حامل الرسالة، وأداة التوصيل والاتصال، بين تدفق المعلومات وممارسة حرية الرأى والتعبير فى ظل راية حقوق الإنسان...

فدعونا إذن نلقى نظرة فاحصة على هذه العلاقة الجدلية، من خلال اتخاذ الحالة المصرية، حالة للدراسة والتطبيق لعل ذلك يضع أمامنا صورة بانورامية، لما عليه الحال العربى بشكل عام...

حين نتحدث عن حرية الصحافة وحق الرأى والتعبير، نتحدث بالضرورة عن المعلومات وحق الحصول عليها وضرورة انسيابها عبر وسائل الاتصال المختلفة، كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وليس ذلك من باب القول الإنشائى، ولكنه ضرورة من ضرورات العصر الراهن عصر التقدم المعرفى الإنسانى الغلاب.. فعلى عكس العصر الماضى، حين كانت حرية الصحافة والإعلام وحق التعبير، قاصرة على مقال الرأى ونشر الخبر بصورة موجزة، فإن العصر الراهن

هو عصر المعلومة وتعدد مصادرها وتنوع معالمها وعناصرها وزواياها.

ولذلك نؤمن بالقول السائد، إننا نعيش عصر الثورات الثلاث المتكاملة، ثورة الديموقراطية بموجتها الحديثة، وثورة التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الاتصال، وثورة المعلومات وحرية انسيابها وتدفقها.. وبتضافر هذه الثورات الثلاث تعيش الحضارة الإنسانية الراهنة مرحلة التحول الهائلة خلال القرن الحادى والعشرين، بأكبر قدر من الإنجاز والتفوق بدرجة لم تعرفها البشرية من قبل مسلحة بأحدث إنجازات العلم والتكنولوجيا.

ولكننا حين نعود إلى القضية الأصل، نجد أن المعلومات وطرح الحقائق، هى التى تشكل جوهر حرية الرأى والتعبير، بمعنى أنه إذا

توفرت المعلومات الصحيحة والحقائق الكاملة أمام الرأى العام، أو أمام طائفة معينة فانه يمكن تحديد الموقف وتكوين الرأى بشكل سليم ومتكامل، قائم على المعرفة والإلمام بالحقائق والإحاطة بالمعلومات الأساسية.

أما إذا حدث العكس، أى إن غابت المعلومات، أو زيفت وتلونت الحقائق وشوهت، فإن صناعة الوعى وتكوين الرأى وتحديد الموقف يجئ ناقصا، إن لم نقل مشوها، لأنه ينبنى على عدم إدراك بالواقع وعلى غياب المعرفة السليمة وعلى تغييب واضح للعقل وقدرته على التفكير و التدبير.

وإذا كانت حرية الصحافة، هى فى واقع الأمر أقوى صور حرية الرأى والتعبير، فهى فى نفس الوقت أبرز حق من حقوق الإنسان وأكثرها حساسية وجاذبية، ولذلك لم يكن غريباً أن يهتم بها المشرعون وتركز عليها الدساتير، في كل زمان ومكان، بصرف النظر عن نوعية النظام الحاكم، ولم يكن غريبا أن يكون هذا هو التقليد السائد، منذ وثائق الحريات التى جاءت بها الثورة الأمريكية ثم الثورة الفرنسية، قبل أكثر من قرنين من الزمان، وقد بشرتا بأول نصوص تشريعية مكتوبة ومحددة، عن حرية الرأى والتعبير ومن ثم حرية الصحافة، الأمر الذى استلهمته معظم الدساتير والتشريعات فى العالم بعد ذلك.

ولقد تطور الأمر سريعا فى هذا المجال , خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حين بدأت الانطلاقة الجديدة للحريات الأساسية، وخاصة فى مجالات حرية الرأى والتعبير، وذلك بسبب اندلاع الثورات الثلاث التى سبق أن أشرنا إليها، وهى ثورة الديموقراطية وثورة

التكنولوجيا وثورة المعلومات، تلك الثورات المتداخلة المتكاملة المتفاعلة، والتى دعمت فى النهاية ووسعت مفاهيم حقوق الإنسان ومن بينها- بل فى مقدمتها- حقوق الإنسان فى الإعلام والاتصال، ومن ثم حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة، كما تنص على ذلك المادة التاسعة عشرة من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان.

على أن التشريع المصرى قد واكب هذا التطور، خاصة منذ دستور ١٩٢٣ الذى جاء به أول نص صريح عن حقوق المواطن وعن حرية الصحافة والرأى والتعبير، وصولا لدستور ١٩٧١ المعدل فى عام ١٩٨٠ ذلك التعديل الذى جاء بمجموعة من المواد المنظمة للتشريعات الصحفية وحرية الرأى والتعبير، والتى تضمنت لأول مرة نصا حول الحق فى الحصول على المعلومات وحرية استقائها من مصادرها وتداولها.

ولقد جاء النص صريحا فى المواد ١٤- ١٥- ١٦- من دستور ١٩٢٣ يقول: " الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى".

ونحسب أن هذا النص هو الأب الشرعى، وهو المصدر الرئيسى الذى نقلت عنه الدساتير المصرية الستة، وصولا للدستور الصادر فى عام ١٩٧١ والمعدل فى ١٩٨٠، بصرف النظر عن موقف النظم الحاكمة المتتالية من هذه النصوص، ومدى الالتزام الواقعى الدقيق بتطبيقها فى الواقع العملى المعاش.

وقد جاءت التأكيدات فى دستور ١٩٨٠ لتقول المادة ٤٨ مثلا" إن

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور"

وتضيف المادة ٢٠٧ من نفس الدستور قائلة:" تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير"

بينما تقول المادة ٢١٠ : " للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التى يحددها القانون..".

رغم أن هذه المادة بالذات قد أضافت جديدا، للتشريع المصرى فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات، اتساقا مع الاتجاه العالمى الجديد. الذى توسع فى تحديد حق الاتصال وحق الحصول على المعلومات وتداولها، إلا أننا نلاحظ أن المادة المذكورة قد وضعت، على حق تداول المعلومات قيدين واضحين، القيد الأول أنها قصرت هذا الحق على الصحفيين وحدهم دون غيرهم، بينما الاتجاه العالمى التشريعى والسياسى والفكرى، يقول بحق المواطنين جميعا فى الحصول على المعلومات وتداولها بحرية، أما القيد الثانى فهو الذى جاءت به عبارة " طبقا لأوضاع التى يحددها القانون"، وهى كما تقول الخبرة المتراكمة عبارة مطاطة يمكن للسلطة التنفيذية أن تتحكم فيها، أى أن تتحكم حتى فى حق الصحفيين دون سواهم فى الحصول على المعلومات، ذلك الحق الضيق المقيد على عكس الاتجاه العالمى الذى ينادى بإطلاق حرية جميع المواطنين دون تفرقة فى الحصول على المعلومات واستقائها وتداولها دون قيد كحق من حقوق الإنسان الأساسية التى تسهم فى تشكيل الرأى وتحديد المواقف والاختيارات.

على أننا نعتقد أن المأزق الحقيقى الذى يواجه حق المواطنين فى حرية تدفق المعلومات بصورة متوازنة.. وبالتالى يواجه حرية الصحافة والرأى والتعبير، يكمن فى سطوة القوانين، وقيودها وقدرة السلطة التنفيذية على تفسيرها وتطويعها وفقا لسياساتها.. ومنها قوانين موروثة منذ عشرات السنين، كقانون المطبوعات الصادر فى١٩٣٧ ،وقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية , ومنها قوانين حديثة نسبيا , مثل قانون تنظيم الصحافة الصادر فى عام ١٩٦٠، وقانون نقابة الصحفيين ١٩٧٠ وقانون سلطة الصحافة ١٩٨٠ ثم قانون الصحافة الصادر عام ١٩٩٦ وبين الأول والأخير ترسانة هائلة من القوانين المقيدة للحريات العامة بشكل أساسى، وحرية الرأى والصحافة والتعبير وحق تداول المعلومات بشكل محدد، وهى القوانين الاستثنائية المعروفة شعبيا بالقوانين سيئة السمعة التى صدرت على فترات مثل: قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ١٩٧١، وقانون حماية الوحدة الوطنية ١٩٧١، وقانون أمن الوطن والمواطن ١٩٧٧ ، وقانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ المعدل فى ١٩٧٩، وقانون حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى ١٩٧٨، وقانون حماية القيم من العيب ١٩٨٠، وقانون محاكم أمن الدولة ١٩٨٠، وقانون الطوارئ ، الممتد على مدى أعوام وتحديدا منذ عام ١٩٨١.

وفى هذه الترسانة الهائلة من القوانين الاستثنائية، عشرات من النصوص، المكبلة للحريات العامة والديموقراطية بشكل عام والمقيدة لحرية الرأى و الصحافة والتعبير وتداول المعلومات بشكل خاص ونعتقد أن استمرارها يمثل تهديدا مباشرا لجوهر فكرة حقوق الإنسان وللتطور الديموقراطى الذى ننشده، فضلا عن إهدارها لنصوص الدستور القائم،

وللميثاق العالمى لحقوق الإنسان الذى كانت مصر من بين أول الموقعين عليه، بل من بين من صاغه وكتبه وراجعه، من خلال مشاركة ممثلها الدكتور محمود عزمي.

ولقد انعكس ذلك كله سلبا بالضرورة على كفاءة الصحافة ووسائل الإعلام المصرية فى أداء رسالتها الأساسية، سواء بنشر وبث المعلومات، أو بإدارة حوار تحليلى حول المعلومات المتاحة من ناحية، مثلما انعكس بالتأكيد على حيوية التطور الديموقراطى وفى صميمه حرية الرأى السياسى الفكرى الاجتماعى الشامل من ناحية أخرى، وبالتالى انعكس على صناعة الوعى..

فإذا بدأنا بالأعم لنصل إلى الأخص، ندعى أن المجتمع المصرى بكل تراثه المتراكم عبر نحو قرنين من العمل الديموقراطى، ورغم رسوخ مؤسساته ونبوغ أفراده وتنوع فئاته وغزارة إبداعه الفكرى والثقافى والفنى، لا يزال يترنح حائرا حتى الآن فى الانطلاقة الديموقراطية السلمية والكاملة، فهو حائر بين التطلع الطبيعى والمستحق لاستكمال ديموقراطيته، وهو مشدود فى المقابل إلى الارتباط بأفكار بشمولية وممارسات ديكتاتورية سابقة لها علامات بارزة فى مساره وتاريخه، الأمر الذى ينعكس بالسلب على حالة الحراك الاجتماعى الثقافى السياسى فى مجتمعنا بوضوح لا يقبل المجادلة.

هو يتقدم نحو الديموقراطية السليمة خطوة، وينجذب نحو إجهاض الديموقراطية خطوات, الأمر الذى يعبر عن صرا ع داخلى دفين لا يزال ملتهبا ومهددا.

أما إذا ذهبنا تحديدا نحو التخصيص، فإننا ندعى أن هذا المناخ الحائر المتردد الملتهب بالصراع الفكرى الفلسفى الداخلى، قد انعكس بالضرورة على أداء الصحافة ووسائل الإعلام بل على ممارسة المواطن لحقه الطبيعى الأساسى فى المعرفة وفى المعلومات وفى إبداء الرأى والتعبير عنه وبالتالى فى حرية المشاركة.

لقد كنا نردد فى الماضى ولا زلنا ندعى أن مدرسة الصحافة المصرية هى الرائدة وان الإعلام المصرى هو القائد، والمنافس الأساسى لمدرسة الصحافة اللبنانية ذات التقاليد القديمة فى الحرية و التطور والازدهار.

لكن عالم اليوم لم يعد يقبل هذه المقولة على علاتها، إذ إن أسمها لم تعد صادقة تماما، بل هى الآن فى موضع جدل نظرى وعملى معا....

لقد ظهرت مدارس أخرى فى الإعلام والصحافة، غير المدرستين التقليديتين المصرية واللبنانية، بعد أن وقعت الأولى أسيرة البيروقراطية الإدارية وتحكم القوانين المقيدة السابق الإشارة إليها، ووقعت الثانية، تحت وطأة الحرب الأهلية التى استمرت سبعة عشر عاما دامية مدمرة، سبقتها و لحقتها مراحل الاختراق المالى والسياسى خاصة النفطى الهائل.

والنتيجة الحتمية أن هذا المناخ- مناخ التقييد والاختراق والتدمير قد عرقل الصحافة ووسائل الإعلام عن أداء المهمة الرئيسية، مهمة نشر وبث المعلومات الصادقة الكاملة، و إدارة حوار جدلى تحليلى فى المجتمع، لكى يتمكن كل مواطن من تحديد موقفه واختيار توجهه،

وبالتالى المشاركة بوعى فى صنع القرارات و إدارة السياسات العامة.

على أن الأمر الواضح، انه بقدر ما تحاول الصحافة ووسائل الإعلام اللبنانية- مثلا- استعادة عافيتها الآن، بقدر ما أن الصحافة ووسائل الإعلام المصرية لا زالت ترزح تحت وطأة الإدارة البيروقراطية والعاجزة، وتحت ضغط القوانين المقيدة السالف الإشارة إليها.. وفى ظل غياب الخيال المبدع الخلاق رغم إقرارنا بأن مصر تتمتع بهامش ديموقراطى محدود، وتتمتع بسماحة أوسع فى مجال حرية الرأى والتعبير عبر صحف المعارضة غالبا وعبر الصحف القومية أحيانا.

لكن الملفت للنظر فى مجالنا الذى نتناوله الآن , هو أن حرية استقاء المعلومات وانسيابها وتدفقها بسلاسة , لا زالت حرية محدودة , بل محكومة , خاصة فى الصحف القومية ووسائل الإعلام الحكومية....

وإلا ما هو تفسير انصراف المواطنين- القراء والمشاهدين والمستمعين- إلى متابعة وسائل الإعلام والصحف العربية والأجنبية الأخرى يلتقطون منها الرسائل الإعلامية المختلفة، وما سر تفوق هذه الأخيرة إلا أن يكون كامنا فى كمية المعلومات ونوعيتها، وحرية إذاعتها ونشرها إضافة إلى تفوقها فى التحليل والرأى مقارنة بما يجرى لدينا!

ولقد حاولنا فى هذا الإطار تطبيق منهج تحليل المضمون واتباع أسلوب المقارنة بصورة انتقائية مبسطة ومحدودة، على خمس صحف عربية متنوعة، عبر فترة زمنية محددة، وذلك فى مجال نشر المعلومات وتحليلها وتقديمها للقراء.

لقد وضعنا خمسة محددات رئيسية هى أولا مفهوم المعلومات وثانيا

كمية المعلومات، وثالثا نوعية المعلومات، ورابعا دقة المعلومات وتكاملها، وخامسا تحليل المعلومات.

وقد خلصنا من هذه المحاولة التى طبقناها على الصحف العربية الخمس إلى النتائج الأولية التالية:

١- تأتى جريدة الحياة اللبنانية الإدارة والسعودية التمويل، فى المرتبة الأولى من حيث نشر المعلومات وتكاملها وتحليلها بنسبة ٧٠٪ .

٢- وتأتى جريدة الأهرام المصرية القومية فى المرتبة الثانية بنسبة ٥٠٪ .

٣- ثم تأتى جريدة الرأى الأردنية وهى شبه رسمية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٣٠٪ .

٤- وتأتى جريدة العلم المغربية الناطقة بلسان حزب الاستقلال بنسبة ٢٠٪ .

٥- أخيراً تأتى جريدة الثورة السورية الرسمية بنسبة ١٠٪ .

ونستنتج من هذا التحليل الأولى والمبسط- مؤكدين مرة أخرى الأولى والمبسط- النتائج التالية:

* **أولاً** : إن حرية تدفق المعلومات وصدقها وتكاملها وتنوعها، لا زالت قضية خلافية ونسبية فى العالم العربى عامة وفى مصر خاصة، الأمر الذى يستدعى مزيدا من الاهتمام و التركيز لتوضيح أهمية هذه القضية.

* **ثانياً** : أن الصحافة اللبنانية والمصرية لا زالتا رائدتين فى مجال

المعلومات وتحليلها وتنوير القراء بنوعيتها، وذلك بصورة نسبية أيضا، ولكن ذلك لا يرقى إلى مستوى ما تقدمه الصحافة الغربية مثلا.

* **ثالثاً** : انه كلما اتسع هامش الحرية، كلما تمكنت الصحافة خاصة ووسائل الإعلام عامة، من نشر وبث المعلومات المتنوعة، والعكس صحيح، وهذا يعكسه الفارق بين مرتبة صحيفة الحياة اللبنانية، ومرتبة صحيفة الثورة السورية مثلا.

* **رابعاً** : إن الصحافة المصرية تحديداً، قد تخلفت فى التنافس المعلوماتى، مقارنة بالصحافة اللبنانية فضلا عن الصحافة العالمية، بسبب العقبات والعراقيل المختلفة، وإن كانت لا زالت متفوقة على صحافة بلدان أخرى جاء ذكرها فى العينة المختارة وهذا ينبهنا إلى حاجة الصحافة المصرية إلى ثورة إصلاحية جريئة.

* **خامساً** : إن الحرية ليست شعارا و الديموقراطية لا تنفع ستارا، ولكن جوهر الحرية والديموقراطية قد أصبح الآن حرية المواطن فى الحصول على معلومات صادقة متكاملة، يرتكز عليها فى ممارسة حريته وتشكيل وعيه وتحديد موقفه، عبر صحافة ووسائل إعلام حرة ومستقلة وغير منحازة، وهو أمر يكاد أن يكون مثاليا - إن لم نقل خياليا - فى بلادنا خاصة وفى العالم الثالث عامة، حيث المناخ السياسى والظروف الاجتماعية والضغوط الاقتصادية والقيم التربوية والأخلاقية مختلفة عن الغرب .

إن صرخة الديموقراطية وصيحة الحرية، تصبح طلقة فى الهواء، إن لم تتحصن بأكبر قدر من المعرفة والمعلومات والتحليلات، وإن لم تساير

التطور المذهل لثورتى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال السائدة الآن، والمتطورة بسرعة فى المستقبل القريب.

ويفرض علينا ذلك كله ضرورة التوقف بتركيز شديد أمام مجموعة من المحددات الأساسية هى:

١- علينا أن ندرك عمق التحولات الكبيرة والخطيرة فى مجال الصحافة والإعلام و المعلومات التى أحدثها الكمبيوتر باستخداماته المتنوعة، والأقمار الصناعية وموجات الميكروويف والكوابل وشبكات الألياف الضوئية، فى إثراء المعلومات وانسيابها وتغذية شبكاتها المتزايدة.

الأمر الذى يعرض علينا سرعة المتابعة والمواكبة والاستفادة وتبادل الخبرة والتجربة مع الأكثر تقدما فى هذا المجال.

٢- عادة ما ينصرف الذهن حاليا، إلى متابعة التقدم الهائل الذى حققه الأعلام الإلكترونى- خاصة شبكات البث التلفزيونى- وقدراته التأثيرية الواضحة على المتلقين بفضل توفر عناصر الإبهار البراق والسريع وبتدفق المعلومات، عبر الصورة والألوان والحركة السريعة والحيوية الشديدة والتغطية المباشرة للحدث فور وقوعه، الأمر الذى قد يسحب الأرض من تحت أقدام الصحافة المطبوعة.

٣- لكننا يجب أن نلاحظ بالمقابل الدور المؤثر الذى تلعبه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى تطوير أساليب الصحافة المطبوعة لتبقى فى ميدان المنافسة... ولقد وضح ذلك من خلال أثر هذه التكنولوجيا فى تحديث الطباعة والجمع والنسخ والإرسال والاستقبال والطبع فى أماكن

متعددة بعيدة فى وقت واحد- كما يحدث مثلا مع الأهرام الدولى الذى يطبع فى لندن وفرانكفورت ونيويورك، و كذلك فى ضبط الألوان والورق باستخدام الكمبيوتر.

وقد بدأت بعض الصحف العربية في الاستفادة من هذا التطور للمذهل بعد أن كان الأهرام سباقا حين بدأ إرسال صفحاته عبر الأقمار الصناعية لطبعها فى لندن عام ١٩٨٤، وتبعه كثيرون وإن ظلت الحركة بطيئة فى هذا المجال مقارنة ببلاد أخرى.

٤- ولأن المعلومات هى العصب الحساس فى كل وسائل الإعلام والاتصال، وفى الصحافة بشكل خاص، فإن الكمبيوتر قد بدأ يلعب دورا رئيسيا فى العملية الاتصاليه والصحفية بالذات، وذلك بجمع وتحليل وتخزين وتحديث واسترجاع وبث المعلومات بكفاءة أكبر وسرعة أكثر.

ونلاحظ أولا: إن معظم صحفنا قد بدأت الاستفادة، بهذا التطور المعلوماتى التكنولوجى الحديث، بديلا عن الطرق التقليدية القديمة- كالأرشيف- فى حفظ المعلومات على أوراق مما يعرضها للتلف والتآكل .

ونلاحظ ثانيا: إن هذه الصحف استفادت أكثر بقدرة الكمبيوتر الضخمة على الحفظ و التخزين والاسترجاع خاصة فى ظل انفلات ثورة المعلومات وتعدد مصادرها وتنوعها، محليا وإقليميا ودوليا، الأمر الذى وفر مخزونا هائلا، لكن التخزين عبر الكمبيوتر، ليس دليلا وحده على استغلال منجزات العصر، إنما المهم هو القدرة على تحليل المعلومات ونشرها والاستفادة بها فى الوقت المناسب والمكان المناسب و الطريقة المناسبة، وليس القدرة على حجبها وحبسها فى خزائن الأسرار.

٥- رغم تسابق صحفنا إلى استيراد بعض مخترعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واقتنائها والتفاخر بها، إلا أن المهم أولا هو تدريب الكوادر البشرية تدريبا فنيا وذهنيا وثقافياً عاليا، لكى تستطيع التعامل معها بكفاءة.

والمهم ثانيا: هو البدء بالدخول فى مرحلة الاشتراك فى إنتاج مثل هذه التكنولوجيات من خلال التعاون الدولى.

٦- ورغم كل ما سبق فإننا يجب التنبيه إلى تأثر الصحافة المطبوعة بالمنافسة الشديدة التى يقدمها الإعلام الإلكترونى- خاصة البث التلفزيونى والإذاعى المباشر- بكل ما يحمله من إبهار وسرعة تلبية وحيوية حركة وقوة نفوذ.

ولعل هذه المنافسة تبدو واضحة الآن وستزيد فى المستقبل فى مجالات ثالثة هى:

أ- سطوة الإعلان وقدرته التمويلية، تلك التى كانت تعتمد عليها الصحف فإذا بها تتجه إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر جذبا وتأثيراً وهى الإعلام الإلكترونى.

ب- دخول القطاع الخاص الوطنى والشركات المتعددة الجنسية فى سباق محموم لامتلاك شبكات الإعلام الإلكترونى بل وابتلاع الصحف المطبوعة، عبر تكوين احتكارات ضخمة تضم الصحف والمجلات جنبا إلى جنب مع شبكات المعلومات ومحطات التليفزيون والإذاعة، ووكالات الإعلانات ...

ج- تفوق الإعلام الإلكترونى فى سرعة الحصول على المعلومات من

مصادرها الرئيسية والمتعددة، وسرعة بثها على المشاهدين والمستمعين دون قيود الرقابة المباشرة أو غير المباشرة، ودون حدود الزمان والمكان، فالفضاء مفتوح والسماوات صارت بفضل مئات الأقمار الصناعية ميدانا فسيحا للأسرع والأقدر.

وبقدر تأثر الصحف المطبوعة- التى يستلزم إعدادها وقتا طويلا نسبيا- بقدر استفادة الإعلام الإلكترونى من تدفق المعلومات وسرعة إذاعتها وبثها بفارق زمنى يصل لساعات طويلة عن الصحف.

وقد أدى التطور الحديث فى تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، إلى بروز الحاجة إلى وسيلة إعلامية جديدة، تجمع بين مميزات الصحيفة المطبوعة، ومميزات التليفزيون وشاشة الكمبيوتر، ألا وهى" الصحيفة الإلكترونية" التى أصبح ممكنا استقبالها فى المنازل والمكاتب من خلال اشتراكات خاصة .. وقد بدأت تجربة مثل هذه الصحيفة بالفعل منذ بداية التسعينيات فى أوروبا وأمريكا وسوف يشهد المستقبل القريب توسعا فيها بلا ريب.

على إننا ننهى الحديث فى هذا المجال بالتركيز على خمس ملاحظات ختامية تستدعى التفكير بروية والتمعن بأفق أرحب وأعمق .

*** الملاحظة الأولى:**

فى ظل انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والانفتاح الكامل بين دول وحضارات وشعوب العالم، عبر السماوات المفتوحة، تجدد الحديث عن قضية الحفاظ على الهوية الثقافية و الدفاع عن الذاتية الوطنية و القومية، فى مواجهة ما يسمى بالغزو الثقافى و الهيمنة

الإعلامية، التى تحاولها الدول الكبرى و الاحتكارات الضخمة، بالاستخدام الأوسع والأكفأ للمعلومات ولتكنولوجيا الاتصال ولقدراتها المالية والفنية غير المحدودة وغير القابلة للمنافسة الآن على الأقل .

فى هذا الصدد، نضع أمام الجميع نموذجين، نموذج فرنسا فى الغرب، ونموذج مصر فى الشرق الأوسط.. ذلك أن فرنسا تنبهت قبل غيرها لقدرة المؤسسات الإعلامية والمعلوماتية والفنية والتكنولوجية الأمريكية، على إنتاج وترويج الرسالة الإعلامية و الثقافية و الفنية التى تريد بها إغراق العالم وتطويعه لمفاهيمها وسياساتها وأخلاقياتها وأنماطها فى مجالات الحياة المتعددة .

وإذا كان بعض المثقفين الفرنسيين قد وقعوا على بيان قبل سنوات ضد ما أسموه بالغزو الثقافى و الإعلامى والسينمائى الأمريكى، لبلادهم خاصة و لأوروبا والعالم عامة، مما يهدد هويتهم وذاتيهم فان فرنسا الرسمية نفسها، هى التى عارضت وجادلت أمريكا طويلا فى نهاية ١٩٩٣ قبل التوقيع على اتفاقية " الجات " حول تحرير الإنتاج الثقافى والفنى والإعلامى، تماما كما هو الحال مع تحرير التجارة والاقتصاد.

مقابل هذا الموقف الفرنسى، كانت مصر أيضا من ابرز دول العالم الثالث التى تنبهت لهذه القضية و أثرها على ثقافات الشعوب الأخرى.. لكن الحركة المصرية لم تكن بمثل نشاط الحركة الفرنسية، وها نحن اليوم نعيش تأرجحا واضحا، بين سياسات وآراء واتجاهات حائرة، اتجاه ينادى بمواجهة " الغزو" الأجنبى واتجاه لا يراه غزوا، رأى ينادى بالاندماج الكامل حتى التبعية الكاملة، واتجاه يقاوم ويطالب بضرورة التوازن فى عصر لا يعرف للاستقلالية الكاملة معنى محددا .

*** الملاحظة الثانية:**

مقابل كل ما يقال عن مخاطر الغزو الثقافى والهيمنة الإعلامية، فى إطار الهيمنة السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، التى يشهدها العالم اليوم فى ظل القطبية الواحدة، بعد القطبية الثنائية، فان مأزق الدول الصغرى والشعوب الفقيرة يكمن فى أن قدرتها على المقاومة لا زالت ضعيفة و إمكانياتها لازالت هشة، مما يعرضها للاستقطاب الحاد، ما بين التبعية الكاملة وبين الإنزال الكامل.

المأزق الحقيقى الواضح الآن، انه فى ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بالشكل الذى سبق أن أوضحنا جانبا منه، أصبح مستحيلا الانعزال والتقوقع والابتعاد عن جاذبية الحركة العالمية بكل إيجابياتها وسلبياتها، وبالتالى أصبح مستحيلا العودة إلى قيود المنع وسدود التشويش وفرض الرقابة، فيما يتعلق بقضيتنا الراهنة وهى قضية المعلومات وحرية انسيابها وتدفقها، وحق المواطن العادى فى أن يعرف ويدرك بحرية، ثم يعبر عن رأيه ويحدد موقفه بحرية .

إن حجب المعلومات والتحكم فى تسريبها أو منعها لم يعد سلاحا ميسرا فى أيدى الدول والحكومات والحكام، كما كان الحال عليه فى الماضى، حيث كانت القدرة على التحكم فى المنبع ميسورة وسهلة.. لقد كسرت آثار تجمع ثورات المعلومات و التكنولوجيا و الديموقراطية الحديثة، كل القيود وتخطت كل الحدود، بأشكالها النمطية السابقة، سواء كانت قيودا سياسية وقانونية و إدارية، أو كانت حدودا جغرافية حضارية .

*** الملاحظة الثالثة:**

معنى ما سبق أننا ندخل من الآن فصاعدا، العصر الذهبى المتوقع للحريات الفردية والجماعية، إذا ما سارت الأمور فى خط تطورها الطبيعى.. ونعنى أن تضافر الثورات الثلاث للديموقراطية والمعلومات والتكنولوجيا، قد بدأ يتيح للإنسانية بشكل عام، وللفرد البسيط بشكل خاص، حرية واسعة لم تعرفها الحضارة البشرية من قبل، فى استقاء وتداول وتتبع المعلومات والتحليلات من مصادرها المتعددة والمتنوعة، وفى اختيار ما يريد وتجاهل ما لا يريد، ومن ثم بناء مواقفه وتحديد اختياراته وبلورة آرائه بحرية .

والمعنى العكسى لذلك، هو تراجع فكرة التحكم المركزى للسلطة وتخفيف قبضة الحكم، ليس فقط فى مجال التدفق الإعلامى والانسياب المعلوماتى، ولكن أساسا فى كل نشاطات الحياة الإنسانية من رسم السياسة إلى تنظيم الاقتصاد، ومن تشكيل الرأى العام، إلى تراكم الثقافة، ومن توجيه النشاط الفردى إلى بناء منظومة القيم الاجتماعية العامة.

*** الملاحظة الرابعة:**

تقودنا الملاحظة السابقة إلى ضرورة التنبه، إلى التأثير المتوقع لثورات الديموقراطية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال، على مجمل التطور العام فى المجتمعات، خاصة تلك الفقيرة الموارد و الإمكانات، الضعيفة الهياكل والبنى التحتية.

ذلك إننا نعتقد أن تأثير هذه الثورات، بما تحمله من رياح لا يمكن

صدها، سيكون غالبا وخاصة على مسارات الحراك الاجتماعى الثقافى الأخلاقى من ناحية وعلى مسارات التطور السياسى والأيديولوجى من ناحية أخرى.

أخذا فى الاعتبار أن مثل هذه الدول- ونحن بالضرورة منها- تعانى مشاكل معقدة وأزمات متصاعدة و احباطات متزايدة، من أزمة الفقر والتخلف إلى أزمة الديون والتبعية، ومن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة، إلى مشاكل التطرف والتعصب والإرهاب والفساد والاستبداد، ومن إحباطات البطالة والأمية إلى إحباطات فقدان الأمل فى المستقبل الأفضل!

وبقدر ما ستعانى هذه الدول والمجتمعات من تأثير التدفق الإعلامى والمعلوماتى، وجاذبية النماذج والأنماط المبهرة، التى تقدمها تكنولوجيا الاتصال - خاصة الإعلام الإلكترونى الغربى الأكثر تأثيرا وإبهارا- مما سيغرى المحبطين اليائسين ويثير تمردهم فى وقت واحد ، بقدر ما ستعانى من نفس تأثير هذا التدفق الإعلامى والمعلوماتى على إثارة إحساس المواطن العادى، بحقه فى حياة كريمة، وبحريته فى أن يعرف أو لا يعرف، فى أن يشارك أو لا يشارك، مما يعنى مزيدا من احتمالات التطور والتقدم السلمى، أو على النقيض مزيدا من احتمالات الانقلاب والتمرد والثورة.

إنها كما نرى جدلية شائكة، تحتاج إلى بحث أعمق وبلورة أدق.

*** الملاحظة الخامسة والأخيرة:**

إن كل ما سبق من ملاحظات، لا بد أن يسلمنا إلى الوقوف حيرى

أمام سؤال حائر على الدوام.

ألا وهو ما العمل إذن، كيف نتعامل مع هذا التطور المذهل، كيف سنجاريه، هل نقاطعه ونخاصمه، أو هل نندمج فيه ونتأقلم مع شروطه وضروراته.. هل نفتح الباب واسعا أمام رياح الحرية، أم نسد النوافذ ونفرض القيود ونقيم السدود؟!

الحقيقة التى نؤمن بها، هى إننا حقا فى موضع اختبار صعب... لكنه ليس اختبارا يستحيل النجاح فيه، بشرط أن نوفر لذلك عوامل النجاح المتمثلة فى الرغبة ثم فى القدرة...

نحن لا نستطيع أن نؤيد الاستسلام الكامل لتبعية الهيمنة السياسية والاقتصادية والإعلامية، ولا نقبل شروط الغزو الثقافى الاجتماعى الأخلاقى وضغوطه، القادمة عبر احتكار التدفق الإعلامى و الانسياب المعلوماتى وتكنولوجيا الاتصال، وتحت شعار حرية الرأى و التعبير و المعرفة..

لكننا فى الوقت نفسه لا نقبل، بل لا نقدر على أن نحرم مجتمعاتنا من الاستمتاع بمنجزات ثورات العصر، بكل ما تحمله من تدفق معلوماتى وتداخل ثقافى واندماج سياسى واقتصادى واجتماعى، بشرط أن تكون لدينا الرغبة والقدرة، على الإسهام بجدية وإيجابية فى هذه العملية المتداخلة المتشابكة ولو بالقدر اليسير، حتى لا نقع أسرى التبعية المطلقة والمهينة.

إن لدينا موروثا تاريخيا وحضاريا وثقافيا هائلا، ولدينا إمكانات فكرية وبشرية ومادية معقولة، ولدينا تقاليد ومؤسسات راسخة، تستطيع

أن تشكل أساسا جيدا لانطلاقة جديدة و إسهام إيجابى فى التطور الإنسانى الراهن والمستقبلى.. وهذا هو رصيدنا الذى نراهن عليه..

أى إننا ببساطة نطرح فكرة التمسك بالتوازن.

وبقدر ما أن كلمة التوازن هذه سهلة وبسيطة وموسيقية، بقدر ما هى صعبة ومعقدة!!

المهم هو من يستطيع تفهمها والتعامل معها بعقلانية وحرية وبتوازن أيضا، بعيدا عن الشطط فى القول والتطرف فى الفعل!

***

من الواضح الجلى أن بلادنا تمر بمأزق تاريخى شديد الصعوبة والتعقيد، وعلينا أن نتعامل معه بنفس القدر من الصعوبة والتعقيد ..

صعوبته تنبع من أن الضغوط الاقتصادية قد زادت حدتها على فئات المجتمع كافة، بينما نقص الاهتمام الحقيقى بالتنمية الإنسانية الشاملة والموصولة، وبين زيادة هذه ونقص تلك، ازداد الفقراء فقرا وجهلا وإحباطا، وازداد الأثرياء ثراء ونفوذا وقوة.

وقد ازداد تعقيد هذا المأزق تحت وقع اندلاع موجة العنف والإرهاب المسلح التى هزت أركان المجتمع وتحدت السلطة والقانون والنظام العام، باسم الإسلام تارة وباسم الإصلاح تارة أخرى، وإن كان الهدف النهائى الصريح هو الاستيلاء على الحكم لأهداف سياسية بحتة!

ووسط هذه الصعوبات والتعقيدات، يقفز الإعلام ودوره إلى ساحة الاتهام.. فالإعلام متهم فى كل الظروف و لأسباب عديدة، وهو متهم من جميع الأطراف محاصر من جميع الجهات.. طرف يتهمه بأنه يحرض

على العنف ويثير التعصب والتطرف، ويدفع إلى الفساد و السطحية و التزييف..

وطرف آخر يتهمه بأنه عميل للسلطات، ينفذ أوامرها دون النظر لمصالح المجتمع، ولذلك فهو إعلام مقهور مأمور داخل دائرته المغلقة والضيقة.

وطرف ثالث يرى الإعلام، ضحية لطرفين متصارعين، فهو ضحية لتيارات التطرف والإرهاب والعنف، بقدر ما أنه ضحية لسطوة الحكم وسيطرته المباشرة أو غير المباشرة.. الحقيقة فى كل ذلك، أن الإعلام بالفعل متهم وضحية فى الوقت نفسه، وهذا ببساطة هو واقع الحال، الذى يحتاج إلى معالجات صريحة وجذرية، بدلا من ترك الأمور تجرى سريعا فى طريق التدهور.

والحقيقة فى كل ذلك أيضا أنه بقدر ما يتجنى الآخرون على الإعلام، بقدر ما يتجنى الإعلام على نفسه، بل هو يخطئ كثيرا فى حق نفسه ويفرط فى حريته ويتساهل فى أخلاقياته ومبادئه، ليس فقط فى القضايا السلوكية، ولكن أساسا فى المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنشر وإذاعة الآراء والأخبار والأفكار والمعلومات بدقة أى أنه يفرط بطريقة ما فى رسالته الأسمى.. رسالة تشكيل الوعى، فيسقط فى براثن خطيئة تزييف الوعى!!

ولعل ما يثبت ذلك هو ما نلاحظه دائما من اندفاع الإعلام بكل وسائله، وراء الإثارة المتعجلة تارة، أو خضوعه للضغط والابتزاز تارة أخرى، حتى يميل مع هذا الطرف أو ذاك دون أن يكلف نفسه، مشقة

البحث الجاد عن الحقيقة بين ركام التضليل.. وبسبب ذلك كله غابت حقائق وسقطت قضايا مهمة من أجنده الإعلام، وبالتالى غابت عن الرأى العام وغاب عنها الرأى العام.

ولعل واحدة من أبرز القضايا الغائبة، هى قضية التنمية الشاملة الموصولة، وعلاقاتها بالعنف والتطرف من ناحية، وبالحريات الديموقراطية من ناحية أخرى .. لسوء الأداء فان معظم وسائل الإعلام، اكتفت بالحديث العابر عن هذه التنمية وضروراتها، لكنها لم تجتهد فى الغوص فى عمق القضية واتجاهاتها وآفاقها على نحو يساعد برامج التنمية فى التقدم، وبالتالى يساعد على تقليص مساحات العنف و انغلاقات التطرف .

ورغم ما خلفه تيار التطرف والعنف والإرهاب، من آثار سلبية خطيرة على حياتنا العامة، وانعكاسها بالضرورة على حياتنا الخاصة، فان هذا العنف والإرهاب، قد كان له حسنة واحدة، إن جاز استخدام التعبير!

والحسنة التى نعنيها هى أن المآسى التى خلفها لنا التطرف والإرهاب والكم الهائل من العنف المتفجر الساخط المتمرد المحبط قد نبه الجميع إلى أن القضية ليست فقط انحرافا دينيا أو فكريا، وليست تحريضا من دول وقوى أجنبية لا تحب أن ترانا فى استقرار وتقدم.. ولكن اصل القضية وجذورها ترتبط بالواقع الاجتماعى الاقتصادى الذى نعيشه و نعانى منه، ننكره أحيانا و نتعامى عن قراءته القراءة الرشيدة وترجمته الترجمة الصحيحة أحيانا أخرى، وندعى إن كل شئ على ما يرام وليس فى الإمكان أبدع مما كان أحيانا ثالثة، لكن الحقيقة المرة

تظل قائمة لا تغيب ولا تتلون فى أعين الذين يخافون حقا على مستقبل الوطن والأمة!

بتواضع شديد ندعى إننا نبهنا كثيرا ومنذ سنوات طوال، إلى أن العنف والتطرف والإرهاب، لم يكن ليندلع ويقوى وينتشر لولا أنه وجد البيئة الحاضنة والأرض الخصبة، التى فيها نما وترعرع و استقوى إلى درجة التوحش، عائما على تكدس العاطلين، وتزاحم الفقراء، وانكسار المحبطين البائسين المهمشين فاقدى الأمل، المستعدين للكفر بهذا المجتمع الذى لم يوفر لهم العمل والمسكن والملبس والكرامة والأمل فى المستقبل، كما يجب وكما يستحق الإنسان أن يعيش.

وكم هاجمنا المهيبون المحرضون المنافقون، مدعين أن التطرف والإرهاب مجرد بضاعة مستوردة لا أصل لها فى المجتمع ولا جذور، متبعين سياسة التغطية والتعمية والتمويه والمخادعة، حتى صحونا ذات يوم على دوى الانفجارات وأفقنا على هذا الصدام الدموى المروع، ثم تابع الجميع تدهور الأوضاع بقلوب واجفة وعيون زائغة ونفوس قلقة.

على أى حال.. الحمد لله أن أفقنا بعد طول نوم ولهو وتلاعب بالألفاظ والشعارات وخداع بالتفسيرات والمبررات.. لكى نضع أيدينا على أصل الداء- كما هو واضح وجلي- هو هذا التفاوت الاجتماعى الاقتصادى الذى غشى الوطن، ففرق بين الناس تفرقة حادة، و أخل بتركيبة المجتمع التى كانت قد استقرت عبر الزمان، وأفرخ أوضاعا وقيما وتقاليد شاذة تحترم المال أكثر مما تقدر الفكر، وتقدس الثروة أكثر مما تقدس العمل، وتمارس الفهلوة أكثر مما تمارس الأخلاق.. والنتيجة هى الشقاق الاجتماعى والتفاوت الاقتصادى - على غير أساس

منطقى- بدرجة شرخت المجتمع إلى مجتمعين، بل شرخت الفرد إلى فردين، أحدهما يعادى الآخر ويحقد عليه، وصولاً لرفع السلاح جهاراً نهاراً بلا وعى أو ضمير!!

ومن يتابع التقارير الدولية المعنية، وخصوصا تلك الصادرة عن الأمم المتحدة يلاحظ أن تقرير التنمية البشرية الدولى- يضع مصر فى مجال هذه التنمية فى المرتبة ١٢٤ من بين ١٧٣ دولة، أى أن مصر-طبقا للتقرير الدولى- بين الدول الخمسين الأخيرة الأقل تنمية والأكثر فقرا والأشد تخلفا، منذ عام ١٩٩٣، حتى الآن، رغم إنكار التقارير المصرية الرسمية لذلك!

نقول ذلك، وفى ذهننا دائما، ضرورة التفرقة بين التنمية البشرية الموصولة، بمعناها الواسع، التى هى- عملية توسيع اختيارات الناس من خلال جعلهم فى مركز عملية التنمية ذاتها، وبين النمو الاقتصادى بمعناه المحدود، بل الضيق، ذلك الذى تسير عليه دول كثيرة- خاصة تلك النامية- وتنتشر أرقامه وإحصاءاته، مدعية أنها نجحت فى تحقيق التنمية البشرية الموصولة، لتخدع العامة، لكنها فى كل الأحوال لا تستطيع أن تخدع نفسها أو تضحك على الفاهمين الواعين، مع إدراكنا تماما للعلاقة العضوية بين التنمية البشرية الموصولة، والنمو الاقتصادى!

وإذا كانت دول كثيرة من دول العالم الثالث، قد نجحت فى إجراء إصلاحات اقتصادية وحققت نموا اقتصاديا ملحوظا، فإن المهمة التى لم تنجزها معظم الدول بعد، هى المحافظة على نمو اقتصادى يثرى التنمية البشرية، فمن الواضح انه لا يمكن تعزيز التنمية البشرية فى غياب نمو اقتصادى، وكذلك فان النمو الاقتصادى على حساب التنمية البشرية، ما

هو إلا تأجيل مجموعة من المشاكل الاجتماعية المعقدة عسيرة الحل لأجيال قادمة..

وبقدر ما يكشف هذا القول عن عمق دفين، يعرى الفرق الرهيب بين ما تمارسه بعض دولنا من نمو اقتصادى قائم فقط على الأرقام بمعناها المحدود، وبين الهدف الأساسى فى تحقيق تنمية بشرية عميقة وموصولة بمعناها الواسع، تحمى المجتمع من التدهور والشقاق والانهيار، بقدر ما يضع التقرير المصرى للتنمية البشرية أيدينا على سر تخلف مصر فى هذا المجال الأخير، إذ يقول أن مصر حققت خلال العقود الأخيرة قدرا من النمو الاقتصادى لكنها تخلفت فى مجال التنمية البشرية عن الدول الأخرى، وهو يرجع ذلك إلى ستة أسباب هى على التوالى:

١- إن النمو فى مصر افتقد القدرة الذاتية على التواصل لأسباب متنوعة.

٢- إن النمو الاقتصادى كان غالبا من النوع الذى لا يولد كثيرا من فرص التوظف.

٣- إن النمو السكانى التهم الشريحة الكبرى من نمو الدخل.

٤- إن السياسات الرسمية المعلنة كانت تكشف عن توجهات مختلطة- ربما كان يقصد متناقضة- تتراوح بين التركيز على زيادة النمو الاقتصادى والعمل على تحقيق مزيد من العدالة فى توزيع الدخول، الأمر الذى أحدث خلطا وخللا.

٥- إن مصر حققت تقدما كبيرا فى مجالات التحصيل التعليمى والصحى والتغذية فى الثلاثين عاما الماضية ولكن هذه المنجزات كانت

متواضعة مقارنة بدول أخرى كانت عند نفس مستوى نمو مصر فى الستينات.

٦- من الممكن أن يؤدى برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الجارى فى مصر الآن- المسمى برنامج الإصلاح الاقتصادى - إلى تأثير سلبى على التنمية البشرية، وهو ما يدعو إلى الحذر فى التعامل مع آثار هذا البرنامج على التنمية(*).

هكذا بوضوح شديد، لا يفرق التقرير المصرى الرسمى بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية فقط لكنه يفعل مثلنا فيحذر من مغبة المضى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى الجارى- بالاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولى- على مستقبل التنمية البشرية الموصولة و المأمولة!!

ورغم احترامنا للأرقام والسياسات التى تعلنها الحكومات المتعاقبة عن جهودها لتحقيق عدالة اجتماعية، هدفها تقليل مساحة الفقر المتزايد بتزايد عدد السكان وضيق مصادر الرزق وقلة مصادر الإنتاج، إلا أن المحصلة النهائية، هى أن الفقر يتزايد والعدالة تختل، بينما مصر تواجه فى الآونة الأخيرة تحديا واضحا للمحافظة على توازنها الاقتصادى، وتعزيز نمو الناتج المحلى الإجمالى وحماية الفئات الأكثر ضعفا فى آن واحد...

ورغم كل هذه الجهود الحكومية، فان الخلل الاجتماعى والتفاوت

(*) تقرير التنمية البشرية فى مصر- وهو تقرير دورى يصدر سنويا منذ عام ١٩٩٤ عن المعهد القومى للتخطيط.

الاقتصادى فى مصر يتزايد عاما بعد عام، مولدا كل عوامل الفقر واليأس والإحباط وصولا للتطرف والعنف و الإرهاب، الذى اكتوينا بناره اللاهبة.. و السبب الرئيسى هو التفاوت المتزايد فى توزيع الأنصبة والدخول، وعدم المساواة فى مشاريع التنمية حتى بمعناها الضيق..

ولعل كثيرين يتساءلون، لماذا التطرف والعنف المنفلت فى الصعيد، بينما معظم محافظات الدلتا هادئة مسالمة؟ وبقدر منطقية السؤال، بقدر منطقية الجواب، ولن نتطوع بهذا الجواب، ولكننا نقتبسه من التقرير المصرى للتنمية البشرية الحكومى، إذ يقول- بصورة مخففة - " أن عددا قليلا من المحافظات الحضرية تحولت إلى مراكز استقطاب للتنمية وتسلطت على باقى مراكز الهيكل الحضرى، وتفاقمت عمليات الهجرة غير المنظمة وتضخمت المدن الكبرى" وعلى هذا المنوال استحوذت القاهرة والإسكندرية وحدهما على ما يقرب من نصف عدد المنشآت وربع قوة العمل، وبينما حققت محافظة بور سعيد أعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل، تليها دمياط والقاهرة، فإن أقل قيمة لهذا المؤشر تقع فى محافظة المنيا " عروس الصعيد!! " وفى حين يبلغ معدل القراءة والكتابة بين البالغين ٦٦٪ بالمحافظات الحضرية، فانه ينخفض إلى أقل من ٣٧٪ فى محافظات الصعيد.

لكن الأمر يبلغ قمة وضوحه حين نقرأ فى التقرير الرسمى للتنمية البشرية فى مصر، واقع الحال الذى يكشف سوء الحال، حين يقول " أن الفقراء يمثلون نسبة ٤٠٪ من سكان محافظات الصعيد، بينما هم يمثلون ٧ر ٣٨٪ فقط من سكان الوجه البحرى، أما حين ننظر إلى أوضاع محافظة أسيوط مثلا، فسنجد أن ٥١,٧ ٪ من سكانها هم من

الفقراء وأن ١٧,٢٪ من السكان يعيشون فى فقر مدقع ويرجع الفقر فى هذه المحافظات ليس فقط إلى نقص الموارد ولكن أيضا لسوء التوزيع!

ولعل ذلك كله يوضح لنا بوعى كامل وشمول، لماذا محافظة أسيوط بالذات كانت مركز عمليات التطرف والعنف والإرهاب المسلح المطلقة، ويكشف بالضرورة حالة الترابط بين الفقر وسوء توزيع الدخل وافتقاد العدالة الاجتماعية الاقتصادية، وبين اليأس والإحباط الذى يدفع دفعا للتطرف و اعتناق العنف وممارسة الإرهاب و الخروج على القانون وتحدى الدولة و النظام بالقوة المسلحة!!

بقيت نقطة مهمة بعد كل هذه القراءة العلمية الموضوعية، ونعنى هل هناك علاقة بين التفاوت الاجتماعى الاقتصادى وبين العنف والتطرف من ناحية وبين الديموقراطية والمجاهرة بالرأى والمشاركة السياسية الفكرية الاجتماعية من ناحية أخرى؟

نقول نعم هناك علاقة جدلية قائمة، فحين تغيب العدالة الاجتماعية ويضيق صدر الديموقراطية، ويكبت الرأى، وتزداد حدة الفرقة الاقتصادية، تنغلق الأبواب وتنسد قنوات التواصل وتضيق أساليب التفاهم وينفجر الجميع بالعقل أو روية.

وهذا بعض ما ذهبت إليه كل تقارير التنمية حين تقول: " إن الحرية تعتبر شرطا ضروريا فى عملية التنمية البشرية، التى تعنى توسيع وتعميق اختيارات الناس.. وهنا تكون المشاركة أمرا لا مهرب منه كإحدى سمات تلك العملية.. و " أن الرابطة القوية بين التنمية البشرية من جهة، وبين الحرية السياسية والديموقراطية من جهة أخرى، فى حالة

مصر خلال السنوات الأخيرة، يظهر فى ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسى فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، والذى نتج عن تحديد أنشطة أحزاب وحركات المعارضة، واتخاذ إجراءات قمعية ضد قادتها و مناضليها.

ولا نستطيع بأى شكل تجاهل العلاقة العضوية الوثيقة بين التنمية البشرية الموصولة من ناحية، وبين الديموقراطية والمشاركة السياسية من جانب جميع القوى الحية فى المجتمع من ناحية أخرى أى بين الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والحقوق السياسية للإنسان ، وإلا، لن تتحقق تنمية ولن تمارس ديموقراطية، اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بمخادعة الناس ودغدغة عواطف الغوغاء دون سواهم!!

***

إذن... أصبحت حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، بما فيها بل فى مقدمتها حقه فى التعبير وحريته فى إبداء الرأى، شعار العصر وعلامة بارزة من علامات القرن الحادى و العشرين، قرن ثورة العلم و المعلومات وتكنولوجيا الاتصال و الديموقراطية..

إلا أن الجذور التاريخية تعود إلى نهايات النصف الأول من القرن العشرين، حين تيقظ العالم على الآثار المدمرة والمعارك الطاحنة والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، فتجمعت قوى عالمية عديدة لإعداد شرعة جديدة تقر مبادئ حقوق الإنسان وتعمل على صيانتها بتوافق دولى..

هكذا صدر الميثاق العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر عام

١٩٤٨ وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليعبر عن ضمير عالمى وإجماع دولى، كإحدى إفرازات انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومحاولة لتفادى كوارث إنسانية بعدها، خصوصا فى ظل الحرب الباردة التى تلتها.. وما يهمنا فى هذا المجال هو المادة ١٩ من هذا الإعلان العالمى والخاصة بضمانات حرية الرأى والتعبير، التى تكررت بنفس المعانى فى المادة ١٩ من العهد الدولى للحقوق المدنية و السياسية.

وتنص المادة المذكورة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على" لكل إنسان حق التمتع بحرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته فى اعتناق الأفكار دون مضايقة، وفى الحصول على الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودون اعتبار للحدود.. "

وتنص المادة ١٩ أيضا من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على:

١- لكل إنسان الحق فى اعتناق الأفكار دون مضايقة.

٢- لكل إنسان الحق فى حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته فى التماس كل أنواع المعلومات والأفكار، ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى.

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون، و أن تكون ضرورية:

أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وعبر العقود التالية وصولا إلى اليوم مع انتقال الإنسانية من القرن العشرين إلى القرن الحادى والعشرين، تطور مفهوم مبدأ حرية الرأى والتعبير، وحق الإنسان فى التمتع به، وفق الشروط السابقة، إلى حق الإنسان فى الإعلام، ثم إلى حق الإنسان فى الاتصال وهو أوسع وأشمل، بفضل التطور السريع والمتلاحق لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ذات القدرات الفائقة والمتزايدة، فى نقل الأخبار وتبادل الأفكار وتلاقح الثقافات والآراء عبر خريطة العالم، وفى لحظات قليلة.

والمؤكد أن كل دساتير العالم قد استلهمت نصوص المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وروحها، فى صياغة مواد تتمشى معها التزاما بالتوافق الدولى من ناحية، وفى إخضاعها لظروفها الاجتماعية والسياسية والتشريعية لتلتزم وتلزم بها من ناحية ثانية.

وفى الحالة العربية، فان معظم الدساتير العربية مثلا تنص على حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والإعلام وضماناتها، فى إطار فلسفتها فى التشريع الوطنى، حتى لو أصدرت قوانين تحد من هذه الحرية أو تنتهك بشكل من الأشكال هذا الحق.

وعلى سبيل المثال فإن المادة ٤٨ من الدستور المصرى القائم تنص صراحة على: " حرية الصحافة والطباعة و النشر ووسائل الإعلام مكفولة، و الرقابة محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق

الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة الطوارئ أو فرض الحرب، أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون ".

والى هذا الاتجاه مضى الدستور السورى فى المادة ٣٨، والدستور التونسى فى الفصل الثامن من الباب الأول، والدستور اليمنى فى المادة ٤١ وهكذا.

من هذا نلاحظ أن مصر صاحبة أقدم دستور عربى، وذات التراث البرلمانى والتشريعى العائد إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حين عرفت أول شكل برلمانى فى عام ١٨٦٦، قد التزمت بالنص فى دستورها القائم على هذا الحق الأساسى من حقوق الإنسان، وكذلك *تبعتها معظم الدول العربية...*

غير أن النص الدستورى وحده لم يكن حرا طليقا فى الممارسة، فتم إخضاعه، أى إخضاع حق الإنسان فى الرأى والتعبير وحريته فى الإعلام والاتصال، للتقييد، بإصدار تشريعات وقوانين تتولى" تنظيم أو تقييد" هذه الحقوق والحريات، لتكون الكوابح الشرعية لها، ومن أبرز هذه القوانين فى مصر، قانون الصحافة، وقانون المطبوعات، وثلاث عشرة مادة على الأقل فى قانون العقوبات وقانون تنظيم الصحافة ثم سلسلة القوانين الاستثنائية مثل قانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب الذى صدر عام ١٩٩٢، وغيرها من القوانين الاستثنائية التى صدرت فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، و التى استغلت ما ورد فى المادة ١٩ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، التى نصت على "

حماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة، أو الآداب العامة " وهى تعبيرات مطاطة فضفاضة، تسمح بالتأويل و التبرير...

وقد أثرت كل هذه التشريعات بدرجة كبيرة على ازدهار حقوق الإنسان من ناحية، وعلى مدى حرية الخطاب الإعلامى من ناحية أخرى، بما فى ذلك التأثير المباشر على حرية الصحفيين والإعلاميين وحقوقهم وضماناتهم فى أداء عملهم، خصوصا فى الحصول على الأخبار والمعلومات ونشرها، وفى التعبير بحرية عن الآراء والأفكار وتداولها، وعلى حرية إصدار الصحف وإطلاق محطات الإذاعة والتلفزيون، رغم الهامش الديموقراطى الملحوظ الذى يسود مصر طوال العقدين الأخيرين.

وعلى هذا فإننا ننطلق فى معالجة دور الخطاب الإعلامى فى تدعيم ثقافة حقوق الإنسان،من أرضية اجتماعية سياسية ثقافية قانونية، واسعة وعميقة، فيها المحفزات، وفيها المعوقات، لكن الواقع والممارسة تقولان إنما هناك هامشا ملحوظا من الحرية فى مصر، يسمح بقدر من حرية تداول ونشر الأخبار والمعلومات والآراء والأفكار، سواء عبر وسائل الإعلام الحكومية والصحف القومية، أو تلك الخاصة والمعارضة والمستقلة، رغم تفوق الأولى على الثانية، وهيمنتها على الساحة الإعلامية بشكل عام.

وقد اتسع هذا الهامش خلال السنوات الأخيرة، حتى لو كان حذرا وبطيئا، فزادت على سبيل المثال الصحف المعارضة والمستقلة وارتفعت أعداد الجمعيات الأهلية والمراكز البحثية والميدانية العاملة فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها، تحت مظلة المنظمة الأم- المنظمة

العربية لحقوق الإنسان ومركزها بالقاهرة- وزاد الاهتمام فى الصحف و الإذاعات والتلفزيونات بالحديث والحوار حولها، وإن كان لم يرق بعد إلى المستوى الذى نبغيه، وذلك بعد قيام التعددية الحزبية والسياسية والإعلامية، التى تنمو فيها وبها حرية الرأى والتعبير، رغم أى قيود قانونية أو إجراءات إدارية.

ورغم أن العالم الغربى، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزال يصنف الدول العربية جمعاء فى خانة الدول غير الديموقراطية، التى لا تحترم حقوق الإنسان، كما يرد ذلك مثلا فى التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية، إلا أننا نلاحظ بموضوعية ارتعاشه الديموقراطية وصحوة الوعى بحقوق الإنسان وإقدام وسائل الإعلام على معالجتها بدرجة من الدرجات، تنمو فى هذا البلد العربى أو ذاك، وتقاوم بشجاعة الموروث القديم المنفرد بالسلطة والثروة معا، وتحارب التفرقة و التمييز و التهميش داخل المجتمع الواحد، وتعادى القوانين المقيدة للحريات والتشريعات سالبة الحرية والإجراءات التى تنتهك حقوق الإنسان...

وتتمسك فى الوقت ذاته بالشرائع الدينية والوضعية، وفى مقدمتها الدساتير التى تنص على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والدفاع عن حرية الصحافة والإعلام، بينما يجتهد كثيرون فى تحويل الخطاب الإعلامى عن الحرية وحقوق الإنسان، من خطاب نظرى أو دعائى ، إلى خطاب واقعى علمى موضوعى، يتناسق مع طموح وطنى وقومى للحرية والتقدم من ناحية، ومع عصر العلم و المعرفة والديموقراطية وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال فى العالم كله من ناحية أخرى..

فى هذا الإطار واتساقا مع روح حقوق الإنسان فإننا نعتقد أن المهام الرئيسية للخطاب الإعلامى، أو الرسالة الإعلامية، تنقسم إلى ثلاث مهام هى:

١- مهمة الإخبار والإبلاغ، أى تعريف المتلقى- القارئ أو المستمع أو المشاهد أو المتابع- بالتطورات الجارية، ومده بالمعلومات الموثقة الكاملة والصادقة عن حدث أو تطور أو واقعة، بحيث يستطيع أن يقتنع أولا، ثم أن يحدد موقفه ورأيه ثانيا، ثم يتصرف وفق هذا كله وبحرية ذاتية ثالثا.

٢- مهمة التثقيف والتنوير، أى الارتقاء بعقل المتلقى والسمو بروحه ووجدانه، وتنويره بالتطورات الجارية فى الثقافة الوطنية، والانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى، بدرجة تعلى من قدرته على الارتقاء الفكرى والنضوج المعرفى، الذى يساعده على الفهم والوعى والقدرة على الحكم على ما يدور حوله، وعلى تحديد دوره واختياراته.

٣- مهمة الترفيه والتسلية، وهى تحتل فى الإعلام المعاصر مكانة مميزة، وتهدف للترويح عن النفس وإزالة المتاعب اليومية، ورسم الابتسامة والانتعاشة.

ونلاحظ هنا عدة مرتكزات:

- أولا: تعتبر حقوق الإنسان، مكونا رئيسيا لهذه المهام الثلاث للخطاب الإعلامى أو الرسالة الإعلامية، ذلك أن من حق الإنسان أن يتلقى الأخبار والمعلومات الصادقة الكاملة و يتداولها بحرية، ومن حقه الوصول إلى المصادر الرئيسية للثقافة و التزود بإنتاجها، ومن حقه

الاستمتاع بالترفيه والترويح عن نفسه بالوسائل التى تحقق له الجانب المبتسم والمريح من حياته.

- ثانيا: أن التعدى على هذه الحقوق أو الانتقاص منها أو تشويه بعضها يعد انتهاكا مباشرا وصريحا لشرعة حقوق الإنسان ذات الصبغة العالمية، وللدساتير والقوانين الوطنية التى كفلت له هذه الحقوق وتلك الحريات...

- ثالثا: أن تعاظم دور الدولة وسلطة الحكومة فى العصر الحديث، أدى ضمن ما أدى إليه إلى هيمنتها بشكل كامل أو جزئى، على معظم وسائل الإعلام، ومن ثم التحكم فى الخطاب الإعلامى وتوجيهه وفق سياساتها ورؤاها بما يحقق مصالحها وأهدافها، وبالتالى قدرتها على صياغة المهام الثالث للخطاب الإعلامى وفق ما تراه، وإخضاع الصحفيين والإعلاميين للعمل فى ظل هذه الصياغة، سواء اقتنعوا أو لم يقتنعوا!

- رابعا: الخطورة الحقيقية تكمن فيما نراه من التلاعب بهذه المهام، وفى تغليب واحدة على الأخرى وفق هذه الرؤى والسياسات الحكومية... فالأخبار غالبا ما تقدم للمتلقى بشكل رسمى نمطى ووفق البروتوكول الحكومى وترتيباته، فخبر القائد أو الرئيس يحتل المقدمة، بصرف النظر عن قيمته الخبرية وأهميته وتوقيته، يليه خبر رئيس الحكومة، ثم الوزراء وفق ترتيبهم فى الأقدمية، وأخيرا تأتى أخبار الأحداث والتطورات الساخنة والمهمة ذات القيمة الخبرية العالية، التى يتوقع المتلقى أن تأتى فى المقدمة..

وعلى هذا المنوال فإن الثقافة الرسمية وحدها ونشاطاتها واختياراتها هى التى تحتل الأهمية، حتى لو كانت أقل فى القيمة والأثر من نشاطات ثقافية أخرى...

أما الترفيه والتسلية، فتلك قضية أخرى، إذ أنها غالبا ما تسبق فى الأهمية والتقديم والترويج كل ما عداها، ذلك أن هناك فلسفة حكومية سائدة تعتقد أن إغراق المتلقى فى الخطاب الإعلامى المزدحم بالتسلية والترفيه، تلهيه عن همومه الخاصة والعامة، وعن أزمات مجتمعه السياسية والاقتصادية وضغوطها الاجتماعية، وعن الدخول فى حلبة الصراعات السياسية والمشاركة الحزبية و المطالبة بالحقوق و الحريات... الخ.

- خامسا: فى ظل ذلك لم يعد غريبا أن ينصرف المتلقى عن وسائل الإعلام الوطنية، التى تقدم هذا الخطاب الإعلامى الناقص أو المشوه أو الدعائى، إلى وسائل إعلام أجنبية بديلة، يستقى منها حقيقة الأخبار والأحداث، ويبحث فيها عن ثقافة جادة وترفيه غير مبتذل، ليشبع حاجاته، ويلبى حقوقه ويطور حريته فى الاختيار..

***

ونثق أن التلاعب بمهام الخطاب الإعلامى بهذا الشكل، وإخضاع الرسالة الإعلامية لرؤية حكومية بيروقراطية جامدة على هذا النحو، يمثل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان وانتقاصا واضحا من حرياته الأساسية، يجدر بنا مواجهته وعلاجه، قبل أن ينصرف هذا المتلقى تماما عنه إلى غيره، فتفقد وسائل الإعلام مصداقيتها نهائيا، حتى لو أشبعت الجميع

بالحديث النظرى والوعظ الخطابى عن حقوق الإنسان وحرياته والتعريف بها...

فالأساس الذى لا أساس غيره، هو أن الصحافة والإعلام روحهما الحرية، حرية تدفق المعلومات و انسياب الأخبار، وحرية التعبير عن الرأى والمجاهرة به، وحرية الترفيه الراقى، فى منظومة إنسانية متكاملة يعبر عنها خطاب إعلامى يحترم عقلية القارئ، وذوق المشاهد والمستمع، ولا يمارس ازدواجية المعايير، بل يقدم ثقافة حقوق الإنسان بموضوعية، ويعمل على غرسها فى العقول منذ الصغر، جنبا إلى جنب مع التربية الأسرية، والعملية التعليمية ذلك أن هناك تكاملا واضحا فى هذه المنظومة المتعددة الأضلاع: الأسرة والتعليم والثقافة والإعلام داخل مجتمع يؤمن بالديمقراطية ويمارس الحرية قولا وفعلا، ولا يكتفى بالتغنى بهما فقط.

على أننا لا نستطيع أن نطالب بخطاب إعلامى حر، إلا إذا توفرت بيئة حرة، فالإعلام كما ندرك انعكاس لبيئته، حيث المجتمع الذى يتمتع بالديموقراطية السلمية، ينتج إعلاما حرا، و العكس صحيح بالضرورة...

كما يجدر التنبيه إلى أن إساءة استغلال الإعلام وخطابه أو رسالته الإعلامية، فى المجتمعات المختلفة، يسئ إلى مصداقيته، مثلما ينتقص من حق الإنسان فى المعرفة والإعلام والاتصال، ولكن الفيصل هنا هو نسبة هذه الإساءة... فهى تعلو حتما فى المجتمعات غير الديموقراطية، وتنخفض فى المجتمعات الديموقراطية، ومن ثم تشوه معانى الحرية و التعددية والاستقلالية والمصداقية.

فإن كانت الدول غير الديموقراطية تتحكم كليا فى توجيه الخطاب الإعلامى، عبر الصحف ووسائل الإعلام الإلكترونية المختلفة، وتمعن فى الهيمنة والسيطرة عليه، بما يحقق مصالحها وسياساتها، فإن الأمر لا يخلو من شئ من هذا القبيل فى الدول الديموقراطية ولكن بنسب أقل، الأمر الذى يندرج تحت عنوان إساءة استخدام الخطاب الإعلامى، بما ينتهك حقوق الإنسان.

وانظر إلى ما فعله الإعلام الغربى- الأوروبى الأمريكى- مثلا فى تغطية وتقديم أحداث عالمية كبرى، مثل حرب الخليج الأولى، وحرب عاصفة الصحراء، وحروب البلقان، وأزمة الانهيار المالى فى دول النمور الآسيوية، والصراعات المسلحة فى أفريقيا، وغزو أفغانستان واحتلال العراق ، والحرب ضد الإرهاب التى قادتها أمريكا، والحملة العنصرية ضد العرب والإسلام بعد الهجمات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١، بما استتبعها من تحريض سياسى ودينى وتمييز عرقى، وإثارة للكراهية والحض على التمييز وتقييد الحريات وانتهاك حقوق الإنسان فى أكثر من مكان، حتى فى داخل أمريكا ذاتها.

وحين ارتكبت أمريكا هذا الخطأ الجسيم فى انتهاك حقوق الإنسان، فإنها فتحت الباب أمام غيرها- وخاصة النظم غير الديموقراطية- لارتكاب خطايا أفدح، عبر خطاب إعلامى يبرر ويسوغ، ويقلب الحقيقة باطلا، والكذب صدقا، أيضا باسم حقوق الإنسان والدفاع عن حرياته بينما هى تنتهك كل هذا!

***

ونتوقف الآن أمام عدة محاور أساسية:

**** المحور الأول** : أن الخطاب الإعلامى ومهمته فى التعريف بثقافة حقوق الإنسان لا ينبع من فراغ، ولكنه ينبع من مجتمعه ويعكس صورته، وفكره وفلسفته الحاكمة وسياساته المتحكمة. وحين تسود الديموقراطية وتفرض مبادئها وضوابطها، يرتقى الخطاب الإعلامى إلى الحرية فيمارسها عن اقتناع، ويصل عبرها إلى عقل وقلب المواطن، والعكس صحيح بالضرورة، إذ إن فاقد الشىء لا يعطيه..

**** المحور الثانى** : أن الخطاب الإعلامى لا يستطيع وحده، أن يقدم ثقافة حقوق الإنسان ويغرسها فى الأعماق، ويربى عليها الفكر والسلوك، لكنه يحتاج أولا إلى أن تبدأ الأسرة ثم المدرسة والجامعة ثم الحزب السياسى ومنظمات المجتمع المدنى الشعبية المستقلة، فى بناء ثقافة حقوق الإنسان فى عقل وسلوك الطفل والطالب والشاب فى مراحل متقدمة من العمر لينشأ عليها ويؤمن بها ويحافظ عليها، ودور الإعلام هنا لا يقل بحال عن دور هذه المؤسسات جميعا، سواء فى التربية والتنشئة، أو فى التنوير والإنضاج.

**** المحور الثالث:** أنه بفضل ثورة الإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، أصبحت وسائل الإعلام بخطابها واسع الانتشار، ذات قدرات عالية فى تشكيل العقل وصنع الفكر وتوجيه الوجدان، سواء فى وطننا أو فى العالم الأكثر تقدما..

ولذلك فإن اهتمام الإعلام بالتعريف بحقوق الإنسان، وبتدعيم الحريات الأساسية، وبتشجيع ودفع الإصلاح الديموقراطى الحقيقى

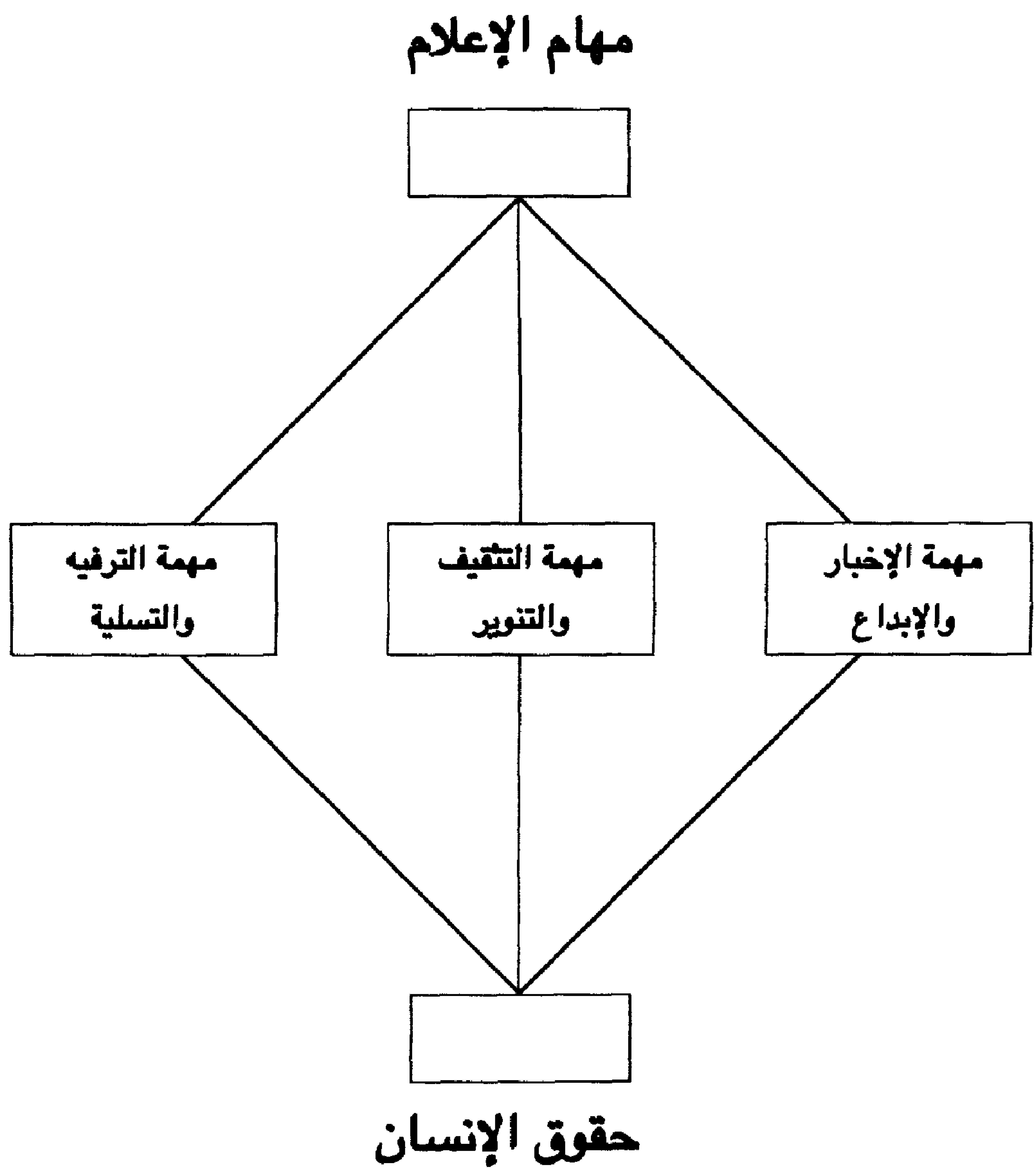
يحتل اليوم مقدمة المهام، لأنه كما نعلم الأكثر تأثيرا و انتشارا و الأسرع نفاذا ووصولا.

** **المحور الرابع** : أنه فى مواجهة مطالبة الإعلام بتدعيم الحرية وتشجيع الديموقراطية، فإنه مطالب بالالتزام بالمسئولية، فى تقديم كل ما هو حقيقى وصادق وكامل من أخبار وأفكار وآراء يستطيع من خلالها كل مواطن أن يحدد موقفه ورأيه ويختار طريقه بحرية، وفق ما نصت عليه شرعة حقوق الإنسان العالمية.

** **المحور الخامس**: أن الحرية ليست مطلقة كما أن المسئولية ليست مقيدة على إطلاقها، ولكن التوازن بين الحرية والمسئولية، يحكمه دائما ضمير الصحفى والإعلامى فى بيئة ديموقراطية حقه، ويقيده الالتزام بالقوانين العادلة ومواثيق الشرف الطوعية، سواء فى الالتزام بتقديم الحقيقة أو الاستمتاع بالتعبير بحرية عن رأيه، وهذا هو جوهر شرعة حقوق الإنسان، كما أنه أساس شرط الضمير لدى الصحفى والإعلامى..

أما الاستغناء عن كل ذلك، باستسهال اللجوء إلى إصدار القوانين المقيدة للحريات، وتطبيق الإجراءات المنتهكة لحقوق الإنسان، وإخضاع الإعلام والصحفيين والإعلاميين لهذه القيود السالبة للحرية، فهو الخطأ الجسيم بعينه، الذى يعرقل الديموقراطية ويصادر الحرية ويعوق تقدم الأوطان.

***


مهام الإعلام
مهمة الإخبار والإبداع
مهمة التثقيف والتنوير
مهمة الترفيه والتسلية
حقوق الإنسان

الفصل الثالث

3

الإعلام واختراق العقـــل

١- الإعلام فى عصر سريع التغير:

على مدى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، شهد العالم اندلاع ثلاث ثورات متتابعة ومتداخلة فى آن واحد هى سبق أن تعرضنا لها بتركيز هى:

أ- ثورة الديموقراطية وحقوق الإنسان التى اجتاحت العالم من أقصى شرقه إلى أقصى غربة وعصفت بدول وأسقطت نظم حكم ودفعت فلسفات وأيديولوجيات إلى الاختفاء أو التراجع، ومن ثم فقد بدأ الأمر فى صورة انتصار تاريخى لليبرالية السائدة فى الدول الرأسمالية والغربية على حساب انكسار نهائى، لكل ما عدها من أيديولوجيات، خاصة الأيديولوجية الماركسية[١] وهو قول لا يزال محل جدل فلسفى وسياسى واسع.

ب- ثورة المعلومات والإعلام وقد أصبحت هذه الثورة غلابة ومسيطرة على صناعة القرار وتوجيه السياسات وتشكيل الرأى العام وذلك فى ظل انفجار " صناعة المعلومات وتجارتها" التى غدت خاضعة

للاحتكار الدولى، بل للهيمنة من دولة أو دولتين فى العالم الغربى على وجه التخصيص، فإذا بتدفق المعلومات يكاد يكون أحادى الجانب، من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى الشمال إلى الدول الفقيرة والصغيرة والنامية فى الجنوب.

ج- ثورة تكنولوجيا الاتصال الحديثة التى تتحالف مع ثورتى الديموقراطية وحقوق الإنسان والمعلومات والإعلام لتشكيل منظومة ثلاثية جديدة كانت هى بكل المقاييس سمه العقد الأخير من القرن العشرين وباب الحياة فى القرن الحادى و العشرين.

لكن المشكلة هى أن تكنولوجيا الاتصال كاستخدام الكمبيوتر والحاسبات الدقيقة والأقمار الصناعية والميكروويف وأشعة الليزر فى

صناعة الصحافة والإعلام، ظلت هى الأخرى أسيرة الهيمنة الغربية.

على أننا لا نستطيع- خاصة فى بلد مثل مصر لها ميراثها وتراكمها العلمى والفكرى والإعلامى على مدى القرنين الأخيرين- أن نتجاهل أو أن نخاصم هذه الثورات الثلاث، لأسباب عديدة، وبنفس القدر فإننا لا نقبل بالأسلوب السائد فى التعامل معها لأنه أسلوب يدعى شكلا، الانخراط فى مسار الثورات العصرية الثلاث، لكنه مضمونا، لا يتعامل مع الأمر بالجدية و العلمية و المنهجية اللازمة، مكتفيا بالقشور والفروع فى أغلب الأحيان، دون الجذور والأصول، مستغلا الأوضاع ومبتسرا الحقائق، فى حدود ما يحقق غرض الدعاية السياسية وحدها بصرف النظر عن حقوق الإنسان فى الإعلام والاتصال الحقيقى[٢].

٢- حقوق الإنسان فى الإعلام والاتصال:

إذا كانت الحروب تبدأ أولا فى عقول البشر فإنه يجب بناء حصون السلام داخل هذه العقول[٣] عن طريق الثقافة الحرة المشجعة على قيم الحرية والعدل والسلام خاصة حرية الفكر والثقافة وبناء جسور الاتصال والتواصل ما بين الشعوب والثقافات والحضارات.

وفى هذا الشأن نشير إلى عدد من المحددات هى:

أ- حق الإنسان فى الاتصال بما يشمل حرية الصحافة والإعلام، وهو جزء رئيسى من الحقوق والحريات العامة لا يتحقق إلا فى مناخ عام يحترم هذه الحقوق والحريات ويرعاها ويزرعها فى عقول البشر منذ الصغر.

ب- منذ أن عرفت البشرية اختراع المطبعة- عام ١٤٥٠ م- فى

أوروبا ثم نشوء الصحافة المطبوعة، والنظم الحاكمة تتفنن فى وضع القيود على حرية الرأى والتعبير، وكان طبيعيا أن تكون هذه القيود محدودة فى العصور السابقة، لكنها اتسعت فى العصور الحديثة مع اتساع وتنوع وسائل الإعلام الجماهيرية كالإذاعة و التليفزيون.

ج- على النقيض مما سبق، شهد التطور الإنسانى سلسلة من مواجهات هذه القيود تبلورت أحيانا فى أعراف وتقاليد ديموقراطية كالنموذج الإنجليزى، الذى جاءت به وثيقة " الماجناكرتا" فى القرن الثالث عشر، أو تبلورت أحيانا أخرى فى مواثيق ودساتير كمبادئ الفرنسية- ١٧٨٩ م- التى أفرزت أول وثيقة مكتوبة عن حرية الصحافة والنشر ، وكالدستور الأمريكى الذى نص على حرية الصحافة منذ عام ١٧٩١، وكقانون الرقابة وحرية الطباعة والصحافة فى إنجلترا منذ عام ١٨٤٣، وصولا بالطبع إلى الميثاق العالمى لحقوق الإنسان الذى نص على : " لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأخبار والأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية[٤] .

د- من هذا الموروث القانونى و السياسى والتاريخ استلهمت دساتير معظم دول العالم، المبادئ والنصوص الأساسية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الإنسانية، بشكل عام، وحرية الصحافة والرأى والتعبير والاعتقاد بشكل خاص، وكانت مصر سباقة فى هذا المجال باعتبارها من أوائل دول العالم- خارج أوروبا التى عرفت المطبعة ثم عرفت الصحافة بالضرورة، وصولا إلى إقامة أول برلمان عام ١٨٦٦[٥] مثلما كانت سباقة أيضا فى المعاناة من قوانين الرقابة على المطبوعات كتلك

القوانين التى فرضها نابليون ثم محمد على بهدف التحكم فيما ينشر أى فيما ينبغى أن يعرفه الشعب، من خلال الحاكم وحده.

هـ- على أن دستور ١٩٢٣، الذى خرج من رحم ثورة ١٩١٩، كان أول وثيقة دستورية وقانونية فى مصر، تنص صراحة وبدقة على حقوق المواطن المصرى وحرياته، خاصة المواد من ٤ إلى ١٦- بما فى ذلك حرية الرأى والتعبير والصحافة، كما جاء فى المادة ١٥ التى نصت على أن: " الصحافة حرة فى حدود قانون الرقابة على الصحف المحظورة، وإنذار الصحف، ووقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى محظور كذلك "[٦]

ومن روح هذه المواد ونصوصها، نقلت دساتير مصر الستة التالية وصولا للدستور الحالى الصادر فى عام ١٩٧١، والمعدل فى عام ١٩٨٠، الذى خصص المواد ٤٠، ٤١، ٤٥، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٦، ٤٨، ٤٧، ٢١٠، للنص على مساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات، وفى حماية الحرية الشخصية وحرية الحياة الخاصة وحرية العقيدة و الرأى والتعبير والصحافة والطباعة والنشر وحرية البحث العلمى والإبداع، وحرية إصدار الصحف وملكيتها.. إلخ[٧].

لكن الواقع المعاش قد أثبت أن ثمة فجوة تفصل بين نصوص الدستور والقوانين، وبين أساليب تطبيقها، وتفصل بين المهمة الحقيقية لوسائل الإعلام والاتصال، فى جانبها المباشر، وغير المباشر، وبين إصرار الحاكم على القبض بقوة على هذه الآلة الجهنمية شديدة التأثير عميقة الأثر، التى قد تصبح جهاز تنوير وتحرير وتثقيف، أو على العكس قد تصبح مجرد جهاز دعائى يزيف الوعى ويغيب الحقيقية، ويبنى فى عقول المواطنين أفكارا واتجاهات ومواقف مضللة ومزيفة.

٣- زرع القيم منذ الطفولة:

الطفل عادة هو اللوحة البيضاء، التى عليها تنقش أجهزة التعليم والتربية والتثقيف، المنزلية و المدرسية، صور بدايات تشكيل العقل والوجدان، ولكن التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الإعلام الإلكترونية كالتليفزيون، والفيديو والإنترنت قد أتاح قدرا هائلا من التأثير العميق يفوق فى بعض الأحيان تأثير التربية المنزلية والتعليم المدرسى التقليدى، ومن ثم ليس غريبا أن يتحدث كثيرون عن طفل التليفزيون، أى ذلك الطفل- رجل المستقبل- الذى يتحكم فيه التلفزيون بكل إبهاره المؤثر فى صناعة فكره المبكر، وصياغة عقله ووجدانه وتشكيل آرائه وسلوكياته ، وذلك بمواد إعلامية أجنبية مستوردة غالبا ومختلفة فى أفكارها وأهدافها وأساليبها ، عما يسود بلادنا اجتماعيا وتربويا واقتصاديا وثقافيا.

وتختلف الصورة باختلاف العمر فبين الثالثة والخامسة من العمر يهتم الطفل بالقصص الواقعية، التى يؤكد نفسه من خلالها ويتوحد مع أبطالها، وبين الخامسة والثامنة، يدرك أن بعض الشخصيات خيالى كالجان مثلا لكنه يندمج مع سياقها ويقلد هذه الشخصيات بسرعة وسهولة، وبين التاسعة والثانية عشرة يتعلق بالمغامرات و الحروب و المعارك و القصص الخيالية(٨).

والخطورة التى نراها فى هذا المجال أن صياغة عقل الطفل وصياغة وجدانه فى سن مبكرة، انتقلت إلى حد كبير من سيطرة المدرسة التعليمية الانضباطية، وأفلتت أيضا إلى حد كبير من سطوة الأسرة التربوية الأبوية، إلى مؤثرات عصر انفجار ثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال المهيمنة، أى انتقلت إلى وسائل الإعلام ذات الجاذبية والتأثير،

تلك التى نلاحظ !ن معظم مضمون رسالتها الإعلامية المقدمة إلى الطفل ينقسم إلى نوعين:

أ- نوع يشيع الغيبيات غير المعقولة والخرافات الأسطورية، التهويمية، ويتحدث عن الخوارق والمعجزات غير المنطقية فى عصر العلم والتكنولوجيا، ويرسب فى عقل أطفال اليوم - رجال المستقبل- أفكارا وقيما متخلفة وشاذة، بحجة أنها مستقاة من الموروث التاريخى القديم.

ب- نوع يعتمد بالكامل على استيراد الرسائل الإعلامية من الخارج بكل ما تحمله من قيم وأفكار غريبة على البيئة الحاضنة لأطفالنا.

وحيث يكون التركيز على تقديم القدوة الخارقة وصورة البطل الأجنبى الأسطورية، القادرة أيضا على صناعة المعجزات من نوع المرأة الحديدية والسوبرمان، لكن صورة السوبرمان لا تلائم الطفل المصرى والعربى رغم أنه يحبها(٩)، فهى تكرس الانبهار بقوة الغرب وقدرات " الفرد" الفائقة، خاصة إذا تم عرضها على الأطفال عبر وسائل الإعلام المؤثرة شديدة الجاذبية، و بشكل متصل ومستمر وملح كما يحدث فى بلادنا الآن.

٤- صناعة البطل وصياغة العقل:

بقدر ما أن وسائل الإعلام الجماهيرية، تلعب دوراً رئيسياً فى صياغة الرأى العام وتشكيل الوعى، وتوجيه اهتماماته ومواقفه وصياغة توجيهاته، فتؤثر فى اختياراته بقوة خاصة فى الدول النامية كدولنا، بقدر ما أن الحاكم يبذل كل جهده للإمساك بقبضة من فولاذ على هذا الإعلام، حيث انه لا يتسامح عادة مع من يحاول إبعاد سيطرته المطلقة على

المؤسسة العسكرية الأمنية التى تشكل سنده المادى القوى من ناحية، والمؤسسة الإعلامية التى تشكل سلاحه الدعائى من ناحية أخرى .

فإذا كانت المؤسسة الأولى تضمن أمن النظام، فإن المؤسسة الثانية هى التى تضمن للنظام تأثيره فى الشارع و سطوته على الرأى العام بتزيين صورته وتلميع وجهه والدفاع عن سياسته، صائبة كانت أم خاطئة بحكم العلاقة المعقدة بين الصحافة والسلطة فى الدول النامية، على أنه إذا كانت مهمة وسائل الإعلام المباشرة فى بلادنا، هى الدعوة لسياسات النظام الحاكم بشكل دعائى صريح، فان المهمة غير المباشرة، هى صورة الحاكم - الزعيم- البطل- العبقرى- المحبوب- العاقل- المتفانى- المخلص- الحكيم- النزيه- الأمين - الشجاع- التقى- الورع- المؤله.

وزرع هذه الكاريزمية الطاغية فى عقول الناس عن طريق الإلحاح المستمر والتكرار المتواصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على السواء هى المهمة المقدسة ما دام هذا الحاكم فى السلطة، ولا بأس أن تنقلب رأسا على عقب إذا ما فقد الحاكم السلطة.

وفى كل الأحوال اجتهدت وسائل الإعلام بحكم التصاقها بالسلطة الحاكمة فى زرع الصورة وإشاعة النموذج الذى تريده هذه السلطة حتى وهى تنقلب بزاوية حادة ضد ما كانت تبشر به بالأمس القريب(١٠) تنفيذا لالتزامها تجاه الحكم و إتباعا لمتغيراته فى الموقف والسياسات من ناحية ثانية، وتصديقا بأنها بحكم تأثيرها الغلاب و انفرادها بالساحة دون منافس قوى فهى قادرة على الإقناع بعكس ما أقنعت به بالأمس من ناحية ثالثة.

ورغم ذلك فإن المقارنة العملية، على سبيل المثال، بين دور وسائل الإعلام المصرية، ودور وسائل الإعلام العراقية، خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين فى صناعة صورة البطل الكاريزمى، وحفر أسطورته فى الوجدان العام، تظهر فوارق نسبية ملحوظة فقد تمتعت الصحافة المقروءة بالذات فى مصر، خلال العقد الأخير بقدر واضح من حرية الرأى والتعبير خاصة من خلال الصحف الحزبية، وبعض الحالات فى الصحف القومية، مقارنة بما كان عليه الحال فى عهدى عبد الناصر والسادات، و أدى تنوع الإصدارات الصحفية _ ما بين حزبية وقومية ومستقلة- رغم قيود إصدار الصحف التعجيزية الواردة فى قانون الصحافة ، إلى تعدد مصادر المعلومات نسبيا، والى اتساع مجالات الاجتهاد فى التحليل والتعبير والرأى وصولا لنقد السلطة الحاكمة بكل أجهزتها، بما فى ذلك نقد الرئيس نفسه ومعارضة سياساته على صفحات الصحف المعارضة، الأمر الذى زحزح إلى حد كبير من العقل الجماعى المصرى ، صورة الحاكم المؤله الذى لا يخطئ، والذى لا يجب التجرؤ على مناقشته فضلا عن انتقاده ومعارضته.

أما الوضع فى العراق- كنموذج للمقارنة النسبية- فهو شديد الاختلاف خلال نفس فترة القياس " السنوات العشر الأخيرة" من القرن العشرين حيث النظام الحاكم فردى متسلط، وحيث إدراك الرئيس السابق صدام حسين منذ البدء لقوة وأهمية الإعلام والثقافة، للسيطرة على وعى الناس، ولسد الثغرة إلى عطش الزعامة والاستحواذ ومرض المباهاة بها، إنما هى شائعة بين معظم حكام العالم الثالث، لقد كانت رغبة صدام تتركز فى تقديم ذاته إلى الناس بكل حمولتها المثقلة

بقيم و أخلاق القوة والعصاب العدوانى و التربية العشائرية المتخلفة[11].

ولقد بدأت عملية زرع هذه الشخصية الأسطورية الخارقة لصدام حسين فى عقول ووجدان الرأى العام عبر الصحافة أولا ، ثم انتشرت فوصلت إلى الأدب بكل فنونه الروائية والقصصية والشعرية ، وانتهت بالكتب التى نشرت بالعربية واللغات الأجنبية التى تجسم هذه الصورة التى وصلت إلى درجة التأليه[12].

وعبر الإلحاح اليومى المستمر والنشر الدائم خاصة نشر صوره يوميا وحتميا فى صدر الصفحات الأولى لجميع الصحف العراقية والعربية الموالية، وقر فى ذهن قطاعات كبيرة من الرأى العام العراقى العربى الإسلامى، أن صدام هو المخلص الموعود القادر على قهر الجميع بمفرده، حتى حلت الكارثة المدمرة " حرب الخليج " أثر قراره الاندفاعى الطائش بغزو الكويت عام ١٩٩٠ ثم أتت الكارثة التالية، بالغزو الانجلو أمريكى للعراق، واجتياحه بسهولة ، وسقوط النظام الحاكم بسرعة مذهلة فإذا بالصورة الأسطورية مجرد شظايا متناثرة وسط عاصفة دامية وعاتية وفوق ركام من الوعى الزائف ذلك الوعى الذى ترسب فى أعماق الأطفال و الكبار على السواء، بعد أن تسلل إليهم كالمخدر.

٥- تزييف الواقع وتناقض الثنائيات:

إنما أخطر ما يواجه الرأى العام، هو إخضاعه بشكل منتظم لعمليات غسيل مخ منظم بهدف تزييف الواقع وتغيير الوقائع وتلوينها.

ولقد أدت تراكمات الحياة الاجتماعية وأزماتها الاقتصادية و الثقافية

و السياسية، إلى أوضاع استساغ فيها الحاكم ممارسة تزييف الوعى وتلوين الواقع، بالطريقة التى تحقق أهدافه، وخاصة بعد أن امتلك السيطرة الكاملة على الآلة الإعلامية الحديثة، بكل أدواتها وفنونها وجبروتها، وبكل قوتها على النفاذ المباشر والتأثير السريع والتعبئة الواسعة بالذات فى مجتمع ترتفع فيه معدلات الأمية الثقافية والأبجدية، وتتقلص فيه مساحات الحرية والحركة أمام منظمات المجتمع المدنى المستقلة، التى عادة ما يتربى فيها الرأى العام المستنير، وينضج، ونحسب أن احتكار النظم الحاكمة لوسائل الإعلام والتثقيف، احتكارا كاملا أو جزئيا، قد خلق واقعا لا نستطيع إنكاره يقوم على جدلية التوحيد والتناقض.

فالتوحيد المقصود يكمن فى إصرار النظام الحاكم، على تعبئة الرأى العام وتوحيده توحيدا كاملا وراء سياساته وممارساته، باعتباره محتكرا للحكمة والصواب وحده دون سواه، وهو يستعين لتحقيق ذلك بالماكينة الإعلامية متعددة الأجهزة، خاصة الصحف والإذاعة والتليفزيون، فإذا بالرأى العام- خاصة متوسط وقليل الثقافة ضعيف المعرفة و الإطلاع- يخضع فى النهاية لكل ما تقول وتروج تلك الماكينة، ولعل قوام خطة التوحيد هذه، تقوم على إعلام أحادى الجانب فى معظم الأحيان، حيث تتدفق المعلومات والأخبار والأفكار والآراء من أعلى إلى أسفل أى من القمة الحاكمة إلى القاعدة المحكومة... أما التناقض الذى نعنيه، فيظهر واضحا جليا، حين نغوص أكثر قى أرض الواقع، فنكتشف ما نسميه بالثنائيات المتوالية، المتوالدة عن خطة التوحيد المشار إليها سابقا والمترتبة على نتائجها...

وسنحاول تطبيق ذلك على الواقع المصرى الراهن، لنختبر الجدلية المشار إليها:

أ- ثنائية القول والفعل: وهى ازدواجية شديدة الوضوح فى التاريخ المصرى المعاصر بصفة عامة، وفى واقع العلاقة بين الصحافة وبين الدولة بصفة خاصة، ثم بينها وبين المجتمع والرأى العام على اتساعه وتنوع فئاته واهتماماته.

فعلى سبيل المثال يسود مصر منذ سنة ١٩٧٦[١٣] خطاب رسمى يعلن التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية السياسية ، ولم يكن ذلك إلا غطاء سياسيا لتوجه اقتصادى محدد، أنهى عصر سيطرة الدولة المركزية على النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى، فضلا عن السياسى، الذى أنشأه جمال عبد الناصر ، ليحل محله انفتاح اقتصادى جديد جاء به أنور السادات فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، تعبيرا عن تغيير جذرى فى التحالفات الدولية و الإقليمية، وفى الاختيارات الأيديولوجية والتوجهات السياسية والاقتصادية.

ولقد شهد هذا الخطاب الرسمى المعبر عن ليبرالية اقتصادية تطورا واضحا فى العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة بعد تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم فى أكتوبر ١٩٨١، واتضح هذا التطور فى اتجاهين: أولهما استقرار نسبى فى تركيبة التعددية الحزبية المحكومة بدقة شديدة، نقول المحكومة، لأن معظم الأحزاب القائمة اكتسبت شرعيتها عن طريق القضاء بعد أن اعترضت عليها لجنة الأحزاب، وثانيهما الإسراع بخطة تحرير الاقتصاد ودفعه نحو آليات السوق، فى ظل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وطبقا لتوجيهاتهما،

وبقدر ما انطلق الانفتاح الاقتصادى هذا، بقدر ما تعثر الانفتاح السياسي والدستورى الشامل، ولم تنطلق ديمقراطية حقيقية وتعددية حزبية معبرة عن كل القوى السياسية والاجتماعية، فالازدواجية هنا واضحة إلى درجة تصل إلى التناقض بين شقى الخطاب الرسمى المعلن، أى بين " لبرلة" السياسة ، وهو تناقض لا يحقق إصلاحا اقتصاديا منشودا ولا يشجع تطورا سياسيا مطلوبا، حيث أن الحرية لا تتجزأ ولا يجرى تفصيلها بالمقاس على حالة دون حالة فى مجتمع واحد.

ب- ثنائية الظاهر والباطن: ونعنى بها ظواهر الأوضاع فيما يتعلق بحرية التعبير وبواطنها، فالظاهر أن حرية الرأى و التعبير، وحرية الصحافة مكفولة بنصوص الدستور كما أوضحنا سابقا، وأن حرية إصدار الصحف مطلقة للأحزاب السياسية المعترف بها، إلا أن الباطن يناقض ذلك إلى حد كبير، ولعل مبدأ إصدار الصحف، يصلح نموذجا للقياس، ففى حين نص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (مادة ٤٠)، وعلى أن حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير (المادة ٤٧)، وعلى أن حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة (المادة ٢٠٩) من الدستور الحالى[١٤].

لكن الواقع يقول إن قانون الصحافة جاء أولا ليضع قيودا على حرية الصحافة، وعلى حرية الصحفى فى أداء رسالته ، وجاء ثانيا ليخالف نص وروح الدستور بتفرقته الصريحة بين المواطنين، حيث أطلق حرية

إصدار الصحف بدون قيود ولا تراخيص مسبقة للأحزاب السياسية القائمة د ون غيرها، ووضع فى نفس الوقت شروطا تعجيزية للترخيص المسبق بإصدار صحف لما عدا ذلك من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، المنصوص عليهم فى صلب الدستور(١٥) الأمر الذى يشكل ثنائية وازدواجية تترك آثارها السلبية على الصحافة ووسائل الإعلام خاصة، وعلى الرأى العام بصفة عامة الذى يتشكك فى جدية وصدق العملية من أساسها.

ج- ثنائية استعمال الحرية ونقيضها: وتتعلق برخصة استعمال الحرية سلبا وإيجابا، ففى حين نلاحظ أن الأحزاب السياسية المعارضة، تجد أن من حقها السياسى- الذى كفله الدستور- العمل على الوصول إلى الحكم طبقا لمبدأ تداول السلطة، وذلك بإفقاد الحزب الحاكم لأغلبيته وسلطته وانفراده، يرى الحزب الحاكم فى ذلك نوعا من التعدى على حقه فى الحكم منفردا، ويتهم الأحزاب المعارضة بمحاولة الانقلاب، على الشرعية والتطاول على الرئاسة، وفى حين نرى أن الصحف القومية(١٦) تفسر حرية الصحافة وحقوق الرأى والتعبير المنصوص عليها فى الدستور والقانون، على أنها حريتها فى موالاة الحكم والدفاع عنه، فى مواجهة أحزاب المعارضة وصحفها، فإننا نجد أن الصحف الحزبية تفسر نفس الحرية بأنها حريتها فى الهجوم على الحكم، مقابل الدفاع عن أحزابها ومبادئها وسياساتها، دون الاتفاق على مفهوم متكامل لحرية الرأى فى أى منهما على السواء.

وفى حين تركز أحزاب المعارضة فى خطابها اليومى والمستمر، على أن الحزب الحاكم يحتكر سلطة، وينفرد بالقرار ويمارس دكتاتورية مطلقة

، سواء فى إدارة شئون البلاد أو فى إدارة شئونه وتنظيماته الداخلية، فإننا نلاحظ أن أحزاب المعارضة نفسها تمارس قدرا مماثلا من الاحتكار والانفراد بالرأى، بل ودكتاتورية القيادة، وأبرز مثال على ذلك ظاهرة انتهاك الممارسة بالنسبة لأطراف المعارضة سواء فى حالة الأحزاب والقوى الشرعية أو المحجوبة عن الشرعية، إذ تتواجد داخل هذه الأطر، أشكال من التنظيم الفعلى العشائرى والشللى، بغض النظر عن الديموقراطية الورقية المنصوص عليها فى الوثائق الحزبية، كما تنتشر العلاقات الأبوية بين القيادة والقاعدة، ويؤكد هذا الوضع ما يتمتع به قادة الأحزاب من شرعية تاريخية بوزنهم الشخصى، وبالتالى يفرضون ثقلهم على الحراك الديموقراطى بين الكفاءات الحزبية، مما يؤثر على الأجيال الحزبية الشابة تأثيرا سلبيا(١٧).

ومن الواضح أن الخطاب الإعلامى المباشر وغير المباشر الوارد فى وسائل الإعلام والصحف عامة، وصحف الأحزاب المصرية خاصة" الحاكمة والمعارضة" إنما يعكس روح تأليه الزعيم وغرس الولاء الأعمى والمطلق فى نفوس وعقول الأجيال الجديدة، تجاه الزعيم الفرد المنزه عن الخطأ القابض على الحكمة وحده المدرك لمصالح شعبه وحده.

د- ثنائية التسامح والتطرف: إن الواقع السياسى المصرى يقول إنه رغم مضمون المادة ٤٠ من الدستور سالفة الذكر، ورغم الخطاب الرسمى فى محاربة الدولة لظاهرة التعصب والتطرف الدينى، والعنف العقائدى والفتنة الطائفية، على المستوى الحكومى وعن طريق الأجهزة الأمنية، فإن تناقضا واضحا لذلك يبدو من خلال الخطاب الإعلامى، خاصة عبر بعض الصحف ومن خلال بعض برامج التليفزيون، ذلك

الخطاب الإعلامي إنما يحض في بعض الأحيان على التعصب الديني ويشجع على التطرف الطائفي، من خلال آراء وبرامج لكتاب ومتحدثين محددين، يشيعون أفكارا متعصبة ومتطرفة ومنافية لسماحة دين الأغلبية الإسلام- ومحرضا على كراهية ومعاداة الأقلية- المسيحية- الأمر الذى يغرس في النفوس عن طريق التكرار الدائم المتخفي وراء المقدسات الدينية، التعصب والتطرف، ويشجع المتطرفين والمتهوسين على العنف منذ الصغر، حين تتشكل عقولهم ووعيهم ..

ومن الواضح أن هذه الثنائيات- التناقضات الأربعة المذكورة تقدم دليلا محددا على الازدواجية في القول والفعل، في الخطاب المعلن، والخطاب المنفذ، خاصة إذا تعلق الأمر بماكنية الإعلام والصحافة، في مجتمع تشده للخلف عوامل التأخر والفقر والأمية الأبجدية والثقافية، إنما تحفر تناقضا أعمق في العقل الباطن للرأى العام، وتشطر الجماهير المتلقية إلى شطرين منقسمين على نفسيهما انقساما شديدا..

٦- الوعى الزائف واختراق العقل:

أصبحت وسائل الاتصال، هى المتهم الرئيسي في عالم اليوم، بتزييف وعى الرأى العام... إلا أن من المهم إدراك كيف يتأثر هذا الرأى العام، بل كيف يتشكل في الأساس، وما مدى تأثير العوامل النفسية في ذلك كله.

لقد أصبح علم النفس الاجتماعي، يقدم مجموعة من المفاهيم التى تلعب دورا بارزا في تشكيل رؤية الفرد وأسلوب اتخاذه لقراراته، ويقف على رأس هذه المفاهيم، مفهوم الاتجاهات الذى يلعب دورا رئيسيا في

تشكيل الرأى [١٨] . ومفهوم الاتجاهات له أهمية خاصة فى تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع، فالاتجاه المعبر فى شكل كلمة أو أسلوب أو إشارة أو إيماءة، ما هو إلا الرأى فى أدق معانيه.

الأمر الذى يساعد أساسا فى تحليل الرأى العام. إذ من خلال هذا التحليل تظهر حالات الصراع والضغوط المتعارضة، ودوافع الموافقة و المعارضة المحايدة، كذلك فالاتجاه يمد الفرد برصيد داخلى جاهز على قدر حجم الأشياء والأحداث، واختبار حقيقتها من وجهة نظر مصالحه و تحقيق اهتماماته الأساسية [١٩].

ومن الواضح أن، الدراسات المستقبلية المهتمة بالعوامل المؤثرة فى تشكيل الرأى العام، تضع اعتبارا للوصول إلى فهم أعمق للتفاعل بين المصادر الخارجية للرأى ، مثل صانعى القرار وموجهى الرأى ووسائل الإعلام والمعلومات الخاصة من جهة ، وبين المصادر الداخلية من جهة أخرى[٢٠] .

وفى هذا الصدد فإن وسائل الإعلام والاتصال- فضلا عن أجهزة الثقافة الأخرى- تلعب دورا محوريا فى ذلك خلال العصر الحديث ، الذى اصبح يلقب بعصر التليفزيون والسينما خاصة، أو عصر الإعلام والاتصال عامة ...لقد أصبحت السينما الأمريكية على سبيل المثال بكل قدرتها التقنية والفنية الإبداعية، هى فن الزمان الجديد، كما أن الإعلام الأمريكى أيضا: الصحافة والإذاعة والتليفزيون أصبح هو الآخر، بكل قدراته التأثيرية المعلوماتية و الإبهارية الضخمة ، هو الذى يضع جدول الأولويات الموجهة للاهتمام، على مستوى الرأى العام العالمى كله، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر [٢١] وبينما انطلقت القدرات الفنية والعلمية

والمعلوماتية لوسائل الإعلام الأمريكية بالذات مخترقة الرأى العام، ومتحكمة فى توجيه اختياراته، كان الرأى العام فى بلادنا وقدرته على الوعى والإدراك ، ومن ثم كان اختيار الاتجاه وتحديد الموقف- واقعين تحت تأثير سطوة النظم الحاكمة وسيطرتها الكاملة فى معظم البلاد العربية- وشبه الكاملة فى استثناءات قليلة، على كل وسائل الإعلام والاتصال والتثقيف، وربما تكون مصر حالة نموذجية فى هذا الصدد، حيث أصبحت حرية الصحافة المطبوعة مكفولة، واستفادت الأحزاب السياسية من حق إصدار صحف ومجالات كثيرة، مما أتاح للرأى العام درجة من التعددية السياسية المتمثلة فى الأحزاب ، ودرجة أخرى من التعددية الإعلامية المتمثلة فى اختلاف الآراء والمواقف على صفحات الصحف الحزبية والقومية(٢٢).

وفى مقابل هيمنة الدولة وتبعية وسائل الإعلام والاتصال لها ، وأثر ذلك فى تغييب الوعى العام، وضعف تأثير الرأى العام فى صنع القرار أو حتى المشاركة فيه، لعبت النخبة المثقفة دورا سلبيا آخر، ضاعف من تراكم قهر الرأى العام وحرمانه من حقوقه الرئيسية ونعنى الدور السلبى لهذه النخبة، فى مساندة الهيمنة المتسلطة للدولة من ناحية، وتزييف الوعى عبر وسائل الإعلام والاتصال والثقافة من ناحية أخرى، وقد وضح ذلك الدور بصورة مأساوية خلال الأزمات الكبرى التى مر بها الوطن، من أزمة الهزيمة المروعة فى عام ١٩٦٧ ، إلى أزمة الفساد السياسى والاقتصادى، والاجتماعى الذى صاحب الانفتاح انتهاء بأزمات الخليج وحروبها المتتالية... فلقد أثبت الواقع السياسى المعاصر أن المثقف العربى لا يزال أسير تقاليد سياسية وثقافية عقيمة. فالمثقفون العرب

ظلوا حقبة طويلة يناشدون ويدينون، وهم فى جميع الأحوال كانوا غامضين وغارقين فى الأوهام وتزييف وعى الأمة وخداع الرأى العام، ولذلك فهم يغرقون فى الإبهام، وربما يكون الإبهام هذا مبررا فى الإبداع الجمالى لكنه لا يطفئ جحيم السياسة، وعندما يكون الأمر متعلقا بمصير الشعوب والحضارات، فإن المثقفين لا يمكنهم القفز إلى الإبهام باعتباره حصنهم من الوقوع فى الدنس، وهم يخونون أمتهم، إذ قفزوا من الغموض والأحلام بل الأوهام والإبهام، إلى التسكع فى ردهات قصور الحكام بحثا عن وظيفة أو أملا فى التصحيح من الداخل (٢٣).

وبقدر ما لعبت السياسة، دورا فى خداع الرأى العام العربى وتضليله فى أزمات وحروب الخليج - على خط الانقسام الرسمى الذى ساد- بقدر ما لعب المثقفون والإعلاميون دورا آخر فى تعميق هذا كله وفلسفته وتلوينه، حيث لعبت الصحافة ووسائل الإعلام العربية بحكم تبعيتها للنظم الحاكمة دورا رئيسيا فى تأليب الحروب الإعلامية والدعائية، بين الإعلام المؤيد للعراق والإعلام المعارض له، دون أن يقدم أحدهما صورة متكاملة للوقائع و الأحداث ، مؤيدة بالمعلومات الصادقة ومن المؤكد أن غياب المعلومات أو تغييبها و حجبها عمدا، كان لا يزال أحد محاور التجهيل وتزييف الوعى وتضليل الرأى العام، وقد استغل طرفا الانقسام العربى من حول أزمة الخليج مثلا غياب المعلومات أو تغييبها عن الرأى العام، ليدعى كل منهما أنه وحده على حق بينما الآخر هو الكافر.

وفى ظل غياب المعلومات، وقع الرأى العام المنقسم على ذاته فى خداع التضليل، فبعض الذين أيدوا الموقف العراقى مثلا فى حرب

عاصفة الصحراء، لا يزالون يؤمنون بأن العراق رغم كل التدمير قد خرج من الأزمة منتصرا، وبعض الذين أيدوا الحرب ضد العراق لا يزالون يؤمنون بأن ما جرى بما فى ذلك التدمير ثم الاحتلال الكامل للعراق كان واجب النفاذ بصرف النظر عن أى ثمن مادى أو معنوى(٢٤).

وفى غياب الديموقراطية الحقيقية، وفى ظل احتقار معظم النظم الحاكمة لحقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حقه فى حرية الرأى والتعبير والمعرفة والاعتقاد، سقطت المنظومة الثلاثية صاحبة التأثير الهائل فى تشكيل الرأى العام وصناعة الوعى و الإدراك... ونعنى منظومة الإعلام والتعليم والثقافة، أسيرة الكساح الواضح فمضت تمارس تأثيرها السحرى فى تضليل الرأى وتزييف الوعى.

ومن اللافت للانتباه ، أن قطاعات واسعة من الرأى العام قد انصرفت طوعا عن متابعة هذه المنظومة الثلاثية والاهتمام برسائلها الإعلامية والتعليمية والتثقيفية، وفقدت الجماهير العربية على طرفى الانقسام حول كل أزمة ثقتها فى أجهزة الإعلام العربية، ولجأت إلى متابعة وسائل الإعلام الأجنبية خاصة الإذاعة والتليفزيون، بحثا عن خبر صادق أو تحليل موضوعى يجلى الحقائق التى ضاعت معالمها.

من اللافت للانتباه أيضا أن النخبة المثقفة العربية قد سجلت أمام الرأى العام البسيط والمقهور، فشلا ذريعا خلال وبعد الأزمة، ليس فى قيادة هذا الرأى العام وتبصيره وتنويره ولكن فى مجرد الادعاء بالتعبير عنه، ومظاهر هذا الفشل عديدة و واضحة ، أقلها انخراط هذه النخبة فى مستنقع التحريض والتجهيل والانحياز لموقف سياسى معين وطارئ، دون النظر إلى المستقبل، والتحريض ضد طرف عربى، دفاعا عن طرف

عربى آخر، والتجهيل بحقائق الأزمة وملابساتها، أو بوقائع الحرب وتطوراتها، والنتيجة أن الجميع اكتشف أن النخبة قد خانت نفسها، حين خانت أفكارها وثقافتها وعلمها وقوميتها وصدقها مع نفسها قبل صدقها مع الرأى العام كله [٢٥] .

والغريب أن الإعلام الأمريكى الذى ترجم بصدق أهداف السياسية الأمريكية هو الذى قاد تلك الأزمة من بدايتها إلى نهايتها، ولذلك سميت بالحرب الإعلامية تارة، وبالحرب التليفزيونية- تخصيصا- تارة أخرى، أو بلعبه "الأتارى " بمعنى أدق، فى ظل ما يسميه الرأى العام الأمريكى بالإعلام الحر والتدفق السريع للمعلومات، ولقد آمنت الولايات المتحدة على الدوام بقدرة الاتصال الحر والمفتوح طبقا لمواصفاتها هى، على تحقيق السلام والاستقرار والعدل لشعبها لكن المفارقة الواضحة، هى أن الحكومة الأمريكية ذاتها كثيرا ما فشلت فى الاعتراف بالدور الأساسى للصحافة الحرة فى بناء الديموقراطيات فى أماكن أخرى[٢٦] .

ويكفى هنا أن نتذكر الدور الذى قامت به شبكة CNN التلفزيونية الأمريكية فى أزمة الخليج وحرب عاصفة الصحراء، خاصة عندما تحول العالم من التفاعل مع الأفكار إلى التأثر بالصورة، كذلك فإن آثار ذلك على أتباعها . لا تنشئ نظاما عالميا جديدا فى ممارستها ثم أنها قد تجئ بظواهر عالمية فى سلوك الناس وأذواقهم وربما تطلعاتهم [٢٧] أى باختصار فى تشكيل الرأى العام ومواقفه وتوجهاته.

وقد استغلت الإدارة السياسية الأمريكية الإدارة الإعلامية استغلالا ناجحا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن بين هذه الأهداف تعبئة الرأى العام الأمريكى والرأى العام العربى، ضد الصورة المبتغاة لصدام

حسين " هتلر العرب والشيطان الصغير، والمخرب الأعظم وزعيم محور الشر" حتى تقنع الجميع بأنها ذاهبة إلى حرب عادلة مقنعة وشريفة، ولقد نجحت الإدارة الإعلامية لهذه الأزمة فى تحقيق الهدف، بصب فيضان هائل من المعلومات والتحليلات، وضخ ملايين الصور والكلمات، بدرجة هائلة لم يتمكن المشاهد فى خضمها لا من تفحص ما تقدمه له واختبار صدقه، ولا الهروب من أسر التضليل حتى وهو يكشف صور التضليل وأساليبه الخادعة، وهو يضع إصبعه صباح مساء على مظاهر الكذب وتناقض الأخبار وتعارض الروايات حول الواقعة الواجدة (٢٨)، وبينما نجح الإعلام الأمريكى إلى حد كبير فى تحقيق رسالته الإعلامية المتسقة تماما مع الهدف السياسى والاستراتيجى الأمريكى، جاءت الرسالة الإعلامية العربية، رغم الإمكانات المالية الهائلة التى رصدت من باب المظهرية الدعائية لأجهزة الإعلام العربية،جاءت هشة وضعيفة تجرى وراء مصادر أخرى تستقى منها المعلومات والحقائق المتاحة، ترجمة للتبعية الخارجية عامة وللتبعة الأمريكية خاصة، حيث قادة الإعلام الأمريكى مضللون لعقول المواطنين إذ أنهم عادة ما يعملون على الترويج لأفكار واتجاهات، لا تعبر عن الحقائق الاجتماعية السائدة، ذلك أن تضليل الرأى العام وخداعه هو أداة أساسية للقهر الاجتماعى(٢٩).

ورغم ذلك، فقد نجح الإعلام الأمريكى خاصة خلال أزمات وحروب الخليج، فى اختراق الرأى العام العربى اختراقاً هائلا، وسر نجاح الاختراق بهذا الشكل المؤثر لا يعود إلى قوة الإعلام الأمريكى، وإمكانياته الفنية والتقنية والبشرية وتمتعه بالحرية والتعددية فقط، ولكنه يعول أساسا على احتواء الإعلام العربى على نقائض كل ذلك، بما يرسبه

من مؤثرات فى الوعى والإرادة، والعقل الباطن

لقد انصرف الإعلام العربى، إلى تمجيد الحكام وامتداح حكمتهم النافذة، مثلما مضى فى تشويه المعارضين وذم طيشهم وعبثهم، ونسى فى غمرة هذه المظاهرات المضللة رسالته الأصلية فى نقل الحقائق والوقائع والمعلومات لتنوير الرأى العام، اللهم إلا من خلال أنبوب السلطة المتحكمة، ولم يكن غريبا والأمر هكذا، أن ينخدع جزء كبير من الرأى العام، بينما انصرف جزء صغير آخر أكثر ذكاء وخبرة إلى البحث عن الحقيقة عبر مصدر إعلامى آخر، أوروبى وأمريكى بصفة خاصة، وإذا به يتابع بشغف هائل تلك الرسالة التليفزيونية المبهرة التى كانت تبثها على مدار ٢٤ ساعة فى اليوم محطةCNN الأمريكية - ، التى تمكنت من أن تحفر فى العقل الباطن والعقل الواعى للرأى العام العربى، الصورة التى أرادتها الإدارة الأمريكية الإعلامية للأزمة، وأصرت على إيصالها لحظة بلحظة، فكانت قمة الخداع الظاهر والخفى، المعبرة بصدق عن اختراق العقل و الوجدان وتزييف الوعى..

٧- تطبيقات عملية للطروحات النظرية:

نحن نزرع الزيف فى نفوس أطفالنا وعقولهم ووجدانهم منذ البداية، فلماذا نشكو اليوم من النهاية المأساوية التى وصلنا إليها دون أن نبذل مجهودا لتصحيح الأخطاء المتراكمة وعالجها؟

لقد ساعدنا كثيرا وطويلا على تشجيع الميل للعنف واعتناقه طريقا، لتحقيق الأهداف والأحلام فى نفوس أطفالنا، حين تركنا الحبل على الغارب أمام المؤثرات الخارجية المختلفة عن ثقافتنا وبيئتنا وحضارتنا

وحياتنا، تسرى فى الأعماق، دون توجيه أو ترشيد، ونحسب أن وسائل الإعلام- وخاصة الوسائل الإلكترونية المتمثلة فى الفيديو والتليفزيون أساسا- قد لعبت الدور الأول والرئيسى فى كل ذلك. إذ زرع صورة البطل المغامر غير المحسوب سيكولوجيا فى نفوس الأطفال، فإذا به يسرى كالنار فى الهشيم مثلا عن طريق التوسع فى عرض أفلام" الكارتون " الأمريكى و اليابانى أساسا، وبقدر ما أظهرت هذه الموجة من أفلام الكارتون الأجنبية- فضلا عن مجلات الأطفال العربية التى تترجم موادها مباشرة من مجلات أجنبية- صورة البطل المغامر، الأمريكى الشجاع أو الأوروبى الجرىء أو اليابانى المقتحم، بقدر ما زرعت بالمقابل وعلى النقيض صورة العربى البدوى فى الإعلام الغربى.

والعربى المقصود إبرازه هنا لكى تترسخ صورته فى العقل الباطن للمشاهد الأجنبى عامة والطفل الأجنبى خاصة، هى صورة الثرى الفاحش النفطى المتخلف الذى لا يرغب سوى فى سيارات الليموزين والنساء الشقراوات، الجاهل الذى لا يعرف شيئا عن التمدين والحضارة لأنه بربرى سفيه، شره، أو صورة العربى الإرهابى المشجع لكل ما هو إرهابى المعادى للحضارة عامة وللغرب خاصة ولأمريكا بشكل أخص وأدق (٣٠) وفى ظل ذلك كله ليس غريبا أن تبدو أفلام السوبرمان وماكجيفر ومسلسلات دالاس ونوتس لاندنج وفالكون كرست هى الموحية للأمل، و المثيرة للخيال و الدافعة للحياة، أمام المتلقى والمشاهد العربى، باعتبارها النموذج القدوة الذى يحفر فى أعماق الباطن.

ولا يقتصر هذا الدور المؤثر والموحى، على الأفلام والمسلسلات السينمائية والتليفزيونية، فقط لكنه دور ممتد إلى وسائل الإعلام الأخرى

وخاصة الصحف والمجلات، التى عادة ما تستقى معظم أخبارها وتحليلاتها وصورها من مصادر أوروبية أمريكية فى الأساس، تذيع وتنشر ما تريد وتحجب ما تشاء، حيث تسيطر أربع وكالات أنباء غربية على نحو ٨٥٪ من المجموع العالمى للمادة الإعلامية المتدفقة وهى كما يلى طبقا لإحصائيات اليونسكو:

أ- وكالة استوشيتدبرس الأمريكية وتبث ١٧ مليون كلمة فى اليوم الواحد.

ب- وكالة يونايتيدبرس الأمريكية (١١ مليون كلمة فى اليوم).

ج- وكالة رويتر البريطانية (٥ ر ١٠ مليون كلمة فى اليوم).

د- وكالة الصحافة الفرنسية (٣ ملايين كلمة فى اليوم)، متحكمة عبر ذلك فى مصادر المعلومات واختياراتها ونوعياتها ووسائل بثها وتحديد أهداف سكان العالم.

ومن الطبيعى والحال هكذا، أن تقع صحفنا ووسائل إعلامنا الأخرى التى تعتمد اعتمادا شبه كلى فى استقاء معلوماتها على هذه المصادر الخارجية المتحكمة فى تبعية أخرى، وهى التبعية الأجنبية بعد التبعية الأولى، وهى تبعيتها للنظم الحاكمة المتحكمة فيها بطريقة صريحة أو ضمنية، فوق هذه الأرضية نستطيع أن نتتبع هنا بعض نماذج تزييف العقل وتغييب الوعى وتلوين الوقائع وحجب الحقائق عن الرأى العام.

*** النموذج الأول:**

منذ البداية نود أن نوضح أن صناعة الصحافة والإعلام تعتمد فى تمويلها ضمن موارد أخرى، على دخل الإعلانات التى أصبحت تشكل

أكبر مصادر الدخل، وما دام الإعلان واضحا ومحددا وصريحا أمام القارئ فالأمر مشروع.

لكن بدعة جديدة سرت فى الصحف المصرية خلال السنوات القليلة الأخيرة، وكانت لا تعرفها ولا تعترف بها من قبل احتراما للرأى العام وتقديسا لحرية الكلمة، هى تذويب الإعلان فى الإعلام، بمعنى إخفاء المادة الإعلانية، وخاصة السياسية، وبالأخص المتعلقة بدول عربية وأجنبية فى ثنايا المواد التحريرية، وإخراجها فنيا بدرجة يختلط فيها الأمر على القارئ العادى، فلا يستطيع اكتشاف أنها إعلانات سياسية، بينما أهدافها وآثارها تسرى فى ذهنه كالمخدر وتخدعه كالسراب.

ولعلنا نستطيع هنا أن نقدم مثلين فقط من بين عشرات الأمثلة التى يمكن متابعتها على صفحات الصحف المصرية وتعنى:

أ- حملة إعلانات الشيخ الفاسى الشهيرة والتى تمثلت خلال عامى ١٩٩١/١٩٩٢ فى شكل حرب الإعلانات التى دارت بين الحكومة السعودية وعائلة الفاسى، على ساحة الصحافة، وهى حملة فتحت مجددا باب الحوار حول تقاليد وأدبيات نشر الإعلانات فى الصحف المصرية- إذ هى إعلانات سياسية ما كان يجوز أن تنشرها صحيفة حتى فى ظل القاعدة التى تقول إن الإعلان مسئولية المعلن، إلا مع تعليق يكشف عن موقف الصحيفة من القضية التى يتناولها الإعلان [٣١].

ومن الواضح إن معظم القراء العادين والبسطاء كانوا يتأثرون- مباشرة أو ضمنا- ويتعاطفون مع هذا الطرف أو ذاك، ممن اشتبكوا فى هذه الحرب الإعلانية السياسية، مع ما استتبع ذلك من اتخاذ مواقف

وتكوين اتجاهات مؤيدة أو معارضة أو حتى محايدة ، إن المتهم هنا ليس الفاسى، ولا معارضيه، لكن المتهم هو الصحف التى خلطت الأوراق فخدعت الرأى العام.

ب- أما النوع الآخر من الإعلانات السياسية المموهة التى نشرتها صحفنا ، فيقتصر اختيارنا هنا على سلسلة من المقالات دأب على نشرها بانتظام وكيل وزارة الإعلام السعودية بقلمه وصورته ، طوال وبعد أزمة الخليج، وكان من المفهوم والطبيعى أن الرجل بحكم وظيفته وجنسيته يدافع فى كل ما ينشر عن بلده وحكومته وسياستها ويروج لأفكارها ومواقفها ويدفع بمعلومات وتحليلات تعكس ذلك.

لكن غير المفهوم وغير الطبيعى، أن تقبل بعض صحفنا نشر هذه المقالات وهى فى الأصل إعلانات سياسية مدفوعة الأجر، على النحو الذى نشرت به فخدعت القراء، الذين تصوروا أنها مواد تحريرية ومقالات تحليلية اختارت الجريدة نشرها باسم كاتبها ، ودون أن تنبه القراء بطريقة واضحة إلى أنها إعلانات، يتحمل مسئوليتها المعلن وحده بعد أن دفع ثمنها ، ونحسب أن ذلك يشكل خروجا على مواثيق الشرف الصحفى، وتعديا على القانون وانتقاصا ليس فقط من احترام عقول القراء وازدراء لذكائهم، بل هو إهدار لحرية الصحافة واعتداء على حقوق الإنسان فى أبسط صورها خصوصا حقه فى أن يعرف الحقيقة دون تزييف.

*** النموذج الثانى:**

ونعنى حملة توظيف الأموال، فعلى مدى عقد من الزمان تقريبا ظلت

الحملة الإعلانية الدعائية بل الإعلامية لشركات توظيف الأموال فى مصر، تطرق الرأى العام طرقا متواصلا متتابعا مستمرا ومكلفا، وبفضل الإكراه الإعلامى والتكرار الإعلانى، اقتنصت هذه الشركات عدة بلايين من الدولارات والجنيهات من عشرات الألوف من الضحايا، الذين إن كانت الواجهة الإسلامية التى اتخذتها هذه الشركات قد خدعتهم بنسبة عشرة فى المائة... فمن المؤكد أن الآلة الإعلانية الإعلامية الهائلة التى جندت عبر الإعلانات المباشرة، والدعاية السافرة الواردة أيضا على أقلام كتاب وصحفيين وعلى ألسنة مسئولين عديدين ، قد خدعتهم بنسبة ٩٠٪.

صحيح أن شركات توظيف الأموال، سقطت فى النهاية، وسقطت معها كل حملاتها الإعلامية والدعائية، لكنها أسقطت معها أيضا مصداقية كثير من الصحف والصحفيين، الذين تحولوا تحت الإغراء المالى، إلى أبواق دعاية لها، على نقيض كل المبادئ والقيم ..

*** النموذج الثالث:**

ونعنى النفاق السياسى باسم الدين، وندعى أن المواجهة الرسمية لتصاعد التيارات الإسلامية المتطرفة هى مواجهة قاصرة إن لم تكن ضئيلة، إذ أن المواجهة الرسمية ظلت قائمة على وسيلتين: الأولى هى المواجهة الأمنية المعتمدة على العنف أمام العنف، والثانية هى المزايدة السياسية والإعلامية والدينية على هذه التيارات، بكل ما يحمله هذا وذاك من تأثيرات عميقة تترسب فى عقول الناس ووعيهم، وإذا كنا نعتقد أن المواجهة الأمنية وحدها ليست سلاحا للتغلب على التطرف والتعصب والعنف، فإننا نعتقد فى المقابل أن المزايدة التى ذكرناها تؤدى الى عكس

الغرض منها، بل أن من الواضح أنها صبت فى النهاية فى مجرى تيار العنف والتطرف حين مارست معه النفاق السياسى والفكرى والإعلامى.

لقد أدى توسيع وزيادة مساحة البرامج الدينية المفتعلة على سبيل المثال فى كل وسائل الإعلام، وخاصة فى الصحف والتلفزيون إلى بروز " ظواهر " إسلامية رسمية جديدة، يفترض فيها الدعوة إلى الاعتدال بالحسنى والتسامح، لكنها حين أطلت على الرأى العام المأسور بسحر بيانها، ليس ضد التطرف والتعصب الدينى، بل ضد غير المسلمين من أبناء الوطن الواحد، الأمر الذى تغلغل بسرعة فى أوساط الرأى العام وعمق بالتالى من حدة الأزمة الطائفية، فضلا سكن توسيعه للأرضية الفكرية والعقائدية التى تقف عليها التيارات الإسلامية الداعية للعنف والانقلاب على هذا المجتمع الكافر، الذى هو دار حرب من وجهة نظرها، ومن ثم نجحت التيارات المتطرفة فى العوم طافية أولا على الأزمة العامة الاجتماعية الاقتصادية مع التدهور الأخلاقى و السلوكى، وثانيا على حالة الإحباط العام، وعلى مناخ النفاق الرسمى باسم الدعوة الدينية فى وسائل الإعلام المتعددة، لكى تبنى لنفسها مواقع أكثر حصانة وانتشارا، خاصة بين الشباب اليائس الفاقد للأمل فى المستقبل، ولكى تستغل كل هذا القهر المنظم، لاختراق الدولة و المجتمع كله باعتباره مجتمعا كافراً.

"إن الأنظمة العربية التى تتصور أن باستطاعتها نزع فتيل السلفية الإسلامية، لو قدمت نفسها كصورة معتدلة عصرية وعبأت كل وسائل السيطرة على الرأى العام الموجودة تحت تصرفها كالتليفزيون والصحافة والنظام التعليمى، لدعم هذه الصورة لا تنجح فى واقع الأمر إلا فى دعم تلك السلفية الإسلامية، ذلك أن الجمهور الطبيعى للسلفية لن يعجز عن

رؤية الفرق بين ما يعتبره أنظمة فاسدة فاسقة، غير مبالية مذعنة لأعداء الأمة الإسلامية، وبين الدعوة غير المحددة وغير المجربة بعد، ومن ثم الأكثر جاذبية التي تعدهم بتخليصهم من كل أعدائهم الخارجين والداخلين، وبتحسين ظروف معيشتهم بوسيلة بسيطة وفيها الكفاية، وهي تنظيم حياتهم وفق إرادة الله (٣٢)، وذلك تحت الشعار العام القائل بأن " الإسلام هو الحل " ودون تحديد أو التزام واضح ببرنامج سياسي صريح يحقق هذا كله، ولعل هذا هو بعض ما ترسب في الأعماق من جراء النفاق السياسي والديني، ونتيجة إساءة توظيف الدين الذي مورس عبر وسائل الإعلام المؤثرة، على أمل احتواء التيارات المتطرفة، وترويض دعوتها واستئصال عنفها، الأمر الذي لم يحدث أبداً، بينما ما حدث هو مزيد من إغراق الإعلام في الدروشة- وليس التدين الأصيل- بما تشيعه هذه الدروشة من قيم وأفكار في المجتمع تدفعه نحو مزيد من التطرف والتدهور.

*** النموذج الرابع:**

لا نستطيع أن ندعي أن حقبة النفط وتراكماته المالية الهائلة، وحدها التي أفرزت الثقافة الاستهلاكية و التسطيحية وإعلام التخدير و التغييب و التشويه السائدين في حياتنا.

ولكننا نستطيع القول إنها كانت واحدة من المؤثرات المهمة في هذا الصدد، التي لعبت دوراً واضحاً ومحددا مع أدوار أخرى لعبتها عناصر أخرى لذكرها مجال آخر، وقد كان من نتائج بروز الحقبة النفطية أنها في ظل التراكم المالي الهائل، اتجهت دول النفط أساسا إلى توفير مستلزمات الحياة الهانئة المرفهة لشعوبها، اقتساما لجزء ضئيل من

العائد ابتداء من خدمات المرافق إلى خدمات التعليم ومن إصدار الصحف إلى إصدار الكتب، تحت أعين النظم الحاكمة وطبقا لاختياراتها، لكن العناية الأكبر وجهت إلى الإعلام الإلكترونى وفى مقدمته التليفزيون و الفيديو، الذى شهد توسعا هائلاً، سواء فى استيراد الأجهزة الفنية عالية الجودة أو فى استيراد البرامج والأفلام من الدول الصديقة والشقيقة، وفى ظل التنافس التليفزيونى الشديد بين المحطات الرسمية لدول الخليج والسعودية على سبيل المثال، اتجه الجميع إلى التوسع فى استيراد كل ما هو مثير من البرامج، حيث تصل نسبة البرامج المستوردة إلى ما بين٨٥ و ٩٠٪ من المجموع الكلى، الأمر الذى أثر على مصادر إنتاج هذه البرامج مباشرة.

فإذا أخذنا الإنتاج الفنى المصرى- برامج تليفزيونية وفيديو و أفلام سينما- كنموذج فى هذا الصدد لوجدناه تأثر على مستوين:

المستوى الأول :هو أنه تحت ضغط الطلب وفى ظل دخوله منافسا مع منتجين آخرين، لجأ إلى الإنتاج الكمى وليس الكيفى، بما يعنيه ذلك من عدم إتقان ومن مغازلة أمزجة الطالبين لكى يسد الطلب عليه خاصة من دول الخليج.

أما المستوى الثانى: فهو أنه لنفس الأسباب ولأنه يحقق أرباحا فلكية نتيجة التصدير إلى هذه الدول- سواء كان إنتاج القطاع العام أو الخاص- باعتبارها سوقه الرئيسية ذات الدولارات الوفيرة، فإنه خضع لشروطها المباشرة، بل خضع لمطالبها ولرقابتها المسبقة على الإنتاج الفنى كشرط مسبق للتعاقد، وإلا فالبوار والخسران المبين.

وتحت ضغوط هذين المستويين من التأثير انساق الإنتاج المصرى غالباً فى مناخ الثقافة الاستهلاكية المروجة للقيم والأفكار والأخلاقيات السهلة والسطحية، التى تشبع الغرائز وتدفع إلى الاسترخاء فى مخدرات النعيم المزيف والرفاهية الكاذبة والكسل اللذيذ... الأمر الذى نراه واضحا فى عديد من الأفلام السينمائية والمسلسلات والبرامج التليفزيونية التى تزخر بالجنس، والمخدرات والعنف والشذوذ والانحراف والتواكلية مقدمة صورة مشوهة للمجتمع المصرى.

ولابد من التوقف بالدراسة أمام هذه المؤثرات، ليس فقط على الإنتاج التليفزيونى والسينمائى ونوعياته وإتقانه وصدقه، التى أخذناها هنا كنموذج لتجسيد ادعاءاتنا، ولكن أيضا على وسائل الإعلام و الثقافة الأخرى. كالصحف و المجلات والكتب و النشر، التى تتأثر بالرقابة المباشرة وغير المباشرة فى كثير من الدول العربية، والنفطية بالذات، ومن ثم تتعرض للمصادرة الواسعة والخسائر الجسيمة ما لم تتماش مع ما هو مطلوب هناك.

*** النموذج الخامس:**

الملاحظ أن الصحف المصرية لجأت على مدى الأعوام الأخيرة، إلى المبالغة فى التوسع فى نشر الجرائم، دون مراعاة لمبادئ علم نفس القارئ، خاصة تلك الجرائم الجديدة على المجتمع المصرى بكل ما تحمله من أساليب جديدة، سواء فى السرقة والسطو المسلح والاحتيال والاختلاس، أو فى هتك العرض والاغتصاب فى الأماكن العامة، وصولا لتبادل القتل داخل الأسرة الواحدة كقتل الأزواج والزوجات والأبناء والآباء إلى غير ذلك.

صحيح أن الجريمة- قديمها وجديدها هى نتيجة من نتائج الانحراف فى مجتمعها، تحدث لأسباب وضغوط عديدة، لكن الصحيح والجديد فى هذا الصدد هو تأثير وسائل الإعلام عامة على ازدياد عدد الجرائم من ناحية، وعلى وسائل ارتكابها وأساليب تنفيذها من ناحية أخرى، ونزعم أن الجريمة الجديدة بكل أنواعها التى طفت على سطح الحياة هى نتيجة مباشرة لتراكم المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأخلاقية و التعليمية و الثقافية، التى تعصف بأركان المجتمع عبر توالى سنوات التحول والتغير والتقلب، ذلك أن هذه المتغيرات العاصفة تشيع قيما وأفكاراً جديدة وسلوكيات مبهرة، لأن بعضها مستورد وتروج لها وسائل الإعلام، فتزرع فى نفوس الشباب خاصة، قدوة وعزيمة بطلها اللص الذكى أو المحتال الماهر أو المغامر المقامر أو البطل الخارق أو المجرم النظيف أو المختلس الفهلوى، وكلهم يظهرون قادرين على ارتكاب الجريمة والنفاذ من القانون، بل أحيانا يظهرون قادرين على تصدر الواجهة الاجتماعية كأبطال يستحقون التقليد و التكريم!!

ولم يكن غريبا و الإعلام - خاصة التليفزيون - يتوسع فى الترويج لهذه النماذج المنحرفة، دون علاج اجتماعى نفسى قانونى واضح، أن يتعمق هذا الإحساس بقوة هذه القدرة فى العقل البسيط، فإذا بضغوط الحياة تتكاتف مع هذا الإبهار المؤقت والمؤثر، من أجل إنتاج جرائم جديدة اهتز لها المجتمع المصرى، لأنها غريبة ومستحدثة بل ومستوردة، وقد أساء الإعلام المصرى نشرها فساهم فى الترويج لها عمليا، ونحسب أن التأثير الغلاب للصحف والتليفزيون بالذات على عامة الناس، قد ساهم إلى حد كبير فى تسهيل ارتكاب بعض الجرائم نتيجة التقليد مثلا،

وذلك من جراء التوسع فى نشر أخبار الجريمة تفصيليا وعرض أفلام العنف والجريمة خاصة الغربية منها، الأوروبية والأمريكية بكل ما تحمله من إيحاءات ضمنية وعلنية تثير الرغبة فى المحاكاة وإثبات القدرة على التقليد، مع الإحساس بقوة احتمالات الهرب دون عقاب أو حتى اكتشاف.

*** النموذج السادس:**

تعبر طريقة إذاعة ونشر الأخبار والتعليقات و التغطيات فى الصحف والإذاعة والتلفزيون، عن عمق الإحساس الدفين داخل المتحكمين فى النشر- ونعنى رؤساء التحرير والمديرين - بالولاء والتبعية المفرطة رغم هامش حرية الحركة المتاح خاصة فى مجال التعبير والرأى.

ولعل متابعة هذه الطريقة ذات الترتيب البروتوكولى، عبر متابعة نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية وقراءة الصحف القومية الرئيسية يثبت ما ندعى، إذ أن هذه الطريقة تقوم على لم ترتيب الأولويات والاهتمامات حسب الأهمية والمكانة الرسمية وعلو المنصب، وليس طبقاً لأهمية الحدث وتأثيره ورقعة المهتمين به.

ولعل إهمال وسائل الإعلام المختلفة لمقاييس أهمية الحدث وترتيب تقديمه للقارئ أو المستمع أو المشاهد، لحساب تركيز الاهتمام على أهمية المسئول أو الرئيس أو الزعيم إثباتا للولاء، بما يحدثه ذلك من آثار دفينة فى العقل ومن حفر فى النفس، إنما يعكس فى المتلقى المؤثرات التالية:

- يعمق فكرة وحدانية السلطة وقدسية القائد أو الزعيم أو المسئول وحده متفوقا، حتى فى اجتماعاته الروتينية من حيث الأهمية، ما عداه

ومن عداه من أحداث وتطورات محلية أو دولية.

- يوحى بأن العالم يلف من حولنا وينشغل بأحداثنا وحدنا، مهما عظمت أحداثه وعمقها- فهذه تأتى عندنا من حيث ترتيب الأهمية دائما بعد أصغر حدث بروتوكولى أو اجتماع روتينى أو مناسبة احتفالية، مادام المسئول الأول أو الثانى أو الثالث قد حضرها أو شارك فيها.

- تأسيسا على ذلك وانسياقا وراء نفس المنهج السابق، فإن كل شئ فى البلاد غير الصديقة يبدو سيئا وخاطئا، حتى لو كانت الحقيقة غير ذلك على طول الخط، ذلك أن المجاملة فى اختيار الأحداث والأخبار التى تنشر أو تذاع عبر أجهزة الإعلام الرسمية خاصة، تجرى على أساس أنه لا داعى لنشر ما يمكن أن يسئ إلى دولة صديقة ولو كان حقيقيا ومذاعا على العالم كله، والعكس صحيح...

ونحسب أن هذا كله يوحى للقارئ والمشاهد العادى بمضامين تختلف من حالة إلى حالة، وبالتالى تدفع إلى تكوين آراء وتشكيل مواقف خاطئة أو مضللة نتيجة التكرار والاستمرار-، وطبقا لمؤثرات الترسيب و التراكم الدائم.

والخلاصة...

رغم أننا نعيش عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا مع ثورة الحريات وحقوق الإنسان، خاصة حقه فى الإعلام و التى حولت العالم إلى قرية صغيرة تلعب فيه وسائل الإعلام الجماهيرية دورا مؤثراً فى صناعة القرار وتوجيه الرأى وصناعة الوعى، فإنها تلعب فى الوقت نفسه دوراً موازياً ولأسباب عديدة فى تلوين الواقع وتزييف وتغييب العقل فضلا عن

الترويج للقدوة الخاطئة والمضللة.

وإذا كان ذلك يظهر فى التأثير على الكبار، فإنه يبدو أكثر وضوحا وعمقا فى التأثير على الأجيال الجديدة، منذ مراحل الطفولة، بفضل المؤثرات التكنولوجية المبهرة الحديثة ذات الجاذبية الهائلة، ولذلك فان الوسائل الإعلامية قد أصبحت تشارك الأسرة والمدرسة، بل تنازعهما التأثير الغلاب على تشكيل الوعى وتحديد السلوك وزرع القيم والأخلاق بطريقة مباشرة وضمنيه فى وجدان الأطفال والشباب، خاصة بما تقدمه من أفلام - والكرتون بالذات- وبرامج مواد مستوردة مبهرة، بدون اختيار أو انتقاء محدد، تشيع قيما وتقدم قدوة إن كانت ملائمة لبلادها المنتجة المصدرة فقد لا تكون كذلك بالنسبة للبلاد المستوردة المتلقية.

ولعل أبرز مجالات تأثير وسائل الإعلام والاتصال تكمن فى ترويجها عبر التدفق المستمر والتكرار الملح، فضلا عن التوجيه الحكومى فى بلاد مثل بلادنا، حيث تبعية الإعلام للدولة قائمة، لصورة الزعيم البطل القائد الذى يحتكر الحكمة كما يحتكر الحكم، الأمر الذى يشجع على سطوة الحاكم وعلى انفراده بالقرار، دون مراعاة حقيقية للحريات العامة، ودون إتاحة حرية الحركة أمام منظمات المجتمع المدنى لتنهض وتنشط وتؤثر فى تشكيل الرأى العام وتوجيه اختياراته بديمقراطية سليمة.

ورغم الهامش الديموقراطى الحالى الذى أتاح مساحة ملحوظة من حرية الرأى والتعبير فى الصحافة خاصة، فإننا نلاحظ أن الخطاب الإعلامى عامة والرسمى خاصة يحفر فى الأعماق بصورة مباشرة وغير مباشرة، فكرة تأليه الحاكم وعصمته وقدسيته، مثلما يشجع على تكوين بيئة عامة تعتمد على خصومة الديموقراطية والتربية السياسية والثقافية

والإعلامية الحرة، وتحديدا بين الأجيال الشابة والفئات الاجتماعية الأمية أو الأقل ثقافة ومعرفة، بفضل القدرة على اختراق العقول وترويج الوعى الزائف وتلوين المعلومات و التحكم فى نوعيتها.

وفى هذا الإطار نود أن ننبه إلى أن تبعية وسائل الإعلام والاتصال للدولة من ناحية، وتبعيتها لمصادر المعلومات و الإعلام الأجنبية- و الغربية خاصة- من ناحية أخرى، وخضوعها من ثم لهذه السيطرة المزدوجة التأثير، تترك فى وجدان القراء والمستمعين والمشاهدين آثاراً دفينة تتسلل كالمخدر حاملة معها القيم والأفكار، بل التوجيهات التى تريد جهات السيطرة ترويجها وزرعها خاصة فى غيبة حرية الاختيار أمام هؤلاء المتلقين.

وقد وضح ذلك تمام الوضوح خلال الأزمات السياسية الكبرى التى عصفت بمجتمعاتنا، كما يتضح من خلال التأثير غير المباشر للإعلانات السياسية خاصة الأجنبية، التى تتخفى عند نشرها فى صور مختلفة، أبرزها خلطها بالمادة التحريرية والإعلامية، وكذلك من خلال حملات الدعاية المركزة كحملة شركات توظيف الأموال التى خدعت الرأى العام، وكحملة توظيف الدين لخدمة أهداف سياسية، وكحملات الدعاية لحكام النفط وأهدافهم السياسية والإعلامية، التى تترسب فى أعماق القراء والمستمعين بفضل الإلحاح التكرارى والتلوين المزيف.

فوق ذلك فان طريقة تناول الصحف ووسائل الإعلام الأخرى للجريمة، وأساليب نشرها وإذاعتها، قد كشف لنا خطورة الاستمرار فى هذه الطريقة، بل خطورة التوسع فى نشر وإذاعة برامج وأفلام أجنبية توحى للمتلقى بالقدرة على تقليد ما يجرى فيها من أحداث وجرائم، الأمر

الذى يستدعى معالجة جديدة بالضرورة تراعى الاعتبارات الاجتماعية و القانونية و النفسية لدوافع الجريمة وطرق عرضها ومواجهتها.

والأمر هنا يقتضى بضرورة إجراء مراجعة لتصحيح الأوضاع قبل أن يستفحل التدهور، فمن هذه المراجعة تبدأ مسيرة الإصلاح الحقيقى.

أولا: مراجعة عامة لأوضاع الحريات العامة و التجربة الديموقراطية بأسرها، لننطلق على أسس سليمة وكاملة، إذ أننا طالما نتحدث عن لبرلة الاقتصاد وتحريره، فمن الضرورى أن نطبق معه لبرلة السياسة وتحريرها من القيود المعوقة لحقوق الإنسان ولحرياته العامة و الخاصة.

ثانيا: مراجعة عامة لحقوق الإنسان فى الاعتقاد والرأى والتعبير ولحريته فى المعلومات الصادقة والكاملة... التى عليها يبنى موقفه ويحدد اختياراته بحرية ودون ضغوط مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ضغوطا داخلية أو خارجية صريحة أو ضمنية .

***

هوامش

١- فرانسيس فوكوياما- نهاية التاريخ.

٢- بدأت اليونسكو، التركيز على مدى الثمانينيات فى وضع تعريفات محددة لحق الإنسان فى الاتصال، بعد أن كان الأمر مقصوراً من قبل على حق الإنسان فى الإعلام باعتبار أن الاتصال أوسع وأشمل من الإعلام. راجع وثيقة ماكبرايد اليونسكو وكتاب حق الاتصال- إعداد عبد الجبار البصرى، وحمدى قنديل الجوانب الفلسفية والقانونية للحق فى الاتصال ضمن الكتاب السابق ذكره.

٣- وثيقة إنشاء اليونسكو- ١٩٤٥.

٤- الميثاق العالمى لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة ١٩٤٨.

٥- أحضر نابليون فى حملته الفرنسية لغزو مصر أول مطبعة جاءت إلى مصر والشرق كله، طبع عليها صحفه ونشراته الفرنسية أما أول مطبعة عربية مصرية هى مطبعة بولاق، فقد أنشأها محمد على عام ١٨٢٦ وطبع عليها الوقائع المصرية وهى الجريدة الرسمية، وكانت صحيفة " وادى النيل" التى أصدرها عبد الله أبو السعود هى أول صحيفة شعبية _ مستقلة عن الحاكم- تعرفها مصر عام ١٨٦٧ بعد أن عرفت أول شكل برلمانى ١٨٦٦.

٦- الدستور المصرى ١٩٢٣

٧- رغم أن دستور ٩٧١ ١- المعدل فى ٩٨٠ ١- قد خصص هذه المواد لكفالة الحقوق والحريات الواردة فيها، فإنه أحال الأمر إلى قانون سلطة الصحافة لسنة ١٩٨٠- مثلا- الذى استحدث قيودا عديدة تحد من هذه الحريات، ومن بينها القيود التعجيز يه لإصدار الصحف على سبيل التحديد.

٨- د. اعتماد خلف- معهد فى دراسات الطفولة- دراسة عن صورة البطل فى القصص والمجلات.

٩- المصدر السابق.

١٠- قرأنا لكتاب مشهورين الشيء ونقيضه حول الرئيس العراقى صدام حسين مثلا، دون أن يفصل بين النقيضين إلا عدة أيام قلائل، وهو نفس الشيء مع الذين مدحوا عبد الناصر والسادات أحياء، وهاجموهم بعنف وهما فى عداد الأموات.

١١- فاطمة المحسن- الثقافة والمثقفون فى عراق صدام- جريدة الحياة- ٩٢/٣/١٧.

١٢- راجع كنماذج: أمير اسكندر- "صدام حسين مفكرا ومناضلا"- وعادل عبد الجبار "٣ روايات عن شخصية صدام "- وعبد الرازق عبد الواحد فى مجموعاته الشعرية التى ألهت صدام حسين.

١٣- فى عام ٧٦ أنشأ الرئيس السابق أنور السادات نظام المنابر السياسية الثلاثة يمين ووسط ويسار، وهى المنابر التى كانت نواة التحول من جديد إلى نظام التعددية الحزبية، بعد حل الاتحاد الاشتراكى- التنظيم السياسى الوحيد منذ عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.

١٤- الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١ والمعدل فى ١٩٨٠.

١٥- انظر قانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) الباب الثانى- إصدار الصحف ملكية الصحف- المواد ١٣ _ ٢٠، ثم قانون الصحافة لسنة ١٩٩٦ الوارث له.

١٦- ينص قانون سلطة الصحافة فى المادة (٢٢) على أن المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية - التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى- مملوكة ملكية خاصة للدولة- ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى.

١٧- أحمد عبد الله- الديموقراطية على عكاز- المسار المتعرج للتجربة الديموقراطية فى مصر.

١٨- ناهد رمزى- الرأى العام وسيكولوجية السياسة.

١٩- ناهد رمزى- المنحنى النفسى- اتجاه جديد فى دراسة الرأى العام مجلة الدراسات الإعلامية العدد ٦٥- أكتوبر- ديسمبر ١٩٩١ .

٢٠- المصدر السابق.

٢١- محمد حسنين هيكل- حرب الخليج- أوهام القوة والنصر.

٢٢- سيد ياسين- العوامل الاجتماعية والاقتصادية للإعلام العربى.

٢٣- محمد السيد سعيد- الأزمة بين انقسام الرأى العام ووحدة الوجدان- مجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٦٥.

٢٤- صلاح الدين حافظ- حال الأمة بعد الأزمة مجلة الدراسات الإعلامية.

٢٥- المصدر السابق

٢٦- ستنافورد يونجر- الديموقراطية ووسائل الإعلام الجماهيرى.

٢٧- محمد حسنين هيكل- حرب الخليج- مصدر سابق.

٢٨- صلاح الدين حافظ- حرية الأمم وأزمة الخليج- مجلة الدراسات الإعلامية ٦٣.

٢٩- هربرت شيللر — المتلاعبون بالعقول.

٣٠- أنطون خورى - صورة العربى فى التليفزيون الغربى- جريدة الحياة ٤/٦/ ١٩٩٢.

٣١- صلاح عيسى- حرب الإعلانات السعودية الفاسية- مجلة اليسار.

٣٢- فوزى منصور- خروج العرب من التاريخ.

الفصل الرابع

الصحافة الحرة ....بدايـة الإصلاح

4

المرجعية التاريخية:

حرية الصحافة هى فى واقع الأمر أقوى صور حرية الرأى والتعبير، وهى أبرز حق من حقوق الإنسان وأكثرها حساسية وجاذبية فى نفس الوقت، ولذلك لم يكن غريبا أن يهتم بها المشرعون وتركز عليها الدساتير والتشريعات القانونية المختلفة، فى كل زمان ومكان، وبصرف النظر عن نوعية النظام الحاكم ومدى ديموقراطيته أو ديكتاتوريته، مدى تسامحه أو تشدده، هكذا سارت الأوضاع خاصة منذ وثائق الحريات، التى جاءت بها ثورة الاستقلال الأمريكى والثورة الفرنسية، قبل أكثر من قرنين من الزمان، والتى تضمنت أول نصوص تشريعية مكتوبة ومحددة، عن حرية الرأى والتعبير، ومن ثم حرية الصحافة، الأمر الذى استلهمته معظم الدساتير والتشريعات فى العالم فيما بعد.

لكن عالم اليوم يشهد كما ذكرنا من قبل انطلاقة جديدة فى مجال الحريات الإنسانية الأساسية عامة، وفى مجال حريات الرأى والتعبير خاصة، فى ظل اندلاع ثلاث ثورات متتابعة متداخلة قلبت المعايير وغيرت المفاهيم، وهى ثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا وسائل الاتصال، ثم ثورة الديموقراطية، وهى ثورات ثالث دعمت فى النهاية ووسعت مفاهيم حقوق الإنسان، ومن بينها - بل فى مقدمتها - حق الإنسان فى الإعلام والاتصال، ومن ثم حرية الرأى والتعبير، وحرية الصحافة بكل صورها.

على أن مصر تعتبر من دول الموجة الثانية فى العالم التى عرفت الديموقراطية وحقوق الرأى والتعبير، وذلك منذ أن عرفت الصحافة

والمطبعة، على يد نابليون بونابرت مع بدء حملته الغازية للأراضى المصرية عام ١٧٩٨م، حين أحضر معه المطبعة الأولى[1]، وأصدر صحفه الناطقة باللغة الفرنسية مبتدئاً فجر الصحافة على أرض مصر والمشرق..

لكن نابليون حين جاء لمصر بالمطبعة والصحافة، أرفقهما بقانون للرقابة على المطبوعات، مبتدئا أيضا أول بذور الصراع بين حرية الصحافة والطباعة وبين الرقابة الرسمية على هذه الحرية. وهو النهج الذى سار عليه فيما بعد والى مصر محمد على باشا مؤسس الدولة المصرية الحديثة، الذى أنشأ مطبعة بولاق عام ١٨٢٦، ليصدر منها أول صحيفة مصرية صميمة، وهى " الوقائع المصرية" فى عام ١٨٢٨، لكنه قبل أن يصدرها أصدر هو الأخر قانونا للرقابة على المطبوعات، ليقيد

حرية الطباعة والصحافة والرأى، وقد انتظرت مصر نحو أربعين عاما بعد ذلك لكى تكسر القاعدة، فقد جاء الخديوى إسماعيل وفى ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة، لينشئ فى مصر أول شكل من أشكال المجالس البرلمانية، وهو مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، مبتدئا هو الآخر أول بذور التطور الديموقراطى على النمط الأوروبى الليبرالى، الأمر الذى استتبعه بالضرورة، إصدار أول صحيفة شعبية مستقلة لا تخضع للرقابة أو السيطرة الحكومية وهى صحيفة وادى النيل- لصاحبها عبد الله أبو السعود- عام ١٨٦٧ م.

لقد أردنا الإشارة إلى هذا التطور التاريخى، لنقول إن مصر عرفت منذ البداية تزاوجا متداخلا، لنشوء الصحافة والطباعة، ومعها نشوء الرقابة الحكومية على هذه الصحافة والطباعة، ولذلك فإن ثمة تراثا قديما ومتراكما من القيود القانونية والإدارية، قد ضغط بقوة على حرية الصحافة منذ بدايتها، وانتقلت عدواه عبر السنين وفى ظل مختلف العهود والنظم، جيلا بعد جيل ونظاما بعد نظام، حتى وصلنا إلى اليوم، حيث ترسانة هائلة من القوانين التى تحكم الصحافة، وتتحكم فى حرية الرأى والتعبير، وهو الأمر الذى سنحاول التعرض له فيما بعد بقدر كبير من الإيجاز والموضوعية.

- المرجعية التشريعية:

نعتقد أن هذه المرجعية تنقسم إلى عدة مصادر موروثة تجئ كالتالى:

١- موروث المرجعية التشريعية و القانونية، المتوارث منذ بداية الصحافة و الطباعة، ومن ثم بداية الصراع بين حرية هذه الصحافة

وبين قوانين الرقابة والتحكم الرسمى، ابتداء من قوانين الحملة الفرنسية مرورا بقوانين محمد على مؤسس الدولة الحديثة خاصة فيما بين ١٨٠٥- ١٨٤٠، انتهاء بمرحلة بذور الليبرالية الأولى فى مصر، ومن ثم انتعاش حرية الصحافة فى عهد الخديوى إسماعيل، وخاصة منذ ستينات القرن التاسع عشر، التى أفرزت فيما بعد مساحة واسعة من حرية الرأى والتعبير، وازدهارا ملحوظا فى إصدار الصحف بحرية وبقدر كبير من الاستقلالية تعبيرا عن تراجع قبضة الرقابة الرسمية.

٢- جاء دستور ١٩٢٣ وليد ثورة ١٩١٩ الشعبية ليبدأ عهدا جديدا من الليبرالية الحديثة فى مصر، إذ أنه أول دستور مصرى ينص صراحة على حقوق المواطن وحرياته، ومن ثم جاءت فيه نصوص محددة حول حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة وقيود الرقابة عليها المواد- ١٤ و ١٥ و ١٦- وجاء النص صريحا واضحا لأول مرة " الصحافة حرة- فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك، إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى.. " (٢) .

ونحسب أن هذا النص هو الأب الشرعى وهو المصدر الرئيسى الذى نقلت عنه الدساتير المصرية الستة، وصولا للدستور الحالى الصادر فى عام ١٩٧١، والمعدل فى ١٩٨٠ بصرف النظر عن موقف النظم التى أصدرت هذه الدساتير من حرية الصحافة وممارسة الرقابة عليها، بما فى ذلك دساتير ثورة يوليو ١٩٥٢، خاصة دستور ١٩٥٦ المادتان ٤٤، ٤٥، ودستور ١٩٦١ المادة ٣٦.

٣- رغم هذه النصوص الدستورية الصريحة، سواء فى عهد

الليبرالية الموروث عن ثورة ١٩١٩، أو عهد الشمولية فى ظل ثورة ١٩٥٢ و متتالياته، فإن الرقابة على حرية الصحافة، وفرض الأحكام العرفية- الطوارئ- ظل تراثا شبه مقدس، يطارد التطور الديموقراطى للصحافة، وفى هذا الإطار تأتى خطوة الثورة- ١٩٥٢- فى تأميم الصحافة عبر قانون تنظيم الصحافة الصادر عام ١٩٦٠، الذى وضع الصحافة وحريتها من الناحية الواقعية فى قبضة الحكومة، الأمر الذى مازالت تعانى منه قضية حرية الصحافة حتى اليوم، رغم تنويعات التطور القانونى والدستورى اللاحق بكل أشكاله الليبرالية المحدودة.

٤- يأتى دستور ١٩٧١ وتعديلاته اللاحقة(٣) ليبدأ مرحلة سياسية جديدة قوامها الانفتاح الاقتصادى والعودة إلى شكل من أشكال الليبرالية المحدودة، وهو توجه عبرت عنه نصوص الدستور من ناحية وإصدار قوانين جديدة، واتخاذ إجراءات إدارية لاحقة من ناحية أخرى فقد أصدر الرئيس السابق أنور السادات قرارا بإلغاء الرقابة المباشرة على الصحف، وشجع على النص صراحة فى دستور ١٩٧١، وفى تعديلاته عام ١٩٨٠ على حرية الصحافة، حيث تقول المادة ٤٨، "إن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها ووقفها أو إلغاؤها محظور" ثم تضيف المادة ٢٠٧ من نفس الدستور " تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير". لكن ذلك كله لم يمنع نظام الرئيس السادات من التضييق على حرية الرأى والصحافة بوسائل كثيرة بل حادة، ففضلا عن إمساكه بحرية تعيين رؤساء تحرير الصحف ورؤساء مجالس إدارتها فى يده، لكى يمارسوا الرقابة غير المباشرة، بعد

إلغاء الرقابة المباشرة، فإنه عمليا ضاق بحرية الصحافة، التى بدأت انطلاقها عبر الصحف التى تصدرها الأحزاب السياسية- الجديدة، التى بدأت عودتها للحياة السياسية منذ عام ١٩٧٦، وصولا لعصفه المباغت والحاد بكل مظاهر حرية الرأى والصحافة فيما يعرف " بعاصفة سبتمبر" ١٩٨١، التى انتهت باغتياله هو شخصيا فى أكتوبر ١٩٨١، بعد أن كان قد أصدر قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة١٩٨٠ ، الذى يقيد حرية إصدار الصحف، ويصر على شرط الترخيص المسبق والتأمين المالى الضخم بهدف التعجيز الفعلى وهو القانون الذى حكمت به الصحافة والذى كان يمثل أحد أهم العقبات القانونية فى وجه انطلاق حرية الصحافة [٤].

٥- بقى المصدر الخامس من مصادر المرجعية التشريعية لحرية الصحافة فى مصر، ونعنى به المرجع الدولى المعروف، ميثاق حقوق الإنسان الصادر فى عام ١٩٤٨ والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر فى عام ١٩٦٦.

ومن المؤكد أن لأوضاع حقوق الإنسان عامة، وحقوق الرأى والتعبير وحرية الصحافة فى مصر خاصة، اتصالا خاصا واهتماما عاطفيا، فضلا عن الاتصال العام الذى يربط كل دول العالم به، ذلك أن مصر كانت من بين مجموعة الدول التى صاغت هذا الميثاق بتكليف من الأمم المتحدة، عبر ممثلها الكاتب السياسى الصحفى البارز المرحوم محمود عزمى، ومن ثم فقد ترسب فى الوجدان المصرى إيمان شديد بتبنى هذا الميثاق وعهديه المكملين، وأصبحت المادة ١٩ من ميثاق حقوق الإنسان عالمة بارزة فى الحياة الصحفية والفكرية المصرية[٥] . باعتبارها

إحدى نتائج الإسهام المصرى فى التطور الدولى لحقوق الإنسان عامة، ولحرية الرأى و الصحافة خاصة.

المرجعية الراهنة:

تميز عهد الرئيس حسنى مبارك- منذ ولايته الأولى عام ١٩٨١ بعدة علامات رئيسية، ترتبط ارتباطا مباشرا بقضية حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير، الأمر الذى جعله مغايرا فى معظم قسماته عن عهود من سبقوه.

فبداية ورث عهد مبارك، كل تراكم الموروث السياسى والاقتصادى الاجتماعى والقانونى التشريعى، الذى سبق لنا الحديث عنه، وهو موروث بقدر ما هو ثقيل الوطأة، بقدر ما أن محاولات عهد مبارك للتغيير الجذرى فيه جاءت محدودة، خاصة فيما يتعلق بالقيود القانونية الروتينية الشديدة التى تعرقل انطلاق حرية الصحافة انطلاقا حرا وحقيقيا، رغم انطلاق ليبرالية سياسية موازية تقودها بالضرورة حرية الصحافة و الرأى . ولكننا نستطيع أن نتوقف أمام مجموعة من الملاحظات:

أولا: من الواضح أن عهد الرئيس مبارك قد شهد قدرا ملحوظا من الاستقرار السياسى واكبه انفراج ديموقراطى واضح تمثل منذ البداية، فى تجاوز آثار عاصفة سبتمبر ١٩٨١، ثم العنف المسلح الذى بدأ باغتيال الرئيس السابق أنور السادات، الأمر الذى ترجمه العهد الجديد بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعادة أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين (٦٣ صحفيا) إلى أعمالهم، وتشجيع الأحزاب السياسية على استئناف نشاطها، وخاصة نشاط صحافتها المعارضة بعد أن كان

الرئيس السابق قد أوقف صدور بعضها.

بل إن عدد الأحزاب السياسية قد زاد فى عهد الرئيس مبارك- ومعظمها اكتسب شرعيته بحكم قضائى- فأصبح عددها حاليا ١٧ حزبا، ومن ثم زاد عدد صحف الأحزاب (٦) بدرجة ملحوظة، بصرف النظر عن نوعيتها وجودتها أو قدرتها على الانتشار والتوزيع.

ومن المؤكد أن صحف الأحزاب السياسية على تعددها وتنوعها تتمتع حاليا بكل مقومات حرية الصحافة، سواء من حيث حرية الإصدار- دون طلب ترخيص مسبق- أو من حيث ممارسة حرية الرأى والتعبير، وصولا لنقد الحكومة ومهاجمة رئيس الدولة فى حالات كثيرة، بما فى ذلك الصحف التى تنشر علانية دعوات صارخة لهدم شرعية النظام والتشكيك فى ذمته المالية وقدرته السياسية (٧) غير أن ذلك لم يستمر طويلا إذ صودرت ثم أوقفت جريدة الشعب، الناطقة بلسان حزب العمل، وأوقفت صحيفة الدستور المستقلة ..

وقد أحرجت انطلاقة مساحة حرية الرأى والتعبير فى صحف الأحزاب إلى أقصى درجة، الصحف القومية الخاضعة بشكل رسمى لملكية الدولة (٨)، فأحست الأخيرة بالبساط يسحب من تحت أقدامها فى مجال الرأى العام، فبدأت هى الأخرى تسمح بقدر محدود من مساحة حرية الرأى على صفحاتها ولبعض الكتاب بالذات، وفى مواضيع محدودة، تشمل فيما تشمل أحيانا نقد الوزارة، وربما مهاجمة سياسية الحكومة وعمل البرلمان، ولولا مساحة حرية الرأى الواسعة فى الصحف الحزبية المعارضة، لما تمتعت الصحف القومية بمساحة حرية الرأى المحدودة الراهنة على ما نعتقد.

ثانيا: رغم هذه الروح ذات الانفراجة الديموقراطية الملحوظة، ورغم استمرار قرار إلغاء الرقابة والمصادرة، فإن العهد الراهن تعرض هو الآخر لممارسة تجربة مصادرة بعض الصحف التالية: مصادرة صحيفة "الأهالى " الناطقة باسم حزب التجمع اليسارى مرة واحدة بذريعة أسباب تتعلق بالأمن القومى، مصادرة " صوت العرب " الناصرية، وسحب ترخيص صدورها، بسبب مهاجمتها للأسرة الحاكمة فى السعودية [٩]، وهو نفس الأمر الذى جرى على بعض صحف " الإخوان المسلمون " حيث صودرت مجلات " الاعتصام " و "الأسرة العربية " بذريعة أن هذه الجماعة ليس لها كيان سياسى أو شرعى معترف به يسمح لها بالتمتع بحق إصدار الصحف مثل الأحزاب السياسية بها.

ثالثا: صحيح أن الرقابة الحكومية المباشرة على الصحف ملغاة منذ السبعينات، إلا أن الواقع المعاش يشهد بروز رقابة بديلة جديدة الشكل وحديثة المظهر، ألا وهى الرقابة الذاتية،حيث يكمن داخل كل صحفى وكاتب، رقيب داخلى، وحيث يمارس رؤساء تحرير الصحف القومية رقابة داخلية أشد قسوة أحيانا من الرقابة الحكومية المباشرة، بحكم السلطات المطلقة التى يتمتع بها هؤلاء الرؤساء، وبحكم حرصهم على العلاقة الوثيقة بالحكومة وبالرئيس صاحبى القرار الفصل فى تعيينهم وإعفائهم من مناصبهم المهمة.

والأمر المؤكد أن هامش حرية الرأى والتعبير فى الصحف القومية، صاحبة التأثير الأكبر على الرأى العام، قد أصبح يرتبط بعقلية ومزاج رئيس التحرير المسئول ومدى تسامحه أو تشدده مع الآراء الموافقة والمخالفة.

فبما أنه صاحب السلطة المطلقة، فهو الذى يجيز ما ينشر ويصادر ما يراه غير جائز، دون أن تحكم ذلك كله قواعد محددة أو شروط موضوعية مقننة ومعلنة، اللهم إلا قواعد الرغبة فى البقاء والحرص على الاستمرار فى مقعد السلطة ، وكم من مقالات لكثير من الكتاب تعرضت للمنع أو الحذف أو التعديل بسبب هذه السلطة المطلقة والجائرة (١٠). دون مناقشة موضوعية وأحيانا دون إبداء الأسباب!

رابعا: يكمن مأزق حرية الصحافة الحقيقى حاليا، فى سطوة القوانين- كقانون المطبوعات الرئيسى الصادر فى عام ١٩٣٧- وقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، ومنها قوانين حديثة نسبيا، وأهمها بالطبع هو قانون الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦، وهو الذى جاء بعد ثورة الصحفيين على قانون سابق صدر عام ١٩٩٥ كان أشد قسوة فى معاقبة الصحفيين.. وبين هذه وتلك تتراكم ترسانة هائلة من النصوص القانونية التى تعوق فى الواقع، حرية الصحافة، وتحد من انطلاقها، وتضعها دائما تحت التهديد المباشر وغير المباشر، فضلا عن أنها تتناقض مع المناخ العام الذى يعلن الإيمان بالاختيار الديموقراطى السليم.

ويمكننا تقسيم هذه القوانين المقيدة لحرية الصحافة والقائمة حتى الآن إلى مجموعتين كالتالى:

المجموعة الأولى: وهى التى تضم القوانين ذات الصبغة المهنية أى التى ترتبط بالصحافة مباشرة، وتضم ثلاثة قوانين رئيسية يفصل بين صدور كل منها عشر سنوات بالضبط، وهى على التوالى:

١- قانون تنظيم الصحافة، الصادر فى عام١٩٦٠ ، وبمقتضاه تم تنظيم ـ فى الواقع تأمين ـ دور الصحف الرئيسية فى مصر و أهمها: الأهرام و أخبار اليوم، ودار التحرير، ودار الهلال، ودار المعارف ، وروز اليوسف، ودار التعاون، ودار الشعب، و أخضعها بالتالى ليس فقط للسيطرة الحكومية العامة، ولكن للإدارة الرسمية المباشرة، بما فى ذلك تعيين مجالس الإدارة ورؤسائها، وتعيين رؤساء التحرير المسئولين ودعمها ماليا فى بعض الأحيان.

وقد جاء هذا القانون بعد سنوات قليلة من خطوة ثورة يوليو ١٩٥٢، بإلغاء الأحزاب السياسية وتصفية صحفها التى اصطدمت بها بحكم اختلاف الأهداف السياسية.

وبقدر ما أن الثورة بررت هذه الخطوة بتأميم الصحافة، بأن الهدف هو تخليص الصحافة - السلاح التعبوى الإعلامى شديد التأثير- من المصالح الاحتكارية ومن قبضة الأفراد وأهواء الأحزاب، بقدر ما أن هذه الخطوة، أوقعت الصحافة عمليا، فى قبضة الروتين الحكومى والسيطرة الرسمية للدولة ، مما عرقل تطورها وأعاق انطلاق حرية الصحافة من وجهة النظر الليبرالية.

٢- قانون نقابة الصحفيين الصادر فى ١٩٧٠، والذى بمقتضاه أعيد تنظيم شئون المهنة ، وأعيد تشكيل نقابة الصحفيين، وكان الهدف منه هو إخضاع هذه النقابة ـ ذات التاريخ الطويل فى الدفاع عن حرية الصحافة واستقلال الصحفيين ـ للهيمنة الحكومية من خلال سيطرة "الاتحاد الاشتراكى" التنظيم السياسى الوحيد آنذاك على مقدراتها.

وبقدر ما فى هذا القانون من إيجابيات مهنية لصالح الصحفيين بقدر ما فيه من تناقض يبرز الآن من نصوصه المعبرة عن مرحلة الفكر الشمولى السابقة ، وبين المناخ الراهن الذى يعلن الديموقراطية منهجا له.

٣- قانون سلطة الصحافة الصادر عام ١٩٨٠، وهو القانون الذى حاول أصحابه آنذاك ، حل التناقض الحاكم فى الصحافة والمتحكم فى حريتها ونعني التناقض بين ما كان يعلنه عهد الرئيس السادات ـ الذى كان المحرك الرئيسى لإصدار القانون ـ من توجه ليبرالى تمثل فى إعادة الأحزاب وفى إلغاء الرقابة الحكومية المباشرة على الصحف ، وفى الانفتاح الاقتصادى نقيضا للتخطيط المركزى السابق ، وبين إصرار نفس العهد على الإمساك برقبة الصحافة واستمرار فرض السيطرة الحكومية عليها . كما كان الحال فى العهد السابق عليه .

ولم يكن غريبا أن تدور معركة علنية وقاسية بين الرئيس السادات وبين الصحفيين، انتهت عمليا بنهاية عهد السادات [١١].

على أن أخطر ما حمله قانون سلطة الصحافة ، فضلا عن تجميعه لمتناقضات كثيرة، فأنه نص على أن الصحافة القومية " مملوكة للدولة" بشكل حاسم ، بينما كان قانون تنظيم الصحافة الصادر فى عام ١٩٦٠، يقول أنها مملوكة للشعب ثم نص أيضا على تقييد حرية إصدار الصحف ووضع أمامها شروطا متعسفة كشرط الترخيص المسبق ـ والتأمين المالى الضخم وإن كان قد استثنى من ذلك التقييد للأحزاب السياسية، ونحسب أن فى هذا مخالفة صريحة للدستور، إذ انه يميز جماعة عن جماعة وأفرادا عن افراد فى المجتمع المصرى .

ولقد انجب هذا القانون، قانونين جديدين فى عهد الرئيس مبارك، وهو قانون ٩٣ لسنة ١٩٧٥، الذى سقط تحت معارضة الصحفيين ، ليصدر قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بديلا عنه، وحاملا الكثير من آثار ما سبقه من قوانين .

وحين نضع القوانين المذكورة سابقا ، والذى لا يزال العمل بها ساريا حتى الآن حين نضعها جنبا إلى جنب، فإننا سنكشف أنها تتضامن معا لتقييد حرية الرأى والتعبير وتعرقل حرية إصدار الصحف وتعوق الصحفيين عن أداء مهامهم بشكل ديموقراطى ، و فضلا عن ذلك فإننا نكتشف أيضا أن فى هذه القوانين نصوصا متضاربة وسلطات متداخلة واتجاهات متناقضة، يسلب بعضها البعض، ويعارض بعضها البعض، فتكون الضحية هى ممارسة حرية الصحافة بالمعنى الليبرالى الواسع ، ومن ثم فهى تسد الطريق أمام التطور الديموقراطى وأمام تعددية الرأى وحق الاتصال وحرية التعبير، ولذلك فقد اجمع الصحفيون - من خلال جمعياتهم العمومية ، ومن خلال المؤتمر القومى الثانى لهم - على ضرورة إلغاء أو تعديل هذه القوانين الثلاثة بأسرع وقت الأمر الذى لم يتحقق حتى الآن .

المجموعة الثانية : من ترسانة القوانين التى نعتقد مع كثيرين أنها تعرقل حرية الصحافة خاصة، وتحد من التطور الديموقراطى عامة، تضم:

١- قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، ويحتويان على عشرات المواد التى تضع رقبة الصحافة والصحفيين تحت تهديد سيف " ديموقليس" ومع ذلك فان الصحفيين والسياسيين والمهتمين بحرية الرأى

والتعبير عامة ، قد تقبلوها على مضض ، باعتبارها قوانين طبيعية مشروعة، حتى لو كان فيها تغليظ متعمد للعقوبات المتعلقة بالصحافة والنشر.

٢- إلا أن القيود الأشد والعقبات الأصعب والعقوبات الأكثر غلظة وقسوة ، بالنسبة لحرية الصحافة وتطور حرية الرأى والتعبير، قد جاءت من خلال مجموعة القوانين الاستثنائية الشهيرة والمتعددة التى صدرت فى عقد السبعينات، وما زال بعضها ساريا حتى الآن، وأبرزها : قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لعام ١٩٧١، وقانون حماية الوحدة الوطنية عام ١٩٧١، وقانون أمن الوطن و المواطن عام ١٩٧٧، وقانون الأحزاب السياسية الصادر فى ١٩٧٧ والمعدل فى ١٩٧٩، وقانون حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى ١٩٧٨، وقانون حماية القيم من العيب ١٩٨٠، وقانون محاكم أمن الدولة ١٩٨٠، وقانون الطوارئ[١٢].
ونؤمن كغيرنا أن فى هذه القوانين الاستثنائية عشرات من النصوص المكبلة للديموقراطية بشكل عام، ولحرية الرأى والصحافة والتعبير بشكل خاص، بل إن استمرارها حتى الآن يمثل تهديدا مباشرا لكل حقوق الإنسان ولمستقبل التطور الديموقراطى السليم، فضلا عن إهدارها لروح الدستور ونصوصه، وللميثاق العالمى لحقوق الإنسان[١٣] .

على أننا لا نستطيع أن نغادر هذه النقطة، دون أن ، نعود مره أخرى إلى طبيعة المناخ السياسى الاقتصادى الذى تعيش فيه مصر، فكرا وحياة ورأيا وسلوكا، حيث طرأ على هذا المناخ فى السنوات الأخيرة، عنصر جديد ظل يهدد صراحة، ليس فقط حرية الرأى والصحافة، لكنه يهدد من الأساس وجود مصر واستقرارها وأمن

شعبها، وبالتالى اختياره الديموقراطى.. ونعنى اندلاع موجات العنف والتطرف والتعصب وصولا للإرهاب المسلح والقتل العشوائى، بدرجة وضع البلاد فى فترة عاصفة على منحنى التدهور الخطير.

لقد استطاعت مجموعات ومنظمات متطرفة، استغلال راية الإسلام، لتمارس التطرف السياسى والتعصب الدينى والإرهاب الفكرى وصولا للقتل والاغتيال الذى طال سياسيين ومفكرين وصحفيين ومواطنين أبرياء دون تفرقة، وكان هدفها، ولا يزال هدفا سياسيا هو الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح، بحجة إقامة دولة إسلامية، على أنقاض دولة كافرة(١٤).

وكانت النتيجة أن الإرهاب والعنف المضاد قد أصاب حركة المجتمع المدنى بما يشبه الشلل، وبات يهدد عملية التطور الديموقراطى ويعرقل حرية الرأى والصحافة والاعتقاد، التى كفلها الدستور ونص عليها الميثاق العالمى لحقوق الإنسان.

وبقدر ما أدى اندلاع الإرهاب والعنف المسلح إلى تقوية حجج المدافعين عن استمرار العمل بقوانين الطوارئ الاستثنائية القائمة، بقدر ما شجع أصواتا أخرى على المطالبة بتضييق مساحة حرية الرأى والتعبير ومضايقة هامش حرية الصحافة، بحجة التفرغ لمجابهة الإرهاب، وبالمقابل فإن استمرار موجات العنف المسلح والإرهاب السياسى والفكرى، قد أصبح خطرا داهما على كل مبادئ الحريات الديموقراطية بكل أشكالها.

ونحسب أن هؤلاء وأولئك يسوقون حججا واهية، ويمارسون إرهابا

فكريا وسياسيا ودينيا متعدد الأوجه لإجهاض هذه الحريات الديموقراطية، مستغلين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التى يعانى منها المجتمع، لتحقيق أهداف متناقضة المظهر وإن كانت متفقة فى الجوهر.

ورغم الإيمان بحتمية المواجهة الحاسمة لكل ظواهر التطرف والتعصب وكل أساليب العنف والإرهاب، فإن الحلول الأمنية لا تصلح وحدها، إنما الأمر يحتاج إلى علاج جذرى، يغوص إلى أصول الأزمة الخانقة، ويقوم على خلق مناخ عام نظيف وسليم يتولى مسئوليات أبرزها:

* علاج الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التى ولدت اليأس والبطالة والفقر المتزايد والخلل فى التوازن الاجتماعى.

* علاج فكرى دينى، للانحراف الشديد الذى ساد الفكر والثقافة المتزايد والخلل فى التوازن الاجتماعى.

* علاج فكرى دينى، للانحراف الشديد الذى ساد الفكر والثقافة وأساء إلى الإسلام، فولد التطرف و التعصب .

* علاج سياسى دستورى، يطلق الحريات ويكرس الديموقراطية على أساس حرية المشاركة فى السلطة والثورة، وحق تداول هذه السلطة بالأساليب الديموقراطية، ويضمن حرية الرأى والاعتقاد والتفكير عبر وسائل إعلام واتصال حرة، وعبر منظمات جماهيرية وسياسية وحزبية تحكمها الانتخابات النزيهة و الصراحة و الشفافية المعبرة عن التعددية السياسية والاجتماعية والفكرية والصحفية المتحررة من الضغوط

والقيود، القادرة على مواجهة الانحراف و الفساد وعلى مجابهة العنف والتطرف والإرهاب، سواء ذلك القادم من جانب المنظمات المتطرفة المتخفية وراء الإسلام، أو القادم من جانب المحرضين ضد التطور الديموقراطى السلمى والسليم، باسم مقاومة التطرف و الإرهاب.

على أنه يمكن إجمال الوضع الراهن لحرية الصحافة فى مصر بالمحددات التالية:

١- لا شك أن المرحلة الحالية تشهد انفراجا ديموقراطيا ملحوظا ولكنه محدود، ويتمثل ذلك فى تعددية الأحزاب السياسية التى بلغت ١٧ حزبا، وإن كانت معظمها يشكو من تضييق حكومى على نشاطها ومن احتكار الحزب الوطنى الديموقراطى للحكم، وصولا لتجميد نشاط عدد كبير منها.

٢- فى هذا المناخ، تمتعت الصحافة- القومية والحزبية- بهامش من الحرية هو الأفضل نسبيا رغم محدوديته، ومقارنة أولا بعهدى الرئيسين السابقين جمال عبد الناصر وأنور السادات، ومقارنة ثانيا بمعظم الدول المجاورة.

٣- يدعم هذا الهامش الديموقراطى الملحوظ والمحدود خاصة فى مجال حرية الرأى والتعبير الموقف الشخصى للرئيس حسنى مبارك، بينما الموقف القانونى والإدارى يتناقص مع ذلك، إذ أن ترسانة القوانين المقيدة- السابق الإشارة إليها- والموروثة من عهود سابقة مازالت قائمة وسارية، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى ضمانات قانونية ودستورية تحمى الديموقراطية وترسخ حرية الصحافة، وليس فقط لضمانات شخصية من

فرد بعينه.

٤- لا يزال الجهاز الإعلامى الأكثر تأثيرا والأقوى شعبية " الإذاعة والتليفزيون " تحت السيطرة والإدارة الحكومية المباشرة، ومن ثم فإن هامش حرية الرأى والتعبير لم تصله، بنفس الدرجة التى حدثت فى الصحافة المقرؤة.

وفى ظل التوجه الديموقراطى، فإن الأمر يحتاج حتما إلى تحرير هذا الجهاز أساسا، وهو الأقوى فى توجيه الرأى العام وصناعة الوعى.

٥- إن بقاء القوانين الاستثنائية، بل بعض القوانين العادية الأخرى- وقد سبق الإشارة إليها- يشكل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان، ولحرية الرأى والصحافة، والتعبير على وجه أخص، فضلا أنه لا يحل أزمة الإرهاب والتطرف والعنف والتخلف ...

ومن ثم فإن من الضرورى إجراء تعديل دستورى وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية [١٥]، فضلا عن تعديل القوانين الأخرى خاصة قانون نقابة الصحفيين وقانون العقوبات والإجراءات الجنائية لتخفيف العقوبات المشددة وإزالة التناقضات الواضحة وتصفية هذه الترسانة القانونية والإدارية الهائلة التى تعوق الانطلاقة الديموقراطية السليمة، و التى تعرقل ممارسة حرية الصحافة ممارسة صحيحة خاضعة لضمانات دستورية وقانونية راسخة، لا تهتز بفعل العواصف أو تميل مع العواطف!

***

إذن بموضوعية وحياد شديدين، نستطيع أن نشهد أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد انفراجا ديموقراطيا محدودا فى مصر،

مثلما شهد- بالتالى- هامشا محدودا من حرية الرأى والتعبير خاصة على صفحات الصحف القومية، بشكل محدود، والصحف الحزبية بشكل واسع.. الأمر الذى أعطى الانطباع أن حرية الصحافة تزدهر فى مصر، حاملة بشائر انطلاق حرية الرأى والتعبير، كواحدة من وسائل الممارسة الديموقراطية التى نحلم لها بالتوسع والتعمق والرسوخ، على أسس قانونية وسياسية ثابتة، فضلا عن ممارسة عملية نزيهة وسليمة ومستقرة.

لكننا وقد دخلنا القرن الحادى والعشرين نريد ما هو أكثر.. نطلب حرية صحافة، وممارسة ديموقراطية فى مختلف المجالات، أشد ثباتا ورسوخا، مما جرى فى الماضى، فالظروف المحلية والإقليمية والدولية قد اختلفت، بل إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، داخل مصر بالذات، قد اختلفت هى الأخرى، واختلف معها " مزاج " الرأى العام واتجاهاته ومطالبه .

دخلنا القرن الجديد ونحن مواجهون بتغيرات عالمية طاغية وضاغطة معا .. قوامها ثلاث قفزات كبرى، تعيد ليس فقط صياغة العلاقات الدولية، ورسم خريطة المتغيرات الراهنة، ولكنها تضع أسس مشاريع المستقبل مشاريع المستقبل وتصوغ شكله ومضمونه، انطلاقا إلى معجزات القرن الحادى والعشرين.

وها نحن نواجه متغيرات رئيسية فى العالم الجديد:

* أولا: ازدهار الثورة الثانية للديموقراطية، التى اجتاحت العالم ابتداء من العقد الأخير فى القرن العشرين، وبلغت ذروتها فى نهايته..

فإذا بهذه الثورة الديموقراطية– الشعبية – تعصف بالنظم الشمولية والديكتاتورية وتسقط أيديولوجيات سادت جزءا رئيسيا من العالم– الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية– لسنوات طالت عند البعض إلى سبعين عاما، وقصرت عند البعض الآخر، إلى نحو أربعين عاما.

و النتيجة أن ثورة الديموقراطية قد نجحت وغيرت وفرضت أوضاعا جديدة، قوامها احترام حقوق الإنسان، و الحريات العامة و الخاصة، وفى مقدمتها بالطبع حرية الرأى و التعبير وحرية الصحافة و الاعتقاد.

* ثانيا: منجزات ثورة التكنولوجيا.. تلك التى بدأت عمليا فى عقد السبعينات من القرن الماضى وازدهرت فى الثمانينات وانطلقت مع بداية التسعينات لتؤكد أن الحضارة الإنسانية قد اقتحمت عوالم جديدة، بفضل هذه الثورة القائمة على التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والحاسبات الدقيقة .. مما جعل الخبراء يتفقون على تسميتها بالثورة الصناعية الثالثة، التى تصنع حضارة القرن الحادى و العشرين.

* ثالثا: تعاظم التحالفات والتكتلات السياسية الاقتصادية الجديدة.. فقد انتهى مع بداية التسعينات انقسام العالم إلى معسكرين أيديولوجيين سياسيين عسكريين متواجهين متصارعين، هما المعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشيوعى بقيادة الاتحاد السوفيتى.

لقد زالت خطوط الصراع– الساخن والبارد– بين المعسكرين، وذابت

حدة المجابهة، وتداخلت خطوط التعاون، وبرز مبدأ الاعتماد المتبادل، وظهرت فى الأفق تحالفات وتكتلات جديدة، مثل الوحدة الأوروبية و إعادة توحيد الألمانيتين، و التقارب السوفيتى الأمريكى، والتحالفات اليابانية الآسيوية وصعود الصين، وفوق ذلك كله اندفاع الهيمنة الأمريكية بقدراتها الهائلة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وكلها تفرض على العالم أوضاعا جديدة، وسياسات اقتصادية جديدة، وتغيرات فكرية و أيديولوجية جديدة.

ولعل هذه المتغيرات الثلاث، تفرض علينا ضرورة التعامل معها بدقة وسرعة وحنكة، وإلا فاتتنا كل الفرص التاريخية.. فنحن فى حاجة إلى الاندماج فى ثورة الديموقراطية فعلا لا قولا فقط- والى اللحاق بثورة التكنولوجيا تطلعا إلى التنمية الشاملة ، والى التنسيق مع ثورة التكتلات الجديدة لحاقا بالتقدم.

ونزعم أن الديموقراطية- مبدأ واعتناقا وأيمانا وسلوكا وممارسة- هى المدخل الحقيقى لحل معظم مشاكلنا المزمنة.. حيث يجب أن نبنى فى المجال الديموقراطى، فوق ما تحقق.. فما تحقق لا بأس به، ولكنه ليس نهاية المطاف ومبلغ الأمل ومنتهى الرجاء.

نقول إن البناء فوق ما تحقق حتى الآن من هامش ديموقراطى وحرية تعبير،يقتضى أن نلقى نظرة فاحصة وناقدة على الممارسات السابقة والحالية، ونقيها مما شابها من عيوب وتجاوزات وانتهاكات.. ونخلصها من كل القيود والكوابح سواء السياسية، أو القانونية، أو الإدارية المعوقة حتى تنطلق بحرية وفى ظل ضمانات راسخة.

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، نفضل هنا أن ، نركز على حرية التعبير عبر وسائل الإعلام والاتصال، وبشكل خاص عبر الصحافة، التى نهتم بها أساسا طالما آمنا بأن " لكل فرد الحق فى حرية التعبير، بما يضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أى نوع، واستقبالها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، وذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة، بأى وسيلة يختارها ".. وطالما اعتقدنا بصحة الرأى القائل بأن: " حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب، وحرية الاجتماع والتظاهر، وحرية التكلم والتعبير والنشر، هى كلها مكونات أساسية لحق الإنسان فى الإعلام والاتصال.. ومن ثم فإن أى عقبة توضع فى وجه هذه الحريات، تؤدى إلى القضاء على حرية التعبير.. " وذلك وفق ما جاء فى تقرير لجنة ماكبرايد ضمن وثائق اليونسكو...

يفيدنا فى هذا المجال- ونحن نراجع عقبات حرية الصحافة والرأى والتعبير خلال الفترة الماضية، عملا على إزالتها فى المرحلة القادمة.. أن نستعين بدراسة جيدة أعدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهى منظمة مستقلة وحرة، حول حرية الرأى والتعبير فى مصر..

تلك الدراسة التى لاقت تجاهلا وتعتيما من معظم الصحف، رغم موضوعيتها ورغم دفاعها عن حرية الصحافة والرأى.. ورغم صلاحيتها كمؤشر لقياس الأوضاع وكدليل للعمل فى المستقبل.

ففى مواده ٤٧،٤٨،٤٩ ينص الدستور القائم والصادر عام ١٩٧١، على كفالة حرية التعبير والرأى والنشر والبحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، ويحظر الرقابة على الصحف، لكن الدستور حين يحيل هذه المواد ومضمونها إلى القانون، فإنها تصبح عند الممارسة عديمة

الجدوى، فقد قام المشرع بتقييد حرية الرأى والتعبير وابتكر وسائل وإجراءات، تجعل من الرقابة على الصحف- مثلا- أمرا مقررا دون حاجة إلى رقيب مباشر.

كما أن العمل بقانون الطوارئ يمنح أجهزة الدولة سلطات واسعة ويجيز مراقبة الصحف والمطبوعات قبل النشر، ومن ثم ضبطها ومصادرتها وإغلاقها، كما يفرض قيودا على حرية الاجتماع والانتقال والإقامة، ويجيز القبض على الأشخاص لمجرد الاشتباه، وتفتيش منازلهم.. ويمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أوامر لها قوة القانون، وتشكيل محاكم استثنائية، كمحاكم أمن الدولة العليا- طوارئ- والمحاكم العسكرية، التى يمثل أمامها المدنيون، ولا يجوز الطعن فى أحكامها.. إنما تخضع فقط لرأى رئيس الجمهورية بالتصديق موافقة أو رفضا.

فضلا عن ذلك ، فإن قانون العقوبات يفرد بابا كاملا لجرائم الصحافة، يضم ٣١ مادة تفرض قيودا شديدة الرهبة على المشتغلين بالصحافة والرأى.. ويتناول هذا القانون بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضا على كراهية نظام الحكم، أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان، أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام، أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك، الكتابة أو الصور أو الرسومات أو الغناء أو الصياح.. أو حتى الإيماء!!

ثم يجئ قانون الإجراءات الجنائية، فيبالغ فى التشدد، حين تلزم مادته رقم ١٢٣ ، الصحفيين وغيرهم من المتهمين بالقذف عن طريق النشر، فى حق أى موظف عام، بأن يقدموا خلال خمسة أيام- فقط- من بدء استجوابهم، بيانا بالأدلة على صحة كل فعل أسندوه إلى هؤلاء

العموميين- المقذوف فى حقهم- و إلا سقط حقهم- المستجوبين- فى إقامة الدليل على صحة هذه الأفعال، وأصبحوا مدانين بالقذف، حتى لو قدموا بيان الأدلة فى اليوم الساد س!!

أما الذى زاد التشدد تشددا وعسفا، وتقييدا لحرية الصحافة والرأى، فقد جاءت به مجموعة القوانين الاستثنائية الشهيرة باسم القوانين سيئة السمعة.. التى صدرت فى عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين وأهمها بالطبع خمسة قوانين وهى:

١- قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨.

٢- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

٣- قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

٤- قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧.

٥- قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، ثم القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦..

إذ أضافت هذه القوانين أشكالا جديدة، لمساءلة الصحفيين ورجال الفكر وكتاب الرأى، إلى جانب المساءلة الجنائية التى حددها قانون العقوبات، والمساءلة التأديبية التى جاء بها قانون نقابة الصحفيين فمنحت المجلس الأعلى للصحافة سلطة مساءلة أدبية موازية للنقابة أو بديلا عنها، وهو الأمر الذى يعارضه الصحفيون تماما، بما تتفق مع اعتراضهم على الازدواجية بين قانون نقابتهم، وقانون الصحافة، والذى جاء ليسلب نقابة الصحفيين بعض ولايتها على أعضائها ومسئولياتها

تجاههم، سواء بالدفاع عنهم، أو بمساءلتهم.

وابتكرت " المساءلة السياسية " أمام المدعى الاشتراكى الذى يرشحه رئيس الجمهورية، ويحق له مصادرة الأموال والممتلكات والتحفظ على الأشخاص، واستبعادهم من قوائم الترشيح لانتخابات النقابات والمؤسسات الصحفية.

كما ابتكرت أشكال جديدة من القضاء الاستثنائى لمحاكمة أصحاب الرأى، وهى محاكم أمن الدولة العليا، والتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يضم إليها عسكريين، ومحاكم القيم التى يشكلها وزير العدل، مناصفة بين القضاة وغير القضاة، وهى محاكم ذات طابع سياسى، تستند إلى قوانين استثنائية منافية للدستور ومبادئ حقوق الإنسان.

وفى حين ينص قانون نقابة الصحفيين- ١٧٦ لسنة ١٩٧٠- على عدم جواز نقل الصحفى من عمله الصحفى ، إلى عمل آخر غير صحفى، أى على عدم جواز تغيير مهنة الصحفى، فإن القوانين الاستثنائية، سالفة الذكر تبيح نقله إلى وظائف أخرى لا علاقة لها بالصحافة، وبالتالى منعه من مزاولة مهنته، فضلا عن أنها تقنن العزل السياسى، من خلال حظر الانضمام للأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى، أو الترشيح لمجالس إدارات الصحف أو نقابة الصحفيين و اتحادات الكتاب، أو الترشيح للبرلمان، فى حالة كتابة مقالات أو الدعوة لآراء يكون من شأنها المساس بمصالح الدولة، أو التحريض ضد السلام الاجتماعى، أو كراهية نظام الحكم.. وكلها كما هو واضح تعبيرات مطاطة غير محددة، لها طابع سياسى أكثر من الطابع القانونى.. يسهل استغلالها لمعاقبة الكتاب والصحفيين، وتقييد حرية الرأى والتعبير.

رغم كل هذه القوانين العادية والاستثنائية، التى تضع قيودا على حرية الصحافة والرأى والتعبير، إلا أن وضع هذه الحرية فى مصر، يعتبر وضعا أفضل نسبيا، مقارنة بالدول العربية الأخرى من ناحية، وبدول العالم الثالث من ناحية أخرى.. ذلك أن الصحافة بشكل عام، والصحافة الحزبية بشكل خاص تمتعت طوال السنوات الماضية، بقدر كبير من حرية النقد، وخاصة النقد السياسى، الموجه للسلطات وللمسئولين الكبار والصغار.

"ولكن فى المناسبات التى ترتفع فيها حرارة النقد السياسى الموجه ضد سلطات الدولة، يجئ التلويح بأن سماحة النظام واريحيته فقط، هى التى تسمح للمعارضين بأن ينتقدوا بهذا القدر من الحرية، وأن هذه المساحة يمكن أن تكف فى أى لحظة لتتخذ إجراءات استثنائية، بحق رجال الفكر والسياسة والصحافة، كما تقول المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١٦)

والانتقائية لا تتعلق بمناسبات سياسية فحسب، بل أيضا بالسياسة اليومية وتغيراتها فرغم ان قانون العقوبات يجرم كل من يهين رئيس دولة أجنبية، عرفت الصحافة المصرية خلال السبعينات ألوانا من السب والقذف، فى حق بعض رؤساء الدول العربية وملوكها، تلك التى كانت العلاقات مقطوعة بينها وبين مصر فى ذلك الوقت بسبب اتفاقيات كامب ديفيد، ولم يقدم صحفى واحد للتحقيق.. ولكن مع بداية تطبيع العلاقات مع الدول العربية تدريجيا فى الثمانينات، بدأ يختفى بشكل موازٍ، ذلك القاموس الخاص من السب والقذف، ليقتصر على بعض رؤساء الدول التى لم تتحسن علاقاتها بمصر... "

نستنتج من ذلك أن تطبيق القوانين وخاصة فيما يتعلق بحرية الرأى

والتعبير، يخضع للملابسات السياسية وظروفها أكثر مما يخضع للضوابط القانونية السليمة.. فالسلطات المسئولة تطبقها بشدة وحزم إذا رأت الآراء المنشورة، تتعارض مع توجهاتها السياسية، وتتجاوز عنها وتغمض العين إذا كانت تتفق مع هذه التوجهات، الأمر الذى ينعكس مباشرة على تشكيل الرأى العام ..

وهى تتشدد إذا جاء النقد من الصحف الحزبية المعارضة، وتتساهل إذا كان من جانب الصحف القومية، المملوكة لمجلس الشورى نيابة عن الدولة، الذى يسند إليه قانون الصحافة السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات الصحفية القومية، بحكم حقه فى تعيين رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحرير الصحف القومية، و ٦٠% من أعضاء مجالس إدارتها ونفس النسبة من أعضاء الجمعيات العمومية لهذه الصحف والباقى بالانتخاب، فضلا عن ٨٠% من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة، الذى يشرف على شئون الصحافة بكل فئاتها، ويملك سلطة التحقيق مع الصحفيين أو تحويلهم للنيابة، والتصريح لهم بالعمل مع الصحف الأجنبية، كما يملك وحده سلطة البت فى التصريح بإصدار الصحف.

ووفقا لكل هذه السلطات، فإن المجلس الأعلى للصحافة امتدادا للمالك " القانونى "وهو مجلس الشورى، يستطيع التحكم مباشرة فى السياسة الرئيسية لإدارة الصحف القومية، تحريرا وتوزيعا و إعلانا وطباعة..

ورغم عدم وجود نص قانونى يبيح مراقبة الصحف، إلا أنه من خلال استئثار مجلس الشورى، بتعيين رؤساء التحرير يمكن التحكم بشكل

يومى فى التوجه العام للصحف القومية، غير انه من الملاحظ أن مقالات كبار الكتاب، وخاصة الأعمدة الثابتة، لم تعد تراقب- بطريقة مباشرة- إلا فيما ندر ومن خلال مسئولية رؤساء التحرير.. كما تلتزم الصحف القومية، غالبا بحق الرد والتصحيح- الذى أوجبه القانون - فى كثير من الحالات، وقد أصبحت تفسح مساحة من- صفحاتها للرأى المخالف وتتيح- أكثر من ذى قبل- حرية النقد السياسى، ولكن فى حدود معينة، تتفاوت من صحيفة لأخرى، وتختلف وفقا لشخصية رئيس التحرير، ومدى اتساع افقه السياسي وفهمه لحرية الصحافة وتسامحه مع الآخرين..

والخلاصة أن هذا يمثل ظاهرة إيجابية، يجدر الاعتراف بها وتشجيعها، فى مقابل ضرورة كشف الاهتزاز الذى يعانى منه بعض رؤساء التحرير الآخرين، الذين يضيقون بحرية الرأى المخالف، حتى فى ظل سماحة الدولة، وفي غياب الرقابة المباشرة، لأن فى أعماقهم يرقد رقيب ذاتي، يضغط بقوة على العقول المرتعشة، حفاظا على المنصب.. والمكسب وخوفا من الحساب والعقاب!!

وإضافة إلى الرقابة غير المباشرة، التى تخضع لمقاييس رئيس التحرير، فإن حرية الصحافة بدأت خلال السنوات الأخيرة، تعانى من بروز ظاهرة جديدة، تؤثر تأثيرا سلبيا ملحوظا عليها، وهى ظاهرة التوسع فى استخدام قرارات حظر النشر، التى يصدرها النائب العام.

ففى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٨ مثلا صدر ٤٨ قرارا بحظر النشر فى عدد من أهم القضايا التى كان يجرى فيها التحقيق.. أى بمعدل قرار بالحظر كل شهر، تتصل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع، مثل

تمرد قوات الأمن المركزى، وقضية ثورة مصر، فضلا عن قضايا أخرى خاصة بالفساد والإفساد . تورطت فيها بعض الرموز المهمة وقعت بعد ذلك .

ومن الملاحظ أن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر , ولا يحدد مدة سريانها ,ولا يقدم حيثياتها، التى توضح انه يتخذها لأسباب تتعلق بالنص القانونى الذى يعطيه هذا الحق..

كما أنها تصاغ بطريقة غامضة، لا تتيح لمن يقرؤها من المسئولين عن النشر فى الصحف، معرفة المطلوب حظر نشره مما يفتح الباب واسعا أمام تقييد حرية الصحافة فى النشر، وحرية الصحفيين فى الحصول على المعلومات، وبالتالى حرية الرأى العام فى معرفة الحقائق، وتحديد موقفه وصياغة وعيه.

***

الآن.. بعد الغوص فى حقيقة أوضاع حرية الصحافة وممارساتها فى مصر، بجانبيها الإيجابى والسلبى.. ما لها وما عليها.. يجدر أن نستخلص النتائج الواقعية السلمية، بعيدا عن التهويل أو التهزين.

ففى مصر الآن هامش ديموقراطى محدود نسبيا، لكنه يحتاج إلى تعميق وترسيخ، وفقا لأسس قانونية وسياسية وعملية ثابتة.

وفى مصر الآن بالتالى، قدر ملحوظ من حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير، هى الأفضل- نسبيا أيضا، لكن الأمر يحتاج إلى تحويل هذه الهوامش- الإيجابية- إلى قواعد رئيسية، تحكم الحاضر والمستقبل، بعيدا عن ضغوط السياسات المتغيرة والأهواء المتقلبة، والأمزجة

الفـردية.. ولحـسن الحظ فـإن فى مـصـر الآن " حـركـة عـامـة " نشطة ومستنيرة قوامها بعض المثقفين والسياسيين والصحفيين والكتاب، تساندهم معظم النقابات المهنية والأحزاب وهيئات التدريس بالجامعات ومنظمات حقوق الإنسان، هدفها فى النهاية دفع حركة الديموقراطية وحرية الرأى والتعبير إلى آفاق أوسع وأرحب، تتناسب مع التراث الديموقراطى للشعب المصرى، ومع تطلعاته إلى مستقبل أفضل من ناحية، وتتلاقى فى نفس الوقت مع ثورة الديموقراطية التى تسود العالم الآن، من ناحية أخرى.

وثمة اتفاق عام بين كل هؤلاء، على أن المدخل الحقيقى لذلك، هو البدء على الفور بإطلاق حرية الرأى والصحافة وتخليصها من كل القيود القانونية والإدارية المعوقة.

ومن ثم فإن أمامنا الآن " الوصايا العشر" التى تفتح الطريق . ونعنى توفير الضمانات التالية تحديداً.

١- إطلاق حرية إصدار الصحف لكل القوى السياسية والاجتماعية وللمواطنين المصريين بلا تفرقة.

٢- إطلاق حرية تداول المعلومات، بإلغاء القوانين التى تحجب بعض المعلومات، باستثناء المعلومات الخاصة بالدفاع الوطنى، وإسقاط الإجراءات التى تعرقل حرية انسياب هذه المعلومات فى الدولة والمجتمع.

٣- إلغاء كل أشكال الرقابة على النشر وتداول المطبوعات وضمان حرية الإبداع الفكرى و الفنى و الثقافى.

٤- تمكين التيارات الفكرية والسياسية كافة من ممارسة حرية

التعبير عن نفسها عبر وسائل الإعلام والاتصال- خاصة ذات الأثر الجماهيرى- كالإذاعة والتلفزيون، وتخفيف قبضة الدولة المطلقة عليها.

٥- التصديق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالمعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٦.

٦- إعمال المادة ١٥١ من الدستور التى تنص على إعطاء الاتفاقيات الدولية وضع التشريع المحلى، ومراجعة التشريعات المصرية فى ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التى صدقت عليها مصر، لإسقاط النصوص المجحفة و المواد المتعارضة

٧- إنهاء حالة الطوارئ القائمة وقانونها، بما تمثله من قيد على حرية الرأى والتعبير.

٨- إسقاط مبدأ " الجريمة السياسية " وإلغاء المادة ٩٨ من قانون العقوبات التى قننت هذا المبدأ وجرمت حرية الفكر والعقيدة.

٩- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية، والمقيدة للحريات، وخاصة المواد الواردة فى قانون الصحافة، والمواد ٣و ٤ و ١٧ من قانون الأحزاب السياسية.. نظرا لما تفرضه كل هذه المواد من قيود على حرية الرأى والتعبير خاصة.

١٠- إعادة النظر فى الأحكام الواردة بقانون العقوبات الخاصة بجرائم الصحافة والنشر، وإلغاء المواد ١٠٢ و ١٠٢ مكرر و١٧٤ و١٧٦ و ١٧٨و ١٧٩و ١٨١ و ١٨٢و ١٨٤ وه ١٨٥و ١٩٢ والمواد من ١٩٤ إلى ٢٠١، وإلغاء المادة ١٢٣- الفقرة الثانية من قانون الإجراءات

الجنائية مع النص صراحة على عدم جواز التحقيق مع المتهمين فى قضايا الرأى والفكر، إلا بمعرفة قاض من قضاة التحقيق الطبيعيين.

تلك هى الوصايا العشر.. الضمانات القانونية، الضرورية لانطلاق حرية الصحافة والرأى والفكر فى مصر.. الدولة التى كانت رائدة فى إدخال الصحافة إلى الشرق، مثلما كانت رائدة فى العمل الديموقراطى وكفالة الحريات، ضمن الموجة الثانية من دول العالم، التى مارست الديموقراطية فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر.

هوامش

١- كانت المطبعة العربية الأولى التى نزلت الشرق العربى، هى التى وصلت لبنان قبل أن تصل مطبعة نابليون إلى مصر، التى أخذها القائد الفرنسى من الفاتيكان بينما كان فى طريقه إلى مصر، ووضعها على سفينة قيادته.

٢- دستور ١٩٢٣- راجع المواد من ٤ ١- ١٦.

٣- تم تعديل دستور ١٩٧١ فى عام ١٩٨٠ وأضيفت إليه مواد تنظم أوضاع الصحافة وتنص على أن الصحافة هى السلطة الرابعة، بعد السلطات التشريعية والتنفيذية و القضائية.

٤- راجع قانون سلطة الصحافة- ١٩٨٠.

٥- تنص المادة ١٩ من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان على: " لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أى تدخل، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار، د ون تقيد بالحدود الجغرافية ". وهو نفس المعنى الذى ورد فيما بعد فى العهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

٦- أعطى الدستور الحالى، وقانون الصحافة، ميزة للأحزاب السياسية بإصدارها أى عدد من الصحف التى تريد دون شروط، وتنص المادة ٢٠٩ من الدستور على " حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون.

٧- راجع مجموعات صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل قبل إيقافها وصحيفة الوفد.

٨- ينص قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠، على أن الصحف القومية مملوكة للدولة ويمارس عليها مجلس الشورى، حق الملكية نيابة عن الدولة.

٩- أعيد إصدار صوت العرب من لندن، ثم من قبرص، وجرى توزيعها فى مصر بشكل محدود.

١٠- تعرض كاتب هذا الكتاب لمنع مقالاته أكثر من مرة في أكثر من مناسبة، وغالبا دون إبداء أسباب موضوعية مقنعة، وكان أهمها سلسلة مقالات بعنوان " تحالف الفساد والإرهاب -"يوليو ١٩٩٣، ثم مقالاته عن بطء الديموقراطية عبر العقد الأخير، وبعض مقالاته عن أمريكا الإمبراطورية الشرسة وهيمنتها على السياسة العربية.

١١- في إطار هذه المواجهة أعلن الرئيس السادات في أحد أحاديثه العلنية، مشروعا لتحويل نقابة الصحفيين إلى مجرد نادى اجتماعي، بهدف تصفيتها. وبفضل الموقف المعارض الحاسم للصحفيين، وبفضل معارضة منصور حسن وزير الإعلام في ذلك الوقت، أجهضت فكرة المشروع مبكرا.

١٢- يلاحظ أن معظم هذه القوانين الاستثنائية، قد صدرت في عهد الرئيس السابق أنور السادات صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى وقرار إعادة التعددية الحزبية.

١٣- نشأت في ظل هذه الأوضاع المهنية والقانونية المتناقضة، ظواهر كثيرة لاختراق الصحافة وإهدار حريتها، نشير إليها بإيجاز، مثل التأثير المباشر لتدخل الدول العربية والأجنبية من خلال الإعلانات والمعونات والمطبوعات، وسطوة المعلنين المحليين من أصحاب المصالح الكبيرة، كما حدث من شركات توظيف الأموال ورجال الأعمال مثلا، وظهور تجارة الشنطة بين الصحفيين، والدكاكين الصحفية، وتأجير بعض الأحزاب لصحفها من الباطن لآخرين، وكلها ظواهر تمثل إهدارا فعليا لمبادئ حرية الصحافة.

١٤- وقعت عملية اغتيال الكاتب فرج فودة بحجة ارتداده عن الإسلام، مثلما تعرض الدكتور نصر أبو زيد الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة، لتهمة الارتداد عن الإسلام أيضا وحرم من الترقي العلمى بسبب أفكاره المكتوبة، تحت ضغط التيارات المتشددة- وتعرض الأديب الكبير نجيب محفوظ لمحاولة اغتيال إجرامية، وهى المحاولة ذاتها التي تعرض لها الكاتب المعروف مكرم محمد أحمد، فضلا عن موجة واسعة من التهديد لعدد آخر من الصحفيين.

١٥- تعرف القوانين الاستثنائية بين أوساط الرأى العام المصرى، باسم القوانين سيئة السمعة.

١٦- حرية الرأى والتعبير- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الفصل الخامس

هيمنة السلطة على صناعة الوعى

5

حرية الصحافة و التطور الديموقراطى

من المستحيل أن نتحدث عن أوضاع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، ودورها فى صناعة الوعى بمعزل عن أوضاع المجتمع الذى تعيش فيه وتصدر عنه..

وبنفس الدرجة، من الصعب أن نتحدث عن حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، بمعزل عن درجة التطور الديموقراطى فى المجتمع...

فالصحافة، مهنة ورسالة وصناعة، جزء من حركة المجتمع، وحرية الصحافة جزء من الحريات العامة وإن كانت فى عرف البعض، هى أهم الحريات العامة على الإطلاق، باعتبارها أبرز وسائل التعبير عن الرأى..

انطلاقا من ذلك، نقول إن مستقبل الصحافة فى مصر، يرتبط ارتباطا عضويا بمستقبل التطور الديموقراطى فيها، صعودا أو هبوطا، مثلما ارتبط ماضى الصحافة وحاضرها، بدرجات التطور الديموقراطى الذى حدث، منذ أن دخلت مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ضمن الموجة الثانية من الدول القليلة فى العالم، التى عرفت

أشكالا مختلفة من التطور الليبرالى والحركة الديموقراطية، حين أنشأ فيها الخديو إسماعيل، أول شكل من أشكال البرلمان، عام ١٨٦٦، وحين واكب ذلك صدور أول صحيفة شعبية مستقلة هى جريدة وادى النيل، تعبيرا عن أول خروج للصحافة من تحت عباءة الحاكم، مبتعدة إلى حد ما عن سلطانه وسلطة تحكمه وتوجيهه للصحافة الرسمية التابعة له تبعية مطلقة، وهى التبعية التى لا زالت حتى اليوم موضع جدل مستمر، باعتبارها العقدة الحاكمة.

ونحسب أن مسيرة الصحافة فى مصر، قد خضعت فى الماضى ولا زالت حتى اليوم، لتجاذب شديد القوة - والقسوة أيضا- بين قطبين رئيسيين، قطب الحكم وسلطته، وقطب الاستقلال عن الحكم والابتعاد عن

تبعيته... هكذا نستعيد التاريخ، لنقرأ ونعرف، أن أول ظهور للصحافة المطبوعة على الأرض المصرية، قد تبدى كما سبق أن ذكرنا، على يدى نابليون بونابرت، حين جاء بالمطبعة الأولى، ضمن حملته الفرنسية على بر مصر، مع نهايات القرن الثامن عشر، فأصدر من خلالها صحفه باللغة الفرنسية، لتكون لسانه إلى جنده أولا، والى أهل البلاد من بعد، لكنه أصدر مع الصحف جنبا إلى جنب القانون الأول للرقابة على المطبوعات- وخصوصا صحفه الناطقة بالفرنسية- على عكس مبادئ الثورة الفرنسية العظمى، التى كان أحد المبشرين بها- والتى نصت على حرية الرأى والتعبير!

ولم يبتعد والى مصر محمد على باشا- مؤسس الدولة الحديثة- كثيرا عن المنهج البونابرتى فى التعامل مع المطبوعات والصحف، فحين أراد تحديث البلاد، وتقليد أوروبا الناهضة، أنشأ مطبعة بولاق عام ١٨٢٦، و أصدر من خلالها أول جريدة مصرية باللغة العربية، وهى الوقائع المصرية عام ١٨٢٨، لكنه أصدر معها فرمانا بفرض الرقابة على الصحافة والمطبوعات، تلك الصادرة عنه والتابعة لعرشه!

والمعنى الذى نريد استخلاصه من تجربتى صحافة بونابرت ثم صحافة محمد على، هو أولا أن الصحافة الأولى فى مصر، قد ولدت حكومية صرفه، تابعة للحاكم شخصيا، وثانيا أن ولادتها الأولى- الفرنسية ثم العربية- قد تلازمت مع فرض الرقابة الحكومية عليها، لكى تبقى تابعة للحاكم على الدوام، سواء فى ظل حكم الاحتلال الفرنسى، أو فى ظل حكم الوالى الطموح، الذى إن لم يكن مصريا، فقد تمصر سريعا ليبنى الدولة المصرية الحديثة[١] .

وإذا كانت الفترة الليبرالية الأولى، التى أطلقها الخديو إسماعيل، تقليدا لأوروبا، قد شجعت عبد الله أبو السعود، على إصدار جريدة وادى النيل، كأول صحيفة مستقلة تكسر حواجز التبعية للسلطة، وشجعت الكتاب والصحفيين الشوام على الهجرة إلى مصر- هربا من العنت العثمانى فى بلاد الشام- وعلى إصدار الصحف المستقلة فيها، على غرار ما فعل آل تقلا، الذين أصدروا الأهرام فى عام ١٨٧٥ فى الإسكندرية أولا ثم فى القاهرة من بعد، فإن هذا الانتعاش الليبرالى لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما عادت السلطة الحاكمة تمارس منهجها الموروث فى إحكام قبضتها على الصحافة، فصدر قانون جديد- أشمل- للرقابة فى عام ١٨٨١، لمحاصرة صحافة الثورة العرابية، والقضاء على انتشارها وشعبيتها الطاغية آنذاك.

ومنذ ذلك التاريخ، وقوانين الرقابة الهادفة إلى إحكام السيطرة الرسمية، على الصحف تتدفق وتتراكم، حتى أعيت كل محاولات الإصلاح وعرقلت كل جهود انطلاق الصحافة إلى آفاق أرحب[٢]. ومن أول قانون للرقابة أصدره نابليون بونابرت فى أواخر القرن الثامن عشر، إلى أحدث قانون لتقييد الصحافة، أصدره مجلس الشعب المصرى، فى أواخر القرن العشرين، وتحديدا عام ١٩٩٦... ظلت الحركة واحدة تسير على وتيرة شبه منتظمة، يحكمها الصراع بين الصحافة والسلطة، صراع التبعية، مقابل صراع الاستقلال!

ولقد نجح القانون ١٣ لسنة ١٩٩٥ المرذول والذى أسقطه الصحفيون، فى إعادة فتح ذلك، الملف الملغوم، ملف علاقة الصحافة بالسلطة، ونظرة كل منهما للآخر، وبالتالى مستقبل هذه العلاقة، فى ظل

التطور الراهن للأمن الديموقراطى المحدود.

ورغم المساوئ الكثيرة للقانون ٩٣- ٩٥، الذى جاء ليشدد الأحكام ويغلظ العقوبات على الصحافة ويضيق على حرية الرأى والتعبير فى مصر، إلا أن حسنته الوحيدة- إن كانت هناك حسنة واحدة- هى أنه قد أثار الأزمة الطاحنة حول أوضاع الصحافة وضرورة إصلاحها تطلعا إلى مستقبل أفضل فى مناخ ديموقراطى أفضل، وأملا فى إحداث التغيير المطلوب والمرغوب، وهذا ما حاوله القانون التالى له، وهو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ .

والتغيير المطلوب، عبارة من كلمتين، لكنها تلخص الموقف تلخيصا شديد الإيجاز، وتحدد الموقف بوضوح وصرامة، ليس فقط على مستوى الصحافة، وباقى وسائل الإعلام، ولكن على كل المستويات دفعا للتطور الديموقراطى الأعمق، فثمة أوضاع قديمة اهتزأت وثمة أخطاء وقعت، وثمة معالجات خاطئة، وسياسيات قاصرة تراكمت، ومعها تراكمت قوانين وتشريعات، لم تعد صالحة أو مقبولة، فى زمن التحولات الكبرى، على مستوى العالم كله، وعلى مستوى مصر والعرب أساسا.

ولذلك فإن الوقفة الجريئة لجموع الصحفيين- المسنودين بقوة الرأى العام- ابتداء من العاشر من يونيو ١٩٩٥، ضد كل تقييد لحرية الرأى والتعبير، فيما أصبح يعرف " بانتفاضة الصحفيين " قد تركزت حول هذا المعنى البليغ الدقيق، " ضرورة التغيير"، خصوصا بعد ما جاء الإصدار المتعجل والمتعسف للقانون ٩٣- ٩٥ المشبوه، ليفجر كل أوضاع الصحافة ويفتح كل جروحها ويطرح هموم الصحفيين، بعد أن تراكمت عليها وعليهم الضغوط والقيود، وهددها التخلف فى السابق، وأرهقتها

الاختراقات الداخلية والخارجية، والسياسية والمهنية والمالية وعصفت بها بعض المساوئ المهنية والأخلاقية.

وقفة العاشر من يونيو وما بعدها، إذن لم تكن فى مفهومنا مجرد مظاهرة احتجاج ضد تعديل قانونى متعسف، رأى فيه الصحفيون قيدا جديدا على حرية الرأى والتعبير، وتكبيلا إضافيا لحرية الممارسة المهنية، خصوصا فى كشف الفساد وفضح المفسدين والمنافقين، ولكنها كانت وقفة ثورية تتطلع إلى مستقبل أفضل للصحافة.. وتطلب الإصلاح العاجل لأوضاع مختلة حكمت المهنة فأفسدت فيها، وتصر على التغيير الحاسم، تطلعاً لعصر جديد من الصحافة الحرة، العاكسة لحرية المجتمع والقادرة على قيادته وتوجيهه وإثارته بالمعلومات والحقائق والآراء، وأملا فى شرعية جديدة، تحدد بوضوح وتصوغ بعقلانية، العلاقة بين الصحافة والسلطة، فى دولة تتجه بكل أملها نحو الديموقراطية، بعد أن سقطت الشرعية السابقة المتهاوية، فى قاعة الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين يوم العاشر من يونيو ١٩٩٥.

والأمر إذن يقتضى نظرة شاملة لأوضاع الصحافة ومستقبلها، فى دولة كبيرة مثل مصر، عرفت كما ذكرنا، منذ القرن التاسع عشر، موجات الليبرالية والبرلمانات والقوانين والصحافة الرسمية والأهلية، وتقلبت فيها الأوضاع السياسية، ما بين اليمين والشمال، ومن عهود الاستبداد والاحتلال والحكم المطلق، إلى عهود الحريات والاستقلال والتطور الديموقراطى، ومن الرقابة المباشرة على الصحف إلى الانطلاق الحر للصحافة، ومن التطرف و التعصب و الانغلاق، إلى التسامح و التعايش و الاستنارة.

وعلى مدى قرنين من الزمان تراوحت فى ظل كل ذلك، قضية علاقة الصحافة بالسلطة، ما بين التبعية الكاملة إلى الاستقلال النسبى، رغم تغير الظروف وتقلب العهود وتراكم القوانين والتشريعات، حلوها ومرها، هينها وغليظها، لكن انقضاء كل تلك السنين، لم يدفع أحدا لمراجعة شاملة لهذه العلاقة المركبة، ولا لتصفية تلك القوانين المتناقضة والمتراكمة.

ولعلنا نطرح هنا ثلاث جدليات رئيسية على شكل أسئلة محددة هى:

أولا: هل يمكن تصور ازدهار حرية الصحافة، وحرية الرأى والتعبير على إطلاقها دون وجود البيئة الحاضنة، البيئة الديموقراطية الصحيحة، حيث حرية الرأى والتعبير، جزء من الحريات العامة؟

ثانيا: هل يمكن بالتالى، التطلع لإصلاح أوضاع الصحافة، دون إصلاح الأوضاع العامة فى المجتمع، تلك المؤثرة بل والصانعة للتطور الديموقراطى السليم؟

ثالثا: هل يمكن تخيل صحافة حرة، دون صحفيين أكفاء وأحرار، وهل يمكن تمنى ديموقراطية حقيقية، دون ديموقراطيين حقيقيين!!

وفى إجمال الإجابة، ندعى أن قضية حرية الصحافة، ومستقبل مهنة الصحافة أصلا، مرتبط ارتباطا وثيقا، بالقضية الأعم والأشمل، وهى قضية الديموقراطية ومستقبل تطورها، كلاهما مترابط متزامن، لا يمكن تصور إحداهما بدون الأخرى فالعلاقة الجدلية قائمة على أسس موضوعية ظاهرة.

ورغم التزامنا باستقرار الهامش الديموقراطى المحدود فى مصر

على مدى السنوات الأخيرة، خصوصا فى مرحلة بعد عاصفة سبتمبر- أكتوبر ١٩٨١، التى هددت مصر الدولة والمجتمع، ورغم إقرارنا بأن هذا الهامش قد سمح بقدر كبير من حرية الرأى والتعبير، خصوصا عبر الصحف الحزبية العديدة، وبعض الصحف القومية أحيانا... إلا أن عراقيل كثيرة قد تراكمت، تعوق اكتمال التطور الديموقراطى، وتحويل هذا الهامش المحدود، إلى آفاق أرحب وأعمق، كما أن سياسات قاصرة عديدة قد بشرت بأن هذا الهامش يضيق ولا يتسمع، أو هو على حاله غاية المنى، التى ما بعدها أمل.

فى هذا المناخ، كان طبيعيا أن يصدر أكثر من تشريع، ليضيف قيودا جديدة على حرية الرأى والتعبير، وليقول للجميع إن الهامش الديموقراطى، الذى استمعتم به من قبل وشكوتم منه كثيرا، لم يعد قادراً على احتمال ما هو أكثر، بل هو فى طريقه إلى الاختناق، سواء على مستوى ممارسة الحريات العامة الرئيسية- خصوصا حرية الانتخابات ونزاهة التصويت وتداول السلطة بين القوى السياسية والاجتماعية- أو على مستوى ممارسة حريات الرأى والتعبير وحرية الصحافة بشكل رئيسى!

ومن الواضح أن هناك جناحين ظلا يتنازعان الرأى حول هذه القضية المهمة، " جناح الماضى " الذى يرى أن الهامش الديموقراطى رغم محدوديته، قد دفع الأمور فى مصر، نحو الانفلات إلى درجة تقترب من الفوضى، الأمر الذى استغلته تيارات التطرف ومنظمات الإرهاب، فركبت بعض الأحزاب السياسية، واستغلت بعض الصحف ترويجا لأفكارها ومبادئها، ولأن الأمر قد وصل إلى هذا الحد فإن الحل هو

الارتداد عن هذا الهامش الديموقراطى، والعودة إلى الوراء مرة أخرى لإحكام القبضة على الأمور قبل انفلات الزمام.

يقابل ذلك " جناح المستقبل " الذى يرى أن الهامش الديموقراطى الراهن، بما صاحبه من اتساع حرية الرأى والتعبير، عبر الصحف القومية والحزبية، هو أهم إنجازات عهد الرئيس حسنى مبارك، وأن الحتمية التاريخية، تؤكد على ضرورة تطوير الهامش الديموقراطى، إلى أفاق أوسع فى المستقبل القريب، لمعالجة أمراض الديموقراطية بمزيد من الديموقراطية، حتى لو استغلتها تيارات التطرف والإرهاب، أو أساءت إليها بعض الممارسات الحزبية أو الكتابات الصحفية.

ولأننا نراهن على المستقبل، وعلى تأييد الجناح الذى يمثله، فإننا نؤمن بأن التطور الديموقراطى السلمى والسليم هو الخيار الأمثل، فى بلادنا، الآن قبل الغد، وأنه إذا كان التطور الديموقراطى هو المدخل الرئيسى المعترف به عالميا، للتقدم الإنسانى، فإن الإصلاح السياسى والدستورى هو المدخل الأول للتطور الديموقراطى السليم، بما يعنيه ذلك من إطلاق الحريات العامة، وفى مقدمتها حرية الصحافة والرأى والتعبير، وتصفية القوانين الاستثنائية وتنقية التشريعات المقيدة للحريات، ومواءمة الدستور مع طبيعة العصر وأساليب التطور، ذلك أنه دستور شبه اشتراكى النزعة والصياغة فى عصر شبه ليبرالى التوجه والسياسة، فلماذا التمسك بالتناقض الفج، فى وقت يعيش فيه العالم كله ربيع الديموقراطية.

الأمر إذن يحتاج إلى إصلاح دستورى، يضع القوانين والتشريعات، وفى قمتها الدستور نفسه، موضع الاتساق أولا مع طبيعة العصر، وثانيا

مع طبيعة الممارسات السائدة، وثالثا مع طبيعة التطلعات المستقبلية فى دولة تتباهى بديموقراطيتها المتاحة، وتزهو بحرية صحافتها النشطة !

***

مستقبل الصحافة... علاقتها بالسلطة:

الآن ثمة تواريخ ومحطات مهمة، تستدعيها الذاكرة...

لقد مضى نحو قرنين من الزمان، على الولادة الأولى للصحافة، فوق الأرض المصرية، وهو نفس عمر القانون الأول للرقابة الرسمية المباشرة على الصحافة..

ومضى أكثر من قرن على بدايات تحرر الصحافة المستقلة، من التبعية المباشرة والمطلقة للحاكم، بظهور الصحافة الشعبية المستقلة.

ومضى نحو ثلاثة أربا ع القرن، على صدور دستور ١٩٢٣، أول دستور مصرى ينص صراحة على ضمانات حرية الصحافة، وعلى حظر الرقابة على الصحف.

ومضى نحو ٥٠ عاما على تنظيم أو "تأميم" الصحافة فى مصر، طبق للقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦، الذى منه تستمد شرعيتها المؤسسات القومية العشر القائمة الآن وهى الأهرام، ودار التحرير، وروز اليوسف، ودار التعاون، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، وأخبار اليوم، ودار الهلال، ودار المعارف ودار الشعب، و الشركة القومية للتوزيع.

ومضى أكثر من ٣٠ عاما على صدور قانون نقابة الصحفيين ٧٦ لسنة ١٩٧٠.

ومضى أكثر من ٢٥ عاما على أول تشكيل لأول مجلس أعلى للصحافة فى عام ١٩٧٥ ومضى نحو ثمان سنوات على إصدار احدث قانون للصحافة وهو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦..

فإذا كان تذكار الماضى، واستعادة أهم محطاته، مهما، فإن التطلع إلى المستقبل يصبح أكثر أهمية، لأن كل هذه التواريخ والمحطات، تمثل حافزاً نحو تطوير مستقبل الصحافة، لو أحسنا استيعاب دروسها المهمة.

يعلن المسئولون صباح مساء، أنه لن يكسر قلم أو يصادر رأى فى هذا العهد، ونحسب أن هذا التعهد يمثل التزاما معلنا، ولكنه يظل التزاما أدبيا شفهيا، يجب أن يتحول إلى التزام مادى مكتوب وموثق، يصوغ بدقة واضحة ومحددة، طبيعة العلاقة بين القلم والحكم، بين حرية الرأى وسلطة الحكومة، حتى يصبح ذلك الالتزام المكتوب جزءا رئيسيا من الموروث الدستورى والقانونى من ناحية، ومن التقاليد الراسخة بحكم الممارسة من ناحية أخرى، خصوصا وأن علاقة الصحافة بالسلطة معضلة قائمة، ليست جديدة، لكنها قديمة، وليست قاصرة على مجتمعنا، ولكنها موجودة فى كل مجتمع، إنما الفيصل هو كيف يعالج كل مجتمع هذه المعضلة، وكيف يصوغ العلاقة المتوازنة، وأين وكيف يضع الحدود، عبر القوانين والتشريعات المختلفة.

لذلك يقال دائما أنه ليس أضر بالحرية من التشريعات الظالمة المتعسفة، التى تهدم الحرية، تحت زعم حمايتها والدفاع عنها، فالحرية الحقة هى الحرية المتوازنة، التى لا تجوز على حقوق الأفراد ولا تهدر مصالح المجتمع، ولا معنى للحرية، أية حرية، بدون حرية الصحافة، إذ لا

جدال أن حرية الصحافة هى حرية الحريات، هى أبرز حرية من حريات الإنسان، لذلك لم يكن غريبا أن يهتم بها المشرعون، وتركز عليها الدساتير فى كل زمان، بغض النظر عن نوعية النظام الحاكم ومدى ديموقراطيته أو ديكتاتوريته (٤).

ولم يكن غريبا أن تختلف النظم الحاكمة والدساتير والقوانين المستقرة، فى تحديد الحريات من ناحية، وفى صياغة علاقة الصحافة وحرية الرأى بالسلطة الحاكمة من ناحية أخرى، لكن المؤكد أن هناك مبادئ أساسية عامة قد استقرت سواء فى الوجدان العام والتقاليد المرعية، أو فى نصوص الدساتير والقوانين، حكمت هذه العلاقة، وان اختلفت من حالة إلى حالة.

ولعل أبرز هذه المبادئ المكتوبة التى تناقلها المشرعون، هى ما جاء أولا فى مبادئ الثورة الفرنسية منذ قيامها عام ١٧٨٩، من أق " حرية تبادل الآراء والأفكار تعد من أقدس حقوق الإنسان، وأن لكل فرد الحق فى أن يتكلم ويكتب ويطبع بكامل حريته، لا تقع عليه المسئولية، إلا إذا أساء استخدام هذه الحرية فى الحالات التى يحددها القانون"..

ثم ما جاء ثانيا فى نصوص الدستور الأمريكى- ١٧٩١- بعد الاستقلال، من أنه " ليس من حق الكونجرس إصدار أى قانون ينتقص من حرية الصحافة".

وما جاء ثالثا فى نص المادة ١٩ من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، التى تقول " لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل،

واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة، دون تقيد بالحدود الجغرافية "، وهو نفس النص والمعنى الذى أكدته من بعد اتفاقية العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الصادرة فى ١٩٦٠.

ورغم أنه منذ نشوء الصحافة الوطنية فى مصر، وهى تتصادم مع السلطة الحاكمة، دفاعا عن حريتها، إلا أن المشرع المصرى، قد اجتهد طويلا فى المحافظة على روح- بل ونصوص المبادئ العامة، التى جاءت فى المواثيق الدولية، من ناحية، وفى ابتداع صياغات خاصة، تحكم علاقة الصحافة المصرية بالسلطة، من ناحية أخرى.

وما بين نصوص دستور ١٩٢٣، ونصوص دستور ١٩٧١- المعدل ١٩٨٠- خط متصل من حيث روح المبادئ العامة التى تحكم هذه العلاقة، وإن كانت التنويعات قد تعددت.

إذ أنه من المادة ١٤ فى دستور ١٩٢٣، التى تنص على أن الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى... من هذه المادة الليبرالية الروح والصياغة استمدت كل دساتير مصر التالية النص والمعنى وصولا للمادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ الحالى، مرورا بدستور ثورة يوليو الصادر فى عام١٩٥٦ - المادة ٤٥- بل ودستور١٩٦٤ الذى كرس التأميم والتمصير، بما فى ذلك الصحافة، المادة ٣٦.

ومن استعراض ذلك، نجد أن إجماعا مصريا ودوليا، على مبدأ حرية الصحافة والرأى والتعبير، وعلى مجافاة الرقابة والمصادرة، يقابل

ذلك النص على عبارة " فى حدود القانون "وهى العبارة التى استغلها كل من أراد إفراغ النصوص الدستورية من مضامينها منقضا على حرية الصحافة بالقيود والحدود [٥]. وهذا هو لب الصراع اليوم وغداً.

وغنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة، على النحو الذى أجمعت عليه الدساتير إنما أريد به حماية الصحافة من الدولة.. لأن الدولة هى وحدها التى تملك أن تفرض الرقابة على الصحف، وهى وحدها التى تملك أن تنذرها أو تعطلها، ثم إن الصراع بين السلطة والصحافة، يكاد يكون ظاهرة بارزة، فى كل عصر من عصور التاريخ، لأن من أصحاب السلطة فى كل زمان ومكان، من يستعلى ويدعى لنفسه العصمة، أو يضله الهوى أو الغرض أو الضرر، فلا يتسع صدره، لرأى يخالف رأيه، وحيثما وجد الحكم المطلق، كانت هذه الصلة سمة من سماته، لأنه يقوم على رأى واحد حتى إذا تبدى كما لو كان راغبا فى التماس الرأى الآخر، فهو يعمل فى الوقت نفسه على سد المنافذ، التى يمكن أن يطل منها الرأى الآخر على الناس[٦].

فى ضوء ذلك كله، حين نتحدث عن مستقبل الصحافة المصرية، فإن القضية الأولى التى تقفز إلىّ دائرة الاهتمام، تصبح قضية تنظيم وإعادة تقنين علاقة الصحافة بالسلطة، ومن ثم فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى كل النصوص الدستورية وفى القوانين والتشريعات، القائمة الآن، والتى تحكم هذه العلاقة، خصوصا وأننا توارثنا معظم هذه النصوص الدستورية والقانونية من عصور وعهود مختلفة السياسات والتوجهات، إن كان بعضها يصلح للاستمرار فإن أغلبيتها لم تعد متوائمة مع ظروف العصر وطبيعة التحولات الكبرى، وفى مقدمتها التحولات الديموقراطية

التى تعصف بالعالم كله، والتحولات المعلوماتية والتكنولوجية، التى تعصف بصناعة الصحافة والإعلام، فضلا عن صناعة العقول وتوجيه الأفكار والآراء.

وحين ننظر بهذا المفهوم المتسع الزوايا، لوضع الصحافة المصرية الراهن، سنكتشف حقيقة أزمتها، وطبيعة التناقض الذى تعيشه، من حيث مفهوم مهمة الصحافة وطبيعة علاقتها بالسلطة الحاكمة، ومدى تأثرها بالتطور السياسى والاقتصادى الاجتماعى السائد.

وفى اعتقادنا أن وضع الصحافة الحالى، لا يعبر تعبيرا صادقا عن طبيعة الوضع السياسى الاجتماعى السائد فى البلاد، إذ أننا نفهم أن ثورة يوليو، حين أصدرت فى عام ١٩٦٠ قانون تنظيم أو تأميم الصحافة، كانت متسقة مع نفسها ومنسجمة مع اختياراتها السياسية والاقتصادية الاجتماعية، أرادت تمصير وتأميم أدوات الإنتاج الرئيسية، واستعادتها من أيدى الأجانب وكبار الملاك والرأسماليين المصريين، وأرادت إحداث تغييرات جذرية فى تركيبة المجتمع، ومن ثم أممت- ضمن ما أممت- وسائل الإعلام والصحافة، لحاجتها إلى جهاز إعلامى قوى يبشر بالتحول الاقتصادى الاجتماعى الذى تحدثه.

أما وأن هذه التوجهات الاقتصادية الاجتماعية والاختيارات الأيديولوجية قد توقفت على يدى الرئيس السابق أنور السادات، طوال عقد السبعينات، وبدأت اختيارات وسياسات جديدة باسم الانفتاح على الغرب الليبرالى، فقد كان منطقيا أن تتغير، ليس فقط مهمة الصحافة ومفهوم رسالتها ولكن أيضا طبيعة علاقتها بالسلطة- أو تبعيتها المطلقة والمركزية لها- لكى تساير السياسات الجديدة وتعبر عنها تبشيرا

بالتحول الليبرالى المأمول.

أما وأن العهد الحالى برئاسة الرئيس مبارك، يؤكد على ثبات اختياراته الأيديولوجية، وتمسكه بالديموقراطية، الأمر الذى أعاد الأحزاب للحياة السياسية من جديد، ومعها عادت صحفها تصدر بحرية ملحوظة، فإن من الطبيعى أن تتسق القوانين والنصوص الدستورية، مع الواقع الجديد، وخصوصا فيما يتعلق هنا بطبيعة علاقة الصحافة بالسلطة، ميلا نحو الاستقلالية، وابتعادا عن التبعية، اتساقا مع المبادئ الرئيسية للديموقراطية الحقة، وهذا هو أمل المستقبل!

لكن واقع اليوم يقول بغير ذلك... فدور الصحف التى تسيطر واقعيا على٨٥٪ من سوق النشر والطباعة والتوزيع والتأثير، وهى المعروفة بالمؤسسات القومية العشر، ما زالت " مؤممة" من حيث الوضع القانونى، فطبقا للقانون- يملكها مجلس الشورى- نيابة عن الدولة- ووراثة عن الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى، توجه وتدار مركزيا وفرديا، فى غيبة حتى الرقابة الحقيقية للمالك الرسمى، الذى اكتفى بتعيين رؤساء للمؤسسات ورؤساء للتحرير، ثم أطلق لهم حرية التصرف فى المال العام، بل فى أهم وسائل تشكيل الرأى العام وصناعة الوعى.

وفى اعتقادنا، فإن هذا الوضع يتناقض سياسيا وصحفيا وإداريا وماليا، مع الاختيار الأيديولوجى السياسى القائم على التعددية الحزبية التى تقتضى بالضرورة التعددية الفكرية والصحفية، والمؤكد أن هذا التناقض الصارخ، قد أصاب الوضع الصحفى كله بكثير من الخلل وعدم الانسجام، مما شكل فى النهاية جوهر أزمة الصحافة المصرية.

ولكى نتطلع إلى المستقبل، وحتى يتسق وضع الصحافة مع الأوضاع السياسية السائدة، ينبغى أن تتواءم النظريات مع الممارسات، بمعنى إن كنا نؤمن حقا بالتحول الديموقراطى، ونمارس الخصخصة وبيع القطاع العام وتطبيق آليات السوق الحرة، على القطاع العام، وفق شروط ومواعيد صندوق النقد والبنك الدولى، فإن علينا أن نطبق كل ذلك على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، بإرادتنا ووفق ظروفنا، قبل أن يفرضه علينا، البنك والصندوق غدا أو بعد غد على الأكثر؟ دون مراعاة " لخصوصية العالقة" الموروثة منذ الولادة الأولى للصحافة وعلاقتها بالسلطة- علاقة الارتباط الصارم والتبعية المطلقة- ودون مراعاة أيضا لطبيعة العلاقة الجديدة، بين الصحافة والسلطة بشكل عام، فى مصر والمجتمعات النامية، التى تحافظ بقوة على إحكام قبضتها على سلاحين رئيسيين، أولا الجيش وقوى الأمن، وثانيا الصحافة والإعلام، باعتبارهما أداة تأمين النظام وحفظ استقراره واستمراره.

والبداية الحقيقية، هى أن نحدد مفهوما جديداً لعلاقة الصحافة بسلطة الدولة من ناحية، وبالمجتمع ومؤسساته المدنية من ناحية أخرى... وهو مفهوم مختلف بالضرورة عن " المفهوم الشمولى " الذى ورثناه من عهود سابقة تغيرت هى لكن المفهوم لم يتغير فى الواقع، وعند الممارسة، ذلك أننا يجب أن نحل هذا التناقض الراهن، بين التوجه الليبرالى السائد خصوصا فى الاقتصاد- وهو عصب الحياة- وبين التمسك المركزى " الاشتراكى "بالسيطرة الحكومية على الصحف ووسائل الإعلام، الأمر الممتد إلى الدستور وقد سبق أن بيّنا كيف أنه اشتراكى النزعة والصياغة، فى عصر ليبرالى التوجه والممارسة!

وحين يتغير مفهوم علاقة الصحافة بالسلطة، منتقلاً من المفهوم الشمولى، إلى المفهوم الليبرالى، يتغير بالضرورة وضع ملكية الصحف ووسائل الإعلام الأخرى خصوصا الإذاعة والتلفزيون، ذات التأثير الغلاب فى مجتمع يعانى الأمية.

وإذا كانت قرارات و توصيات المؤتمر الثانى للصحفيين المصريين عام ١٩٩١، قد انتهت فى مناقشاتها حول قضية ملكية الصحف القومية العشر، إلى " رفض فكرة التحول إلى القطاع الخاص، أو المشترك، أو التعاونى، وذلك بسبب المحاذير السياسية، التى يمكن أن تنشأ عن نقل الملكية، إلى مجموعة من الأفراد، أيا كان الشكل القانونى، كذلك بسبب الحاجة إلى أداة إعلامية تؤدى الوظيفة الاجتماعية والسياسية التى يحتاجها الوطن فى مرحلة صعبة ودقيقة، فإن توازنا صحفيا جديدا يمكن أن ينشأ تدريجيا، بإطلاق حرية إصدار الصحف، ونمو القطاع الصحفى غير المملوك ملكية عامة، وهو تطور صحفى ومفيد.. (7)فإننا نعتقد أن استمرار التطور الديموقراطى واستقراره فى المجتمع مستقبلا، يدفعنا دفعا إلى ضرورة النظر إلى أوضاع الصحافة بمنظور مختلف..

منظور يتسق مع هذا التطور المستقبلى، من حيث ملكية الدولة خصوصا، ولكى تتسق أوضاع الصحافة مع الاختيارات السياسية الأيديولوجية السائدة، الأمر الذى يقتضى تحرير المؤسسات الصحفية القومية العشر، من الملكية الحكومية، ومن سيطرة الدولة وهيمنة الحزب الحاكم وحده، وذلك بتحويل هذه المؤسسات إلى شركات مساهمة أو إلى جمعيات تعاونية، يضع القانون حدا أقصى للملكية الفردية فى أسهمها- لتفادى الهيمنة- ويطلق حقها فى التمتع بمميزات العمل فى مناخ ليبرالى

اقتصاديا وصحفيا وفكريا وإداريا، وينقذها من الإدارة الفردية الراهنة، ويخلصها من فساد الأهواء ومراكز القوى وجماعات المصالح، التى نمت وازدهرت، فى ظل الملكيـة الاسمـيـة للدولة، وغيـاب الرقـابة الشـعـبـيـة والرسمية، والانفراد بالقرار فى ظل السلطة المطلقة للولاة المعينين على رأسها!

وحين ننظر إلى المستقبل، فإن الهدف من ذلك كله، ليس مجرد حل التناقض القانونى والإدارى، الذى تعانيه الصحف القومية فى مصر، لكن الهدف الأسمى الذى نعنيه، هو إخراجها من الدائرة المغلقة والمعوقة التى تعرقل قولا وفعلا، حريتها فى العمل الصحفى الحر و الديموقراطى، فى عصر ثورات الديموقراطية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال.

ورغم إدراكنا الكامل، لظروف مصر السياسية والاقتصادية الاجتماعية الثقافية كدولة رئيسية من دول العالم الثالث، تعانى أزمات متلاحقة، وتعيش أوضاعا لا تقارن بدول الغرب الليبرالى المتقدم، التى حققت عبر العصور، رفاهية العيش وديموقراطية الرأى بشكل جذاب، إلا أن نفس هذه الظروف المصرية، هى التى تدفعنا اليوم، إلى النظر نحو المستقبل بطريقة علمية وعملية، أى بالعمل على تحرير وسائل الإعلام والصحافة من قيودها، دونما تطلع حتمى إلى محاكاة مجتمعات الغرب التى سبقتنا فى التقدم من ناحية، ودونما الاستسلام للوضع الصحفى العاجز القائم حاليا من ناحية أخرى.. نحن إذن لا نتوهم أو نبالغ، بوضع لصحافتنا يماثل وضع صحافة الغرب الليبرالى، لكن ما نطالب به هو وضع للصحافة المصرية، يتسق مع الآراء والشعارات التى نرفعها، ويترجم التوجهات السياسية التى نسعى لتطبيقها، ويحفظ تاريخنا

الصحفى المجيد، الذى يمتد لنحو قرنين من الزمان، دفاعا عن حرية الرأى وديموقراطية التعبير، إن خيارات المستقبل أمامنا محدودة، وإن كانت واعدة، وعلينا أن نحسم الاختيار.

لقد جربنا من قبل تنظيم الصحافة أو تأميمها، وبالتالى التبعية التى تصل إلى حد الالتصاق بين الصحافة والسلطة المركزية، طبقا لما جاء به الميثاق حين قال: إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها- هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة- قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها، ومن الرقابة غير المنظورة، التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها.. إن الضمان المحقق لحرية الصحافة، هو أن تكون الصحافة للشعب، لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب"(٨) .

وبقدر مثالية الفكرية بأن تكون الصحافة للشعب، متخلصة من تحكم رأس المال الفردى - الداخلى والخارجى على السواء- بقدر ما أن الممارسة أثبتت، قدرة رأس المال الداخلى والخارجى على اختراق الصحافة، والتأثير على حريتها عبر تجارب عديدة، وعبر مسالك كثيرة، مثل التحكم فى الإعلانات والتوزيع والإعانات والقروض، ناهيك عن اختراقه لكبار المسئولين عنها، أولئك الذين يستمتعون بإدارة مطلقة لأملاك عامة غاب مالكها وترك لهم حرية التصرف دون حسيب أو رقيب، ثم هم يتبارون بالظهور كأول المتحدثين عن الديموقراطية و الحرية والنزاهة و الأمانة، والحفاظ على المال العام.

ولذلك فإن الخطوة الأولى، ونحن ننظر إلى مستقبل الصحافة، هى ضرورة تحديد الأوضاع بدقة شديدة.. تحديد مفهومنا للصحافة الحرة

فى مجتمع ديموقراطى، أو هو يسعى للديموقراطية، وتحديد طبيعة علاقة الصحافة بالسلطة، ثم تحديد أوضاع الصحافة القائمة حاليا، وطبيعة ملكيتها وإدارتها، لكن الاستمرار فى الوضع القائم، الذى يحاول الجمع بين الحسنيين، عن طريق الاستمتاع بإدارة الصحف القومية وفقا للمنهج الفردى والمركزى، وفى ظل ملكية الدولة لها وغياب المالك عن ممارسة رقابته ومحاسبته، وفى نفس الوقت الاستمتاع بترف الحديث عن الليبرالية والخصخصة والتبشير بالديموقراطية والتعددية، إنما هو وضع مدمر، ليس فقط لمستقبل الصحافة، بل أيضا لمستقبل الديموقراطية فى مصر...

لأنه يعبر عن تناقض صارخ بين الخطاب السياسى والصحفى من ناحية، والواقع المعاش من ناحية أخرى.. وهو تناقض إن كانت مصر قد احتملته فى الماضى، فهى غير قادرة على احتماله فى المستقبل لأسباب كثيرة وواضحة للجميع !!

***

الصحافة وتنازع السلطات:

بين فترة وأخرى تثار أكثر من أزمة أو مشكلة، بين الصحافة والسلطات الحاكمة من ناحية وبين الصحافة والأفراد من ناحية أخرى، وتبلورت فى أكثر من صورة، وكان محورها هو الخلاف على مفهوم حرية الصحافة ومداه، مسئولية الصحافة و واجبها، حريتها فى تناول الموضوعات العامة وحريتها فى نبش القضايا الخاصة.

فقد كشفت الأزمة التى وقعت فى عام ١٩٩٨ مثلا بين الحكومة

والبرلمان من ناحية وبين البرلمان والصحافة من ناحية أخرى عن سلبيات كثيرة تهدد تطور الهامش الديموقراطى القائم فى مصر، والسبب هو عدم الفهم الواضح لوظيفة وعمل كل منها.. و أول هذه السلبيات وأهمها غياب الفهم الصحيح لدور وطبيعة السلطات القائمة والحدود الواصلة والفاصلة بينها، وهى كما تقول المبادئ الديموقراطية المستقرة، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأخيرا السلطة الرابعة- مجازا- أى الصحافة ولكل منها اختصاصاتها التى يحددها الدستور.

وثانى السلبيات غياب التقاليد الديموقراطية المستقرة، رغم أن فى مصر " حكومة "قديمة قدم الزمن، وفيها برلمان منذ عام ١٨٦٦، وفيها صحافة منذ قرنين، لكن تقلب نظم الحكم وعدم ثباتها، أدى إلى اهتزازات كثيرة صعودا وهبوطا، مثلما أدى إلى غياب واضح فى تراكم التقاليد التى تحكم العمل السياسى.. بينما فى الديمقراطيات الحقيقية، تصبح التقاليد المتراكمة جزءا أساسيا من البناء السياسى- الثقافى، ولا تقل بأى حال عن الدستور والقوانين النابعة منه، بل إن بريطانيا أم الديموقراطية الغربية، تقفز فيها التقاليد المتراكمة عبر الزمن، منذ وثيقة " الماجناكارتا" قبل ثمانية قرون تقريبا، إلى المرتبة الأولى قبل القوانين، بدرجة تشكل هى الدستور غير المكتوب!

ولأن ذلك لا يزال غائبا فى الممارسة السياسية القائمة فى مصر الآن، فقد أدى إلى حدوث كثير من الأزمات والصدامات بين السلطات، رغم وجود دستور وقوانين، ولكن غياب التقاليد المتراكمة والصحيحة، يؤدى دائما إلى تصوير هذه الصدامات على غير حقيقتها ويسحبها

سحبا إلى مهاو عميقة من العداء أحيانا، ومن تحويل خلاف الرأى إلى خلاف شخصى بل عداء شخصى وذاتى فى معظم الأحيان، والنماذج التى يمكن أن نسوقها هنا أكثر من أن تعد وتحصى، ولكنها تمر أو سوف تمر، دون أن يجرؤ أحد على مناقشتها مناقشة صريحة طالما أن أطراف الأزمة، تلاقوا وتصالحوا بشكل شخصى!!

والذى فجر الأزمة هو أولا نقد مارسته الصحافة طويلا للحكومة والبرلمان، الأمر الذى أوغر الصدر فبدأت حملة ضده داخل مجلس الشعب، حتى وصلت ذروتها، حين حرض بعض النواب رئيس الدولة ضد الصحافة.

أما ثانيا، أى الجزء الآخر والأهم من الأزمة، فتمثل فى طبيعة العلاقة المعقدة بين بعض نواب البرلمان، ووزراء الحكومة، بسبب عدم استجابة الوزراء لكل طلبات النواب- وما أدراك بطلبات النواب- الأمر الذى أوغر أيضا صدر النواب ضد الوزراء، صعوداً لرئيس الوزراء نفسه.

ساعتها تلاقى هجوم عدد من النواب على الحكومة من ناحية وعلى الصحافة من ناحية أخرى، وتصاعد مع صيحات الغضب المطالبة تحت قبة البرلمان بمحاسبة الحكومة ومعاقبة الصحافة، فإذا ببعض الصحفيين يتهمون بعض النواب- ومن يحركهم- بتدبير مؤامرة ضد الحكومة وضد الصحافة، تهدف إلى عرقلة أداء السلطة التنفيذية من ناحية وتقييد حرية الصحافة من ناحية أخرى.. صعوداً إلى الصحافة الحزبية والمستقلة، التى طالما تحدثت عن تجاوزات " نواب الشعب " مستخدمة اتهامات من العيار الثقيل، ابتداء بممارسة النصب والبلطجة، وانتهاء بالتمسك بمقاعد

البرلمان رغم إحكام النقض ضدهم التى تبطل عضويتهم بسبب التزوير فى الانتخابات التى حملتهم إلى البرلمان !!

هكذا تراكمت المشاعر الغاضبة يوما بعد يوم، حتى ضاقت بها النفوس، فظهرت على السطح سافرة!

ورغم أن كثيرين قد انزعجوا من هذه الأزمة المثارة و ملابساتها وممارساتها، إلا أننى رأيت فى الأمر غير ذلك، إن كنا نتحدث فعلا عن الممارسة الديموقراطية الحقيقية، وإن كنا نبغى فعلا تطويرها ودفعها للأمام وإن كنا نتمسك قولا وفعلا بالدستور الذى حدد اختصاصات السلطات الثلاث أو الأربع- بإضافة الصحافة- ونظم العلاقة بينها.

إذ أن جوهر العمل الديموقراطى الحقيقى، يقوم على تفاعل هذه السلطات- اتفاقا واختلافا- وليس على تحالف السلطات واتفاقها المطلق، إذ من الطبيعى أن تختلف السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية لأن الأولى رقيبة على الثانية، وأن تختلف " سلطة " الصحافة مع الاثنين لأنها أيضا تمثل الرقيب الشعبى عليهما، لكن فى غياب التقاليد المترسخة والمتراكمة لدينا، تتفجر الأزمات عند أول احتكاك وتطيش الاتهامات، وتحاول كل سلطة أخذ الأمر كل الأمر بيدها، لتردع الأخرى أو تحتويها، وهذا هو مصدر الخطر الحقيقى على استمرار واستقرار الديموقراطية فى بلادنا!

ولنا هنا عدة ملاحظات رئيسية فى صلب الموضوع هى على التوالى:

**** أولا**: لا ينكر إلا جاحد أو جاهل، أن فى! مصر قدرا واضحا من الحرية، هو بالضرورة مختلف عما كان سائدا خلال حكم الرئيس عبد

الناصر الذى اتسم عصره بما يسمى الشمولية والمركزية بسبب صدام الثورة فى سنواتها الأولى مع عداءات كثيرة فى الداخل كما فى الخارج، وكذلك عما كان سائدا فى عصر الرئيس السادات الذى رغم إطلاقه لشرارة عودة التعددية الحزبية منذ عام ١٩٧٦ وإلغائه الرقابة المباشرة على الصحافة إلا أن السمة الشمولية استمرت حتى بلغت درجة الاحتقان السياسى تدهورا إلى الاغتيال والعنف المسلح عام ١٩٨٠-١٩٨١.

ومن أهم المبادئ التى استقرت فى العصر الراهن، إطلاق حرية الرأى والتعبير نسبيا من خلال الصحف القومية والحزبية والمستقلة، التى تعرضت لأزمات لكنها سرعان ما تجاوزتها نتيجة لنمو الوعى الديموقراطى فى المجتمع ورفضه العودة إلى الممارسات الشمولية المتحكمة، كذلك من أهم هذه المبادئ استقرار التشكيلات الحكومية بهياكلها الرئيسية وإجراء انتخابات برلمانية منتظمة رغم ما يشوبها عادة من اتهامات بالتزوير، وإعلاء سلطة القضاء واحترام أحكامه، بما فى ذلك حل مجلس الشعب أكثر من مرة، فى سابقة نادرة الحدوث.. وكلها أمور أشاعت تفاؤلا بتطور الممارسة الديموقراطية وأملا باستكمال منظومتها فى القريب عن طريق إصلاح سياسى ودستورى شامل، يعبر عن التوجه الديموقراطى السليم والدائم.

** **ثانيا:** فى هذا المناخ، ولأسباب عديدة، قام نوع نمطى من التوافق والانسجام التام بين الحكومة- السلطة التنفيذية- والبرلمان - السلطة التشريعية، والسبب هو الأغلبية الساحقة التى حازها الحزب الوطنى الديموقراطى فى الانتخابات، وهو كذلك ضياع الحدود الفاصلة

بين الحكومة والبرلمان، فى ظل القاسم المشترك الأعظم الذى هو سيطرة الحزب الوطنى صاحب الأغلبية الساحقة!

لقد اعتبر الحزب أن الحكومة والبرلمان من نتاج كفاحه بل من ممتلكاته المباشرة فهو صاحبهما معا، لا يجب عليهما الخروج عن التزامه الحزبى، واعتبرت الحكومة أن الحزب الوطنى والبرلمان من ممتلكاتها، عليهما مساندة قراراتها وسياساتها دون تردد، واعتبر البرلمان أن الحكومة حكومته فهى بسبب أغلبيته الحزبية تأتى أو تذهب وعليها بالتالى أن تستجيب فورا لطلبات النواب حتى لو كانت طلبات فردية، تكسبهم شعبية فى دوائرهم الانتخابية.

فى ظل هذه العلاقة الغائمة- غير الديموقراطية- وفى غياب التقاليد المتراكمة اختلطت الأوراق على مائدة هزتها بعنف معارضة وهجمات الأحزاب الأخرى، وأزعجتها بقوة حملات الصحافة خصوصا ضد الهيمنة الحزبية والانفراد بالسلطة- الحكومية والتشريعية- وضد الفساد، وكلها أمور ساعدت على اختلال العلاقات وذوبان الحدود الفاصلة بين السلطات.

فكان طبيعيا أن يغضب النواب ضد الحكومة إن هى تقاعست عن تلبية طلباتهم، وأن تغضب الحكومة على النواب إن هم أظهروا معارضتها، أو حتى التململ منها، ولو كان لدينا تقاليد مستقرة إضافة إلى الدستور لما غضب أحد، لأن الطبيعى ديموقراطيا أن يختلف الجميع أو يتفقوا، عبر الحوار الصريح على قضايا أساسية تهم المجتمع، ابتداء من التوجهات السياسية العامة، إلى خطط التنمية، ومن احترام الدستور والقضاء وحماية الحريات الأساسية، إلى أوضاع الأمن واحترام حقوق

الإنسان، ومن مناقشة المشروعات العملاقة الجديدة والجريئة، إلى مناقشة وإقرار أو عدم إقرار الموازنة العامة، ومن خطوات التطبيع مع إسرائيل وصعود الهيمنة الصهيونية، إلى الاختراق الغربى وبروز الهيمنة الأمريكية.. ولكن!!

** **ثالثا:** فى هذا المناخ أيضا ارتبكت مفاهيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم من ناحية، والصحافة من ناحية أخرى، لأن التقاليد الديموقراطية كذلك غائبة بل لأن نظرة كل منهم لدور الصحافة نظرة قاصرة!

فلا تزال الحكومة- السلطة التنفيذية- تعتبر الصحافة وكل وسائل الإعلام الأخرى، مملوكة لها، رغم كل قرارات التحرير، بل رغم نصوص الدستور، التى نصت على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة، لا تزال الحكومة، رغم هامش حرية الرأى والتعبير الذى لا ينكر، تنظر إلى الصحافة على أنها " أداة من أدواتها" قد تختلف النظرة هذه من رئيس حكومة أو وزير إلى آخر، لكن الخط العام يظل الحاكم، وقوامه تصور تبعية الصحافة القومية خصوصا للحكومة، مثل تبعية الصحف الحزبية للحزب الذى يصدرها، أما الصحافة المستقلة فما زالت تتنازع بين انطلاقة الحياة وانطفاءة الموت، لأن حق إصدار الصحف ظل مقيدا!

والأمر نفسه ينطبق على السلطة التشريعية، التى يهيمن على أغلبيتها القائمة، الحزب الوطنى الديموقراطى، كلاهما- البرلمان وحزبه، أو الحزب وبرلمانه، يعتبران الصحافة من توابعهما عليها إتباع خطهما ومساندة أعمالهما، وألا حقت عليها اللعنة والمطاردة والمحاصرة- ومازال الرأى العام يتذكر الهجمة الشرسة التى شنتها الحكومة والبرلمان

وبالتالى الحزب صاحب الأغلبية على الصحافة لتقييد حريتها، عام ١٩٩٥ حين صدر على عجل القانون الشهير سيئ السمعة والصيت رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ إذ مر من الحكومة إلى البرلمان إلى الصدور والتطبيق خلال دقائق لتأديب الصحفيين وتكميم حرية الصحافة، بتوافق السلطتين التنفيذية والتشريعية!

ولولا الرفض العنيد للصحفيين والمساندة القومية الهائلة لحرية الصحافة، ولولا حكمة رئيس الدولة الحكم بين السلطات، لما تراجعت السلطتان التنفيذية والتشريعية عن قانونهما سيئ السمعة، فإذا بهما يمرران بنفس السرعة قانونا جديدا أكثر تحررا، مخالفا للقانون السابق، هو القانون ٩٦ لسنة١٩٩٦ .. ترى ألم يكن من واجب البرلمان حامى حمى الدستور والحارس على الحريات الديموقراطية وفى مقدمتها حرية الصحافة، التريث عند مناقشة القانون الأول، بدلا من الاستجابة المتعجلة للحكومة، أو لضغوط الحزب صاحب الأغلبية؟ احترازا لما قد يأتى به الغد!!

ربما لو فعل ذلك فى تلك الواقعة، وفى وقائع أخرى مشابهة وتريث وناقش وعدل واعترض على سلق القوانين والتسرع فى إصدارها، حتى وهى معيبة ومطعون عليها دستوريا، لما استأسدت عليه الحكومة فى كل وقت.. ولو أن الحكومة اقتنعت بالحدود التى تفصل سلطاتها التنفيذية، عن السلطات التشريعية للبرلمان، بصرف النظر عن الانجرار وراء هيمنة الالتزام الحزبى الضيقة، لما غضب منها وعليها النواب عند أول صدام حتى لو كان شكليا، ولو أن الجميع، سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية، آمنوا قولا وفعلا بحرية الرأى والتعبير وفق القواعد الديموقراطية

والتقاليد الحقيقية، لما غضبوا من نقد الصحافة وممارسة حريتها فى مناقشة ونقد ونقض السياسات الحكومية والممارسات البرلمانية، ولما وصلوا إلى جرجرة الصحفيين إلى المحاكم وتعمد حبسهم فى قضايا رأى!

ومرة أخرى نقول.. لكن !!

الآن.. كيف نخرج من هذه الأزمة التى قد تتكرر كثيرا!!

بداية نقول فنعيد ونزيد، إن جلسات المصالحة التى عقدت أو سوف تعقد لن تحل الأزمة وتفك احتقانها، لأن جذور الأزمة ضاربة فى الأعماق، وواضحة بأسبابها التى هى ضياع الحدود الفاصلة بين السلطات وغياب التقاليد الديموقراطية الراسخة، بسبب الذوبان بين الحكومة والحزب والبرلمان، وإصرار كل هؤلاء على أن الصحافة تابعة لهم خادمة لأهدافهم مطيعة أو يجب أن تكون مطيعة لأوامرهم.. وهذا غير ديموقراطى!

لو كنت من الحكومة لاقتنعت بأن البرلمان سلطة مستقلة، ولذلك فمن حقه مناقشة سياسات الحكومة بحرية وعلانية- مثل كل البرلمانات الديموقراطية- وعليها هى التوفيق بين سياساتها وبرامجها وخططها، وبين توجهات ومناقشات وقرارات البرلمان، دون خلاف شخصى أو غضب ذاتى..

ولو كنت من البرلمان، لتمسكت بالدستور ودافعت عنه وعملت على تطوير الممارسة الديموقراطية ليس بالمسارعة للاستجابة لكل طلبات الحكومة ومشروعات قوانينها بحلوها ومرها، ولكن بنقدها وتعديلها أو

رفضها وفق المصالح الحيوية والعامة للشعب الذى هو السيد الحقيقى و الوحيد للحكومة والبرلمان، وفق المبادئ الديموقراطية الحقيقية.

ولو كنت من الصحافة، وأنا بالفعل منها، لتمسكت بشعاع الأمل الأساسى، أى بهامش الحرية الحالى، ودافعت عنه وعملت على تطويره و إطلاق الديموقراطية الكاملة، وذلك بممارسة النقد الموضوعى السليم للحكومة والبرلمان معا، دون خوف من غضبهما ودون حساب للمناصب والمكاسب أو المتاعب!!

فسبحان الحى الباقى.. الكل يزول ويبقى وجه الله الحقيقة الدائمة، فمن هو فى الضوء اليوم قد يغشى فى الظالم غدا، ومن هو فى كرسى الوزارة قد يتزحلق من فوقه فجأة، ومن ينعم بميزات البرلمان الآن، سوف يجلس إلى جوارى على الرصيف العام قريبا..

ذلك هو قانون الحياة فلماذا لا نتكاتف جميعا دفاعاً عن الحرية التى هى أبقى وأفضل!

***

هوامش

(١) كان محمد على الباني الأصل، جاء إلى مصر ضمن جيش الإمبراطورية العثمانية، واستولى على الحكم بعد أن قهر دولة المماليك، وظلت أسرته تتوارث عرش مصر حتى أسقطت ثورة يوليو ١٩٥٢ الملكية وطردت آخر ملوكها الملك فاروق.

(٢) منذ أن عرفت مصر القوانين والتشريعات فى القرن التاسع عشر، تراكمت فيها هذه التشريعات، حتى وصلت إلى أكثر من. آ ألف قانون سارى المفعول الآن.

(٣) صلاح الدين حافظ- كتاب " صدمة الديموقراطية ".

(٤) د. محمود أمين العادلى- حرية الصحافة طوق النجاة لسائر الحريات.

(٥) صلاح الدين حافظ- كتاب " أحزان حرية الصحافة"

(٦) مصطفى مرعى- الصحافة بين السلطة والسلطان

(٧) تقرير لجنة الملكية والإدارة- المؤتمر الثامن للصحفيين المصريين عام ١٩٩١ .

(٨) نص الميثاق

الفصل السادس

حق معلومات وتضارب السياسات

6

أصبحت قاعدة سائدة، أن يتحدث الجميع- خاصة فى العالم الثالث، عن ظاهرة الخلل الواضحة، فى التدفق الإعلامى، بين الشمال والجنوب، أو بين الجنوب والجنوب، حيث تتدفق الرسائل الإعلامية عادة وبنسبة عالية وبضغط مكثف، من دول الشمال الغنية الصناعية المتقدمة، إلى دول الجنوب الفقيرة المتخلفة، وحيث تتعقد أساليب التبادل الإعلامى المتوازن بين دول الجنوب بعضها مع بعض...

لكننا فى عالمنا العربى، نتحاشى الحديث، عن الخلل شديد الوضوح، فى التدفق الإعلامى، بين الدول العربية بعضها وبعض، ربما درءا للمشاكل وتهربا من المصاعب واتقاء للمتاعب، لسبب أساسى، هو ارتباط الإعلام رسالة وصناعة، استيرادا وتصديرا، توجيها وإرشادا، بالسياسات العامة للنظم العربية الحاكمة، على اختلاف مشاربها وعقائدها وتوجهاتها ذلك أن مناخ الشمولية ومنطق التحكم وصولا للاستبداد، الذى ران على الوضع السياسى العربى فترة طويلة من الزمن، قد أدى إلى تحويل الإعلام إلى أداة من أدوات الدعاية السياسية مرتبطة أشد الارتباط بالنظم الحاكمة، حتى لو ادعت هذه النظم ممارسة الديموقراطية!

وبقدر ما حولت النظم الحاكمة، الإعلام بكل وسائله، إلى أداة دعائية صارخة تسيطر على تشكيل الوعى العام، والى سلاح قمع للرأى العام، بقدر ما تمسكت بالجيش وقوى الأمن، لتكون وسيلة أخرى من وسائل القمع لحماية " الأمن والاستقرار"، وبذلك أصبحت النظم الحاكمة، تعتمد على الإعلام وعلى القوى المسلحة، لتكريس الاستمرار وحماية الاستقرار.

وحين نتحدث عن الإعلام فى بلادنا العربية، يجب أن نتعرض بالضرورة إلى تلك العلاقة المركبة والمعقدة، التى تحكم علاقة السلطة الحاكمة بوسائل الإعلام المختلفة، ومن فهم طبيعة هذه العلاقة، نستطيع أن نفهم حقيقة التدفق الإعلامى العربى من ناحية، وارتباطه بالسياسات الإعلامية الرسمية من ناحية أخرى، ومدى اختراق هذه السياسات، بل

هيمنتها على كل وسائل الإعلام وان اختلفت الدرجات وتباينت الظلال فى النتيجة النهائية ...

على أنه إذا كانت السياسات الإعلامية الرسمية فى العالم كله، تنقسم صراحة إلى نوعين محددين، أولهما هو ذلك النوع السائد فى الدول الديموقراطية ذات الطابع الغربى، حيث قيم الليبرالية والحرية سائدة، وثانيهما هو النوع الثانى السائد فى الدول الشمولية بمختلف أنماطها، حيث التحكم المركزى فى الإعلام، وفى غيره من نشاطات المجتمع والدولة، هو المهيمن، فإننا نلاحظ أن الدول العربية على اختلاف نظم الحكم القائمة، تميل بوضوح نحو المفهوم الشمولى المركزى التحكمى، فى تعاملها مع الإعلام.

ولذلك ليس من الغريب أن نلاحظ، أنه حتى النظم العربية، الدستورية، أو ذات الملامح- الديموقراطية والتجارب الليبرالية- وكم هى قليلة- تلجأ فى تعاملها مع وسائل الإعلام، إلى الاختراق المباشر والهيمنة الكاملة، وإن كانت تمارس ذلك بغلظة أقل وبفظاظة أخف، وبقبضة حريرية الملمس وإن كانت- كغيرها من النظم الفردية والقبلية والديكتاتورية- هى قبضة حديدية الجوهر، نتحكم فى إدارة وسائل الإعلام وتوجيه وسائلها والتحكم فى تدفقها بشكل مباشر وكامل، دون أدنى مبالغة.

ويعود هذا الوضع المحدد لطبيعة العلاقة بين الإعلام والسلطة، فى الدول العربية إلى مجموعة من العوامل هى:

١- ضعف التطور الاقتصادى الاجتماعى، وسريان التخلف الفكرى

والثقافى، مما أدى إلى انتشار الفقر والتخلف والأمية الأبجدية والثقافية، بنسب عالية فى معظم أرجاء الوطن العربى.

٢- الأمر الذى أدى بالضرورة إلى ضعف الوعى العام بحقوق الإنسان وحرياته وبواجباته، ومن ثم تعرقل انتشار الديموقراطية بقيمها الإنسانية الأصيلة، مقابل سريان الفلسفات الشمولية والأنماط الديكتاتورية والصيغ القبلية الوراثية المتحكمة .

٣- دخول الوطن العربى، فى المواجهة السياسية العسكرية الفكرية، مع الغرب الأوروبى الأمريكى الصاعد، ومن ثم سقوط الطرف العربى الأضعف، فى قبضة استعمار الطرف الأقوى، الأمر الذى انتهى ليس فقط بالاستعمار الأوروبى- منذ عصر الكشوف الجغرافية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم الاستعمار الأمريكى المختلف قليلا، منذ القرن العشرين ومعه الاستعمار الصهيونى، ولكنه انتهى إلى اختراق الحضارة الغربية بكل قيمها وأفكارها وسياساتها وطموحاتها، للحضارة العربية الإسلامية السائدة فى المنطقة، ومن ثم ممارسة هيمنة كاملة على العرب ثقافة وفكرا و إعلاما واقتصادا، وصولا للتبعية شبه المطلقة .

٤- وحين ننظر إلى طبيعة علاقة الإعلام ولسياساته وتدفقه ورسائله، بالسلطة الحاكمة فى بلا دنا بمختلف توجهاتها، نكتشف على الفور أنها علاقة مركبة معقدة، قائمة فى الجوهر على أساس معادلة الهيمنة والاختراق الرسمى للإعلام من ناحية ، وعلى التبعية والارتباط من جانب الإعلام بالسلطة الحاكمة من ناحية أخرى.

٥- وفى الوقت نفسه حين ننظر إلى علاقة الإعلام العربى بشكل

عام، بالإعلام الدولى، نراها أيضا علاقة مركبة معقدة- مرة أخرى- قائمة على اختراق الإعلام الغربى وهيمنته على الإعلام العربى، من ناحية، مقابل خضوع الإعلام العربى وتبعيته للاعلام الغربى من ناحية أخرى..

ومن خلاصة العوامل السابقة، وبعضها تاريخى وموضوعى، نستنتج مبدئيا كيف أن التدفق الإعلامى العربى وارتباطه بالسياسات العربية، وبالسياسات غير العربية، ارتباط قائم، و إن كان مختلا، يحتاج بالضرورة إلى إعادة نظر.

ولذلك صدق من قال أن التدفق الإعلامى يعتبر من أكثر القضايا تعقيدا فى المنطقة العربية، فأحد جوانب هذه القضية، يتصل بتوسيع مجال حرية الفكر والرأى، ولكن جانبا آخر منها يتصل بالغزو الفكرى ويمكن أن يكون انسياب الأخبار والمعلومات والأفكار، وسيلة للتلاعب، تهدف إلى فرض قيم غير ملائمة على المواطن العربى، كما قد يكون نافذة يطل منها المواطن على العالم الخارجى، وقد تكون وسيلة لدعم الوحدة والتكامل بين الشعوب العربية، كما قد تكون وسيلة لتكريس عزلة بعضها عن بعض وتفكيك وحدتها.

وحين نضع هذه المقولة ومثلها كثير، موضع الاختبار العملى الواقعى فى عالمنا اليوم، نجد أن الحادث والسائد هو غلبة التأثير السلبى القائم دائما على الاختراق والهيمنة، بمعنى أن التحكم السياسى الرسمى، فى التدفق الإعلامى، قد أدى فى جانب من جوانب الصورة إلى مصادرة حرية الرأى ونفى حق المعلومات كحق أساسى من حقوق الإنسان، مقابل الهيمنة الفكرية الإعلامية، سواء جاءت هذه الهيمنة على

شكل سيطرة حكومية مطلقة أو نسبية، أو جاءت على شكل اختراق وغزو أجنبى قاهر ومتحكم، خصوصا فى ظل المنجزات الهائلة لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال .

وقد انتهى الأمر عمليا، إلى أن التدفق الإعلامى بين الدول العربية، قد تعرقل _ لأسباب سياسية وإجراءات إدارية- فضلا على أن الإعلام قد تحول إلى سلاح من أسلحة المواجهات العربية العربية، بدرجة باعدت بين الدول العربية- خاصة حين يحتدم الخلاف السياسى- ومن ثم ساعدت فى بناء أسوار العزلة العربية من ناحية، مقابل زيادة الارتماء فى أحضان التبعية الأجنبية من ناحية أخرى...

وهذه قمة التناقض الراهن !

***

ويفرض علينا ذلك كله ضرورة التوقف بتركيز شديد أمام مجموعة من المحددات الأساسية هى:

١- علينا أن ندرك عمق التحولات الكبيرة والخطيرة فى مجال الصحافة والإعلام والمعلومات التى أحدثها الكمبيوتر باستخداماته المتنوعة، والأقمار الصناعية وموجات الميكروويف والكوابل وشبكات الألياف الضوئية والليزر، فى إثراء المعلومات وانسيابها وتغذية شبكاتها المتزايدة، الأمر الذى يفرض علينا سرعة المتابعة والمواكبة والاستفادة وتبادل الخبرة والتجربة مع الأكثر تقدما فى هذا المجال.

٢- عادة ما ينصرف الذهن حاليا، إلى متابعة التقدم الهائل الذى حققه الإعلام الإلكترونى- خاصة شبكات البث التليفزيونى- وقدراته

التـأثيـرية الواضـحـة على المتلقين بفـضـل توفـر عناصـر الإبهـار البـراق والسـريع وبتـدفق المعلومـات، عـبـر الصـورة والألوان والحـركة السـريعـة والحيوية الشديدة والتغطية المباشرة للحدث فور وقوعه، الأمر الذى قد يسحب الأرض من تحت أقدام الصحافة المطبوعة بدرجة من الدرجات .

٣- لكننا يجب أن نلاحظ بالمقابل الدور المؤثر الذى تلعبه تكنولوجيا الاتصـال والمعلومـات فى تطوير أسـاليب الصـحـافة المطبوعـة لتبـقى فى مـيدان المنافسـة.. ولقد وضح ذلك من خـلال أثر هذه التكنولوجـيـا فى تحديث الطباعة والجمع والنسخ والإرسال والاستقبال والطبع فى أماكن متعددة بعيدة في وقت واحد.

وقـد بدأت بعض الصـحف العـربيـة فى الاسـتـفـادة من هذا التطور المذهل بعد أن كان الأهرام وسباقا حين بدأ إرسال صفحاته عبر الأقمار الصناعية لطبعها فى لندن عام ١٩٨٤، وسبقه أو تبعه كثيرون مثل جريدتى الشرق الأوسط السعودية، والحياة اللبنانية وإن ظلت الحركة بطيئة فى هذا المجال مقارنة ببلاد أخرى.

٤- ولأن المعلومـات هى العـصب الحسـاس فى كل وسـائل الإعـلام والاتصال : وفى الصحافة بشكل خاص، فإن الكمبيوتر قد بدأ يلعب دورا رئيسيا فى العملية الاتصالية والصحفية بالذات، وذلك بجمع وتحليل وتخزين وتحديث واسترجاع وبث المعلومات بكفاءة أكبر وسرعة أكثر.

ونلاحظ أولا أن معظم صحفنا قد بدأت الاستفادة، بهذا التطور المعلوماتى التكنولوجى الحديث، بديلا عن الطرق التقليدية القديمة-

كالأرشيف- فى حفظ المعلومات على أوراق مما يرضها للتلف والتآكل.

ونلاحظ ثانيا أن هذه الصحف استفادت أكثر بقدرة الكمبيوتر الضخمة على الحفظ والتخزين والاسترجاع خاصة فى ظل انفلات ثورة المعلومات وتعدد مصادرها وتنوعها، محليا ودوليا، الأمر الذى وفر مخزونا هائلا، لكن التخزين عبر الكمبيوتر ليس دليلا وحده- على استغلال منجزات العصر، إنما المهم هو القدرة على تحليل المعلومات ونشرها والاستفادة بها فى الوقت المناسب والمكان المناسب والطريقة المناسبة، وليس القدرة على حجبها وحبسها فى خزائن الأسرار.

٥- رغم تسابق صحفنا إلى استيراد بعض مخترعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واقتنائها والتفاخر بها، إلا أن المهم أولا هو تدريب الكوادر البشرية تدريبا فنيا وذهنيا عاليا لكى نستطيع التعامل معها بكفاءة .

والمهم ثانيا :هو البدء بالدخول فى مرحلة الاشتراك فى إنتاج مثل هذه التكنولوجيات من خلال التعاون الدولى.

٦- ورغم كل ما سبق فإننا يجب التنبيه إلى تأثر الصحافة المطبوعة بالمنافسة الشديدة التى يقدمها الإعلام الإلكترونى- خاصة البث التليفزيونى والإذاعى المباشر- بكل ما يحمله من إبهار وسرعة تلبية وحيوية حركة وقوة نفوذ.

ولعل هذه المنافسة تبدو واضحة الآن وستزيد فى المستقبل فى مجالات ثلاثة هى:

أ- سطوة الإعلان واختراقه وقدرته التمويلية، تلك التى كانت تعتمد

عليها الصحف فإذا بالإعلان يتجه إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر جذبا وتأثيرا وهى الإعلام الإلكترونى.

ب- دخول القطاع الخاص الوطنى والشركات المتعددة الجنسية فى سباق محموم لامتلاك شبكات الإعلام الإلكترونى بل وابتلاع الصحف المطبوعة، عبر تكوين احتكارات ضخمة تضم الصحف والمجلات جنبا إلى جنب مع شبكات المعلومات ومحطات التليفزيون والإذاعة.

ج- تفوق الإعلام الإلكترونى فى سرعة الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية والمتعددة، وسرعة بثها على المشاهدين والمستمعين دون قيود الرقابة المباشرة أو غير المباشرة، ودون حدود الزمان والمكان، فالفضاء مفتوح والسماوات صارت بفضل مئات الأقمار الصناعية ميدانا فسيحا للأسرع والأقدر و الأكفأ..

وبقدر تأثر الصحف المطبوعة- التى يستلزم إعدادها وقتا طويلا نسبيا- بقدر استفادة الإعلام الإلكترونى من تدفق المعلومات وسرعة إذاعتها وبثها بفارق زمنى يصل لساعات طويلة عن الصحف.

وقد أدى التطور الحديث فى تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، إلى بروز الحاجة إلى وسيلة إعلامية جديدة، تجمع بين مميزات الصحيفة المطبوعة، ومميزات" التليفزيون، ألا وهى " الصحيفة الإلكترونية" التى أصبح يمكن استقبالها فى المنازل والمكاتب على شاشات من خلال اشتراكات خاصة .. وقد بدأت تجربة مثل هذه الصحيفة بالفعل منذ بداية التسعينات فى أوروبا وأمريكا ثم شهدت فيما بعد توسعا هائلا عبر العالم على أننا ننهى الحديث فى هذا المجال بالتركيز على خمس

ملاحظات ختامية تستدعى التفكير بروية وتمعن بأفق أرحب و أعمق .

* **الملاحظة الأولى**: في ظل انفجار ثورتي المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والانفتاح الكامل بين دول وحضارات وشعوب العالم، عبر السماوات المفتوحة تجدد الحديث عن قضية الحفاظ على الهوية الثقافية والدفاع عن الذاتية الوطنية والقومية، في مواجهة ما يسمى بالغزو الثقافي والاختراق الأجنبي والهيمنة الإعلامية، التي تمارسها بالفعل الدول الكبرى والاحتكارات الضخمة، بالاستخدام الأوسع والأكفأ للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال ولقدراتها المالية والفنية غير المحدودة وغير القابلة للمنافسة الآن على الأقل.

في هذا الصدد نضع أمام الجميع نموذجين، نموذج فرنسا في الغرب، ونموذج مصر في الشرق الأوسط .. ذلك أن فرنسا تنبهت مبكرا لقدرة المؤسسات الإعلامية والمعلوماتية والفنية والتكنولوجية الأمريكية، على إنتاج وترويج الرسالة الإعلامية والثقافية والفنية التي تريد بها إغراق العالم وتطويعه لمفاهيمها وسياستها و أخلاقها و أنماطها في مجالات الحياة المتعددة، تحت شعار الهيمنة الأمريكية...

وإذا كان بعض المثقفين الفرنسيين قد وقعوا على أكثر من بيان قبل سنوات ضد ما أسموه بالغزو الثقافي والإعلامي و السينمائي الأمريكي، لبلادهم خاصة ولأوروبا والعالم عامة، مما يهدد هويتهم وذاتيتهم فان فرنسا الرسمية نفسها، هي التي عارضت وجادلت أمريكا طويلا في نهاية عام ١٩٩٣ قبل التوقيع على " اتفاقية الجات " حول تحرير الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي، تماما كما هو الحال مع تحرير التجارة والاقتصاد، مقابل هذا الموقف الفرنسي، كانت مصر أيضا من أبرز دول

العالم الثالث التى تنبهت لهذه القضية وأثرها على ثقافات الشعوب الأخرى .. لكن الحركة المصرية لم نكن بمثل نشاط الحركة الفرنسية، وها نحن اليوم نعيش تأرجحا واضحا، بين سياسات وآراء و اتجاهات حائرة، اتجاه ينادى بمواجهة "الغزو" الأجنبى واتجاه لا يراه غزوا، رأى ينادى بالاندماج الكامل حتى التبعية الكاملة، واتجاه يقاوم ويطالب بضرورة التوازن فى عصر لا يعرف الاستقلالية الكاملة معنى محددا، خصوصا بعد الانفراد الأمريكى بالعالم..

* **الملاحظة الثانية**: مقابل كل ما يقال عن مخاطر الغزو الثقافى والهيمنة الإعلامية، فى إطار الهيمنة السياسية والاقتصادية بل والعسكرية الأمريكية، التى يشهدها العالم اليوم فى ظل القطبية الواحدة، بعد القطبية الثنائية، فإن مأزق الدول الصغرى والشعوب الفقيرة يكمن فى أن قدرتها على المقاومة لا زالت ضعيفة و إمكاناتها لا زالت هشة، مما يعرضها للاستقطاب الحاد ما بين التبعية الكاملة، وبين الانعزال الكامل.

المأزق الحقيقى الواضح الآن، أنه فى ظل ثورتى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بالشكل الغريب الذى سبق أن أوضحنا جانبا منه، أصبح مستحيلا الانعزال والتقوقع والابتعاد عن جاذبية الحركة العالمية بكل إيجابياتها وسلبيتها، وبالتالى أصبح مستحيلا العودة إلى قيود المنع وسدود التشويش وفرض الرقابة، فيما يتعلق بقضيتنا الراهنة وهى قضية المعلومات وحرية انسيابها وتدفقها، وحق المواطن العادى فى أن يعرف ويدرك بحرية ثم يعبر عن رأيه وموقفه بحرية.

إن سياسة حجب المعلومات والتحكم فى تسريبها أو منعها لم يعد

سلاحا ميسرا فى أيدى الدول والحكومات والحكام، كما كان الحال عليه فى الماضى، حيث كانت القدرة على التحكم فى المنبع ميسورة وسهلة.. لقد كسرت آثار تجمع ثورات المعلومات و التكنولوجيا و الديموقراطية الحديثة كل القيود وتخطت كل الحدود، بأشكالها النمطية السابقة، سواء كانت قيود سياسية وقانونية و إدارية، أو كانت حدود أ جغرافية وحضارية، بل إنها تطرح أمامنا بديلا جديدا ومغريا، ألا وهو التعددية بكل صورها وعلى مختلف درجاتها ومجالاتها[1] تعددية سياسية وثقافية و اقتصادية و اجتماعية، تعددية محلية و إقليمية ودولية، تتجاوز أيضا التقسيمات النظرية والأيديولوجية التى كانت سائدة من قبل، رغم أن صعود الهيمنة الأمريكية يهددها فى الصميم.

* **الملاحظة الثالثة**: معنى ما سبق أننا ندخل من الآن فصاعدا، العصر الذهبى المتوقع للحريات الفردية والجماعية، إذا ما سارت الأمور فى خط تطورها الطبيعى.. ونعنى أن تضافر الثورات الثلاث للديموقراطية و المعلومات والتكنولوجيا، قد بدأ يتيح للإنسانية بشكل عام، وللفرد البسيط بشكل خاص، حرية واسعة لم تعرفها الحضارة البشرية من قبل، فى استقاء وإداول ونتبع المعلومات و التحليلات من مصادرها المتعددة و المتنوعة، وفى اختيار ما يريد وتجاهل ما لا يريد ومن ثم بناء مواقفه وتحديد اختياراته وبلورة آرائه بحرية والمعنى العكسى لذلك، هو تراجع فكرة التحكم المركزى للسلطة وتخفيف قبضة الحكم، ليس فقط فى مجل التدفق الإعلامى والانسياب المعلوماتى، ولكن أساسا فى كل نشاطات الحياة الإنسانية من رسم السياسة إلى تنظيم الاقتصاد، ومن تشكيل الرأى العام، إلى تراكم الثقافة، ومن توجيه

النشاط الفردى إلى بناء منظومة القيم الاجتماعية العامة.

* **الملاحظة الرابعة:** تقودنا الملاحظة السابقة إلى ضرورة التنبه، إلى التأثير المتوقع لثورات الديموقراطية و المعلومات وتكنولوجيات الاتصال، على مجمل التطور العام فى المجتمعات خاصة تلك الفقيرة الموارد والإمكانات، الضعيفة الهياكل والبنى التحتية مثل مجتمعاتنا ذلك أننا نعتقد أن تأثير هذه الثورات، بما تحمله من رياح لا يمكن صدها، سيكون غلابا وخاصة على مسارات الحراك الاجتماعى الثقافى الأخلاقى من ناحية ، وعلى مسارات التطور السياسى و الأيديولوجى والإعلامى من ناحية أخرى

أخذا فى الاعتبار أن مثل هذه الدول- ونحن بالضرورة منها- تعانى مشاكل معقدة وأزمات متصاعدة و احباطات متزايدة، من أزمة الفقر والتخلف إلى أزمة الديون والتبعية، ومن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة، إلى مشاكل التطرف والتعصب والإرهاب و الاختراق، ومن احباطات البطالة والأمية إلى احباطات فقدان الأمل فى المستقبل الأفضل!

وبقدر ما ستعانى هذه الدول و المجتمعات من تأثير التدفق الإعلامى والمعلوماتى، وجاذبية النماذج و الأنماط المبهرة، التى ستقدمها تكنولوجيا الاتصال- خاصة الإعلام الإلكترونى الغربى الأكثر تأثيرا وإبهارا- مما سيغرى المحبطين اليائسين ويثير تمردهم فى وقت واحد، بقدر ما ستعانى من نفس تأثير هذا التدفق الإعلامى والمعلوماتى على إثارة إحساس المواطن العادى، بحقه فى حياة كريمة، وبحريته فى أن يعرف أو لا يعرف، فى أن يشارك أو لا يشارك، مما يعنى مزيدا من احتمالات

التطور والتقدم السلمى، أو على النقيض مزيدا من احتمالات الانقلاب و التمرد و الثورة و الانغلاق..

إنها كما نرى جدلية شائكة، تحتاج إلى بحث أعمق وبلورة أدق!

* **الملاحظة الخامسة والأخيرة:** إن كل ما سبق من ملاحظات، لا بد أن يسلمنا إلى الوقوف حيرى أمام سؤال حائر على الدوام .

ألا وهو ما العمل إذن، كيف نتعامل مع هذا التطور المذهل، كيف سنجاريه، هل نقاطعه ونخاصمه ، أو هل نندمج فيه ونتأقلم مع شروطه وضروراته .. هل نفتح الباب واسعا أمام رياح الحرية، أم نسد النوافذ ونفرض القيود ونقيم السدود، و الأهم، هل يستطيع أمثالنا من الدول الفقيرة الصغيرة، مجابهة نزعة الهيمنة الأمريكية المطلقة، التى تحارب لفرض قيمها وثقافتها وسياستها على العالم!!

الحقيقة التى نؤمن بها، هى أننا حقا فى موضع اختبار صعب... لكنه ليس اختبارا يستحيل النجاح فيه، بشرط أن نوفر لذلك عوامل النجاح المتمثلة فى الرغبة ثم فى القدرة...

نحن لا نستطيع أن نؤيد الاستسلام الكامل لتبعية الهيمنة السياسية والاقتصادية والإعلامية، ولا نقبل شروط الغزو الثقافى الاجتماعى الأخلاقى وضغوطه، القادمة عبر انطلاق التدفق الإعلامى و الانسياب المعلوماتى وتكنولوجيا الاتصال، وتحت شعار حرية الرأى والتعبير والمعرفة بشكل مطلق ..

لكننا فى الوقت نفسه لا نقبل، بل لا نقدر على أن نحرم مجتمعاتنا من الاستمتاع بمنجزات ثورات العصر، بكل ما تحمله من تدفق

معلوماتى وتداخل ثقافى واندماج سياسى واقتصادى واجتماعى، بشرط أن تكون لدينا الرغبة والقدرة، على الإسهام بجدية و إيجابية فى هذه العملية المتداخلة المتشابكة ولو بالقدر اليسير، حتى لا نقع أسرى التبعية المطلقة والهيمنة المهينة!

إن لدينا موروثا تاريخيا وحضاريا وثقافيا هائلا، ولدينا إمكانات فكرية وبشرية ومادية معقولة ، ولدينا تقاليد ومؤسسات راسخة، تستطيع أن نشكل أساسا جيدا لانطلاقة جديدة وإسهاما إيجابيا فى التطور الإنسانى الراهن والمستقبلى.. وهذا هو رصيدنا الذى نراهن عليه ...

أى أننا ببساطة نطرح فكرة التمسك بالتوازن وبالحرية...

وبقدر ما أن كلمة التوازن هذه سهلة وبسيطة وموسيقية، بقدر ما هى صعبة ومعقدة!!

المهم هو من يستطيع تفهمها والتعامل معها بعقلانية وحرية وبتوازن أيضا، بعيدا عن الشطط فى القول والتطرف فى الفعل!

***

يصعب الحديث بطريقة علمية، عن قضية صناعة السياسات و دراسة القرارات و إصدارها، فى بلادنا، ذلك أن هذه القضية، كانت ولا زالت، ترتبط بعاملين رئيسيين، أولهما هو عامل العشوائية والتلقائية المرتبط حتما بدرجة التطور البطيئة، وثانيهما هو عامل الفردية المهيمنة على معظم مناحى حياتنا، خاصة إذا تعلق الأمر بالنخبة الحاكمة ودورها الانفرادى فى صناعة السياسات (٢) .

فى هذا المجال نتوقف أمام الملامح التالية:

١- الظاهرة العامة فى الوطن العربى، أن نظم الحكم على اختلافها، هى نظم تتسم بالفردية، ، سواء كانت ملكية مطلقة ، أو ملكية دستورية، أو كانت جمهورية ثورية، أو جمهورية برلمانية ، أو جمهورية وراثية ، وقد أدى ذلك إلى نتائج عديدة، نعايشها بوضوح، أبرزها انفراد الحاكم بالقرار مهما تحدث عن التعددية وحرية الرأى الآخر ومشاركة المؤسسات الجماهيرية، ولذلك فهو وحده الملهم والمرجع والمقرر، وعلى الآخرين سرعة التنفيذ بحرفية دقيقة ثم التحدث بحرية عن مناقب الحاكم و ديموقراطيته.

ومن الملاحظ فى هذا المناخ أن نظم الحكم العربية، قد أحكمت قبضتها بشدة، على أكثر الأجهزة حساسية وأشدها خطرا، ألا وهى جهازى الأمن بفرعيه (الجيش والشرطة) وجهاز الإعلام بوسائله المطبوعة والمرئية والمسموعة، وهى تستخدم جهاز الأمن لتأمين الحكم ودعم نظامه وسيطرته، وتستخدم جهاز الإعلام لتلميع الحاكم وترويج صورته البطولية شبه المؤلهة، خاصة فى أذهان عامة الشعب حيث الأمية الأبجدية والثقافية عالية ومؤثر ة.

٢- وقد نتج عن ذلك، نجاح النظم الحاكمة فى اختراق الأعلام بكل وسائله وأجهزته، وفى السيطرة الكاملة على صناعة السياسات العامة للدولة، سواء الخارجية أو الداخلية، وسواء الاقتصادية أو الثقافية والإعلامية، أو العسكرية والأمنية، فى غيبة كاملة أو شبه كاملة من مؤسسات المجتمع المدنى القوية القادرة على المشاركة، مثل البرلمانات المنتخبة انتخابا ديموقراطيا حقيقيا، و الأحزاب و القوى السياسية، المعبرة تعبيرا واقعيا عن مصالح شعبية، و النقابات المهنية والاتحادات

العمالية و الجمعيات الأهلية ذات الوزن والتأثير، فى صنع القرارات.

٣- الأمر المؤكد إذن، هو ارتباط صناعة السياسات بصفة عامة، والسياسات الإعلامية بصفة خاصة، بدرجة التطور الاقتصادى الاجتماعى، وبمدى التطور الديموقراطي وشيوع حرية الرأى والتعبير، وبمستوى التعليم والتربية والثقافة فى المجتمع.

على أن الأمر فى حالتنا يدل على أن تدنى المستوى الاقتصادى الاجتماعى واختناق التطور الديموقراطى، وهبوط التعليم والثقافة والوعى العام، مقابل ارتفا ع نسبة الفقر والتخلف، حيث تقع معظم الدول العربية بين الدول السبعين الأفقر فى العالم، ومقابل ارتفا ع نسبة الأمية، حيث تصل فى بعض البلاد العربية إلى ما فوق الستين فى المائة، بينما هى لا زالت فى دولة كبيرة كمصر، التى بدأت نظام التعليم الحديث منذ أكثر من قرن ونصف، نتأرجح حول الخمسين فى المائة صعودا أو هبوطا!!

كل ذلك يدل على صحة المقولتين السابقتين، أى على نجاح النظم الحاكمة فى السيطرة الحديدية والانفراد المطلق، عن طريق القبضة الأمنية، والهيمنة الإعلامية، ليس فقط على صنع القرارات والسياسات، ولكن أيضا على تشكيل وصناعة الوعى الشعبى ومن ثم الانفراد بالرأى العام .

٤- على أن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، التى بدأت مؤثراتها مع الثمانينات من القرن العشرين، قد حملت إلينا، ضمن ما حملت، رياح الموجة الديموقراطية الهائلة، التى اجتاحت العالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

وفى مواجهة تكنولوجيا الاتصال الفائقة القدرة، استطاع إعلام البث التليفزيونى المباشر، أن يخترق الحدود الجغرافية، ويقفز فوق القيود السياسية و القانونية، ويدخل إلى البيوت بأسهل الطرق، حاملا معه تدفقا إعلاميا غزير المضمون متعدد المصادر، متفوقا على التدفق الإعلامى الوطنى بكل عوامل التنوع والجاذبية والإبهار بصرف النظر عن المصداقية أحيانا .

ولقد كان من النتائج الإيجابية لذلك، اتساع الوعى العام بالأحداث والتطورات المحيطة، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة و الخاصة، وفى مقدمتها حقوق الإنسان فى الرأى وحرية التعبير، الأمر الذى خلق تحديات جديدة وجريئة للنظم الحاكمة المنفردة بصفة عامة، ولأجهزة الإعلام الوطنية المخترقة و الخاضعة للهيمنة الحكومية و السيطرة البيروقراطية، بصفة خاصة .

٥- وبقدر ما حمل التدفق الإعلامى الخارجى، القوى والمبهر والمؤثر، من ملامح إيجابية، بقدر ما أثار المخاوف، خاصة من جانب الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة فى تفسير الأحداث والتاريخ، ومن ثم يؤمنون بنظرية الغزو الثقافى و الإعلامى الغربى، الهادف إلى ترويج الأفكار والقيم وبسط النفوذ الأجنبى وفرض الهيمنة.

وبقدر ما نجحت النظم الحاكمة فى بلادنا، فى اختراق الإعلام والسيطرة عليه وتجنيده- دعائيا- لصالحها، بقدر ما فشلت هذه النظم وأجهزة إعلامها، فى التعامل مع الاختراق الأجنبى الغلاب، الذى يصعب إن لم نقل يستحيل التحكم فيه!

ولعل هذا يطرح إشكالية مضافة، يجدر بنا التعمق فى دراستها، وهى هل نعتبر هذا التدفق الإعلامى الأجنبى، غزوا واختراقا وهيمنة، أم نعتبره وعيا ونعمة، هل نتعامل معه بمنطق الرفض والإدانة، أم نتعامل معه بمنطق التعاون والتلاقى والاستفادة خاصة فى تغيير المفاهيم البالية و الأفكار المتحجرة، وفى إعادة صياغة السياسات بديموقراطية أكثر، تحترم حق المشاركة للجميع، حكاما ومحكومين!

على أننا حين ندرس محاور صناعة السياسات الإعلامية على المستوى العربى وقدرتها على تشكيل الرأى العام، وارتباطها بالتدفق الإعلامى الداخلى والخارجى على السواء، خاصة فى ظل القدرة المتصاعدة على الاختراق متعدد الاتجاهات والأهداف، فإننا نرصد أربعة محاور رئيسية هى على التوالى:

أ- السياسة الإعلامية تجاه الداخل: أى التدفق الإعلامى المحلى نحو الرأى العام الداخلى، والملاحظ أن هذا التدفق يأتى رأسيا ومن جانب واحد، أى من أعلى إلى أسفل، من الحاكم إلى المحكوم، ونادرا ما تتمكن أجهزة الإعلام، فى معظم الأقطار العربية، من تحقيق التوازن فى التدفق، من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، مثلما يحدث فى الدول الديموقراطية.

ومن الواضح أن هذا الخلل فى توازن التدفق الإعلامى، مرتبط بالضرورة، بطريقة صنع السياسات، وهذه مرتبطة كذلك بنوعية النظام الحاكم وفلسفته وأساليبه، ذلك أن نوعية النظام، يفرض نوعية السياسات العامة، ومن بينها السياسة الإعلامية [٣].

ب- السياسة الإعلامية العربية العربية :وهذه تحكمها فلسفة الاستقلالية أكثر مما تحكمها فلسفة التكاملية، وبقدر ما أن عقلية الاختراق، تحكم التدفق الإعلامى على المستوى الوطنى والمحلى، بقدر ما أن عقلية الاختراق المتبادل، هى التى تتحكم على المستوى القومى العربى.

لقد واكب مرحلة الاستقلال الوطنى العربى، خاصة فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين، روح هائلة، من تدعيم الخصوصية وبناء الذاتية، تأكيدا للاستقلال، وكان من قواسم ذلك كله، بناء ترسانات القوانين والتشريعات، جنبا إلى جنب مع بناء المؤسسات الوطنية، وتدعيم الجيش، و إطلاق الإذاعات ووسائل الإعلام وإصدار الصحف ورفع العلم، وعزف النشيد رمزا لكل ذلك.

وبدلا من الاندماج- خاصة فى عصر ازدهار الروح القومية- نمت عوامل الاستقلال والانفصال، وكان الإعلام هو أكثر الموضوعات حساسية فى التعامل، فهو الناطق الرسمى والمعبر والمهيج، سلاح الصراع فى الخلافات العربية العربية التى سرعان ما اشتعلت، وهكذا نشأت فى كل دولة عربية قوانين المطبوعات والرقابة، وفرضت القيود المتبادلة على وسائل الإعلام، و ارتبط كل ذلك بطبيعة السياسات الإعلامية القطرية من ناحية، وبطبيعة العلاقات العربية الثنائية من ناحية أخرى.

ج- السياسات الإعلامية الأجنبية تجاه الداخل العربى: وربما ندعى أن هذه السياسة هى الأكثر ذكاء وفطنة وانفتاحا، ليس بهدف منزه عن الهوى، ولكن تنفيذا لسياسات محددة ومرسومة، وتحقيقا لمصالح واضحة.

لقد أصبح التدفق الإعلامى الغزير، عبر وسائل الإعلام الحديثة، المستفيدة إلى أقصى درجة، بكل مخترعات تكنولوجيا الاتصال فائقة القدرة، وسيلة أساسية، من وسائل الحضارة الغربية– الأوروبية الأمريكية– فى نشر مفاهيمها وأفكارها، وترويج فلسفتها، وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية و العسكرية و الثقافية، الهادفة إلى فرض هيمنتها، عن طريق اختراق الثقافات و الحضارات والدول الأخرى، خاصة النامية المتخلفة والفقيرة.

ولأنها حضارة قائمة على العلم والتنظيم والإدارة المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة، فإنها تعتمد سياسات مدروسة بعيدة المدى، خاصة إذا تعلق الأمر بالتعامل مع العقل والوعى والرأى العام، وبقدر ما نرى منبر هذه الدقة الغربية فى الثبات والتنظيم المدروس، بقدر ما نرى التناقض و التذبذب وعدم النبات فى السياسات الإعلامية العربية.

ولذلك لم يكن غريبا أن نرصد نشاط أكثر من خمسين إذاعة أجنبية باللغة العربية موجهة للعالم العربى، وأن، تزدحم السماوات العربية بالأقمار الصناعية الغربية، لبث الإرسال التليفزيونى متعدد المحطات والموجات، وأن تشكل وكالات الأنباء الغربية الرئيسية، المصدر– الرئيسى للتدفق الإعلامى على وسائل الإعلام العربية، بنسبة ترتفع إلى ٨٥٪ من المواد المذاعة و المنشورة.

د– السياسات الإعلامية العربية تجاه الخارج: لقد مضى وقت طويل حتى أفاقت الدول العربية، على ضرورة أن يكون لها صوت مسموع عبر سياسة إعلامية واضحة، تجاه الخارج... ولا شك أن، الوفرة النفطية، وتصاعد أسعار النفط خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، قد أدى

إلى تراكم المداخيل المالية الهائلة فى بلدان النفط العربية، التى تحولت إلى عمالقة مالية- وليس بالضرورة اقتصادية سياسية عسكرية- مما وفر لها القدرة والرغبة فى امتلاك وسائل إعلام قوية داخليا وعربيا على السواء.

ولا شك أن هذه الدول النفطية ذات القدرات المالية الهائلة، كانت سباقة فى امتلاك وسائل إعلام قادرة خارج الإطار العربى، سواء كانت على شكل صحف ومطبوعات تصدر من عواصم أجنبية، أو كانت محطات إذاعة وتليفزيون تبث من خارج الحدود العربية، تحمل رسالة إعلامية محددة ومعبرة عن النظم العربية الحاكمة ذات القدرات المالية الكبيرة، تحاول طرح نفسها بديلاً لدول ونظم حكم أخرى كانت لها القوة والنفوذ السياسى الثقافى الإعلامى، فى عصور ماضية!

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن هذه القدرة المالية قد بذلت جهدا كبيرا فى اختراق وسائل الإعلام المتعددة، والتأثير من ثم على صنع السياسات وتوجيه القرارات والسيطرة على الرأى العام، فى أكثر من دولة عربية أخرى، فيما عرف بموجة الإعلام النفطى...

وباستثناء التجربة المصرية فى إصدار طبعات دولية من جريدة الأهرام "تطبع فى لندن ونيويورك وفرانكفورت " وفى إطلاق القناة الفضائية التليفزيونية المصرية، وباستثناء محاولات لبنانية ومغربية وأردنية محدودة فى مجال الإرسال الخارجى، فإن السمة الغالبة هى سيطرة الأموال النفطية عبر شركات حكومية مباشرة، أو شركات خاصة مدعومة حكومياً، على معظم وسائل الأعلام المطبوعة والمرئية و المسموعة التى تصدر وتبث من خارج الحدود العربية، وتتوجه إلى المهاجرين "

العـرب فـى الخـارج، وإلى المواطنين العـرب فى الداخل، حـاملة رسـالة محددة[٤].

وإذا كانت نحو ٥٠ قناة فضـائيـة تليفـزيونية عربيـة حكوميـة، تبث وتتصـارع وتتنافس، بكل مـا يعنى ذلك من إمكانيات محـدودة، فان الغلبة تبدو واضحة، فى جانب بضع محطات تجارية عربية خاصة، تحتل معظم الوقت والمسـاحـة مـثل: تلفـزيون الشـرق الأوسط، وتلفـزيون العـرب، وأوربيت، وكلهـا ممولة سعوديا، سواء كان تمويلا تجاريا خاصـا، أو كان دعمـا حكوميـاً مبـاشرا، بتعاون وثيق مع الشبكات والاحتكارات الدولية الكبرى فى مجل التدفق الإعلامى، وقد وفر لها ذلك قوة الإبهار والجذب والتأثير على الساحة العربية بشكل عام [٥] .

ولنا هنا عدة ملاحظات أبرزها:

* أدى تخلخل المنظومـة العـربيـة، وتـهـاوى النظام العـربى بمفـهـومـه الذى كـان سـائدا منذ قـيـام الجـامـعـة العـربيـة عـام ١٩٤٥، تحت وطأة المتـغـيرات السـيـاسـيـة التى عـصـفت بالمنطقة فى السنوات الأخـيـرة، إلى تراجع مفهوم التنسيق والتكامل العربيين فى مختلف المجالات، السياسية و العسكرية و الاقتصـادية و الثقـافية... وكـان المجال الإعلامى هو الأشد تـأثراً بـهـذا الخلل، فـمـضـت كل دولة عـربيـة تضـع سـيـاسـتـهـا العـامـة والإعلامـية على انفراد، وتنافس شـقيقاتها الأخريات بكل مـا تستطيع من قوة مـادية ومـعنوية، وصـولا إلى التـضـارب والتناقض فـى أحـوال كثـيـرة، *تأثرا بالخط السـيـاسـى الحـاكم صـاحب السلطة فـى إصـدار القـرارات* وتوجيه السياسات.

ورغم أن الهيكل الرسمى العربى الممثل فى اللجنة الدائمة للإعلام العربى ومجلس وزراء الإعلام العرب، ظل قائما، يجتمع وينفض، إلا أن عمله ظل روتينيا مفتقدا للمبادرات فى رسم أو تنسيق السياسات الإعلامية العربية بجدية فاعلة.

* ولعل تجربة الخلاف حول القمر الصناعى " عربسات " والتنازع حول طريقة استغلاله وتحديثه وتوظيف إمكانياته، بمفهوم عربى شامل، يظل أفضل نموذج قائم[٦] على فشل التنسيق فى السياسات الإعلامية العربية، ورغم حالات الأفاقة المحدودة، التى تنتاب أجهزة التنسيق الرسمية بين السياسات الإعلامية العربية بين الحين والآخر.

إلا أن غياب التنسيق بين السياسات الإعلامية العربية، قد أدى فى جانب إلى تضارب هذه السياسات فى معظم الأحيان، وتصارعها فى أحيان أخرى... وأدى فى جانب آخر إلى " تعددية" فى مصادر تدفق الإعلام عبر وسائل حكومية وتجارية متنافسة، وربما يكون ذلك تطورا إيجابيا بالمفهوم الليبرالى، يخدم حق القارئ والمشاهد والمستمع فى تعددية المعلومات وحريته فى الوصول إلى بعض مصادرها على الأقل.

* مقابل تراجع التنسيق العربى كما أسلفنا، فإن التبعية الإعلامية للخارج قد زاد ت بمعدلات واضحة، وتمثلت هذه التبعية، فى الاعتماد شبه الكلى على مصادر المعلومات ووسائل نقل الأحداث الأوروبية والأمريكية، وفى استيراد البرامج والمواد والأجهزة التكنولوجية، وفى استخدام الأقمار الصناعية والكوابل وشبكات المعلومات التى يحتكرها الغرب، حتى بات الأمر اختراقا صريحا من طرف قوى متقدم متطور، له فلسفته وسياساته وأهدافه وثقافته وقيمه التى يريد نشرها، لطرف

ضعيف متخلف مستورد، غابت سياساته وفلسفته وبهتت ثقافته و انحرفت قيمه.

ويبدو ذلك الاختراق واضحا فى اعتماد محطات البث التليفزيونى العربى التجارية، مثلاً، اعتمادا شبه كلى على الاحتكارات الدولية عابرة القارات والشركات متعددة الجنسيات، القابضة على مصادر المعلومات وأسرار تكنولوجيا الاتصال خاصة.. وهو اعتماد قد يبدو مفيدا من الناحية الوقتية المرحلية، لكنه ضار على المدى البعيد، خاصة إذا ظل الاعتماد متزايدا والتبعية متصاعدة فى غياب مشاركة عربية إيجابية، سواء فى صنع وتدفق المعلومات أو فى التعرف على أسرار التكنولوجيا والإسهام فى تطويعها وتطويرها.

وبينما الانفتاح على الهيمنة الإعلامية العربية على أشده، بدرجة تصل كما قلنا إلى حد التبعية، فان الانغلاق العربى العربى يتزايد ويحكم قبضته الحديدية والمتخلفة ضيقة الأفق، على الواقع العربى، بل على كل دولة عربية على حدة ... وما أشبه الليلة بالبارحة فيما يتعلق بالقيود والسدود...

قبل عدة عقود وبالتحديد فى فبراير ١٩٦٥ بالكويت، أصدر المؤتمر الأول لاتحاد الصحفيين العرب، توصياته، وكان من أهمها تلك المتعلقة برفع القيود العربية المتبادلة عن الصحف على النحو التالى:

١- يوصى المؤتمر المؤسسات الصحفية اليومية بتشجيع تبادل الصحف العربية فيما بينها.

٢- يوصى بالعمل على تسهيل إقامة مكاتب التوزيع فى الدول

العربية.

٣- السعى لدى جميع الجهات العربية المختصمة بشئون النقل والبريد والشحن لجعل أجور شحن الصحف رمزية.

٤- إلغاء الرسوم التى تفرضها بعض الحكومات على دخول الصحف العربية.

وبقدر ما أن هذا المؤتمر- الأول- لم يتعرض فى مناقشاته وتوصياته لقيود قوانين المطبوعات العربية، وتأثيرها على التبادل الإعلامى العربى، بقدر ما جاءت توصيات المؤتمر الثانى لاتحاد الصحفيين العرب- القاهرة فبراير ١٩٦٨، لتنص على ذلك صراحة وفى المقدمة:

١- يوصى المؤتمر بالسعى سعيا دائبا ومتواصلا لإزالة كافة القيود والمعوقات التى تحول دون انتقال الصحف العربية من بلد عربى لآخر.

٢- تضيق الرقابة على دخول الصحف العربية، بحيث لا تمارس إلا فيما يتعارض مع المصالح الأساسية للدولة " ونلاحظ أن هذه عبارة مطاطة أسئ استخدامها دائما"

٣- ألا تلجأ الدولة إلى مصادرة الصحف، إلا إذا دعت لذلك ضرورة وطنية أو قومية قصوى، وفى هذه الحالة لا تصادر الصحيفة كلها، وإنما يكتفى بنزع الصفحة أو الصفحات المعترض عليها....

مرة أخرى ما أشبه الليلة بالبارحة، فها هى سياسة تقييد حرية الرأى والتحكم فى تدفق المعلومات، وممارسة الرقابة المباشرة وغير المباشرة، ومصادرة الصحف و المطبوعات كليا أو جزئيا، ومطاردة الصحفيين و الإعلاميين و التضييق عليهم، و اختراق المؤسسات

الإعلامية المختلفة بتطويعها أو إخضاعها وإرهابها، قد أصبحت سياسات عامة وممارسات متفق عليها، فى معظم الدول العربية، بصرف النظر عن الشعارات البراقة التى تتحدث بصوت جهورى، عن الديموقراطية وصيانة حقوق الإنسان، وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير وتعدد مصادر المعلومات والتدفق الإعلامى!

***

كان من نتيجة التضارب الشديد فى صناعة السياسات العربية خاصة الإعلامية بسبب تناقض المفاهيم والأهداف، أن برزت على سطح الواقع، ظواهر جديدة، بعضها جاء بثمار إيجابية طيبة الأثر والمذاق، وبعضها جاء على العكس...

وسوف نتوقف بالتمعن أمام ثلاث ظواهر منتقاة فى هذا الصدد نأخذها حالة للدراسة هى على التوالى.

١- اختراق الإعلام لترويج أهداف سياسية محددة.

٢- معادلة كبت حرية الرأى والهروب عبر الحدود.

٣- صراع الديناصورات على شاشات التليفزيون.

(1)لقد شهدت السنوات الأربع الأولى من عقد التسعينات (١٩٩٠-١٩٩٤) خمسة أحداث كبرى أثرت تأثيرا هائلاً فى الساحة العربية بشكل عام، وكانت وسائل الإعلام خاصة الصحف و التليفزيون، هى الميدان الذى جرت فيه معارك هذه الأحداث، وهى فى نفس الوقت السلاح، الذى استخدم فى المعارك، سواء كانت معارك محلية بين فئات مختلفة وقوى سياسية متعددة داخل كل بلد، أو كانت معارك إقليمية بين

أكثر من دولة، أو معارك دولية، تداخلت فيها أطراف عالمية متعددة.

وطبقا للتسلسل الزمنى، فإن هذه الأحداث الخمسة هى على التوالى، حرب الخليج الثانية، غزو العراق للكويت ثم حرب عاصفة الصحراء المدمرة، واندلاع موجات العنف المسلح والتطرف الفكرى و الدينى، وهجوم السلام الهادف لتصفية الصراع العربى الإسرائيلى عبر الاتفاقيات الثنائية، وتصاعد الدعوة للتطور الديموقراطى وحماية حقوق الإنسان، وأخير ا حرب توحيد اليمن..

وحين نخضع هذه الأحداث الخمسة- رغم تغير توقيتاتها واختلاف أهدافها ونتائجها لقواعد التطبيق والاختبار، وكيفية تعامل وسائل الإعلام العربية معها، سوف نكتشف بسهولة ويسر مجموعة بارزة من الملاحظات أولها، أن الغالبية المطلقة من وسائل الإعلام العربية، قد خضعت لقيود وتوجيهات سياسات النظم الحاكمة، حتى لو أبدت غير ذلك، وثانيها أن الرقابة المباشرة وغير المباشرة، قد جرى ممارستها بدرجات مختلفة، وثالثها أن القارئ والمستمع والمشاهد، وقد فقد نقته فى مصداقية وسائل إعلامه المحلية والقومية، اتجه إلى متابعة وسائل الإعلام الأجنبية أملا فى البحث عن الحقائق و المعلومات، ورابعها أن سياسة الاختراق والاختراق المتبادل لوسائل الإعلام، قد نفذت بعلانية، سواء اختراق حكومة بلد معين لوسائل إعلامها حتى المستقلة وشبه المستقلة، أو اختراق بلد لوسائل إعلام بلد آخر، أو اختراق الإعلام الأجنبى للإعلام العربى، وخامسها أن سلاح الاختراق كان متنوعا من إغراء السلطة إلى إغراء المال والرشوة، ومن الضغط المقنع إلى الإكراه السافر، ومن شراء ذمم الصحفيين والإعلاميين إلى شراء الصحف و الإذاعات كلية..

وإذا أخذنا الهجوم الإعلامى الهائل، الذى مهد وواكب ثم أعقب حرب الخليج الثانية كنموذج، فإننا لا بد أن نتوقف بالاندهاش أمام حجم اختراق وسائل الإعلام العربية لتأييد وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك، وحجم الأموال الهائلة التى أنفقتها الأطراف المتورطة مباشرة فى الصراع على هذا الهجوم الإعلامى، وحجم التدفق المعلوماتى والتأثير الإعلامى الغلاب، الذى صبته وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الأمريكية، على المنطقة العربية دعما لأهداف سياسية وترويجا لأفكار وحملات دعائية محددة..

وكل ذلك وقع فى غياب المفاهيم الواضحة والسياسات الصريحة، على المستوى الإقليمى والعربى القومى على السواء، وكان المواطن العادى هو الضحية الأساسية!

(2)حين نتحدث عن الظاهرة الثانية، وهى كبت الحرية والهروب إلى الأمام، فإننا لن نجد أمامنا أفضل من موضوع الصحافة العربية المهاجرة، كحالة للدراسة...

صحيح أن الصحافة العربية، عرفت الهجرة منذ القرن التاسع عشر لأسباب وضغوط سياسية سواء عبر الحدود العربية- من بلد عربى إلى بلد عربى آخر- أو عبر الحدود الخارجية، أى من بلد عربى إلى بلاد المهجر الأجنبية، مثل هجرة الصحافة اللبنانية والفلسطينية والسورية إلى مصر فى الحالة الأولى، ومثل هجرة الصحافة المغاربية إلى فرنسا، والصحافة المشرقية إلى أوروبا و أمريكا، والصحافة المصرية إلى باريس، كجريدة العروة الوثقى لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده..

لكن الجديد هو الهجرة الحديثة للصحافة العربية المأزومة اقتصاديا

والمطاردة سياسيا، إلى الملاجئ الآمنة فى أوروبا، خاصة منذ السبعينات من القرن العشرين، حيث تضافرت عدة أسباب دفعتها إلى الهروب إلى المجهول منها على سبيل المثل لا الحصر،استغلال المناخ الديموقراطى فى الغرب خاصة حرية التعبير للصدور هناك هروبا من قيود الرقابة والمصادرة فى البلاد العربية، والاستفادة بالمناخ الليبرالى فى الغرب الذى يوفر تدفق المعلومات وتطور تكنولوجيا الاتصال، والاستمتاع بحرية الوصول إلى القارئ العربى المسافر والمهاجر، وكل ذلك يدخل فى باب الأسباب التبريرية للهجرة.

لكن هناك أسبابا أساسية أخرى، لا بد من التعرض لها بصراحة ووضوح، وهى أن الوفرة المالية النفطية، التى تدفقت على بعض الدول الخليجية منذ منتصف السبعينات، قد دفعتها إلى امتلاك ذراع إعلامية قوية تعبر عن مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية، وتروج لأفكارها ومبادئها، وتلمع نظمها ووجوه حكامها، فسعت إلى تحقيق ذلك عبر ثلاثة طرق، أولها بناء مؤسسات إعلامية وطنية " محلية" ممولة بسخاء، ولما أثبتت هذه قصورها المهنى والسياسى و الفنى، لجأت إلى اختراق وسائل الإعلام في الدول العربية المؤثرة و المتقدمة- خاصة مصر ولبنان تحديدا- وكان ذلك ثانى الطرق، أما ثالث الطرق، فكان شراء أو استئجار صحفا و إذاعات وتليفزيونات، تصدر وتبث من أوروبا وتتوجه إلى المتلقى العربى فى كل مكان...

هكذا تلاقت الأهداف وتقابلت المصالح، فالصحف والإذاعات المهاجرة وجدت التمويل السخى، و الحكومات القادرة وجدت سلاحها الإعلامى الدعائى، فاستغل كل منهما الآخر حتى الاستنزاف المهنى

والمالى.. ولذلك لعبت الصحف المهاجرة دورا رئيسيا كسلاح مؤثر فى الخلافات السياسية والصراعات الإعلامية التى اندلعت بين الدول العربية المختلفة، تحاول كل منها استقطاب الرأى العام، وصياغة الوعى العربى وفق أهدافها..

وبقدر ما ازدهرت ظاهرة الصحافة المهاجرة أبان مراحل اشتداد الأزمات العربية، واعتمادا على الوفرة المالية النفطية، بقدر ما عادت وانتكست، بل واندثر معظمها- اللهم إلا بعض الاستثناءات الباقية- اثر هدوء الخلافات السياسية، ونتيجة للأزمات المالية التى تعرضت لها الدول الممولة خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط ونقص المداخل وزيادة الإنفاق على اهتمامات أخرى، فضلا عن الاستنزاف الهائل فى شراء وتكديس الأسلحة وصولا للاستنزاف الأضخم الذى حدث فى حرب الخليج الثانية التى تكلفت نحو ١٤٠ مليار دولار عند أوسط التقديرات العالمية، وما تبع ذلك من التزامات مالية ظلت تتزايد حتى الآن.

(3)تبقى الظاهرة الثالثة فى هذا الخصوص، وهى صراع الديناصورات على شاشات التليفزيون، تعبيرا عن سياسات إعلامية متضاربة من ناحية، وانعكاسا لثورة العصر خاصة القدرات الهائلة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتدفق الإعلامى متعدد المصادر من ناحية ثانية، وسقوطا فى فخ الاختراقات السياسية الوطنية والأجنبية من ناحية ثالثة.

إذ بقدر ما تراجعت ظاهرة ازدهار الصحافة العربية المهاجرة للخارج، للأسباب التى ذكرناها آنفا، بقدر ما تقدمت ظاهرة صعود محطات الإذاعة وشبكات التليفزيون العربية- تمويلاً ولغة على الأقل-

العـاملة من خـارج الحـدود العـربيـة والموجـهـة إلى المواطن العـربى فى الداخل، قـفزا فوق القيود السـياسـية والقـانونية والخلافـات العقـائدية والحدود الجغرافية فـها هو عملاق جديد اسمـه ثورة التكنولوجيا وتدفق المعلومـات لا يعرف معنى لكل هذه الحـدود والقيود والسـدود، حـاملا فـوق ظهـره الأسطورى، خليطا غريبـا من تدفق المعلومـات وتعـدد مصـادرها، وقـوة الإبـهار وجـاذبيـة التـأثير وتضـارب السـياسـات، وتنـاقض الأهداف، وتعـارض المصـالح، وتعـدد الاخـتـراقـات الفـكرية والثـقـافيـة والإعـلاميـة، و السـيـاسـيـة أيضـا ... وفى كل ذلك من الإيجـابيـات بقـدر مـا فـيـه من السلبيـات التـى يجب رصـدها ومناقـشـتـهـا، فى دراسـات مـتـخـصـصـة ومتعمقة.

وكمـا يقـول الخبير الإعلامـى العربى المعروف، سعد لبيب فى دراسـتـه " تدفق الأخبار والمواد الإعلامية فى المنطقة العربية " أن عام ١٩٨٨ شـهد بداية تـشـغـيل أنظمـة البث الفـضـائى المبـاشـر فى أوروبا الغـربيـة، وذلك بإطلاق القمر الفرنسى (TDF-1) بالتـحديد فى نوفمبـر من العام المذكور، وتبعه القمر الألمانى (TVSAT -2) فى أغسطس ١٩٨٩ وتبعته أنظمة أخرى من البث المبـاشـر من بريطانيـا وإيطاليـا ولوكـسـمـبورج، فـضـلا عن الاسـتـخدام واسـع النطاق للأقمـار متوسطـة القوة فـى أوروبا، التـى تصل للمشـاهدين عن طريق بدائل تكنولوجيـة مـختلفـة، وقد دخلت بعض الدول العربية فى نطاق هذا البث المبـاشـر والمتوسط القوة أو على هـامشـه، كمـا أن أول خدمـة تليفـزيونيـة عربيـة غيـر حكوميـة، بدأت فـى المغرب واحـتلت قناة ثـانيـة على الأرض المغـربيـة فى المرحلة الأولى- فـبـراير ١٩٨٩- ثم توسـعت بمرحلتـهـا الثـانيـة مسـتخدمـة الاتصـالات الفضـائيـة للوصـول إلى

المشـاهدين العـرب فى أوروبا الغـربيـة، والى المشـاهدين فـى بعض دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، حاملة تدفقا إعلاميا عربيا واضحا. (٧)

ومن اللافت للنظر أن هذه الطفـرة التكنولوجـيـة، بما حـملتـه من موجات التدفق الإعلامى و المعلوماتى، قد جذبت انتباه المشاهدين، مثلما شـدت اهتـمام المسـئولين، الأمـر الذى وضح مـبكرا خـلال مـؤتمر وزراء الإعلام العرب فى دورته الرابعة والعشرين، المنعقدة بتونس فى ٢٤-٢٥ من أغسطس ١٩٨٩، باعتـبارها قضـيـة رئيسـية لها تأثيـرات حـالة ومستقبلة قوية، تستدعى وضع سياسات إعلامية عربية جديدة وعاجلة..

ومن اللافت للنظر أيضا، أن البدايات الأولى للبث الفضائى المباشر، واحتمالات تأثيرها على المشاهد العربى، قد أثارت ارتباكا عند واضـعى السياسات الإعلامية العربية، فقد تصور البعض، أنه يجب على العرب مواجهة هذا الغزو الثقافى والاختراق الإعلامى الغربى، ومقاومة تأثيراته، ومنع وصوله إلى المشاهدين العرب والتأثير عليهم، بحجة مخالفة العقائد والشرائع والقيم و الأخلاقيات.

بينما أخذ البعض الآخر، موقفا أكثر مرونة، إذ تفهموا منذ البداية أنه من الصـعب، بل من المستحيل، وضع قيود على الهجوم التكنولوجى الجديد، الذى لا يعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية أو الأخلاقية، لأنه يصل وسيصل دون عوائق، متخطيا قدرة أى دولة على محاصرته أو منعه آو حتى التشويش عليه ومصادرته.. ومن ثم رأوا ضرورة التعايش معه وقبوله بشروط، وضرورة الانفتاح على هذا التقدم التكنولوجى الإعلامى المعلوماتى الهائل، والتعامل معه والاستفادة من قدراته وتطويع إمكانياته.

ومن الواضح أن الرأى الثانى، هو الذى ساد فى النهاية، لأسباب موضوعية، وصولا لدخول مجال استخدام إمكانيات الأقمار الصناعية الغربية، وتطوير قدرات القمر الصناعى العربى- عربسات- بمراحله الجديدة و إطلاق القمر المصرى نايل سات، وإنشاء قنوات فضائية تليفزيونية حكومية، وتأسيس شركات تجارية وخاصة للبث التليفزيونى عبر الحدود القطرية و القومية والدولية فى مواجهة منافسات إقليمية ناشئة، خاصة من جانب التليفزيون الإسرائيلى، الذى بدأ بث رسائله وبرامجه مبكرا عن طريق القمر الصناعى)انتلسات ٥- الشعاع الشرقى) لتصل إلى بلاد عربية عديدة، حاملا فكرا وثقافة وسياسة وقيما، مخالفة ومتحدية فى الوقت نفسه، ثم إطلاق أقمار صناعية إسرائيلية من سلسلة " أفق " سواء للتجسس على الدول العربية، أو لتقوية وتوسيع مجالات البث التليفزيونى القوى..

ومرة أخرى فرض هذا التحدى الإلكترونى بما يحمله من تدفق إعلامى لا يمكن تجاهله أو مصادرته، تحديات جديدة على صناع السياسات الإعلامية العربية أى وزراء الإعلام العرب، يستوى فى ذلك الخائفون من الغزو الثقافى المرتجفون من الاختراق الإعلامى، أو المجندون للتعايش مع التقدم التقنى والإعلامى، وفى هذا الإطار وتحت بند " أساليب مواجهة الثورة الإلكترونية الإعلامية" أصدر مجلس وزراء الإعلام العرب فى دورته بتونس ٢٤ - ١٩٩٨/٨/٢٥ قرارا يقول فيه:

"إن مجلس وزراء الإعلام العرب، أخذا فى الاعتبار، ضرورة أن يكون الإعلام العربى قادرا على التعامل، مع التطورات التقنية المتلاحقة فى عصر البث المباشر .. وإذ يقدر ما تبذله المؤسسات الإعلامية العربية، من

تطوير يهدف إلى مسايرة هذه الطفرة الإلكترونية.. وإذ يلاحظ أن دولا عربية قد اتخذت مواقف محددة، لمواجهة كيفية التعامل مع هذه الثورة الإعلامية والاتصالية فى حين أن هناك دولا أخرى ما زالت تنتظر، وإذ يجمع على أن الأمر يستحق الدراسة المتأنية، والتنسيق بين المواقف العربية المختلفة، للتوصل إلى رؤية موحدة يواجه بها الإعلام العربى تلك التحديات، فانه يوافق على عقد اجتماع تمثل فيه الخبرات الإعلامية المختلفة، لبحث هذا الموضوع، واقتراح الحلول والبدائل العلمية والعملية.."

وبقدر ما فى هذا القرار الأول، الذى يترض به واضعو السياسات الإعلامية العرب لقضية التدفق الإعلامى عبر ثورة تكنولوجيا الاتصال المتمثلة فى البث التليفزيونى المباشر، من تنبه عربى لضرورة البدء بالتخطيط ووضع سياسات محددة، بقدر ما فيه من ملامح الهزة التى أحدثتها ثورة التكنولوجيا هذه، وتأثيرها على السياسات العربية، وبرز ذلك فى الصياغة التى جاء عليها القرار، حين أفاضت فى استخدام ألفاظ وتعبيرات، مثل: المواجهة والتحدى، و التوصل لرؤية موحدة، ووضع البد ائل..

على أنه ما بين تاريخ ذلك القرار الصادر فى عام ١٩٨٩، وبين وقتنا الراهن جرت مياه كثيرة فى أنهار التدفق الإعلامى عبر ثورة التكنولوجيا، وظهرت أجيال جديدة من الأقمار الصناعية و الكوابل وكمبيوتر الاتصالات وشبكات المعلومات، وباقى المخترعات الإلكترونية الدقيقة، التى تحمل رسائل التدفق الإعلامى، سواء من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب، أو فيما بين الدول العربية وجوارها

الإقليمى..

وكان أبرز مظاهر ذلك، ظهور عشرات القنوات الفضائية الحكومية العربية، فضلا عن المحطات التجارية و الخاصة الأخرى، مما أدخل حالة التدفق الإعلامى، عبر البلاد العربية، فى مجال صراع الديناصورات خاصة عبر شاشات التليفزيون، بكل ما تعرفه من عناصر تنافس وعوامل صراع من أجل البقاء.

ومن الملاحظ هنا:

أولا: أن هاجس الغزو الثقافى الأجنبى وتهديده للذاتية الثقافية الوطنية والقومية، قد توارى قليلا، ليأخذ مكانه تعبير الاختراق الإعلامى والثقافى الأجنبى، للساحة الوطنية والقومية.

وثانيا: ظهر هذا الاختراق واضحا عبر هيمنة الشركات الدولية والاحتكارات متعددة الجنسيات، المهيمنة على صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وشبكات البث المباشر ووكالات الأنباء والصحف الكبرى فى العالم، ومن ثم لجوء وسائل الإعلام العربية إلى هذه الاحتكارات، للاستفادة من تسهيلاتها التكنولوجية وبرامجها الأخبارية و الترفيهية، ومن ثم الخضوع لهيمنتها.

وثالثا: ما يساعدنا على تأكيد ذلك لغة الأرقام، التى نقول أن نسبة ١٥٪ فقط مما تبثه المحطات التليفزيونية العربية حاليا إنتاج محلى، و٨٥٪ من الإنتاج المستورد، باستثناءات قليلة يأتى فى مقدمتها التليفزيون المصرى مثلا، الذى ترتفع فيه نسبة الإنتاج المحلى بفضل ما يمتلكه من قدرات وخبرات وإمكانات فنية وبشرية، والنسبة لا تختلف

كثيرا فيما يتعلق بوسائل الإعلام الأخرى،

خاصة الصحف، فلا زالت وكالات الأنباء الأوروبية والأمريكية الكبرى خاصة "رويترز" البريطانية والوكالة الفرنسية والوكالة الأمريكيةAP، تشكل المصادر الرئيسية بنسبة ٨٠٪ على الأقل مما تنشره الصحف العربية من معلومات وأنباء وصور.

ورابعا: شهدت السياسات الإعلامية العربية انفتاحا نسبيا فى التعامل مع قضايا التدفق الإعلامى خاصة القادم من الخارج- بسبب العجز عن مقاومته والفشل فى مصادرته- مثلما شهدت توسعاً بل تسابقاً، خاصة خلال عقد التسعينات، فى إطلاق المحطات التليفزيونية الحكومية وتأسيس وتمويل الشركات التجارية والخاصة، سواء عن اقتناع بضرورة مسايرة ثورة العصر- ثورة المعلومات والتكنولوجيا و السماوات المفتوحة- أو عن رغبة سياسية دفينة باحتلال قنوات الإرسال وموجات البث، لتحقيق أهداف معينة ونشر مفاهيم محددة فى أوساط الرأى العام العربى، بفضل القدرات التمويلية الهائلة، القادرة على شراء المعدات والقدرات الفنية و الإمكانات البشرية و البرامج اللازمة من مختلف الاتجاهات.

وخامسا: فإن من الملاحظ أن بعض السياسات الإعلامية العربية، تبدو متناقضة بل شديدة التناقض، فى التعامل مع قضية التدفق الإعلامى وحرية المعلومات، بل حرية المواطن- المتلقى- فى اختيار مصدره الإعلامى والتوجه إليه.

فبعض هذه السياسات المعبرة عن بعض الدول، أطلقت حرية نسبية

لمواطنيها فى استقبال التدفق الإعلامى، سواء عبر وسائل الإعلام الأجنبية أو العربية الموجهة، وبعض الدول الأخرى قيدت الأمور بقيود فنية وتكنولوجية، وبعضها الثالث فرض قيودا تصل إلى د رجة التحريم، كما هو الحال مع منع المواطنين فى وقت من الأوقات من استخدام أطباق الاستقبال التليفزيونى (دش) بحجة مقاومة الرذيلة الواردة عبر هذا الإرسال المهدد لقيم المجتمع وعقائده، وفرض فيما بعد رقابة من نوع ما على استخدام الإنترنت!

وفى الحالات الثلاث، فإن الأمر لا يزال يبدو كالهروب إلى الأمام بخطوات مرتجفة وسيقان مرتعشة وقلوب خائفة!!

***

بعد كل ذلك، يجب التنبيه، إلى أن هناك عوامل كثيرة، قد بدأت تلوح فى الأفق العربى العام، وتحدث تأثيراتها الواضحة فى مختلف المجالات، وخاصة فى المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية، وأبرزها ما يلى:

١- الموجة الديموقراطية، التى اجتاحت العالم ودفعت بالتطور السياسى الديموقراطى وضرورات احترام النظم و الدول المختلفة، فى العالم الثالث، للحريات العامة و الخاصة وحقوق الإنسان، خاصة حرية المشاركة السياسية و التعددية الحزبية، وحرية الرأى والتعبير والعقيدة، وفقاً للقواعد الدولية المتعارف عليها.

٢- ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا الاتصال، وفى مقدمتها تكنولوجيا البث المباشر والإنترنت، تلك التى لم تعترف بالحدود

السياسية والجغرافية، ولا بالقيود القانونية والإدارية، ولم تتوقف أمام عقبات المصادرة أو التشويش... فأغرقت العالم كله بفيض من المعلومات المنسابة والتدفق الإعلامى متعدد المصادر والاتجاهات.

٣- مرور المنطقة العربية، بحالة انتقال تاريخية، يطلق عليها عادة مناخ اللاسلم واللاحرب إذ تمت وتتم، اتفاقيات سلام ومفاوضات بين الدول العربية إسرائيل، هدفها إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى، الذى استنزف الطاقات العربية خاصة، فى الحرب و الصدامات العسكرية المفروضة فرضا، مما اضطر الدول العربية- خاصة فى دول المواجهة- إلى التركيز فى الإنفاق على الاستعدادات العسكرية، وعلى كل ما يخدم المجابهة مع إسرائيل، على حساب، تقليص الأنفاق على الخدمات و المرافق، وخاصة على التعليم والثقافة و الإعلام، والتنمية بمفهومها الشامل المتكامل، وان كان الإعلام الدعائى، قد أخذ اهتماما أكبر بالطبع، وكذلك على حساب تقييد الحريات العامة وكبت التطور الديموقراطى، باسم المعركة القومية ضد

العدو الصهيونى، ومع ذلك فالسلام لم يتحقق بسبب التعنت والتطرف الصهيونى المتصاعد، وبالمثل لم تتحقق الديموقراطية ولا التنمية العادلة.

٤- أدت تأثيرات العوامل السابقة إلى زيادة الوعى العام وتنبه المواطن إلى حقوقه وواجباته- بدرجات نسبية متفاوتة- و إلى عودة الروح إلى منظمات المجتمع المدنى، وفى مقدمتها تلك المهتمة بالتطور الديموقراطى وحقوق الإنسان وحرية الرأى والفكر..

٥- وقد انعكس ذلك بوضوح، ليس فقط على قيام وتأسيس الأحزاب السياسية- الخجول و المتردد- ولكنه انعكس كذلك على حركة إصدار الصحف وزيادة مساحة حرية الرأى بشكل مظهرى تدعيماً لليبرالية الوليدة.

غير أن المدقق سوف يكتشف بسرعة، أدت هذا كله يتم فى إطار محدود للغاية، وتردد واضح، فالسيطرة الحكومية على معظم وسائل الإعلام فى الوطن العربى، لا زالت هى العنصر الحاكم، وإذا كانت بعض الصحف المطبوعة - خاصة الحزبية- تتمتع فى بعض البلاد العربية صاحبة الهامش الديموقراطى المحكوم، بقدر معقول وملحوظ من حرية الرأى والتعبير، فإن اكثر وسائل الأعلام تأثيراً فى الرأى العام- خاصة مع انتشار الأمية الأبجدية والثقافية والسياسية- وهى. الإذاعة والتليفزيون، لا زالت تحت السيطرة الحكومية الكاملة، باستثناء الشركات التجارية الناشئة حديثا و التى تتمتع بقدر من حرية الحركة(٨) .

وحين نضع آثار العوامل الخمسة السابق ذكرها فى الاعتبار، نستطيع أن نحدد الاستنتاجات العامة التالية

* أولا :ان المنطقة العربية، نشهد مناخا عاما مضطربا، يفرض قواعده وشروطه، تناوره فيه تحديات الصراع و الحرب، وتحديات السلام و التطور، تحديات العزلة و الانغلاق، وتحديات الانفتاح والتواصل مع الآخرين فى كل مكان... وبقدر ما أن مناخ الحرب والصراع هو الذى فرض، أو كان الحجة، فى تعطيل التطور السياسى وعرقلة التنمية وتكميم الأفواه وكبت الحريات، بقدر ما أن أمل السلام والتعايش، يقتضى بالضرورة الانفتاح و اللبرلة و إطلاق الحريات ودفع التطور

السياسى و الاقتصادى والتنموى و الثقافى و الإعلامى.

* ثانيا: لا يمكن الفصل بين الدعوة لمناخ التطور والانفتاح والتعايش، وبين ضرورة تقليص هيمنة الدولة المطلقة، على نشاطات المجتمع العديدة، وأهمها تلك التى تمثلها منظمات المجتمع المدنى، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجامعات ومراكز البحوث والصحف و الإذاعات و التليفزيون و السينما والمسرح.. الخ، حتى تتحول حركة المجتمع سلمياً وتتطور ديموقراطيا، ليقع التوازن بين سلطة الحكم، وبين حركة المجتمع وحريته، ولن يحدث ذلك إلا إذا تم تعديل الأفكار والمفاهيم وتغيير السياسات وطريقة صناعتها وأسلوب تنفيذها.

* ثالثا: العبرة بالتدفق الإعلامى و السياسات الإعلامية فى الوطن العربى، بشكل عام، لا يجوز أن تكون هى بالكم فقط، ولكن يجب أن ترتبط بالنوعية والكيفية أساسا، ذلك أن هذا كله مرتبط أشد الارتباط كما نعلم بالتوجهات السياسية والاقتصادية و الثقافية للدولة- طالما ظلت متحكمة فى كل شىء تفرض فكرا شموليا وعملا مركزيا- باعتبارها المهيمن بشكل مباشر أو غير مباشر، على وسائل الإعلام المتعددة.

وفى هذا الإطار، يجدر إعادة صياغة العلاقة، بين السلطة وبين الإعلام، وفقاً للتوجهات الديموقراطية المتعارف عليها.

* رابعا: ندعى إذن أنه لا يمكن إصلاح الإعلام عامة، ولا السياسات الإعلامية خاصة، ولا نستطيع أن نساعد التدفق، عبر قنوات حرة وسليمة وكافية، دون أن نصلح السياسات العامة المبنية على علاقات الخلل القائمة مثل علاقة تبعية الإعلام للسلطة الحاكمة، ومثل عدم التوازن فى التدفق الإعلامى والمعلوماتى، المقصور حاليا على التدفق من أعلى إلى

أسفل فقط، أى من القمة الحاكمة إلى القاعدة المحكومة، ومثل علاقة الهيمنة الخارجية على أمورنا الداخلية، وفى مقدمتها الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، التى يبدو التأثير الخارجى عليها، أقوى من تأثير المحركات الداخلية!

* خامساً: صحيح أن صدمة الديموقراطية من ناحية، وصدمة التكنولوجيا من ناحية أخرى، قد أحدثتا هزة فى العقل العربى، سواء كان حاكماً أو محكوماً، وصحيح أن بعض آثار ذلك قد بدأ يطفو على السطح الراكد وعلى استحياء، ولكن الصحيح أيضا أن هناك " قوى مضادة " تقاوم كل جديد وتستميت دفاعا عن كل قديم ارتبطت به مصالحها وأفكارها، ومن ثم فهى تعمل مباشرة أو من وراء ستار، على عرقلة التطور العام، عبر التمسك بشراسة، بفكرة السيطرة الحكومية المطلقة على أدوات "صناعة العقل وتشكيل الوعى وصياغة الرأى " ألا وهى وسائل الإعلام والثقافة ومؤسسة التعليم، وعبر تشديد القوانين المقيدة لحرية الفكر و الرأى والتعبير، تضييقا على حركة المجتمع المدنى، وانتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية- الأمر الذى يتطلب صحوة عامة ومواجهة منظمة.

وبقدر ما أن الجهود الحكومية- فى المنطقة العربية منظمة لامتصاص صدمتى الديموقراطية والتكنولوجيا، وتخفيفا آثارهما على الوعى والرأى العام المطالب بالتطور والتنمية والديموقراطية- خاصة بعد ذبول حجة تعبئة كل الموارد والجهود لمعركة المصير مع العدو الصهيونى- بقدر ما تتكاتف العناصر الداخلية والخارجية، المتمسكة بالهيمنة والسيطرة، العاملة على الاختراق لتحكم قبضتها المركزية.

ونعنى انه بقدر ما تبذل الحكومات العربية، من جهود مضنية لاحتكار رسم السياسات الإعلامية والتحكم فى التدفق المعلوماتى، واختراق الإعلام واستمرار السيطرة علية و إحكام الهيمنة- حتى وان ادعت ترك هامش من حرية الحركة له- بقدر ما نتوسع المصادر الأجنبية- سواء الحكومية أو الاحتكارات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات صاحبة السيطرة على مصادر تدفق المعلومات و الصناعات التكنولوجية- فى ممارسة اختراق الوعى العربى، بل العقل العربى، والعمل على بسط هيمنة الحضارة الغربية عليه، بكل قيمها وأفكارها وسياساتها ومصالحها، عبر توجيه وسائل الإعلام وصب المعلومات المراد إيصالها فقط...

وهذا أمر معقد يمثل التحدى الرئيس المطروح علينا جميعا، خاصة إذا تعلق الوضع بجدلية الحفاظ على الذاتية الوطنية والقومية، وعلى الخصوصية الثقافية، فى مواجهة الغزو الثقافى والإعلامى الأجنبى، الذى يبدو الآن مهيمنا ومسيطرا، عبر النفوذ الأمريكى الغلاب أكثر من أى وقت مضى، وتحديدا منذ أعلنت أمريكا " الهجوم الكبير " على العالم كله، بعد الهجمات الانتحارية التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك فى سبتمبر ٢٠٠١، والتى أنتجت ضمن ما أنتجت اكتشاف أمريكا، كم أن " الآخرين يكرهونها"، ومن ثم بدأت تجند كل إمكاناتها لحرب إعلامية ثقافية واسعة تحاول بها تحسين صورتها وتلميع وجهها خصوصا بين العرب، بالموازاة مع حرب عسكرية طاحنة نقول إنها تخوضها باسم محور الخير ضد محور الشر!

هوامش

١- يحيى أبو بكر وسعد لبيب وحمدى قنديل- تطوير الإعلام فى الدول العربية

٢- مصطفى المصمودى- النظام الإعلامى الجديد وتطبيقاته فى المنطقة العربية.

٣- عقيل هاشم- تخطيط الإعلام العربى.

٤- فاروق أبو زيد - الصحافة العربية المهاجرة.

٥- سعد لبيب- العرب وأقمار البث التليفزيونى المباشر

٦- حمدى قنديل- عربسات وقضايا الاتصال فى الوطن العربى.

٧- سعد لبيب- مصدر سابق

٨- صلاح الدين حافظ- أحزان حرية الصحافة.

الفصل السابع

إدمان الفشل الرسمى

7

يحاول البعض فى عالمنا العربى , اصطناع معركة فى غير مكانها وإثارة أزمة فى غير زمانها , واختلاق تناقض يدعى انه قائم وهو فى الحقيقة غير قائم..

باختصار شديد , يقول البعض ,ويروج من بعده كثيرون , أن هناك تناقضاً حتميا - بل وملموسا - بين قوة الدولة من ناحية , وقوة الإعلام من ناحية أخرى, أى بين سلطة الدولة وهيبتها , وبين ديموقراطية الإعلام وحرية الصحافة والرأى والتعبير ..

بمعنى أخر يريد هؤلاء القول - ادعاء - أن الدولة لا تقوى ويشتد عودها ويكتمل سلطانها وتبرز هيبتها وتفرض قانونها ونظامها ، إلا عبر إعلام ضعيف وتابع ومهادن مطيع منفذ للأوامر والتعليمات والتوجيهات التى تصدر إليه من فوق ، فينفذ صاغرا منقادا ..

ونحسب أن هذه فكرة مغلوطة متهافتة ضعيفة الكيان مهزوزة البنيان.

والغريب بل المريب ، أن بعض هؤلاء الذين ينادون بهذه النظرية المتهافتة المتهاوية ، يعتبرون أنفسهم من بناة الديموقراطية الحديثة فى بلادنا ، ومن دعاة الحريات المسئولة التى يجدر أن نتبعها ، حتى لا نظل أسرى نظم حكم جائرة أو نقع فى النقيض ألا وهو الفوضى

الديموقراطية عبر انفلات الحريات !

يحاولون فى هذا الصدد الاستشهاد بتجربة الجزائر الشقيقة ، التى جرت على مدى ثلاثة أعوام خريف ١٩٨٨ ـ شتاء ١٩٩٢ ، حيث انتقلت الجزائر من الحكم الفردى المطلق الذى تأسس فيما بعد الاستقلال ، وفى ظل تحكم الحزب الواحد ـ جبهة التحرير ـ إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية وتعدد الصحف والمنابر الإعلامية ، بعد أن وقفت البلاد على فوهة بركان اثر ثورة الجوعى والمقهورين فى أكتوبر ١٩٨٨ ...مرورا بما جرى فيما بعد حيث جرت المرحلة الأولى من الانتخابات العامة ـ ديسمبر ١٩٩١ ـ وفازت بأغلبيتها الكاسحة جبهة الإنقاذ الإسلامية، الأمر الذى أدى إلى رد فعل جاء من جانب معظم القوى الأخرى المنافسة ـ بما فيها

القوى التى رفعت شعار الديموقراطية ـ فاستغاثت بالدولة ، لكن الدولة كانت تضعف يوما بعد يوم بفضل نخر سوس الفساد والتراكم فاستغاثت بالرئيس فإذا الرئيس يؤثر السلامة ويستقيل أو يقال تاركا " الجمل بما حمل " فاستغاثت بالقوة المنظمة المدربة المسلحة الأساسية إلا وهى الجيش المتحفز المنتظر ، فلبى النداء ، ونحسب انه كان سيفعل سواء دعاه أحد واستغاث به ، أو لم يستغيث أحد ويدعو !

خلاصة الأمر أن أصحاب دعوى " التناقض بين قوة الدولة وقوة الإعلام وحريته " يدعون أن ما حدث فى الجزائر خلال "ربيع الديموقراطية " هو خير شاهد ، فقد انطلقت القوى والأحزاب السياسية بدون حدود حتى وصلت إلى ما فوق الثمانين حزبا ، وتعددت الصحف والمجلات بدون قيود، وتحررت الإذاعات ومحطات التليفزيون من اسر البيروقراطية الحكومية المسيطرة !

فإذا بالنتيجة هى أولا سيطرة الفوضى المطلقة أو الانفلات الديموقراطى، وثانيا هى اكتساح القوة المنظمة للشارع ، إلا وهى جبهة الإنقاذ الإسلامية "الأصولية " والسبب هو ـ فى رأيهم ـ تهاوى قوة الدولة، وتنازلها عن بعض مسئولياتها للأحزاب والصحف ووسائل الإعلام !

ومن ثم لم يكن هناك مفر من إعادة النظام والقانون "والانضباط "إلى مجرى الحياة ، عبر استخدام دبابات الجيش كوسيلة وحيدة للحفاظ غلى أمن البلاد واستقرارها !

ونحسب أن هذا كله قول مغلوط من أساسه ، فيه من المخادعة والالتباس الشىء الكثير والقدر الوفير ..فالتناقض الرئيسى لم يقع فى

هذه التجربة بالذات ، بين قوة الدولة وقوة الديموقراطية السياسية والإعلامية والتعددية السياسية ، بقدر ما وقع بين مجموع قوة الديموقراطية والتعددية ،وبين مجموع قوة الشمولية والفردية ذاتها ، سواء ركبت موجة الحرية السياسية والديموقراطية الإعلامية والصحفية أو ركبت متاريس الدبابات ...

ومن ثم فان محاولة اختصار تجربة الجزائر وابتسار كل ما جرى فيها - خاصة بعد نزول الجيش واستيلائه على السلطة منقلبا على الديموقراطية واندفا ع شلالات الدم على مدى سنوات تالية - على أساس هذا المفهوم ، هي محاولة قاصرة ومضللة ، يريد أصحابها من خلالها الإيهام بان الديموقراطية خطر على الشعوب العربية ومثيلاتها ، بحجة أنها شعوب لم تنضج بعد ، ولم تهيئ ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لممارسة الديموقراطية وللاستمتا ع بحرية الصحافة والإعلام ، والعيش في نفس الوقت في ظل دولة آمنة مستقرة ذات هيبة وقانون محترم ومطبق على الجميع ، مساوٍ بين الجميع !

ومن الطبيعي ونحن إزاء ذلك ، أن نوجه الاتهام إلى أعداء الديموقراطية ، أولئك الذين يروجون لمثل تلك المقولات الكاذبة والاطروحات الفاسدة .ولأننا نؤمن بالديموقراطية وبحرية الرأى والتعبير، لنا ولمخالفينا في الرأى ، بنفس القدر وفى نفس الوقت ، فإننا لن نطالب - كما طالب غيرنا فى فترات سابقة - بتطبيق الشعار "الثورى الصارم " لا ديموقراطية لأعداء الديموقراطية ،ولكننا نؤمن أن نهجنا هو ضرورة التحاور معهم بحرية لانه هو الطريق الأسلم والأفضل ،ومن ثم فإننا نصارع الحجة بالحجة المضادة ، فنطرح مقولة مغايرة لتلك ،

ومقارعين القول بالقول المضاد ...

والبديل الذى نتمسك به هنا ، هو حتمية التوافق والتناسق ، بين قوة الدولة وديموقراطيتها ، وبين قوة الإعلام وديموقراطيته وحريته ... ذلك أن الحرية فى مفهومنا لا تتجزأ ، والديموقراطية لا تتناقض ولكنها تتكامل ، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى المتعددة ومن خلال الدولة كلها ، سواء كانت مؤسسات دستورية وحكومية ، أو كانت مؤسسات رقابية ، أو كانت مؤسسات تشريعية وصحفية وإعلامية فهذا هو الأمر الذى يخلق ديناميكية متكاملة للعملية الديموقراطية الكاملة ، ومن ثم يعمق مفهوم الحرية فى الأوساط الشعبية والحكومية على السواء ، ويحدد خطوطا واضحة تفصل بين المسئوليات ، مسئولية الدولة ومسئولية الحكومة فى الدولة ،ومسئولية المجتمع ، ومسئولية الصحافة والإعلام فى المجتمع والدولة على السواء .

المسألة إذن لا تحتمل التأويل والمغالطة ..

ولكن ....

هل نطبق ذلك فى حياتنا الواقعية ... أم أن للأمر وجهاً أخر!

دعونا نبحث....

***

كلما اجتمع وزراء الإعلام العرب يوضع أمامهم جدول أعمال طويل ومتشعب ، والمطلوب منهم البحث فيه و إقرار مشروعاته ، ونظن أن ذلك غير ممكن من الناحية العملية ، ليس بسبب قلة كفاءة الوزراء ـ لا سمح الله ـ فى البحث واتخاذ القرار ، ولكن بسبب تعدد القضايا المطروحة

وتعقيداتها السياسية بوجه خاص، فضلا عن ابتعاد حقيقة مأزق الإعلام العربى ، وتناقض أوضاعه ، وضياع سمعته ومصداقيته أمام الرأى العام ...

ورغم أن اللجنة الدائمة للإعلام العربى ، تقوم شفى اجتماعاتها التى تسبق اجتماع الوزراء،بمهمة الإعداد والغربلة ، إلا أن المعروض من الكثرة والتعدد والتشعب مما يفقد القدرة على التركيز واتخاذ القرار السليم !

ولأن مجلس وزراء الإعلام العرب ، مكلف بتحديد السياسات الإعلامية للدول العربية ، وبحكم مناصبهم الحكومية ، فقد لاحظنا ،نحن الواقفين خارج الالتزام الحكومى ، بان القيود السياسية الرسمية والمعايير والأهداف القطرية ، هى التى تحكم وتتحكم ، فإذا بالسياسات الإعلامية العربية فى عصر العولمة تخرج أولا أسيرة الطابع الحكومى المقيد ، وثانيا أسيرة للتوازنات بين مصالح الدول الأعضاء وسياساتها العامة ، التى تلزم وزراء الإعلام بالدفاع عنها، سواء كانت سليمة ومقبولة ، أو مريضة وعاجزة !

ولما كان ذلك كذلك ، فمن الصعب أن نتصور الخروج بسياسة إعلامية عربية متحررة من القيود البيروقراطية، مراعية للتحولات الجذرية فى المجالات الدولية والإقليمية ، بل والمحلية أيضا، اللهم ألا من وجهة نظر النظم الحاكمة ، التى تتمسك بوزارات الإعلام ، ضمن دول قليلة العدد فى العالم التى تضع على راس العمل الإعلامى وزارة ، لها سياسات حكومية ومؤسسات وأجهزة بيروقراطية ، تحكمها قيود وحدود لا حصر لها ..

وبينما يندفع العالم فى ظل ثورة المعلومات والإعلام والتكنولوجيا ، إلى أفاق رحبة ومجالات حرة ، وسماوات مفتوحة وصحف جبارة ، تتمتع كلها بحريات واسعة ، يراها ويقراها ويسمعها الجميع فى مختلف أرجاء العالم فاننا ما زلنا فى الدول العربية ، قاصرين عن فهم هذه التحولات العالمية العميقة عاجزين بالتالى عن متابعتها اللهم إلا من خلال المظهر البراق ، دون الجوهر الأصيل .

والنتيجة الواضحة، من خلال تقييم موضوعى وليس جريا وراء التشهير ، هى أن الإعلام العربى فى معظمه قد أصيب بتخمة الدعاية السياسية والأيديولوجية الزاعقة ، تاركا المجال حرا للمواطن العربى للانصراف عنه ،بحثا عن خبر أو معلومة أو رأى فى إعلام آخر هو أجنبى بالضرورة ، يحاول جاهدا كسب ثقته واحترامه رغم كل التحفظات على حقيقة أهدافه ومراميه!...

ولان هناك فارقا واضحا بين الإعلام والدعاية ، من حيث الهدف والوسيلة والمنهج والأسلوب فان من واجبنا أن ننبه إلى أن الإعلام العربى الرسمى ، بصحفه و إذاعته وتليفزيوناته العديدة،قد فقد أرضا واسعة، بل لنقل قد اهتزت مصداقيته وثقة الرأى العام فيه ، بعدما وجدنا أن معظم جهده فى معظم الأقطار العربية ، قد انصرف إلى تبرير السياسات الحكومية وتفسيرها من وجهة النظر الرسمية ، والى الدفاع عن النظم الحاكمة وتمجيد الحكام كما لو كانوا أنصاف آلهة !

نعلم أن هذه آراء تغضب وزراء الإعلام العرب لكننا نعلم أيضا أن المصارحة والمكاشفة والشفافية ، كلمات نسمعها كثيرا من وسائل الإعلام العربية ، تتردد مظهريا وبقوة جريا وراء "الموضة " العالمية ،

لكنها لا تنطبق على الواقع ، وها نحن نجرؤ على المجاهرة بها طلبا لمكاشفة حقيقية ومصارحة صادقة على النفس ، لعل وعسى !

من باب المصارحة والمكاشفة والشفافية ، نتساءل ونشرك الرأى العام معنا ، باعتباره صاحب المصلحة الأولى ، هل يتلاءم إعلامنا العربى بقيوده الرسمية الحالية ، مع المناخ الدولى بما يحفل به من حرية وانطلاق وتدفق، وهل يلتقى هذا الإعلام بكل ما يقدمه، مع طموح ورغبات الرأى العام المحلى والقومى، بل هل ينسجم وضعه و إنتاجه الراهن مع السياسات الاقتصادية التى تطبقها معظم الحكومات العربية الآن، تحت راية اتجاهات السوق الحرة وحرية المنافسة والاندماج فى الاقتصاد الدولى والعولمة وتحرير النشاط الاقتصادى والتجارى !!

نحسب أن الإجابة على هذه التساؤلات، ليست فى مصلحة الإعلام العربى الرسمى، فهو لا يقارن مع انطلاقة الحرية فى القول والمجاهرة بالرأى وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار ، التى تسود معظم أرجاء العالم ، بما فى ذلك الدول ذات الماضى الشمولى القريب ، مثل روسيا أو دول أوربا الشرقية ، أو حتى بعض الدول الأفريقية ، التى كانت توصف بأنها مجاهل بدائية !!

وهو كما نعتقد لا يلتقى مع طموح ورغبات وتطلع الرأى العام المحلى والإقليمى ، الذى زهق من دانات الشعارات ورصاصات الدعاية ، التى أصابته ، فإذا به يبحث عن المعلومة والرأى والتسلية ، فى إعلام أجنبى أكثر حرية وتعددا وتنوعا وجاذبية ..

وهو كذلك بوضعه البيروقراطى المقيد بل المتحجر ، الخاضع

لسيطرة الحكومات ، يتناقض تناقضا واضحا مع دعوة هذه الحكومات ذاتها ،التى ثبتها عبر هذا الأعلام نفسه مطالبة بحرية النشاط الاقتصادى وتحرير التجارة والانفتاح على العالم طبقا لمبادئ العولمه .. والاقتصاد كما يعلم الجميع لا ينفصل فى حركته ، عن الحركة السياسية والإعلامية والثقافية .. ولعلنا نضيف هنا مرة ثانية وثالثة ، أن العولمة التى يتحدث عنها الإعلام العربى كثيرا ،لها شروط وضوابط و محفزات تحكم حركتها وهدفها وإطارها .. خلاصتها حرية العمل وحرية القول والرأى وحرية تداول المعلومات وحرية النفاذ ليس فقط إلى الأسواق التجارية ، ولكن أيضا حرية النفاذ إلى العقول والثقافات والأفكار .. فلماذا قبلنا بتحرير الاقتصاد ، ولم نقبل بتحرير الإعلام ، ولماذا قبلنا بفتح الأسواق ولم نقبل بفتح العقول ، ولماذا نتحدث عن العولمة من وجهة نظر قاصرة ومبتسرة ، دون أن نتحدث عن مفهوم حرية التعدد والتنوع السياسى والحزبى والإعلامى والثقافى ، التى تضعها العولمة ضمن محيطها وفى مقدمة أهدافها !!هل هو قصور بالجهل أم هو قصور بالتجاهل ، أم كلاهما معا ..

وبقدر أهمية ، عناية وزراء الإعلام العرب ، بتدعيم التطور التكنولوجى لوسائل الإعلام العربية، بقدر ما نرى أن الهدف لا يجب أن يكون هو مجرد اقتناء واستيراد الأدوات التكنولوجية، لكى نباهى بها الأمم ، بل إن الهدف يجب أن يكون استغلال التكنولوجيا الحديثة ، للنشر وتعميق قيم وثقافات وأفكار ، تخدم التقدم الحقيقى للإنسان ، وتصوغ فكره ووعيه وسلوكه بما يعود عليه بالفائدة ، وليس بما يؤدى به إلى السلبية وفقدان الثقة والإغراق فى الترف اللاهى والترفيه السطحى

والتشويش العقلى والتخريب الثقافى ..تم الركون إلى النوم والكسل واللامبالاة_!!

وحين نمضى نحو المزيد من المكاشفة والمصارحة ، فإننا ندعى ، أن أكثر ما فشل فيه الإعلام العربى الرسمى ، هو فشله فى معالجة قضية الحرية والتطور الديموقراطي ، وغرس ثقافة القبول بالرأى الأخر ، دون أى اتهام بتخوينه .. ونحسب أن نظرة عميقة وموضوعية لأحوال الدول العربية ، فى هذا الصدد، تكشف عن حقائق سلبية فى الشكل العام !

ومرة ثانية ، لكى لا نتجنى كثيرا ، نقرر أن هناك حفنة صغيرة من الدول العربية ، مثل مصر والمغرب ولبنان والأردن واليمن والكويت ، تشهد هوامش محدودة ، من حرية الرأى والتعبير ، هى الأفضل نسبيا ، مقارنة بماضيها ومقارنة بالدول الأخرى .. لكن هذا غير كاف للحديث الجدى والموضوعى ، عن حرية الصحافة والإعلام وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا .

ونقرر أيضا أن السنوات الأخيرة ، شهدت انطلاقة ملحوظة ، فى الإعلام الإلكترونى - التليفزيونات بالتحديد ، وتعدادا واضحا فى القنوات الفضائية العربية ، ولكن ذلك التعدد لم يكن وليد حرية حقيقة وبهدف التنوع ، بقدر ما كان وليد منافسة سياسية- حكومية - ومزاحمة تجارية ، اعتمادا على فكرة ترويج السياسات الرسمية وتبرير القرارات والمواقف وتحقيق المكاسب المالية فوق ذلك ، فضلا عن شغل فراغ الناس وإلهائهم عن مشاكلهم الحقيقة ، بصراع هائل على مباريات كرة القدم وبرامج التسلية وأفلام العنف والإلهاء ومسلسلات التنويم والتخدير ودراما الحزن والبؤس والخيانة والحب والغدر، ومعظمها مستورد من الغرب

الأوربى الأمريكى، حتى وصلت نسبة المواد الأجنبية والمستوردة المذاعة فى تليفزيوناتنا العربية الى ما يفوق ٧٠٪، ربما باستثناء الإنتاج المصرى !!

ومقابل هذه التعددية التليفزيونية الزاعقة و"المضللة "والهادفة للمكاسب الدعائية والسياسية والتجارية ، لابد أن نرصد الميل الحكومى العربى الواضح ، للتشدد الصريح مع الصحف والكتب والمجلات ، وهو تشدد يهدف ليس فقط إلى محاصرة حرية الرأى والتعبير، ولكنه يهدف أيضا إلى إحكام القبضة الدعائية الحكومية على كل ما يصوغ اتجاهات الرأى العام ..

ففضلا عن استمرار السياسات الحكومية العربية ، فى فرض سيطرتها وملكيتها للإعلام التليفزيونى والإذاعى ـ باستثناءات ضئيلة ـ وفى فرض سطوتها على ملكية وتوجيه معظم الصحف ، وفرض الرقابة المباشرة وغير المباشرة ، والتحكم فى حرية الإصدار والنشر والتوزيع والإعلانات ، بوسائل جهنمية عديدة ، فإنها تلجا ،إلى التضييق على حرية الصحفيين والإعلاميين والمفكرين ومحاصرة حركتهم ، عبر القوانين والإجراءات الاستثنائية التى لا حصر لها ، تضييقا متعمدا على حرية الرأى والتعبير فى المجتمع .

حتى دول الهامش الديموقراطى ، فى عالمنا العربى ، لم تسلم من القوانين المتشددة والإجراءات المتعسفة ضد حرية الصحافة ، وضد الصحفيين ، بالدرجة التى باتت تهدد وجود هذا الهامش أصلا ، بينما كان المفروض والمأمول أن تكون هذه الدول ، وفى طليعتها مصر ، هى القاطرة الرائدة القادرة ، على جذب الدول الأخرى ، نحو مزيد من

الحرية والتطور الديموقراطى ، الذى يتناسق مع التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى الداخلى من ناحية ، ويتناسب مع مناخ العولمة واقتحام القرن الحادى والعشرين ، الذى تلوكه الألسن صباح مساء ، من ناحية أخرى !

وها هى التقارير السنوية والدورية ، لمنظمات حقوق الإنسان والهيئات المدافعة عن حرية الصحافة والإعلام ، الدولية والقومية ، مثل أمنستى ، ومنظمة المادة ١٩ ، ومنظمة "صحفيون بلا حدود" ، ولجنة الدفاع عن الصحفيين الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب تحفل بحقائق مؤلمة ومعلومات فاضحة ، عن تردى أوضاع الصحافة والإعلام فى الدول العربية ، بدرجة وضعت جميع هذه الدول ، فى تصنيف الدول التى لا تعرف أو تعترف بحرية الصحافة ، وفق المعايير الدولية !

وبدلا من اتخاذ موقف سلبى ورافض تجاه هذه التقارير والمعلومات، والاكتفاء باتهامها بمعادة العرب واستسهال تجاهلها أو اللجوء للتشهير بدوافعها ومعديها ، فإننا نتمنى على الحكومات العربية جمعاء ، التدقيق فيما جاء فيها ، والنظر إليها والتعرف على حقيقة ما تحويه وتنشره لمعرفة الحق من الباطل، والواقع من التضليل، إذ أننا نعتقد أن كثيرا مما تحويه هذه التقارير، صادق أوفيه بعض الحقيقة، وهو مستقى من واقع حافل بالمعلومات والوقائع التى نعايشها ونعرفها جميعا، وإن كان البعض لا يجرؤ على الاعتراف بها، جبنا أو دعاية أو تبريرا !!

ولم يعد مقبولا أو مصدقا، داخليا وخارجيا، اللجوء إلى إدانة أى نقد يوجه لأوضاعنا من الخارج واتهامه بالمعاداة والتشهير، أو يوجه من

الداخل واتهامه بالخيانة والعمالة، فى ظل ما يردده وزراء الإعلام أنفسهم، عن السماوات المفتوحة والقرية الكونية الواحدة ومناخ العولمة وحرية النفاذ والمكاشفة والشفافية، إلى آخر هذه المنظومة اللفظية، التى تحفل بها وسائل إعلامنا الرسمية، ترددها كالببغاوات، دون جوهر تطبيقى حقيقى وصادق مع النفس ومع الغير!

ونحسب أن الدور الحقيقى لوزراء الإعلام العرب، طالما بقى لهم دور،هو صياغة مفهوم ومنهج وأسلوب جديد، للإعلام العربى خصوصا الصحف والإذاعات والتليفزيونات، يلبى مطالب الرأى العام العربى المتلهف على الحرية والتعدد والتنوع ، ويتمشى مع المناخ العالمى الجديد، المحلق فى السماوات الحرة المفتوحة دون قيود بيروقراطية أو قوانين متشددة وعقوبات مغلظة، تدمى عقول وأجساد الصحفيين والإعلاميين، على اعتبار أنهم الطرف الأضعف!

فلماذا لا يتفق وزراء الإعلام العرب، من الآن فصاعدا على تجاهل جدول أعمالهم المثقل بالبنود المعادة والمكررة، ليتناقشوا حول جدول أعمال من بند واحد، هو تعزيز لرأى والتعبير وديموقراطية الإعلام فى مناخ ديموقراطى حقيقى!!

حلم واهم هذا أم سراب كاذب .. أم تراه خيالا يداعب الحالمين الواهمين من أمثالى..

***

لماذا توجه الاتهامات للإعلام العربى بالفشل.. هل هو القصور الذاتى، هل بسبب التخلف التكنولوجي والتضييق المعلوماتى.. أم أن

السبب الحقيقى هو فقدان الحرية..

دعونا نبدأ بداية أخرى.. فما من مرة نذكر الصراع العربى الصهيونى أو القضية القومية المركزية أو الانتفاضة الفلسطينية، إلا ويذكر فورا الفشل الإعلامى العربى فى إيضاح الحقائق، ونقل الصورة الواقعية..

ولقد لعب الإعلام خصوصا فى ظل انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، أدواراً بالغة الأهمية فى إدارة الصراع فاصبح سلاحا قويا من أسلحة المعركة، إذا كان العدو الصهيونى ومن ورائه حلفاؤه الاستراتيجيون قد استغله استغلالا كبيرا وخطيراً، فى تشويه صورة العرب، وفى محاولة إدانة النضال الفلسطينى وإلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة والانتفاضة الفلسطينية النبيلة..

فان الإعلام العربى خصوصا الرسمى قد فشل للأسف الشديد فى مواجهة الحملة الإعلامية الصهيونية المدعومة غربيا، وعجز بالتالى عن التصدى لمجمل الأكاذيب الرهيبة، التى روجها العدو الصهيونى وحلفاؤه على مستوى العالم.

بل أن بعض معالجات الإعلام العربى للانتفاضة الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى حتى على مستوى الداخل لم تكن احسن حالا لأسباب عديدة معروفة..

وها نحن نحاول من خلال بحث دور الإعلامى العربى فى دعم النضال الفلسطينى،أن نضع أيدينا على أسباب القصور وصعوبات التقدم نحو الأمام لعلنا نساهم فى إضاءة شمعة وسط الظلام الحالك من

حولنا.. ذلك الظلام الذى ازداد بفضل شراسة العدوان الإسرائيلى المدعوم بالانحياز الأمريكى...

والغريب أن الذى يمارس مثل هذا العدوان الشرس، هو الذى يدعى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان واتباع القوانين وحماية الشرعية الدولية، ولكن كيف له أن يدعى ذلك ويخدع الآخرين، ودلائل الاتهام ضده معلنة واضحة أمام الجميع، ابتداء من اغتيال آلاف الفلسطينيين وقتل ملايين العراقيين، مرورا بتدمير أفغانستان على رؤوس أهلها المدنيين الأبرياء، امتدادا إلى ميادين حروب جديدة ووحشية، لا يعرف مداها إلا الله وحده.

فإن حاول صاحب هذه القوة الباطشة خداعنا بالدعاوى البراقة والشعارات الزائفة عن الليبرالية الغربية والقيم والمبادئ الأخلاقية، فكيف لنا أن نخدع أنفسنا وقد اتهمنا هو بالإرهاب ودمغ ديننا بالتطرف وقوميتنا بالعنف والفساد، بينما نحن ضحايا الإرهاب والعنف والتطرف الذى أصبح يهب علينا من كل اتجاه.

فالمؤكد أن أمتنا قد أصبحت ضحية لأحداث الإرهاب ثلاث مرات، المرة الأولى حين وقعت كأول ضحية للإرهاب المسلح الذى انحرف فكريا ومارس القتل العشوائى ماديا متغطيا باسم الدين والدين براء مما يفعلون، فإذا بالخسائر المعنوية والمادية جسيمة، وقف أمامها العالم العربى إما صامتا متواطئا، و إما شامتا متجاهلا.

وفى المرة الثانية حيث وقعت امتنا ضحية الإرهاب السياسى والفكرى والإعلامى،بعد ما شنت الدوائر الأوربية الأمريكية، حملة

كراهية عنيفة ضد كل ما هو ومن هو عربى ومسلم، فى ظل تصاعد "الاسلاموفوبيا" بعد أحداث الهجوم الانتحارى على نيويورك و وانشطن فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ورغم الإدانة العربية والإسلامية الواضحة والواسعة للإرهاب بكل صوره وأشكاله، إلا أن حملات الكراهية الغربية وضعتنا جميعا فى موضع الاتهام، حضارة وثقافة ودينا، باعتبارنا "الأب الشرعى" للإرهاب والعنف والتطرف، وباعتبار الإسلام هو عدو الحضارة الغربية الجديد، بعد سقوط الشيوعية العدو القديم.

وفى المرة الثالثة، حين وقعت أمتنا عموما وشعبنا الفلسطينى البطل خصوصا، ضحية إرهاب الدولة الذى مارسته وما زالت تمارسه دولة العدو الصهيونى بكل دعم غربى ومساعدة أمريكية سافرة، دون أن يتحرك الضمير الغربى ذو المبادئ والقيم والثقافة الليبرالية، حتى بإشارة إدانة لمثل هذا الإرهاب العدوانى النازى، بل على العكس اتهم الفلسطينيين بأنهم إرهابيون ودمغ الانتفاضة المعبرة بحق عن أهم حركة تحرير وطنى فى العصر الحديث، بالإرهاب!

وبينما دارت آلة الحرب الجبارة التى تملكها أقوى دولة فى العالم، تضرب بعنف ووحشية المدنيين دون تمييز فى أفغانستان، انتقاما من منظمة واحدة أو رجل واحد، باسم الحرب على الإرهاب دارت بالتوازى والتزامن، أقوى آلة حرب إسرائيلية تقتل وتغتال وتدمر وتحرق الشعب الفلسطينى دون هوادة.

وفى حين انطلقت جوقة الحرب الدعائية "الإعلامية ـ السياسية" تروج لمقولات صدام الحضارات، وحتمية المجابهة بين الغرب الحضارى

والإسلام والعروبة المتخلفين، وضرورة إنزال الهزيمة عبر الحرب الصليبية الجديدة، بكل من الإسلام والعروبة فى عقر دارهما، امتدادا من أفغانستان إلى ما هو أوسع عبر العراق والصومال والسودان واليمن وسوريا ولبنان وفلسطين، وربما غيرها فى المستقبل.

فإن حالة العجز وداء الشلل قد أصاب الموقف العربى والإسلامى الرسمى بدرجة لا تثير العجب والاندهاش فقط بل الشفقة والشبهة أيضا، إذ بدلا ممن سرعة الحركة الإيجابية والرد الحاسم والقرار السياسى ا لمستقل، دفاعا عن ثوابت الأمة القومية والدينية، شهدنا صمتا مريبا، بل عايشنا تسابقا من بعض الأنظمة للتطوع جنودا مقاتلين فى صفوف الحملة الأمريكية الغربية، بل تحريضا علنياً أحيانا وضمنيا غالبا على ضرب دول عربية معينة تصفية لحسابات سياسية خائبة أو تعبيرا عن كراهية شخصية، دون النظر بعيدا وعميقا لنتائج ذلك كله على هوية الأمة وثوابتها وعلى كيانها ومستقبلها،،..

وانظروا وتأملوا ما يكتب وينشر ويذا ع فى وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمرئية، ترديداً ببغاويا لحملة الكراهية والتحريض والتهديد والوعيد الأمريكية، لتعرفوا أن الاختراق قد بلغ مداه.. اختراق العقل العربى والرأى العام الإسلامى، ليس فقط من خارجه بل من داخله حيث "أحصنة طروادة" تتناسل وتتكاثر كالنباتات الشيطانية المتسلقة، تحاول هزيمتنا من داخلنا.

وانظروا وتأملوا نتائج كل الاجتماعات والمشاورات والمداورات العربية والإسلامية الرسمية،لتدركوا أن العجز هو المسيطر والخوف على المناصب هو السائد، توقيا للغضب الأمريكى وتفاديا للعقاب الأوربى،

انطلاقا من موقف الهزيمة النفسية التى شلت الإرادة السياسية تحت حجة وماذا تستطيع الحكومات العربية والإسلامية أن تفعل فى مواجهة الوحش المنفلت بكل قوة وجبروت!! أليس هذا بعض ما نسمعه ونقراه فى بعض الإعلام العربى الرسمى !!

وللغرابة، فإنها ذات الحجة التى ساقها الرسميون من قبل تجاه الهجوم الشرس للعولمة المتوحشة ، حجة ركوب القطار السريع قبل أن ينطلق، بصرف النظر عن مخاطر هذا القطار ، الذى قدم لنا على الفور أهم تجلياته، ونعنى ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، فالمؤكد أن الحرب التى شنتها أمريكا تحت شعار ضرب الإرهاب الدولى، هى فى شكل من أشكالها الجناح العسكرى للعولمة الوحشية، التى تريد فرض إرادتها وبسط هيمنتها على العالم، بقوة المال والتكنولوجيا من ناحية وبقوة الدبابات والصواريخ من ناحية أخرى، أما دور الإعلام فهو الترويج لكل ذلك!

الآن.. ما العمل..

ماذا تستطيع القوى الحية فى امتنا،أن تعمل فى مواجهة هذه العولمة المهيمنة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وإعلاميا...

ما زلنا نؤمن أن فى مجتمعنا قوى حية ونشيطة كثيرة على المستوى الشعبى، قادرة على المقاومة، بل هى قادرة على المبادرة، بشرط أن تتجمع وتنسق وتتعاون وتنتظم فى دائرة قوية الحلقات.

هى قادرة على الفعل، و أول الفعل أن نتكاتف سويا فى مقاومة الهجمة الشرسة والصمود فى وجهها القبيح، أن ندعم ثقافة المقاومة

وانتفاضة الشعوب طلبا للحقوق والحريات، وان نقول للنظم العربية كفى كبتا للحريات، وقهراً للشعوب، بعد أن فجر تحالف الفقر والقهر مشاعر الشعوب وأدمى قلوبها، وأن نتصدى بالقول والفكر والرأى الشجاع لحصان طروادة الذى يسرح ويمرح خصوصا فى وسائل إعلامنا ناشرا فكر العولمة وداعيا للاستسلام للهيمنة.

نعم.. نستطيع أن نفعل الكثير لو صدقت النية وتوافرت الإرادة الحرة، فلماذا لا نجرب نية العمل المنظم ونختبر قوة الفعل الشعبى وننشط الرأى الحر والإعلام العربى الجرىء، لنثبت أن ثوابت الأمة اعتى من عواصف الهيمنة!

ومن اجل إعلام عربى حر وجرئ، يستطيع مواجهة الإعلام الصهيونى الغربى، فتحنا حوارا موضوعيا على مشهد من الرأى العام مع مجلس وزراء الإعلام العرب، حول قضية مهمة، هى قضية حرية الكلمة، حرية الرأى والتعبير..

* ولا نظن انهم يختلفون معنا، حول أن حرية الرأى والتعبير هى المقدمة الحقيقية والسليمة لباقى الحريات العامة والخاصة، وهى جوهر الديمقراطية وروحها،وهى عنوان التطور والتقدم، خصوصا فى هذا العصر،الذى يلعب فيه الإعلام الحر والمعلومات المتدفقة دورا رئيسيا فى توجيه الرأى العام وتشكيل الوعى، وفى صناعة الفكر وقيادة العقل، بل فى التأثير القوى على مراكز صناعة القرارات العليا، سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية.

* ولا نظن أنهم يختلفون معنا فى أن دولا صغيرة بل فقيرة سبقتنا

جميعا فى مجال إطلاق حرية الرأى والتعبير، تمشيا مع المناخ العالمى الراهن، واستجابة فى الوقت نفسه لدواعى التطور والتغيير والتحرير فى الداخل، ومن ثم تحفيزاً لهمم المواطنين وتنشيطا لعقولهم وملكاتهم الفكرية، وتشجيعا لاجتهاداتهم الحرة، التى هى أساس بناء التقدم الحقيقى.

* ولا نظن أنهم يختلفون معنا، فى أن الدولة - ونعنى النظم العربية الحاكمة - قد أدركت قيمة الإعلام وتأثيره القوى منذ البداية، ولذلك جندت لدعمه كل الإمكانات ووفرت لــه اكبر الميزانيات وحشدت له الخبرات المحلية والمستوردة، لكى يصبح سلاحها الفتاك فى خوض المعارك الداخلية والإقليمية والدولية على النحو الذى نراه جميعا، بشرط أن تظل الحكومات المتعاقبة ممسكة وحدها بالزناد، إمساكها بالذخيرة التى يحتاجها السلاح..

والحاصل.. أن الإعلام بشكل عام قد أصبح صناعة ضخمة فى بلادنا وكيانا عملاقا وسلاحا فتاكا، يمارس تأثيرا فاعلا - خصوصا فى الداخل - لكنه بصراحة شديدة ظل فاقد الروح وأحيانا العقل.. كيف!!

نقول إنه فاقد الروح لأنه فاقد الحرية بمفهومها العميق والواسع، وليس بمفهومها الشكلى والتجميلى، ولأن ذلك كذلك، فقد وقع الإعلام بكل وسائله المطبوعة والمسموعة والمرئية، فى قبضة حكومية حديدية تسودها عقلية متحكمة بيروقراطية تنظر للصحافة ووسائل الإعلام باعتبارها سلاحا فى يد الحكومة تحارب به معاركها، لا باعتبارها وسائل تنوير يمارس المجتمع بكل فئاته من خلالها حرية الرأى والتعبير، ويستخدمها فى إجراء الإصلاحات الضرورية وخصوصا فى الإصلاح

الديموقراطى فضلا عن ممارستها للرقابة الشعبية ..

ونثق أن مسئولى الإعلام العرب يختلفون معنا بالضرورة حول هذه النقطة المحورية، كما سبق أن اختلفوا ورفضوا. ولا شك أن الرأى العام يعرف ـ كما نعرف نحن ـ دورهم، ذلك أن كلا منهم لا يمل الحديث صباح مساء حول قدر الحرية الكبير، الذى تتمتع به وسائل الإعلام فى بلده بتوجيه من الحاكم وبإصرار من الحكومة، وبإيمان منه شخصيا، وحول الإنجازات و النجاحات التى تحققت داخليا وخارجيا وطنيا وقوميا، بفضل الحرية والمبادرة والمصداقية التى تتمتع بها وسائل الإعلام والتى تثير عليها حسد الحاسدين وحقد الحاقدين! ولعنا نقول لهم كما قال الإمام الشافعى ، رأيك خطأ يحتمل الصواب ورأيى صواب يحتمل الخطأ ـ أو العكس ـ لذلك نناقش هذه القضية الجوهرية أمام الرأى العام، صاحب الحكم الحقيقى، بأكبر قدر من الموضوعية وبعيدا عن التشنج والصراخ، فنحن نطلب حوارا ولا نخوض شجارا، كما تفعل للأسف بعض وسائل الإعلام العربية ـ الحكومية والخاصة ـ حين حولت فضيلة الحوار إلى معارك شجار، لا فائدة منه ولا جدوى.وبالمناسبة لم يكن ذلك ليحدث، إلا فى غياب الحرية وقيم الديموقراطية وثقافتها الأصيلة ، التى تعلم المواطن أول ما تعلمه، آداب الحوار وحدوده وأساليبه، بصرف النظر عن حدة اختلاف الآراء وتعددية الأفكار والاتجاهات..

والحاصل أيضا ، انه نتيجة فقدان صحافتنا وإعلامنا للحرية الحقيقية، فى ظل هيمنة العقلية البيروقراطية والفلسفة التحكمية الاستبدادية والإصرار على سريان منظومة القوانين المقيدة، والتشريعات العقابية والمتشددة فشل الإعلام العربى فى اكثر من جبهة

ومواجهة..

فشل فى عرض صورة مجتمعاتنا الحقيقية أمام الرأى العام العالمى، وخصوصا بعدما اتجهت الحملة الإعلامية الأمريكية والأوروبية من خلفها، تصب جام غضبها وأقسى هجومها على المجتمعات العربية والإسلامية التى "أفرخت الإرهاب والإرهابيين الذين هاجموا نيويورك وواشنطن فى سبتمبر ٢٠٠١، بسبب يأسهم وإحباطهم وفقرهم وتخلفهم فى ظل نظم حكم غير ديمقراطية، ومجتمعات متعصبة متطرفة جاهلة بحكم الثقافة القاحلة والتحريض الدينى العرقى.." إلى غير ذلك من اتهامات بغيضة.

ساعتها قلنا، ومنذ اللحظة الأولى، نعم لن ننجح فى صد الهجمة الغربية الشرسة، بالصراخ الإعلامى والتشنج التليفزيونى..، ولن ننجح فى عرض الصورة الحقيقية لمجتمعاتنا وتسامح دينها وعمق ثقافتها واستنارة حضارتها، لأن وسائل العرض التى نستخدمها ـ الإعلام خصوصا ـ يفتقد روحه الأصلية، يفتقد الحرية ومن ثم المصداقية، وفاقد الشىء لا يعطيه..

وفشل مرة أخرى ـ وبموازاة المرة الأولى زمنيا على الأقل ـ فى خوض معركة المواجهة الشرسة ضد الإعلام الصهيونى عبر خريطة العالم، وليس الإعلام فى إسرائيل فقط، لأنهم يتحدثون إلى الآخرين فى أمريكا وأوروبا خصوصا، ونحن نتحدث عبر إعلامنا إلى أنفسنا، نخاطب بعضنا أو نعارك بعضنا، بينما ساحة المواجهة الحقيقة المطلوبة والمؤثرة فى قضيتنا المركزية القضية الفلسطينية كانت وما زالت هناك فى الغرب..

وإن كنا من باب الأمانة، نشهد لاجتهادات جريئة و نجاحات لافتة قام بها نفر قليل من الصحفيين والإعلاميين العرب عبر وسائل الإعلام المختلفة، إلا أنها ظلت فردية الطابع متناثرة متفرقة الأثر والتأثير، و لذلك نحن نتحدث عن جهود جماعية، وفق سياسات متناسقة ولا نقول بالضرورة موحدة !

الآن نتذكر ونذكر من نسى.. انه خلال أحد الاجتماعات الدورية لوزراء الإعلام العرب جرت مبارزة علنية، بين اتجاهين مختلفين، اتجاه قال إن الإعلام العربى رغم كل إمكاناته الهائلة فى دوله الأكثر من عشرين، قد فشل فشلا ذريعا فى الدفاع المجدى عن القضايا العربية الرئيسية، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى..

واتجاه آخر وقف فى مواجهته مؤكدا أن الإعلام العربى قد نجح نجاحا باهرا و أبلى بلاء حسنا، وعرض على الرأى العام الطبيعة الوحشية لممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، الأمر الذى نقلته عنه وسائل الإعلام الغربية الكبرى... و أظن أن العكس هو الذى حدث، لقد اعتمدنا ومازلنا نعتمد فى معظم ما ننشره ونذيعه على المصادر الغربية مع التقدير ـ مرة ثانية لاجتهادات ومبادرات عربية قدرناها ونقدرها .

ونتذكر ونذكر أنه خروجا من هذا الخلاف الذى وقع علنا، اقر وزراء الإعلام العرب، خططا وإستراتيجيات إعلامية عديدة، من بينها مثلا تنفيذ مقترحات محددة، كإنشاء قناة عربية "تليفزيونية" قوية تذيع بالعربية، وتعبر عن الموقف العربى، وإنشاء قناة أخرى دولية تذيع باللغات الأجنبية

الحية، وتتوجه إلى الرأى العام العالمى بالمعلومات الموثقة والتحليلات الموضوعية وتتميز بالحرفية المهنية العالية، حتى تكون مقنعة للأخريين تكتسب منهم المصداقية مباشرة، ولكن ... ظل التكاسل والتلكؤ والتهرب من الالتزامات، هو السمة السائدة.

وقد نعلم تماما أن وزراء الإعلام العرب يعلمون بالضرورة أكثر منا، بحكم أنهم وزراء إعلام يملكون مصادر معلومات وإمكانيات اتصالات أكثر وأهم، ومن خلالها يعرفون أن المعركة والمواجهة الإعلامية السياسية مشتعلة فى وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية تحمل فى معظمها رياحا عاتية من النقد اللاذع والاتهامات المريرة والهجمات الاستفزازية ضدنا.. شعوبا وحكومات وحكاما وحضارة وثقافة..

ويعلمون أيضا أن حجر الأساس الذى تقوم عليه هذه المعركة والمواجهة، هو اتهامنا بأننا شعوب متخلفة متطرفة، تحكمها نظم استبدادية غير ديموقراطية.. ويعلمون أن من العبث استمرار هذا الوضع المأزوم ، الغرب يوجه لنا اتهامات محددة ونحن ندافع بكلمات مبهمة أو بدفوع ضعيفة من خلال إعلام يفتقد الروح، حتى وهو يملك أقوى الإمكانات المادية والفنية..

فكيف نستعيد الروح "الحرية" للإعلام العربى، حتى يكتسب المصداقية فى الداخل والخارج على السواء.. كيف نبدأ الإصلاح المطلوب بحرية الكلمة_!!

***

فى أبريل ١٩٩٥، أطلقت إسرائيل بنجاح قمرها الصناعى " أفق ٣"

ليدور حول الأرض مركزا، عيونه على بلاد العرب، يمسح كل شبر فيها على مدار الساعة، بعد أن حمله صاروخ " أريحا " المطور، الذى كان ولا يزال صاروخا عسكريا من الطراز الأول، قادرا على حمل القنابل النووية " الإسرائيلية " إلى أقصى بلاد العرب غربا وشرقا شمالا وجنوبا.

فى موجة الفرح الغامر بنجاح ثبات القمر الجديد فى مداره قالت إسرائيل إن القمر أعطى منذ الأيام الأولى نتائج باهرة وصورا دقيقة للأهداف المراد رصدها وتتبعها، وأنه قادر بالفعل على التقاط أرقام لوحات السيارات فى شوارع العواصم العربية.. ساعتها نامت العواصم العربية بهدوء وراحة واسترخاء، بينما سارعت إسرائيل بتطوير أقمارها وصواريخها يوما بعد يوم!

وهكذا انتقلت إسرائيل بالمواجهة المستمرة مع العرب، إلى مرحلة جديدة وشديدة التعقيد ، هى مرحلة الاعتماد على قدراتها الذاتية فى حرب المعلومات، المندلعة فى العالم كله الآن، لكنها حرب أساسية فى صراع رئيسى بين العرب وإسرائيل!

ورغم أهمية الخطوة الإسرائيلية بإطلاق الأقمار الصناعية من الناحية التكنولوجية إلا أن المغزى الأهم يكمن فى الآثار و الجوانب السياسية و العسكرية والمعلوماتية، فى مسيرة الصراع الذى يوصف بأنه صراع حضارى طويل المدى عميق الأثر.

* من الناحية السياسية ، جاء توقيت إطلاق القمر الصناعى الإسرائيلى، مواكبا لتعسر مسيرة التفاوض مع العرب ، وملازما لتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل حاد ، بعد إثارة مصر لقضية

امتلاك إسرائيل لبرنامج التسلح النووى منفردة ومتفوقة به على كل دول الشرق الأوسط عربا وعجما .. ولا شك أن هناك ارتباطا صريحا بين القدرات النووية وبين القدرات التكنولوجية لصناعة صاروخ بعيد المدى- مثل أريحا المطور- هدفه حمل قمر صناعى أو غيره.

والمعنى الذى أرادته إسرائيل، فى هذا المجال وفى مثل هذا التوقيت، هو إقناع العرب- أو إرغامهم بمعنى أدق- على قبول السلام الذى تريده هى وبشروطها هى، فى ظل قدرتها على الهيمنة وإصرارها على تسلم زمام القيادة المنفردة لهذه المنطقة فى السلم، بعد أن حققت انتصارات فى الحرب، وفى ظل خلل واضح لموازين القوى العسكرية والاقتصادية والمادية، لصالحها هى، وعلى المنكسر أن يقبل شروط المنتصر، خصوصا وقد توفر لدى هذا المنتصر الرادع النفسى إضافة للرادع العسكرى!

* من الناحية العسكرية، أرادت إسرائيل بإطلاق قمرها الصناعى بواسطة صاروخها الخاص، أن تعلم العالم كله أنها قد أصبحت مستقلة فى مجال من أهم مجالات التكنولوجيا العسكرية الدقيقة، وهو مجال تكنولوجيا الفضاء- الذى طالما تصارعت فيه أمريكا و الاتحاد السوفيتى السابق- لتدخل القرن الحادى والعشرين، متسلحة وباستقلالية، بأكثر التكنولوجيات ذات الطابع العسكرى تعقيدا وتقدما وتقنية، بكل ما يحمله ذلك من قدرة على استغلال ثورة العلم والمعلومات والتكنولوجيا الدقيقة، إضافة إلى ما يشكله من اقتحام عالم التجسس اللصيق والدقيق.

وأرادت من ناحية أخرى أن تبلغ العرب، أنها بعد أن حققت تفوقا نوعيا هائلا عليهم، فى مجالات التسليح التقليدى، ها هى تحقق تفوقا آخر فى مجال التسليح غير التقليدى، إذ بإطلاقها القمر الصناعى

" أفق ٣ " قد دخلت عالما آخر بقدرات تكنولوجية عسكرية ذاتية، تمكنها من حمل وإيصال قنابلها النووية لتضرب فى أى مكان.. وأبعد مكان.

* من الناحية المعلوماتية، فإن إسرائيل بفضل ما تحصل عليه من صور ومعلومات تبثها أقمارها الصناعية، تعلن أنها دخلت منفردة الحرب المعلوماتية ضد العرب، الذين لا يملكون مثل هذه القدرات حتى الآن... قدرات تتيح لها مرة أخرى اقتحام عالم تكنولوجيا الاتصال و المعلومات و الحاسبات الإلكترونية الدقيقة، التى لا تتوفر إلا لعدد محدود من دول العالم المتقدمة.

"وفضلا عن أن هذا القمر الإسرائيلى- الجاسوس الطائر- يحمل- كما يقول الدكتور محمد عبد الهادى خبير الاستشعار عن بعد- أجهزة استطلاع واستشعار عن بعد، طبقا لآخر ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية فى هذا المجال، تمكنه من قدرات فائقة ومؤكدة على التجسس والمراقبة، فقد تم إنشاء محطات أرضية بأجهزة متطورة، لجمع المعلومات التى يبثها القمر الصناعى الإسرائيلى من الفضاء وتحليلها .."بحيث يتراكم لدى إسرائيل كم هائل من المعلومات التى يجرى تخزينها واسترجاعها بفضل الكمبيوتر.

وبما أننا نعلم أكثر من غيرنا- نحن العرب- أن الهدف الرئيس لعمليات الأقمار الصناعية الإسرائيلية من عائلة " أفق " وكانت إسرائيل قد أطلقت قمرها الأول أفق ١ فى ١٩٨٨/٩/١٩- هو التركيز بالدرجة الأولى على الاستطلاع فوق الدول العربية، وجمع المعلومات عن كل كبيرة وصغيرة فى كل المجالات- خصوصا المجالات العسكرية- لأدركنا حجم المأزق الذى وضعتنا فيه إسرائيل، فى حرب المعلومات الطاحنة، بينما

نحن ما زلنا فى حالة استرخاء وعدم قدرة أو رغبة على المواجهة فى هذه الحرب الشرسة المؤثرة على مستقبلنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا ومعنويا وإعلاميا، رغم كل الإنفاق الباذخ على الإعلام الرسمى، الذى تعمد ألا يطلع الرأى العام العربى على حقيقة التفاوض الإسرائيلى فى هذا المجال ، وتركنا جميعا ـ لاسباب سياسية ـ أسرى الجهل أو تغييب الوعى!!

والمعنى الدقيق الذى يمكن أن نستخلصه من كل ذلك أن إسرائيل قد أعلنت عن نفسها عضوا فى المنظومة الدولية قليلة العدد، قوية الإمكانات، التى تدخل مجال حرب النجوم والصراع فى الفضاء، مما يضع فى يدها قدرات هائلة، ليس فقط على قمع العرب وممارسة الهيمنة المطلقة عليهم- خصوصا فى ظل تفردها بامتلاك الترسانة النووية خارج نطاق الإشراف الدولى- ولكن أيضا على لعب دور محورى فى التأثير على السياسات الدولية، بعيدا عن الضغط الخارجى، فها هى بإطلاق سلسلة أقمارها الصناعية بنجاح، قد بدأت عصراً جديدا يقود المنطقة حتما إلى سباق تسلح جديد ومن نوع مختلف عما سبق أن عرفته، وها هى تمتلك قدرات متزايدة على ردع أعدائها وتخويف منافسيها وشل إرادة أصدقائها وحلفائها، بعد أن استغنت بقدراتها الذاتية، عن طلب الدعم والحماية من هؤلاء الأصدقاء والحلفاء، وها هى تدخل نادى حرب الفضاء، بعد أن دخلت من قبل النادى النووى لتصبح سادس قوة نووية فى العالم مع أمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين، بينما العرب متراجعون عاجزون متأخرون كثيرا فى هذه المجالات!

ولا شك أن إسرائيل، بنت إستراتيجياتها السياسية و العسكرية منذ

البداية، على فكرة استنزاف قدرات أصدقائها وحلفائها فى أوروبا و أمريكا، لمساعدتها فى تطوير ودعم قدراتها خصوصا الاقتصادية و العسكرية، بحجة حماية " واحة الحضارة الغربية وجنة الديموقراطية " من الوحوش العربية المتربصة، فإذا بخزائن الأسرار المعلوماتية والتجسسية تفتح لها بحرية، بنفس قدر فتح مخازن السلاح والبنوك لدعمها وتمويلها.. ولعلنا نتذكر أهم المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية، ونعنى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حين أخذت القوات المصرية و السورية زمام المبادرة الهجومية عبر جبهتى قناة السويس غربا والجولان شرقا، وبدأ شبح الانكسار الإسرائيلى واضحا لكل ذى عينين . فاستنجدت إسرائيل فورا بالحليف الأمريكى، الذى أمدها سريعا بأقوى سلاحين، خصوصا، على الجبهة المصرية التى حققت فيها القوات المصرية تقدما ساحقا فى الأيام الأولى- ،السلاح الأول تمثل فى قيام الطائرات الأمريكية، بإنزال الدبابات الحديثة بأطقمها الفنية المقاتلة، مباشرة إلى مطار العريش المحتل آنذاك فى شمل سيناء، قادمة من القواعد الأمريكية بأوروبا، لتدخل فى التحام فورى مع الدبابات المصرية، مساندة للدفاعات الإسرائيلية التى كانت قد انهارت من عنف الهجوم المصرى المباغت والجسور.

أما السلاح الثانى فقد تمثل فى قيام أمريكا بمد إسرائيل، بصور معلومات دقيقة جمعتها الأقمار الصناعية الأمريكية، عن مدى انتشار وقوة وتسليح وتحرك القوات المصرية شرق القناة و غربها، الأمر الذى ساعد إسرائيل على القيام باختراق الخطوط المصرية عبر ثغرة الدفرسوار الشهيرة بفضل هذه المعلومات الدقيقة و الصور الواضحة.

ونحسب أنه منذ تلك الأزمة العصيبة، بدأت إسرائيل تعيد حساباتها فى قضية المعلومات التجسسية الدقيقة، ومدى اعتمادها على جلبها عبر الحلفاء من خارج الحدود، فبدأت على الفور برنامج تطوير قدراتها الذاتية فى مجال الاعتماد على نفسها فى حرب المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، من خلال أبحاث إطلاق أقمارها الصناعية الخاصة، حتى لا تبقى قعيدة انتظار وصول المدد من الأصدقاء خارج أرض المواجهة وساحة المعارك، أسوة بما فعلته بنجاح فى مجال الأبحاث النووية مستفيدة بكل مساعدات الحلفاء والأصدقاء وتمويلهم السخى!

ولعلنا هنا نذكر القارئ بحدثين مهمين فى هذا المجال:

١- الحدث الأول، وقع عندما أطلقت إسرائيل قمرها الصناعى الأول أفق ١، فإذا بوزير الدفاع المصرى، يدعو وزراء الدفاع العرب إلى اجتماع طارئ فى إطار مجلس الدفاع العربى المشترك بالجامعة العربية، لمواجهة هذا التحذير والإنذار الإسرائيلى الموجه لجميع الدول العربية، و الذى يؤكد أن إسرائيل قد أصبحت قوة إقليمية اقتصادية وعسكرية كبيرة، وأن قدراتها قد تزايدت، على قمع وإجهاض بناء جيوش عربية قوية..

لكن الدعوة راحت أدراج الرياح وتبخرت فى الصحراء العربية، بينما مضت إسرائيل قدما فى تطوير برنامجها التكنولوجى المعلوماتى الفضائى، القادر على اختراق حجب الأسرار فى كل غرفة عربية، فأطلقت فى عام ١٩٩٥ قمرها الصناعى الثالث، ثم أطلقت قمرها الصناعى الرابع- أفق ٤- فى عام ١٩٩٨، وتتابعت السلسلة بتطوير علمى معلوماتى أدق وبتكنولوجيا احدث !!

٢- أما الحدث الثانى فيرويه الكاتب الأمريكى الشهير " سيمور هيرش " فى كتابه المعروف " الخيار شمشون " الذى يحكى قصة البرنامج النووى الإسرائيلى بكل أسراره، وبكل الدعم الأمريكى له .. فيقول فى مجال نهم إسرائيل فى الحصول على المعلومات التجسسية عن البلاد العربية، إن أهم سر عسكرى أمريكى فى عام ١٩٧٩، كان هو القمر الصناعى " كى إتش ١١ " الذى يدور فى الفضاء ويقوم بدورة كاملة حول الأرض كل ٩٦ دقيقة بدون جهد، ويلتقط صور استطلاع لا تقدر بثمن عن كل شئ على بعد مئات الأميال، فبدأ هذا القمر مثيرا للدهشة - بقفزته المثيرة فى مجال التكنولوجيا، ولقد أطلق أول قمر صناعى من طراز " كى إتش ١١ " فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ بعد فوز الرئيس جيمى كارتر على غريمه جيرالد فورد، واتبعت إدارة كارتر الجديدة، ما كانت تفعله إدارة فورد من قبل، من فرض قيود صارمة على الصور المهمة للغاية، إلى حد أن بريطانيا العظمى- أقرب حلفاء أمريكا فى عالم المخابرات- كانت تطلع فقط على الصور الفوتوغرافية على أساس كل حالة على حدة، وليس على أساس كل الصور الواردة من هذا القمر.

غير أن كارتر وجه ضربة عنيفة لنظام الأمن المكثف فى مارس ١٩٧٩، حين قرر مد إسرائيل بصور القمر الصناعى المذكور، ومنحها حق الاطلاع على أية معلومات للقمر الصناعى، تتعلق بتحركات القوات أو أى نشاط يحتمل أن يمثل تهديدا لها، بعمق يصل إلى مائة ميل داخل حدود مصر وسوريا ولبنان والأردن، فأصبح فى إمكان الإسرائيليين أن يحصلوا على أى شئ أو صور ومعلومات يلتقطها " كى إتش " فبدا هذا

انتصارا مدويا لحكومة إسرائيل، التى كانت قد سعت للحصول على مثل هذه المعلومات والصور منذ لحظة إطلاق هذا القمر قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ !

يضيف سيمورهيرش ، فى مكان آخر من كتابه "الخيار شمشون"، إنه لم يكن مثيرا للاستغراب أن يعتبر الإسرائيليون اتفاق " كى اتش " المشار إليه بمثابة إعادة لتأكيد احترام الإدارة الأمريكية لهم وتأييدهم، بعد أن سبقه ٢٧ اتفاقا بين البلدين فى مجال التعاون الرسمى فى المعلومات الاستراتيجية، وصولا لقول مسئول كبير فى المخابرات المركزية الأمريكية، لقد وضعت القواعد واستهدف النظام إمداد إسرائيل بكل شئ يمكنها استخدامه فى إطار منطقة هجوم، تمتد لمسافة مائة ميل، وإذا كان الأمر داخل مصر وسوريا فإن إسرائيل تحصل على كل شئ بالكامل، أما إذا كان داخل العراق وباكستان وليبيا، فإنها لا تحصل على شئ!!

وبقدر ما تكشف عن العلاقة الاستراتيجية الحميمة التى تربط إسرائيل بأمريكا فى كل المجالات، وبالذات فى المجالات العسكرية وتكنولوجيا الاتصال وحرب الفضاء وجمع المعلومات، الأمر الذى استفادت منه إسرائيل فى تطوير قدراتها الذاتية، وصولا لنجاحها فى إطلاق سلسلة أقمار " أفق "، تصاعدا إلى تعاون أوثق فى مجالات التكنولوجيا العسكرية والمعلوماتية خلال العقد الأخير، مقابل تحريم ذلك كله على الحكومات العربية الصديقة والحليفة.

وإضافة إلى ذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، فى استثناء إسرائيل من التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى، ليبقى

برنامجها النووى حرا طليقا بعيدا عن أى مراقبة أو تفتيش دولى، أو حتى التزام محدد، بينما ضغطت بكل عنفوان قوتها على الدول الأخرى وخصوصا العربية، لتوافق على التمديد اللانهائى لهذه المعاهدة وفقا للإرادة و المصالح الأمريكية ، بل وشنت حروبا سياسية وعسكرية وإعلامية دولية لنزع ما أسمته أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، دون دليل على وجود هذه الأسلحة على أرض العراق !!

وفى نفس الوقت، نجحت إسرائيل من جانبها فى تدعيم قدراتها الذاتية، فى المجال الفضائى والنووى العسكرى المعلوماتى التجسسى بإطلاق سلسلة أقمار " أفق ٣ " لتقتحم به عالما جديدا من حرب النجوم وصرا ع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الدقيقة، ولتكمل به دائرة قدراتها النووية صناعة ونقلا وحملا و إسقاطا وقت اللزوم ...

بينما ظل العرب صامتون هامدون مستسلمون، رغم كل الضجيج الإعلامى!!

***

الفصل الثامن

سلطة الإعلام وتزييف الوعى

8

يقوم الإعلام بدور رئيسى فى تشكيل الوعى وتوجيه الرأى العام وقيادته نحو ما هو أفضل، بشرط أن تتوفر له البيئة الديموقراطية الحاضنة، التى تصون الحقوق والحريات العامة، وفى مقدمتها حرية الرأى و التعبير، وحرية الصحافة خصوصا، وحرية تدفق المعلومات وانسيابها وتداولها، بعيدا عن المحظورات والإجراءات التعسفية والقوانين الجائرة ...

غير أن الإعلام يمكن أن يقوم بدور معاكس تماما، دور تزييف الوعى وتضليل الرأى العام، وقيادته نحو ما هو أسوأ، حتى مع توفر البيئة الديموقراطية وضمانات حرية الرأى والتعبير.

وإذا كان مفهوما أن يؤدى الإعلام هذه المهمة المعاكسة فى دول غير ديموقراطية، خاضعة لحكم شمولى أو استبدادى، يتحكم فى المنظومة الإعلامية ويقودها ويوجهها لخدمة سياساته وتلميع وجهه و الدفاع عن ممارساته وترديد دعاياته..

فإن غير المنطقى أن يحدث بعض هذا فى الدول الديموقراطية، التى تزهو بحرية الإعلام و المعلومات و الصحافة ..

ولن نجد نموذجا لهذا كله أفضل من النموذج الأمريكى... الذى يلعب فيه الإعلام بكل وسائله وفنونه المبهرة المؤثرة دورا بالغ الخطورة و الأهمية، فى تشكيل الوعى وقيادة الرأى العام نحو الأفضل أحيانا، ونحو الأسوأ أحيانا أخرى، حين تسود روح الانحياز..

وسنحاول تطبيق ذلك على بعض النماذج المحددة، من عندنا ومن عندهم...

***

يقول الكاتب الأمريكى المعروف " ستانفورد يونجر" : " إن الولايات المتحدة آمنت على الدوام أيمانا كبيرا، بقدرة الاتصال الحر والمفتوح،

على تحقيق السلام والاستقرار والعدل لشعبها.. لكن المفارقة، هى أن الحكومات الأمريكية، كثيرا ما فشلت فى الاعتراف بالدور الأساسى للصحافة الحرة، فى بناء الديموقراطيات، فى أماكن أخرى.. وهذا الدور لا يتجاوز الحدود القومية والأنماط الأيديولوجية والتغيرات قصيرة المدى فى المناخ السياسى.

والحق أنه من الإنصاف القول، إن الأهداف الأكثر أهمية للسياسة الخارجية- الأمريكية- هى الترويج للحرية ودعم رأسمالية السوق الحرة، وتأمين المصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية فى العالم كله- لا يمكن تحقيقها بصورة كاملة، بدون الدفاع عن حرية وسائل الإعلام على النطاق العالمى "(١)

انتهى نص ما كتبه " يونجر" وبقى أن نناقشه ونضعه على المحك، من خلال محاولة، ما جاء فيه من مبادئ أساسية، وتطبيقه على ما جرى فى حرب الخليج الثانية مثلا وبعض تداعياتها، تلك الأزمة التى أفرزت على المدى الطويل، آثارا بالغة العمق والحدة على كل الأصعدة وفى كل المجالات... أما حرب الخليج الثالثة ـ غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، فسنعالجها فى مكان آخر...

المبدأ الأول الذى طرحه " يونجر" هو الإيمان الأمريكي بأن الاتصال والإعلام الحر والمفتوح، هو القادر على تحقيق السلام والاستقرار والعدل للشعب الأمريكي..

ونحسب أن هذا القول صحيح إلى حد كبير وراسخ فى العقل الأمريكي، شديد التمسك بحريته هو، شديد الدفاع عن كل المقولات

المتداولة اليوم، فى أدبيات الإعلام .. من نوع حرية الصحافة، وحق الإنسان فى الاتصال الحر، وحرية تدفق الأنباء وانسياب المعلومات.. الخ.

ولكن.. نضيف أن هذا الموقف قاصر بصراحة على حرية المواطن الأمريكى بالتمتع

بهذه الحقوق والامتيازات وعبر كل المواقف والأزمات معترف به له، منكر على غيره، خاصة إذا تصادمت حرية غيره هذا، بالمصالح والسياسات الأمريكية.

فى أزمة الخليج، وخلال حربها، ثم عبر تداعياتها المتفاعلة حتى اليوم نلحظ أن الإعلام الأمريكى، هو الذى قاد الأزمة من بدايتها إلى نهاية حربها .. تلك الحرب التى سميت بالفعل بالحرب الإعلامية تارة، وبالحرب التليفزيونية تارة أخرى.. أو لعبة الأتارى بمعنى أدق.

والواضح من الدراسة الأولية، أن المواطن الأمريكى، قد تمتع بقدر هائل من المعلومات والأنباء والتحليلات عن الأزمة وتطورات المعارك العسكرية ـ عبر شاشات التليفزيون و الإذاعات والصحف، وكلها تميزت بعدة مميزات أبرزها، الإمكانات الفنية و التكنولوجية الهائلة، التى وفرتها ثورة الاتصال، و التغطية الإعلامية المتعددة الزوايا والجوانب المختلفة الآراء والمواقف ـ بما فى ذلك الآراء المعارضة للحرب من بين الأمريكيين أنفسهم ـ والقدرة على استقاء الأنباء من مصادرها الرئيسية، سواء من مقر القيادة السياسية الأمريكية ـ البيت الأبيض و وزارة الخارجية ـ أو من مقر القيادة العسكرية الرئيسية ـ البنتاجون ـ أو من مقر القيادة

الميدانيـة فى مسـرح العـمليات ـ قيـادة الجنرال شـوارتسكوف– أو حتى المتـابعة الميدانـية لتـحرك القوات واشتبـاكاتها ومـعاركها المختلفة .. مما أتاح لها حرية الحركة والتغطية الإعلامية الحية المباشرة، فإذا بالحرب، بكل مـا تعنيـه من دمـاء ودمـار.. من كر و فـر.. من هـجوم ودفـا ع.. من أسلحة متطورة فتاكة، من تكنولوجيا القتل.. تنتقل كلها خلال لحظات إلى وعى المواطن الأمريكى وتقتحم منزله وتسيطر على حياته اليومية وتشكل رأيه وموقفه!

ولذلك كله وصـفت هذه الحـرب بأنهـا " الحـرب التلفـزيونيـة " على أسـاس أن شـبكات التلفـزيون الأمـريكيـة، ذات القـدرات الفنيـة الهـائلة– الأقمار الصناعية وأساليب البث المباشـر–كانت هـى الأكثر سيطرة على الرأى العـام المتابع لهذه الحـرب، وكانت الأسـرع والأكثر تأثيرا عند نقل الأحداث لحظة بلحظة من مسـرح المعـارك مبـاشـرة، ومن ثم فقد أصبح التلفزيون، صوره المنقولة بالأقمار الصناعية هـو السيد المسيطر، القـادر على تشكيل الرأى العام وتوجـيهه وإقناعـه بل خداعه أيضـا.. ومن أجل ذلك الهدف نذكر أن شبكات التلفزيون الأمـريكية العمـلاقة، خاضت فيما بينها حربا شـرسة، لا تقل حـرارة عن حـرب عـاصفة الصـحـراء من أجل امتلاك أكبر مساحة من السيطرة على الرأى العام ...

ربما كـانت الحـرب المفـتوحـة والاتهـامـات العلنيـة، التى تبـادلتـهـا شبكةCNN مع بعض الشبكات الأخرى المنافسة، على التغطية المباشرة، خاصة من بغداد التى انفردت بها الشبكة الأولى المذكورة، مجرد واحدة من صـور تلك الحـرب وربما كـانت المنافسـة بين كل هـذه الشـبكات، على الحصـول على صـور حـية للمواقع والمعـارك والتـحـركات العسكرية، فى

جبهة القتال، من بين الصور التى تلتقطها الأقمار الصناعية المتزاحمة فى سماء المنطقة- حيث كانت هذه الأقمار تلتقط ١٣٠ ألف صورة أسبوعيا لتمد بها قوات التحالف- واحدة أخرى من أشكال الحرب التنافسية الإعلامية، التى دارت بين شبكات التلفزيون الأمريكية، لإحكام السيطرة على الرأى العام الأمريكى من ناحية، وإحكام الهيمنة المطلقة على الرأى العام العالمى من ناحية أخرى، بحكم ما لديها من قدرة على النفاذ لمصادر المعلومات، خاصة تلك التى يراد تسريبها ونشرها ـ وما لديها من قدرة تكنولوجية غلابة فى كل مجال من مجالات الإعلام والاتصال.

ولعلنا نتوقف هنا أمام مجموعة من المرتكزات الرئيسية فى معالجتنا لهذه القضية المهمة:

* **أولا**: إن الإدارة السياسية لأزمة الخليج وحربها المعروفة باسم عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ .. قد استغلت الإدارة الإعلامية لهذه الأزمة، استغلالا ناجحا، خاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أهداف عديدة، أولها تعبئة الرأى العام الأمريكى ضد نظام الرئيس العراقى صدام حسين- هتلر العرب والشيطان الصغير والمخرب الأعظم كما كانت تصفه عادة- حتى تستطيع تبرير نقل نصف مليون جندى أمريكى ليحاربوا على بعد عشرات الآلاف من الكيلو مترات، وحتى تقنع المواطن الأمريكى بأن هذه الحرب- التى يموت فيها أمريكيون وغير أمريكيين- حرب عادلة وحاسمة وشريفة ونظيفة، لأنها ليست دفاعا فقط عن المصالح الحيوية الأمريكية- وأهمها ضمان تدفق النفط- وليست فقط دفاعا عن نظم عربية حليفة، وليست دفاعا عن الحليف الاستراتيجى-

إسرائيل- بل هى قبل ذلك حرب الدفاع عن المبادئ والعدل والحرية والنظام العالمى.. تلك المبادئ التى يؤمن بها كل أمريكى فى قرارة نفسه، ومن ثم فهو مستعد- كما يفترض- للموت دفاعا عنها إذا ما تعرضت للخطر .

ولقد مضت الإدارة الإعلامية لهذه الأزمة، بعيدا فى هذا المجال.. فحرصت على صب فيضان هائل من المعلومات والتحليلات، وعلى ضخ ملايين الصور والكلمات والمشاهد، التى تخدم هذا الغرض، فوق رأس وأمام عين المواطن الأمريكى- وغير الأمريكى الذى يتابع الإعلام الأمريكى- فإذا به أسير التلقى السلبى الموافق المتقبل فى معظم الأحيان.. وإذا به ساقط عمليا فى فخ الخداع والتضليل الذى صاحب هذه الحملة الإعلامية المنظمة والسريعة والنشطة، بدرجة لم تمكنه فى الواقع من الهروب من اسر التضليل، حتى وهو يكتشف صور التضليل وأساليبه الخداعة، وهو يضع إصبعه صباح مساء على مظاهر الكذب وتناقض الأخبار والروايات حول الواقعة الواحدة.

وإذا كانت نتائج الانتصار العسكرى الساحق لعاصفة الصحراء، قد أثلجت صدور الأمريكيين بصفة عامة، بما سبقها وصاحبها وأعقبها من ضجيج إعلامى هائل التأثير سريع المفعول، فإن التداعيات البعيدة والعميقة لهذه الحرب ظلت تحفر فى العقول الأمريكية، التى تكتشف كل يوم شيئا جديدا وسرا جديدا من *أسرار* هذه *الأزمة*، كان مخفيا عن عمد ..تماما كما حدث بعد حرب فيتنام ، وإن كانت النتائج السياسية العسكرية مختلفة فى الحالتين .

ولعل أبرز ما أثر عميقا هو اكتشاف الأمريكيين، عمق التضليل

الاعلامى الذى لف الأزمة بكل أبعادها، خاصة تضليل الرأى العام حول أسباب ودوافع هذه الأزمة ومن الذى اختلقها حقيقة هل هو صدام حسين وحده، أم أن بعض الأمريكيين هم الذين حرضوه وشجعوه وسلحوه، ليرتكب "الفعلة" ويفجر الأزمة، لتجنى الإدارة الأمريكية الثمار وحدها..

أيضا لقد وضعت مسلمة " حرية وتعددية الإعلام الأمريكى " موضع النقد والتدقيق فى ضوء ممارسات هذه الأزمة.. فهل صحيح أن هذا الإعلام نقل بصدق أسباب الأزمة وخلفياتها للمواطن، وهل عبر عن مختلف آراء شرائح المجتمع بواقعية، وهل كان التدفق الإعلامى هذا الذى حدث، يتم بحرية ومصداقية وبلا قيود وتوجيهات سياسية وعسكرية وإدارية، أم أنه كان أسير هذه التوجيهات، وجزءا من المعادلة المعقدة ..

ولعل كل ذلك يذكرنا برأى قاله خبير أكاديمى أمريكى هو " هربرت شيللر" أستاذ الإعلام والاتصال فى جامعة كاليفورنيا .. حين طرح قضية تعددية الإعلام الأمريكى وحريته وتنوعه مؤكدا :" أن الأمر الواقعى هو أن التدفق الإعلامى الهائل عادة ما يحصر الغالبية العظمى من الأمريكيين، فى إطار معزول من الإعلام .. إذ تتولى معظم وسائل الإعلام المؤثرة والرئيسية، طرح رؤية مشتركة ومضمونا متشابها للحدث.. وليست المنافسة الشديدة بين هذه الوسائل، سوى محاولة لخلق *الثقة وإضفاء المصداقية على المبدأ الذى* يروج له فى *أمريكا والقائم على* حرية التدفق للإعلام الحر.. "(٢)

فهل ما قاله شيللر الأمريكى خلال حرب عاصفة الصحراء كان تأكيدا أو تبشيرا لما جرى ، أم أن الرجل الخبير كان يتحدث انطلاقا من

مبادئ ثابتة للسياسات الإعلامية يدرك أنها قائمة ومستمرة!!

ترى هل يخرج شيللر جديد فى الولايات المتحدة، يراجع كل تلك الأفكار والمبادئ السارية فى المجتمع الأمريكى، على ضوء الإدارة الإعلامية لهذه الحروب، ويقدم لنا استنتاجاته الحقيقية وآراءه الناقدة، لموقف الإعلام الأمريكى، ليس تجاه الشعوب الأخرى- ونحن العرب أولها- ولكن أساسا، تجاه الشعب الأمريكى ..

أم أن هالة الانتصار العسكرى السياسى، ضد طرف قهر نفسه بسقوطه فى فخ التواطؤ والغفلة وسوء الحساب والتقدير .. غطت على تضليل الأعلام الأمريكى للرأى العام الأمريكى؟؟

لم يكن التضليل الهائل والكذب المتناقض كثيرا مع شعار الصدق والحقيقة المتداول فى أمريكا، هو وحده الذى ساد بل وشوه الإعلام الأمريكى، فى معالجاته وتغطياته لأزمة وحرب عاصفة الصحراء .. ولكن هناك عاملا ضاغطا آخر، كبح جماح الإعلام هذا، وقيد حريته وأفقده بعض الثقة فيه، خلال هذه الأزمة وتلك الحرب المدمرة.. ونعنى هنا المرتكز الثانى الذى نتوقف أمامه فى هذه الدراسة .. وهو :

* **ثانيا** : إن الرقابة العسكرية التى مارستها قوات التحالف الغربى، والقوات الأمريكية بالذات، المشتركة فى حرب الخليج، قد حدت من التدفق الحر للمعلومات ، وحددت ما يراد إيصاله للقارئ والمشاهد فى العالم أجمع، عن حقيقة ما جرى فى ساحة العمليات العسكرية، بل عن واقع ما جرى فى الكواليس التى سيطرت عليها الإدارة السياسية للأزمة.

إذ أنه برغم التفوق العسكرى الهائل لقوات التحالف فى كل مجال، ورغم الثقة الكاملة فى النصر، ورغم ارتفاع صيحة التدفق الحر للأنباء حتى من مسرح العمليات العسكرية إلا أن الواقع الذى جرى وتابعناه بدقة مع غيرنا خاصة من الإعلاميين الغربيين والعرب،كان غير ذلك على طول الخط فقد فرضت الرقابة العسكرية، على تحرك المراسلين و الصحفيين الموجودين فى مسرح العمليات، بشدة ودقة تفوق تلك التى تفرضها عادة، نظم الحكم المتسلطة والمتخلفة فى العالم الثالث ، المتهمة - بصدق - بمعاداة حرية الصحافة ورفض التدفق الحر للأنباء وتقييد انسياب المعلومات الحقيقية فإذا بنحو ١٢٠٠ صحفى ومراسل تواجدوا فى مسرح العمليات اصبحوا أسرى للقوات العسكرية وأوامرها الصارمة، المقيدة لحرية التغطية الإعلامية.. إلا فى الحدود التى تريد هذه القوات السماح بها..

والنتيجة أن الصحافة- ووسائل الإعلام- قد خرجت خاسرة من المعركة الساخنة، بنفس قدر الانتصار الذى حققته القوات العسكرية.. هكذا تقول خدمة " نيوز داى الأمريكية- جريدة الحياة ٥ .. 3/1991/فتؤكد :" انتهت الحرب فخرجت الصحافة خاسرة.. كما يرى بعض الصحفيين والأكاديميين المهتمين بأداء أجهزة الإعلام والذين خلصوا إلى أن المسئولين العسكريين، نجحوا للمرة الأولى فى التحكم بما رأى الناس وسمعوا عن هذا النزاع العسكرى..

لقد تمكنت السلطات العسكرية، من تحقيق ذلك، بطريقتين.. تتمثل الأولى فى اعتماد نظام عقد المؤتمرات الصحفية مرتين يوميا، مما أتاح للحكومات المعنية، أن تتجاوز الصحافة، لتبث هى رسالتها الإعلامية-

إلى الشعب مباشرة...

أما الثانية، فتتمثل فى استراتيجية السلطات العسكرية، الداعية إلى الحد من وصول الصحفيين إلى ميادين المعارك، وذلك بالسماح لعدد محدود جدا من المراسلين بالتوجه مع الجنود الى الجبهة، وقد استطاع العسكريون بذلك أن يستحدثوا نظاما مركزيا لاعداد التقارير الصحفية والأخبار (pool system) أتاح لهم أن يحددوا الأماكن، التى يمكنهم السماح للصحفيين بزيارتها، و الضباط والجنود الذين يمكن للصحفيين أن يتحدثوا معهم.. ولقد احتجز الصحفيون الذين غامروا باجتياز المناطق المسموح بوجودهم فيها، ويقول " دونالد كيلرمان " مدير مركز" تايمز ميرور للشعب والصحافة" فى واشنطن، إن من الواضح أن الحرب، كانت حملة عسكرية ذكية وكان واضحا أيضا أنها كانت حملة ناجحة للتحكم فى تدفق الأخبار وتوزيعها .. ثم يضيف " جورج واطسون " مدير شبكة " أى. بى. سى " التليفزيونية فى واشنطن، إن قصر أمد الحرب البرية لم يعط الصحافة فرصة كافية، لتشكيل تحد حقيقى لنظام المشاركة فى جمع الأخبار وبثها، لأن الفرصة لم تكن مواتية، لكى يصنع الصحفيون، موادهم الأخبارية بأنفسهم .. فى حين يؤكد " باغديكيان " العميد السابق لكلية الصحافة فى جامعة كاليفورنيا الأمريكية، أن أجهزة الإعلام المعنية بالعمل الخبرى، معرضة للخسارة بطريقة لا يمكن تبريرها، مما سيؤدى إلى إلحاق الخسارة بالسياسة الأمريكية إذ أن الانتصار العسكرى كان كبيرا وغير متوقع لدرجة أننى أعتقد- يقول الرجل- بأن المؤسسة العسكرية استغلته للتأثير فى أفراد الجمهور، و إقناعهم بأن من أهم مقومات تحقيق ذلك الانتصار، إخضاع الصحافة

لأكبر قدر ممكن من الرقابة!!

هل نحتاج إلى شهادات أخرى لنتعرف على مدى صرامة الرقابة العسكرية التى هدفت إلى خنق التدفق الحر للأنباء، وإجهاض حرية استقاء المعلومات وبثها من جانب وسائل الإعلام المختلفة طوال أزمة الخليج وحربها..؟!

هذه إذن شهادات أخرى مكملة لا تخلو من معنى ..

* أعلن الاتحاد الدولى للصحفيين ويمثل نحو ٤٠٠ ألف صحفى من أنحاء العالم، ان نظام التقارير الصحفية و المؤتمرات المشتركة، الذى اتبعته قوات التحالف، أعاق تدفق المعلومات وشكل عبئا على الصحفيين، ومن ثم فإن الاتحاد يعلن عن قلقه الشديد، بسبب القيود المفروضة على الصحفيين الذين يغطون أنباء الحرب، وأنه لا يجب أن تستغل الرقابة العسكرية المفروضة، فى إخفاء الخسائر الحقيقية للحرب، وخاصة ما يتعلق منها بالخسائر البشرية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية .. وأكد الاتحاد أن هذه السرية المفروضة انتهاك مباشر لحق الجمهور فى أن يعلم، وأن الرقابة العسكرية- بالتالى- عمل لا يمكن تبريره، إلا فيما يتعلق بالمعلومات التى يمكن أن تعرض حياة وأمن العسكريين والمدنيين للخطر.

* بثت وكالة أنباء " أسيوشيتدبرس " الأمريكية للأنباء تقرير يوم ١٩٩١/٢/١٢ من الظهران بالسعودية، تقول فيه إن المعركة الحقيقية تحتدم كل يوم بين الصحفيين (نحو ٨٠٠ صحفى كما ذكرت الوكالة) وبين العسكريين فى قوات التحالف .. حيث يسعى الصحفيون للحصول

على حقـهم فى تغطيـة الحـرب، فى حـين يفـرض العـسكريون على أى صحفى أن يكون له مرافق عسكرى حتى يسمح له بالكتابة أو التصوير.. ويقيد ذلك كله الصحفيين خاصة الموجودين فى مجموعات صحفية رسمية، يغطى ما يسمح لها به فقط، كما أن الموجود ين خارج هذه المجموعات يصبح دورهم مجرد نقل ما تقدمه لهم هذه المجموعات نفسها.. (أى نظام pool الذى كان يقوم على اختيار ٤٠ صحفيا فقط للتحرك مع القوات، ثم العودة لابلاغ زملائه بما رأوه وسجلوه)

وتضيف الوكالة الأمريكية فى نهاية تقريرها.. إن هذه القيود تدفع بعض الصحفيين الى محاولة الهروب من الرقابة والانفراد بكتابة أو تصوير موضوعات خاصة، مما يعرضهم للاحتجاز ساعات طويلة أو الاختفاء بحيث لا يعرف أحد مصيرهم!!

ومعنى ذلك كله، أنه فى ظل هذه الرقابة العسكرية الصارمة التى فرضت على الصحفيين الموجودين بمسرح العمليات والتى حددت نشاطهم وتحركاتهم – لدرجة أن إحدى الدوريات العسكرية البريطانية أوقفت سيارة كان يستقلها بعض الصحفيين الغربيين بالقوة، وهددتهم بإطلاق الرصاص عليهم إن لم يعودوا فورا من حيث أتوا– الأمر الذى يطرح من جديد التساؤل الحائر..

هل هذا يتوافق حقا مع مبدأ حرية الصحافة، والتدفق الحر للمعلومات والأنباء.. مع إدراكنا لمتطلبات الأمن وقيوده المعقولة فى ساحة القتال!

أم أن الأسطورة التى روج لها من قبل العسكريون الأمريكيون لا

زالت قائمة، وملخصها أن الحرية التى تمتع بها الصحفيون فى ساحة القتال بفيتنام كانت أهم أسباب الهزيمة العسكرية هناك؟!

* **ثالثا:** المرتكز الثالث الذى نتحدث عنه الآن هو أنه رغم التوسع والتشدد فى إساءة استخدام الرقابة العسكرية، بهذه الدرجة التى رأيناها، والتى شكلت قيدا حديديا على حرية الصحافة ووسائل الإعلام فى تغطية الوقائع والأحداث خلال حرب الخليج الثانية.. إلا أن الرأى العام الأمريكى بالذات، الذى عانى من قوة ضغط الإدارة الإعلامية لحرب الخليج، وقدرتها على تشكيل وصياغة الاتجاهات الرئيسية فيه، وبالتالى حشدها وتعبئتها لصالح الإدارة السياسية لهذه الأزمة .. قد تمتع بالمقابل- وحده غالبا- بقدر ملحوظ من متابعة الرأى الآخر، أى الاتجاه المعارض لهذه الحرب، والناقد للتورط الأمريكى فيها بهذا القدر الهائل سياسيا وعسكريا ونفسيا .

ومن باب الموضوعية، أن نعترف أنه برغم حجم التضليل المتدفق، وبرغم ثقل التعبئة الإعلامية الهائل، وبرغم الرقابة العسكرية أيضا، وبرغم الانحياز البادى.. فإن الإعلام الأمريكى لم يخل من طرح آراء المعارضين لهذه الحرب، فى محاولة لإثبات مصداقية هذا الإعلام، وإثبات احترام مبدأ حرية الآخرين فى التعبير عن آرائهم، واحتواء موجات النقد التى أثارتها مظاهرات واحتجاجات عديدة فى الشارع الأمريكى، فضلا عما حدث فى دول غربية- أوروبية عديدة، أثارت فى بعض الأحيان قلقا عميقا فى دوائر صناعة القرار السياسى وإدارة الحرب الإعلامية، خوفا من إمكانية تضخم تأثير هذه المظاهرات والاحتجاجات، لتحدث انقساما عميقا فى المجتمع الأمريكى- وفى دول التحالف من ثم- كما جرى خلال

حرب فيتنام.

هكذا أتيحت الفرصة لمعارضى التورط الأمريكى فى أزمة الخليج، ليعبروا عن بعض آرائهم عبر شاشات التلفزيون وعلى صفحات الصحف لكن المؤكد أنهم كانوا أصواتا قليلة ضائعة فى ضباب " الضخ المكثف للآلة الإعلامية الجبارة " التى حفرت فى ذهن المواطن العادى، صورة "وردية " لحرب عاصفة الصحراء.. حرب شريفة نظيفة، عادلة شرعية، بلا ضحايا أو دماء، أو هى عند أدنى الحدود .. حرب سريعة تراها لحظة بلحظة على شاشة التليفزيون طوال أربع وعشرين ساعة.. حرب وحدت الأمريكيين مع أنفسهم وطهرتهم من "عار فيتنام وعقدتها" جاءت فى وقتها ليس فقط لتوحد أمريكا مع حليفاتها الأوروبيات، ولتستقطب إلى جوارها، وربما خلفها- الاتحاد السوفيتى مثبتة أن أمريكا هى السيد الوحيد والقائد الأعظم لنظام عالمى جديد.. ولكنها حرب جاءت فى وقتها تماما، حيث أمريكا التى تراجعت فى الواقع لوهلة أمام التفوق اليابانى- اقتصاديا وتكنولوجيا- وتخوفت من الوحدة الأوروبية سياسيا واقتصاديا، وتشككت فى نوايا روسيا من كل ناحية.. أمريكا هذه تريد نصرا سياسيا وعسكريا وإعلاميا على مستوى دولى، يؤكد للمواطن الأمريكى أنه لا يزال هو وحده على القمة، ومن ثم يستعيد ثقته فى قيادته السياسية وفى مؤسساته العسكرية، وفى اقتصاده الذى يعانى من العجز و التضخم والمديونية، وفى إعلامه، الذى تتآكل الثقة فى قدرته على حرية التعبير عن التعددية الثقافية و السياسية والفكرية ..

وإذا كان كل ذلك قد أثبت شيئا، فقد أثبت أن الأهداف السياسية الكبرى تحتاج، إلى إدارة كفؤة .. وأن الإدارة السياسية الكفؤة، تحتاج

إلى إعلام قوى قادر، ليس فقط على إيصال الحقائق و المعلومات والتحليلات، ولكن أيضا على تحريف كل ذلك وتلوينه باللون الذى يخدم الهدف السياسى المرغوب.. والأمر المؤكد أن ذلك يحدث فى كل مكان على اتساع خريطة العالم، فليس هناك- فى ظننا- ما يسمى بالإعلام الحر الكامل الحرية المطلق السراح، لكن درجات اللون الواحد تختلف وتتدرج من البياض الناصع، إلى السواد الغامق..

الفارق الأساسى، يبقى فى القدرة على التلوين بحيث يصبح اللون مقنعا لعين المشاهد جاذبا لانتباهه وإعجابه معا.. وبقدر ما نجح الإعلام الأمريكى فى تكوين المواقف خلال أزمة الخليج، بقدر ما سقط الإعلام العربى وفشل... فإذا به متهم بل محتقر ومهان!!

كيف كان ذلك.. ولماذا؟

نعم.. لقد فشل الإعلام العربى، خلال أزمة الخليج الثانية وحربها، فيما نجح فيه الإعلام الأمريكى خاصة، والغربى عامة .. وسواء كان الإعلام العربى مع نظام العراق فى معاركه الخاسرة، أو كان ضده مع النظم العربية الأخرى، فإن المحصلة النهائية أن هذا الإعلام فى معظمه قد سقط أسير سلسلة هائلة من الأخطاء والخطايا، بحيث أصبح سهلا على رجل الشارع، وعلى خبير السياسة، توجيه الاتهام المباشر له، فى انه سبب الأزمة تارة، أو سبب انجرار الأزمة إلى الحرب العسكرية تارة أخرى..

الأمر الواضح هنا، هو أن الإعلام العربى قد أصبح أسير قفص الاتهام، توجه إليه الاتهامات من الجميع، من القارئ والمشاهد والمستمع

العادى.. مثلما توجه من الحكام ورجل السياسة وصناع الأزمات وخبراء الصراعات.. أليس هو الحائط المائل، كما يقولون..

فهل كان فعلاً هو الحائط المائل، أم كان هو المشارك الفاعل؟! ولكى نجيب على هذا التساؤل، يجدر بنا أن نتعرض للمرتكز الرابع، من مرتكزات معالجة قضية الإدارة الإعلامية لأزمة الحرب وهو :

* **رابعا:** لقد سقط الإعلام العربى- فى معظمه حتى لا نعمم- أسير النظرية التى حذرنا منها الكاتب الأمريكى "ستانفورد يونجر" والقائمة على أن أمريكا تؤمن بقدرة وسائل الإعلام الاتصال الحر على بناء السلم وتحقيق العدل والحرية لشعبها.. لكنها- للمفارقة- لا تنجح فى تدعيم هذا الدور أو الاعتراف به، فى بناء الديموقراطية فى البلاد الأخرى!

وتطبيقا لذلك التحذير، فإن الإعلام الأمريكى، قد قدم للرأى العام الأمريكى اكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الحرب وآثارها، رغم كل الاعتراضات على أساليب الخداع والتضليل والأكاذيب، ورغم قسوة الرقابة العسكرية التى فرضت على المراسلين فى مسرح العمليات، وقد نجح الإعلام الأمريكى إلى حد كبير فى تحقيق رسالته الإعلامية، المتسقة تماما مع الهدف السياسى، ومن ثم فقد تطابقت أو تناسقت- الإدارة السياسية للأزمة، مع الإدارة الإعلامية، فى مجتمع يتحدث كثيرا عن حرية الرأى والتعبير والاعتقاد والاجتهاد.

لكن المشكلة الحقيقية، جرى تصديرها من أمريكا إلى العالم الآخر، وخاصة إلى محيط الأزمة ومركزها، ألا وهو الوطن العربى، بإعلامه المتناقض الضعيف الهياكل المتهاوى القدرات، مقارنة بغيره!

ورغم الإمكانات المالية الهائلة، التى ترصد فى كل الدول العربية للإعلام، باعتباره سلاح الإقناع القسرى الجبار، إلا أن الرسالة الإعلامية، التى أداها هذا الإعلام خلال أزمة الخليج، على جانبى الانقسام العربى- تستدعى التأمل والدراسة.. فقد كانت- على غير المتوقع - هشة ضعيفة غير مبادرة بل تابعة ١١٧

تجرى وراء مصادر حتى معارضيها فى الهدف والسياسة والتوجه!!

والحقيقة أن الإعلام العربى، نجح فى الدخول إلى دائرة الإعلام الغربى عامة والأمريكى خاصة، خلال الأزمة وبعدها، بإرادته الحرة .. وقد تكون هذه إحدى المرات القلائل التى مارس فيها الإعلام العربى إرادته الحرة قولا وفعلا!!

وإذا جاز لنا العودة مرة أخرى إلى كتاب " المتلاعبون بالعقول " للمؤلف الأمريكى "هربرت شيللر" لنستدل من بعض فقراته على ملامح الفخ الذى وقع فيه الإعلام العربى، لبدأنا بالاستشهاد من جديد، بقول شيللر عن الإعلام الأمريكى ما نصه " إن قادة الإعلام الأمريكى مضللون لعقول المواطنين، إذ أنهم عادة ما يعمدون إلى الترويج لأفكار واتجاهات لا تعبر عن الحقائق الاجتماعية السائدة، ذلك أن تضليل عقول الناس، هى أداة أساسية للقهر الاجتماعى للشعب، ويعتبر هذا التضليل الإعلامى، أهم أدوات، النخب الصغيرة الحاكمة، فى السيطرة السياسية والاقتصادية، ولا شك أن السيطرة على وسائل الإعلام عن طريق امتلاكها من جانب أصحاب رأس المال والاحتكارات الكبرى هى أهم أساليب إحكام هذا التضليل ![٢]

فإذا كان الإعلام الأمريكى، متهم هكذا من جانب أكاديمى أمريكى، بالتضليل السافر، فإن وقوع الإعلام العربى بصفة عامة، وخلال أزمة الخليج بصفة خاصة، فى أسر التضليل الإعلامى الأمريكى، يصبح تضليل التضليل إن جاز التعبير فى هذا المجال.

صحيح أن الإعلام العربى، سقط فى أسر الإعلام الأمريكى بصفة خاصة، والغربى بصفة عامة، لكن الصحيح أساسا هو أن الإعلام العربى، قد سقط منذ البداية وحتى النهاية، أسير النظم العربية الحاكمة والمسيطرة عليه بقوة الواقع، والممسكة به كوسيلة أساسية من وسائل "القهر السياسى والثقافى والإعلامى " توازى تماما الإمساك بالمؤسسة العسكرية ومؤسسة الأمن، كوسيلة قوية من وسائل القهر السياسى والاجتماعى والعسكرى، فى عالم متخلف سطحى الثقافة، ضعيف الهياكل السياسية والفكرية، مقهور بالأمية والفقر، موصوم بطبائع الاستبداد، محروم من حقوق الإنسان- وأحيانا محروم من حقوق الحيوان- مسير هو لا مخير!

فى ظل هذه الوضعية المهينة، انشق الإعلام العربى، نفس انشقاق السياسة العربية، حول أزمة الخليج، جانب مع العراق ومناصريه، وجانب آخر مع الكويت والآخرين، فمضى كل جانب يلغ فى دم أخيه حين استسقى فسقى، حتى شبع وتجشأ!

وفى حين اجتهدت الإدارة الإعلامية لأزمة الخليج فى أمريكا مثلا لكى تصطنع الاستقلالية، وتمارس الحرية- وقد مارستها فى حدود كما سبق أن أظهرنا- مضت الإدارة الإعلامية لنفس الأزمة فى عالمنا العربى، تابعة منقادة للإدارة السياسية العسكرية، بلا تفكر أو تدبر، فإذا بها

تزيد الجرح نزفا وتزيد النار التهابا.. تحت دعاوى مختلفة وبحجج متناقضة وبقدر هائل من السطحية المخجلة، التى استسهلت الجرى وراء الإعلام الأمريكى والأوروبى، حذو النعل بالنعل.

وإذا كانت الحجة المنطقية، قد غابت عن الإعلام العراقى والإعلام العربى المناصر له، خاصة منذ احتلال الكويت، فقد كان فى متناول الإعلام العربى المعادى لذلك، حجج قوية ومنطقية يستطيع توظيفها لخدمة رسالته، لكنه بدلا من ذلك لجأ فى الأغلب الأعم إلى استيراد الحجج الأمريكية، جاهزة معلبة، تماما جريا وراء العادة العربية فى استيراد المعلبات الجاهزة من أمريكا والغرب، باعتبارها الأفضل والأجود والألذ والأسهل، فى وقت لا يبذل فيه العربى جهدا للتفكير أو التدبير!

فهل فى ظل ذلك كله، كان متصورا أن يسمح للرأى المعارض، أو حتى مجرد الناقد، بالبروز فى الإعلام العربى، على جانبى الانقسام !؟

* **خامسا:** ثم نصل إلى نقطة الارتكاز الخامسة والأخيرة فى هذه الحالة موضع الدراسة، لندعى أن الإعلام الأمريكى والأوروبى قد نجح نجاحا لا يقل عن نجاح قوات التحالف العسكرية، فى اختراق الإعلام العربى- بل الرأى العام العربى- اختراقا هائلا، منذ ما قبل أزمة الخليج وخلال حرب عاصفة الصحراء، ثم ما بعدها وربما لأجيال قادمة.

وسر نجاح الاختراق بهذا القدر المؤثر طويل المدى، لا يعود فقط إلى قوة الإعلام الأمريكى والأوروبى، وإمكانياته الفنية و التكنولوجية وكفاءاته البشرية، وتمتعه بقدر كبير من الحرية والتعددية، ولكنه يعود فى الأساس إلى احتواء الأعلام العربى على نقائض كل ذلك.

فهو إعلام- رغم المظاهر البراقة- موجه تسيطر عليه الحكومات وتنفق عليه ببذخ، لكى تضمن إحكام الرقابة عليه، وتصطنع له من القوانين والإجراءات، ما يعوق حريته فى العمل والتعبير، ومن ثم فهو إعلام يفتقد حرية الحركة، وسرعة المبادرة، وشجاعة الرأى، وكفاءة القيادات ونقص الكوادر المبدعة، وفى ظل ذلك تحول خلال أزمة الخليج وكل الأزمات السابقة واللاحقة إلى أداة طيعة سلسة فى يد السلطة الحاكمة، على جانبى الأزمة.. يدافع بقوة ويهاجم بشراسة، الكل يتهم الكل وسط ضباب كثيف حجب رؤية أصحاب الرأى الموضوعى غالبا عن التعبير بحرية.. فإذا الجميع يستمتع بقصائد المدح، ويستعيد قصائد الذم فى وقت واحد.. وإذا بصواريخ القذف و السب العلنى، تسابق صواريخ سكود وباترويت.. وإذا بالعداوة بين الحكام، تنتقل عبر أجهزة الإعلام العربى- إلى إثارة العداوة بين الشعوب العربية، سواء بين الأثرياء و الفقراء، أو بين المشارقة و المغاربة، أو بين العراقيين والخليجيين، أو بين المصريين و الفلسطينيين.. الخ.

لقد انصرف الإعلام العربى، كعادته، فى تمجيد الحكام وامتداح حكمتهم النافذة، مثلما مضى فى تشويه المعارضين وذم طيشهم وعبثهم .. ونسى فى غمرة هذه المظاهرات المضللة، رسالته الأصلية فى نقل الحقائق والوقائع والمعلومات للرأى العام- اللهم إلا من خلال أنبوب السلطة الحاكمة- وفى تنوير المواطن بالآراء والتحليلات المنطقية، اللهم إلا ما يرضى السلطة الحاكمة ويسب معارضيها، فسقط فى حقل الغام أشد ضراوة من حقول الغام الخليج وفشل بالتالى فى إثبات مصداقيته وجدارته أمام الرأى العام، المنقسم على نفسه بسبب عمق الجرح النازف

الذى أحدثته الأزمة والحرب..

حينذاك انصرف المواطن العربى فى كل مكان، يفتش عن مصدر إعلامى آخر، يعطيه الجرعة اللازمة والمقنعة من المعلومات والأخبار والآراء.. فإذا به يضع إصبعه على مؤشر الراديو، بحثا عن محطات الإذاعة الأوروبية والأمريكية، وإذا به يتابع بشغف هائل، تلك الرسالة التلفزيونية " المبهرة " التى تبثها على مدار الساعة، محطةCNN الأمريكية، التى صوبت كل إرسالها على المنطقة العربية طوال احتدام الأزمة، لتحفر فى ذهن المواطن العربى الصورة التى أرادت الإدارة الإعلامية الأمريكية اللازمة، إيصالها لحظة بلحظة .

وحين اكتشف الإعلام العربى- بمختلف انقساماته- أن المواطن العربى قد أسقطه من حسابه، فانصرف عنه فى معظم الأحيان إلى مصادر إعلامية أجنبية، يشبع عن طريقها نهمه الإنسانى، كان الوقت قد انتهى.. فإذا بهذا الأعلام العربى يحاول تصحيح الخطأ الذى وقع فيه بخطأ جديد، حين انساق انسياقا شبه أعمى وراء " الإدارة الإعلامية الأمريكية للازمة" ينقل عنها نقلا حرفيا كل ما تذيعه من أحداث وصور وأفلام، ليثبت عمق التبعية، وسيطرة الاحتكار ونجاح الهيمنة ووصول الاختراق إلى القلب والعقل العربى، تحت إيقاع سريع بل لاهث، إن كان يتفق مع إيقاع الحياة فى الغرب الأوروبى الأمريكى، فهو على وجه اليقين يصيب إيقاع الحياة العربية بالارتباك، وربما الشلل.

لقد كشف فشل الإدارة الإعلامية لأزمة الخليج، عن نقائض كثيرة تعوق التقدم العربى فى أى مجال من مجالات الحياة، وكشف حجم العجز الذى أصاب الفكر العربى، ليس فقط خلال إدارة الأزمات، ولكن

قبلها في محاولة لتفادى تدهورها، وبعدها في محاولة لاحتواء آثارها .. وكشف حجم الوهم الذى غيب معظمنا عند الحديث عن الحريات وحقوق الإنسان، خاصة حريات الرأى والتعبير وحقوق استقاء المعلومات والحصول على الأنباء.

ومن المتوقع فى حالات الفشل والإحباط هذه، أن نستسهل توجيه الاتهام إلى الآخرين.. فنتهم الإعلام الأمريكى بأنه ضللنا وجرفنا وراءه، بفضل قوته وإبهاره وسيطرته واحتكاره لمصادر الأنباء والمعلومات والقدرات التكنولوجية .. وربما يكون الاتهام صحيحا فى جوانب كثيرة..

لكن أليس من المنطقى أن نتهم أنفسنا أولا بالعجز والتقصير فى كل شئ، وعلى كل جانب .. أليس من الواجب علينا أن نفتح مثل هذه الملفات، لنعيد تقويم المواقف والأفكار والآراء والاتجاهات السائدة، بدلا من أن نستمر أسرى الشلل والعجز والإحباط ..؟

أليس من الأجدر بنا أن نبدأ بإصلاح بيوتنا من الداخل، فنفتش عن أسباب العجز ومسببات الفشل .. وحينئذ سنجد أن أهم الأسباب هى الاستسلام المهين للاستبداد والانفراد بالحكم واحتكار السلطة والثروة وتوارثها، توارث الأسماء والمناصب مقابل احتقار حقوق الإنسان ومطاردة الحريات واستبعاد المشاركة ونفى التعددية السياسية و الفكرية والإعلامية، ومعاداة الديموقراطية، فى وقت يعيش العالم كله من حولنا، ربيع الديموقراطية المزدهر.

***

قصف إسرائيل وقتلها للمدنيين الفلسطينيين، فى عرف معظم

الإعلام الغربى، هو دفاع شرعى عن النفس ومقاومة للعنف والإرهاب الفلسطينى.. وبالمنطق الأعوج نفسه، فإن القصف الأمريكى للمدنيين العراقيين والأفغان، قمع للإرهاب العراقى والأفغانى..

وهكذا استطاع الإعلام الدولى المسيس، أن يختصر قرنا كاملا من الكفاح الفلسطينى مثلا ضد الاغتصاب فالاحتلال الصهيونى للأرض المقدسة، فى كلمة واحدة صارت شائعة على ألسنة الكافة .. هى العنف، شقيقة الإرهاب!

والعنف هو الوصف الذى فى دمغت به انتفاضة الأقصى، والذى يساوى بين الجانى والضحية، بين طفل يقذف حجرا بمقلاعه البدائى، وبين دبابات إسرائيل وطائراتها التى تقذف الصواريخ والتى تستخدم اليورانيوم المستنفذ!

وقد انساقت الصحافة وباقى وسائل الإعلام العربية، وراء هذه المصكوكة الإعلامية فاستخدمتها دون تدبر أو تمييز، جريا فى ركاب المنظومة الإعلامية الدولية عموما والأمريكية خصوصا، ومنها أيضا تستمد معظم موادها الإعلامية المنشورة والمسموعة، بما فى ذلك من مغالطات وحقائق مشوهة أو منقوصة وحكايات ملفقة وتقارير مزيفة ..لم يعد أحد قادرا على الفرز والانتقاء السليمين، وربما لم يعد أحد راغبا أيضا ..

فمن إذن يتحمل المسئولية، فى تضليل الرأى العام، هل هو إعلامنا وصحافتنا العربية، بحكم التقصير والترهل والبيروقراطية المهيمنة عليها..

أم هو الإعلام الدولى، وفى مقدمته الصحافة وشبكات التليفزيون الأمريكية فائقة التقدم التكنولوجى، غزيرة المعلومات، حرة السياسات والاختيارات، حتى وهى مربوطة بجماعات المصالح ومراكز الضغط والتمويل ـــ!

حين نحاول الإجابة على عجل ، نقول :

إن المسئولية الأساسية مسئوليتنا نحن، لأننا أصحاب المصلحة بداية، ونحن أيضا أسباب التقصير فى الدفاع الجيد عن هذه المصلحة نهاية..

ولعل تعامل صحافتنا و إعلامنا العربى بشكل عام، مع قضية محورية فى تاريخنا، هى الصراع العربى الإسرائيلى، عبر مراحله المختلفة والمعقدة، يكشف ليس فقط جوانب التقصير والعجز، لكنه يكشف أيضا الحقيقة الواضحة، وهى أن فاقد الشىء لا يعطيه..

ذلك أن صحافتنا ووسائل إعلامنا ما زالت مرتبطة فى معظمها، بعجلة الإدارة الحكومية وبيروقراطيتها، مهما تحدثنا بكلمات ضخمة عن الاستقلالية والحرية، ذلك أن الكلمة الرسمية هى النافذة والأمر الحكومى هو السيد، وما عدا ذلك هوامش من الحرية، تلعب على أوتارها الهشة، بعض الأقلام المتميزة أو النافذة أو المسنودة!!

على النقيض نجد أوضاع الصحافة والإعلام فى الغرب " الإمبريالى " وفى أمريكا الطاغية المهيمنة.. ورغم اختلاف الظروف السياسية و التطورات الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، بيننا وبينهم، إلا أن الأمر حين يتعلق بالديموقراطية عموما وبحرية الصحافة والإعلام خصوصا، له

قواسم مشتركة، يجدر على أمثالنا الامتثال لها، طالما ندعى أننا نسير فى طريق التقدم و التطور.

وإلا أصبحنا نناجى أنفسنا ولا نتحدث إلى العالم بكل ما يغلى به من تطورات مذهلة فى شتى مناحى النشاط الإنسانى .. أليس صحيحا أن صحافتنا ووسائل إعلامنا، تكتفى بالحديث إلى نفسها، أى إلى قراء ومشاهدين ومستمعين لا يجدون غيرها بديلا، ولا يستطيعون الفرار منها كالقدر، اللهم إلا أولئك الذين يملكون القدرة على التواصل مع الإعلام الأجنبى..

ولذلك يجب البدء بعلاج أوضاعنا نحن، قبل اتهام الآخرين مثلا بمعاداتنا وكراهيتنا..

ومن باب العلاج، ضرورة اعتماد الشفافية و إطلاق الحرية، حرية الرأى والتعبير، وحرية تدفق المعلومات وتداول الحقائق دون ابتسار أو تشويه، ساعتها تكتسب صحافتنا وإعلامنا المصداقية، المؤثرة، ليس فقط فى تشكيل الرأى العام المحلى، ولكن المؤثرة كذلك فى الرأى العام الدولى.

حين اجتاح سائق فلسطينى بحافلته مثلا، جنودا إسرائيليين كانوا فى محطة انتظار قرب تل أبيب فقتل وجرح نحو ثلاثين، توقفت أنفاس العالم، من خلال زاوية الرؤية والرواية، التى قدمتها وسائل الإعلام الدولية ذات التأثير نقلا عن المصادر الإسرائيلية وحدها!!

لقد قدمت هذه الوسائل تجسيدا للمأساة الإنسانية التى أودت بحياة وأصابت ثلاثين إسرائيليا، فجلبت تعاطف الملايين فى العالم معهم ومع

أسـرهـم المنكوبة، لكنـهـا فـى الأسـاس جلبت الإدانة ولعنات هذه الملايين على " الإرهـاب " الفلسطينى، الذى يصـعـد من " العنف " والقـتل ضـد اليهود المسالمين خصوصا خلال شهور الانتفاضة!!

ولم تكن هذه الرؤية والرواية، منزهة أو محـايدة، كما يجب أن يكون العمل الصـحفى والإعلامى، لكنها كانت مغرضة ومنحـازة.. وهذا أمر من كثرة مـا تعـودنا عليه، كاد أن يصبح طبيعيا وربما " مقبـولا " من جانب الإعلام الأوروبى الأمريكى!

فـهل قدمت صـحـافتنا وإعلامنا، الصـورة المناقضة، التى يفترض أن تكون صحيحة ونزيهة وحقيقة!!

الحقيقة، أننا لم نفعل ما كان يجب أن نفعله، تماما كما جرى الحال منذ زيارة السـفـاح " بدرجة رئيس وزراء الآن " شـارون للمسجد الأقصى يوم ٢٧ سـبـتـمـبـر عـام ٢٠٠٠، فـدنسـه ليـفـجـر الموقف، ومن ثم جـاءت انتفاضة الأقصى رد فعل لما فعل بسوء نية وقصد مبيّت!

لقد انقسم الخطاب السياسى الإعلامى، خصـوصـا عبر الصـحـافة العربية، إلى نوعين لا ثالث لهمـا... نوع يصـرخ بالتشنج ولا يـفكر بعقل ولا يعمل بخطة ولا يعبر بذكاء ولا يقدم مـعلومة أو يشـرح حـقيقة، ونوع ثان اكتفى بممارسة عادة السير وراء القطيع، أى استسهل النقل الأعمى عن الإعـلام الغـربى و الدولى بكل مـا يحـمله من انحـيـازات ومـغـالطات وتشويهات.

الأدهى والأمـر.. أن صـفـحـات كـثـير من صـحـفنا وشـاشـات بعض فـضـائيـاتنا، أصـبـحت- فى عـز انتـفـاضـة الأقـصى ورغم الوحـشـيـة

الإسرائيلية- ساحة حرة ومفتوحة لنقل وجهات نظر المعلقين بل المسئولين الإسرائيليين، بما فى ذلك تبريراتهم السخيفة لقتل أطفال الانتفاضة بالرصاص الحى فى وسط الشارع!

ولكم أن تتصوروا وجه هذا المسئول الإسرائيلى أو ذاك بابتسامته الماكرة الغامضة، وقد أطل عليكم داخل غرف النوم، عدة مرات فى اليوم الواحد عبر شاشات التلفاز العربى، لا يكتفى فقط بدعوتكم لمساندته فى معاركه الحزبية والسياسية الداخلية، ولكنه يطالبكم- عبر شاشة عربية- بتفهم دوافعه لقمع الانتفاضة الباسلة وقتل و إصابة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بحجة أنه مضطر لمواجهة العنف الفلسطينى!

نفهم أن تفعل ذلك صحف أوروبا وتليفزيونات أمريكا، حتى لو اتهمناها بالتحيز والدعاية الفجة لكل ما هو إسرائيلى.. ولكن ما هو مبرر أو حجة صحيفة أو محطة تليفزيون عربى، يفترض فيهما الدفاع عن المصالح العربية.

إننا نشكو دائما من تأثير اللوبى الصهيونى الأمريكى مثلا، على وسائل الأعلام الأمريكية المؤثرة، وخصوصا الصحف النافذة والتليفزيونات واسعة الانتشار، وهذا حقيقى وواضح، لكننا عادة ما نكتفى برتابة الشكوى مع بعض النحيب المكتوم أو المسموع، بينما المفترض أن ندرس ونحلل أسباب تأثير هذا اللوبى الصهيونى، وبالتالى نعد أنفسنا ليس فقط للمواجهة معه بأسلحته نفسها، بل بالعمل الجاد على تغيير موقف الرأى العام الأمريكى الذى ينساق تلقائيا وراء هذا التأثير القوى والمستمر، لأنه لا يكاد يقرأ أو يسمع وجهة نظر أخرى وحقائق مضادة ومعلومات ثانية وثالثة تأتيه من ناحيتنا نحن على الأقل.

وليس صحيحا بعض ما يقال من أن كل الشعب الأمريكى مثلا، منحاز بالكامل لوجهة

النظر الإسرائيلية، بسبب قوة اللوبى الصهيونى الأمريكى فى دوائر المال والأعمال والإعلام وصناعة القرار السياسى وتشكيل العقل و الفكر، ولكن الصحيح أن الشعب الأمريكى الذى تربى على قيم فكرية وسياسية معينة، قوامها المبدأ الشهير" مواطن حر فى بلد حر" لم يجد حتى الآن ما يناقض بقوة وجهة النظر اليهودية هذه، وحين نسمعه نحن رأينا مسنودا بالحجة والبرهان مدعوما بالمعلومات والحقائق، محاطا بحرية الرأى، سوف يتوقف ويستمع ويفكر، وقد يعدل مواقفه ويراجع انحيازاته واختياراته، التى تشكلت عبر الزمن وبفضل الإصرار والاستمرار والتراكم الإعلامى والثقافى والسياسى الذى انفرد اللوبى اليهودى بالتأثير فيه وتشكيل وعيه أو تزييفه بالتكرار و الإلحاح المستمر!

وهكذا الأمر فى دول أوروبا أيضا.. النفوذ ليس بسبب عبقرية الإسرائيليين، ولكن بسبب تخلفنا وتقصيرنا نحن، الذى تتحمل الصحافة والإعلام والثقافة بكل أجهزتها مسئوليته، مثلما تتحمل الإرادة السياسية المستقلة والجسورة مسئوليتها عن هذا الخطاب الصحفى الإعلامى الثقافى الحر و الدقيق و الصريح!

كلما وقعت أزمة أو اشتعل صراع، كما هو حادث فوق أرض فلسطين، سارعنا بالشكوى من الانحياز الأوروبى الأمريكى، لوجهة النظر الإسرائيلية، منعكسة على صفحات الصحف ووسائل الإعلام الدولية.. و الانحياز هذا واقع وملموس، لكن جهدنا فى مقاومته وعملنا الجاد لتعديله يظل غائبا وقاصرا، إن كان على مستوى الحوار الثقافى،

أو كان على مستوى العمل الإعلامى الصحفى، والنتيجة هى الخسران المبين لنا والربح الأكيد لإسرائيل، ومرة أخرى فان انتفاضة الأقصى تقدم لنا خير دليل وأنصع برهان !

أما إذا تعمقنا أكثر، لقلنا إن انقطاع الحوار الثقافى الحضارى العميق، بيننا وبين الغرب على مدى زمنى طويل، قد لعب هو الآخر دورا بارزا فى صناعة الانحياز وتزييف الوعى ضدنا لصالح الدولة الإسرائيلية والحلم الصهيونى.. وجاءت الصحافة الحديثة وثورة المعلومات والإعلام والفضائيات، لتلعب دورا مهما فى ترويج الأفكار وتبادل الآراء، ومن بينها مثلا تلك الأفكار النمطية المشوهة والمقولبة عن الحضارة العربية الإسلامية، والتى دمغتها زورا بمعاداة التقدم والديموقراطية و انتهاك حقوق الإنسان وكراهية الآخرين، خصوصا الحضارة الغربية المسيحية اليهودية!

وعلى هذه التنويعات الفكرية، لعب المستشرقون القدامى، مثلما لعب بعض المفكرين الغربيين المحدثين، أمثال برنارد لويس، وصمويل هانتنجتون وفرانسيس فوكاياما، وصولا لتلميذهم الجديد توماس فريد مان ناهيك عن بات بروبرتسون وفالويل، وكلهم يروجون مقولة أن الصراع قائم بين " التخلف العربى الإسلامى " وبين العولمة الغربية الحديثة، ولا حل إلا بقهر الثانية لهذا التخلف بالقوة!

ولأن إسرائيل ابنة الحضارة الغربية، وأحد أهم وأنشط أسلحة العولمة الحديثة، يصبح كل ما هو إسرائيلى مقبولا، فى الرأى العام والثقافة الأوروبية الأمريكية، حتى لو كان قتلا جماعيا للعرب واستئصالا وحشيا لكل ما هو فلسطينى، وانتهاكا صارخا لكل المواثيق والأعراف

الدوليـة، بما فى ذلك حـقـوق الإنســان التى تتـغنـى بهـا هذه الحضــارة والثقافة الغربية وتباهى بها الحضارات الأخرى!

المسئولية هنا مسئوليتنا نحن بالدرجة الأولى، فلنبحث عنها بدلا من إبراء الذمة فقط، اكتفاء باتهام الآخرين بالانحياز ضدنا ..

ولن يصدقنا الآخرون، إن بقينا على ما نحن فيه من قعود ونكوص وعجز حتى عن الخيال فضلا عن التفكير الحر الجرىء والمقتحم .

لن يصدقنا الآخرون، إن ظلت صحافتنا ووسائل إعلامنا، لا تقدم الحقائق والمعلومات كاملة، ولا تعمل فى مناخ من الحرية.. مثلما نصدقها نحن حتى من باب المداهنة والاستسلام لواقع ما هو مفروض علينا من أزمات وعقبات مصطنعة ومعوقة!!

***

لم تنجح أمريكا طوال حملتها الانتخابية الطويلة والمعقدة، بحثا عن الرئيس رقم ٤٣، فى شئ قدر نجاحها فى حملتها الإعلامية الدعائية .. لقد بلغت الهيستريا!

للمرة الألف يثبت الإعلام ومراكز المعلومات واستطلاعات الرأى والعلاقات العامة، أنه منظومة جبارة التأثير فى المواطن العادى وفى صانع القرار، فى أصحاب الأسهم والموظفين وسائقى التاكسى، وفى حيتان الصناعة ومحتكرى التجارة.

ولذلك لم يكن غريبا أن تعتمد الحملة الانتخابية الأمريكية عام ٢٠٠٠ مثلا بحثا عن رئيس جديد للولايات المتحدة، اعتمادا أساسيا على هذه المنظومة الإعلامية المعلوماتية، وأن تنفق الأحزاب السياسية المتنافسة،

وخصوصا أهم حزبين وهما- الجمهورى والديموقراطى، أموالا هائلة على الترويج لمرشحى الرئاسة و الكونجرس.

كما أنه لم يكن غريبا أن تستغل المنظومة الإعلامية المعلوماتية، مناسبة الانتخابات التى لا تتكرر إلا كل أربع سنوات، لترفع سقف نبرتها العالية أصلا، ولتشعل نارا متجددة فى سوق المنافسات والصراع، وأن تبتكر حديثا ورأيا مختلفا، ليس فقط لتشبع نهم القراء والمشاهدين، ولكن أيضا لتثبت- للأحزاب ورجال المال وأصحاب القرار، أنها هى السيد الأعلى مكانة والأعمق تأثيرا والأشد نفوذا .

والنتيجة أن الحملة الانتخابية الأمريكية هذه قد تكلفت على أقل تقدير ثلاثة بلايين دولار، ذهب معظمها إلى الإعلام والعلاقات العامة، واستأثرت شبكات التليفزيون بالنصيب الأوفر منها، ومن المفيد هنا أن نشير إلى بعض الملاحظات التوضيحية:

* فى بلد مفتوح وديموقراطى مثل أمريكا، يصبح طبيعيا أن تزدهر الحياة العامة بالتعددية والاستقلالية، ولذلك فإنه بقدر ما أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى مستقلة ومتعددة، فإن الصحافة ووسائل الإعلام مستقلة ومتعددة هى الأخرى.

* لا تكاد الحكومة الأمريكية أو أى من أجهزتها تمتلك بشكل مباشر وسيلة إعلامية مهمة،اللهم إلا " وكالة الإعلام " التى تعادل عندنا الهيئة العامة للاستعلامات، ولكن ذلك لا يعنى أن التأثير الحكومى غائب تماما عن الصحافة والإعلام، بل هو قائم ولكن بطرق غير مباشرة .

* تعتمد الصحافة ووسائل الإعلام، وخصوصا شبكات المعلومات

والتليفزيون الجبارة، على التمويل التجارى والإعلانى بشكل رئيسى، لتغطية نفقاتها اليومية الباهظة، خصوصا فى ظل السباق الرهيب بينها على الخبر والمعلومة والصورة والفيلم، وكذلك فى ظل السباق الرهيب أيضا بينها على امتلاك أحدث مخترعات تكنولوجيا الاتصال والإعلام المكلفة والكوادر المؤهلة .

* فى هذا الإطار، جاء التحالف ووقع الزواج الشهير بين الإعلان والإعلام، بين المال والصحافة والمعلومات، وأصبح كبار رجال المال والأعمال والصناعة، هم أصحاب اليد الطولى والهيمنة الأساسية على رجل الصحافة والإعلام والمعلومات بدرجات تفوق الوصف، وأصبح طبيعيا أن تشترى كبريات شركات الصناعة مثلا كبريات الصحف وشبكات التليفزيون..

* والنتيجة أن الذى يشكل الرأى العام ويقوده، ويصنع العقل ويوجهه ويؤثر فى تحديد الوعى و المواقف و الاتجاهات، ليس هو بدقة رجل الصحافة و الإعلام والمعلومات، لكنه رجل المال والاحتكار الاقتصادى الذى يملى إرادته ويفرض رأيه، وعلى الصحافة والإعلام أن تجرى فى مجراه وإلا قطع عنها المدد والسيل المنهمر!

ولقد لعبت وتلعب الصحف الأساسية وشبكات التليفزيون الأمريكية الكبرى دورا هائلا فى إدارة العملية الانتخابية، ليس فقط فى شهور ما قبل يوم التصويت ولكن أيضا خلال التصويت، ثم بعده، فيما اصبح يعرف بأزمة الاتهام بتزوير الانتخابات ومخالفة القوانين ومحاولة اغتصاب الأصوات ، وصولا لمحاولة اغتصاب منصب الرئيس سيد البيت الأبيض نفسه .

وهى كلها اتهامات لم تنفجر فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بالحدة والسخونة التى انفجرت بها خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، ولعل أهم أسباب ذلك أن التقدم الإعلامى والانتشار الصحفى والتأثير التليفزيونى الهائل، هو الذى فرض الحدة وصنع السخونة وألهب نار الاتهامات والاتهامات المضادة، بين المعسكرين المتنافسين، معسكر جورج بوش الجمهورى ومعسكر آل جور الديموقراطى!

يقول العالمون بتاريخ انتخابات الرئاسة الأمريكية، على مدى القرنين السابقين، إن واقعة الصراع على بضعة أصوات لترجيح كفة مرشح للرئاسة على منافسه، قد تكون تكررت اكثر من مرة فى الماضى، لكن تأثير الصحافة والإعلام آنذاك كان محدودا لأسباب كثيرة، أما الآن فى ظل هذا الانفجار الإعلامى التليفزيونى خصوصا، فالأمر مختلف والتأثير واسع وسريع!

خذ على سبيل المثال ما حدث، فى ساعات ما بعد إغلاق صناديق انتخابات الرئاسة مساء السابع من نوفمبر عام ٢٠٠٠ وبدء عد الأصوات، سواء على مستوى التصويت الشعبى المباشر،أو على مستوى المجمع الانتخابى، اللذين يشكلان معا أسلوب انتخاب الرئيس..

ما حدث أن جميع الصحف ووسائل الأعلام، وخصوصا شبكات التليفزيون التى تبث مباشرة، تسابقت فى إعلان نتائج الفرز من كل مقاطعة ومدينة وولاية، لحظة بلحظة، ونجحت بذلك فى ربط الناس أمام شاشات التليفزيون، وحبست أنفاس الأمة الأمريكية، بصورة لم تحدث حتى خلال حرب الخليج أو حرب كوسوفو، اللتين قادتهما أمريكا مباشرة فربطتهما بكل مواطن أمريكى!

ونتيجة للتسرع والتسابق والمنافسة الشديدة بين شبكات التليفزيون أساسا، أعلنت هذه فى الليل المتأخر للسابع من نوفمبر والصباح المبكر لليوم التالى، فوز جورج بوش، ثم نفت لتعلن على النقيض فوز منافسه جور، ثم عادت وأكدت فوز بوش واعتراف جور بالهزيمة واتصاله تليفونيا بغريمه يهنئه، لكنه تحت الإلحاح الإعلامى والضغط السياسى عاد فسحب اعترافه وتهنئته، ليبدأ فصل جديد!

والفصل الجديد عنوانه البلبلة و الاضطراب السياسى الحزبى و الفوضى الصحفية الإعلامية، وميدانه الصحف وشبكات التليفزيون ووكالات الإعلام والمعلومات .. الكل مضطرب متناقض، محطات التليفزيون تعلن النبأ ونقيضه فى الوقت نفسه، والصحف تصدر طبعات ليلية متتالية وكل منها تحمل عناوين مختلفة بأرقام مختلفة ونتائج متناقضة، وقد حصلت مثلا على خمس طبعات متتالية من صحيفة شعبية " نيويورك بوست " فى ليلة واحدة كل منهما تحمل أخبارا وعناوين متناقضة!

على أن التناقض والبلبلة والتسرع فى إعلان النتائج ثم نفيها، لم يكن قاصرا على الصحف الشعبية " التابلويد" والمحلة فقط، أو على محطات التلفزيون الصغيرة والمحدودة، لكن الأخطر أن حيتان الصحافة والإعلام هى التى وقعت فى البلبلة وأحدثت- أو ساعدت على إحداث الفوضى، بحكم إمكاناتها الجبارة وحرصها على التنافس فى سباق ضار لا يرحم من يتخلف أو يتكاسل من ناحية ..

وبحكم ارتباطاتها السياسية وانتماءاتها الفكرية والحزبية، وعلاقاتها العضوية بسلطات المال والإعلان التجارى من ناحية أخرى .. هكذا نزلت

الحيتان الجبارة إلى عرض البحر تخوض وتتصارع بل تتقاتل حتى الموت على طريقة المصارعة الرومانية القديمة، الأقوى يثبت ويستمر حتى يقتل الأضعف ..

ولقد تمثلت هذه الحيتان فى شبكات التليفزيون الأمريكية العملاقة، مثل إن بى سى، وايه بى سى، وسى إن إن، وفوكس، وسى بى إس .. كما تمثلت فى الصحف الكبرى مثل يو. إس. توداى، ونيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وكريستيان ساينس مونيتور، وول استريت جورنل، ولوس انجلوس تايمز، وشيكاجو تربيون، وبوسطن جلوب، وبلتيمور صن، وغيرها من مئات الصحف الكبرى وآلاف الصحف المحلية الصغرى .

ولأن الأمر وصل إلى درجة الفوضى الإعلامية والبلبلة السياسية الهائلة، بدرجة عرقلت مع أسباب أخرى، عملية إعلان اسم الرئيس الجديد لأسابيع طويلة، فى سابقة لم تحدث بمثل هذه السخونة من قبل، فقد أعلنت مجموعة من أعضاء الكونجرس، أنها تنوى فتح تحقيق برلمانى خلال الدورة الجديدة، حول دور الصحافة والإعلام وخصوصا التليفزيون، فى العلمية الانتخابية هذه، وما سببته من فوضى هائلة أدت إلى الإساءة بصورة مباشرة إلى الوجه الديموقراطى لأمريكا أمام العالم كله، فضلا عن تشويه الرأى العام الأمريكى ذاته!

ونعتقد أنه كان يجب على هذا التحقيق البرلمانى، أن يتناول الأزمة من بدايتها، أى على مدى العام السابق للانتخابات، وصولا إلى حالة الفوضى السياسية والأزمة الدستورية التى احتكمت بعد الانتخابات، وأن يتناول عمليات استطلاع الرأى ونتائجها التى تخصصت فيها مراكز معروفة وتسابقت على نشرها وإذاعتها الصحف والتليفزيونات، حاملة

سباقا فى التذبذب وفى التفوق، ما بين بوش وجور صعودا وهبوطا، الأمر الذى أدى إلى تخبط الرأى وأخطاء التهافت على المنافسة وبالتالى إلى تضليل الناخبين وإثارة البلبلة فى الرأى العام، فيما بين مشاعر الفوز والهزيمة على نحو غير مسبوق وغير مريح!

والأهم هل كان يستطيع مثل هذا التحقيق أن يتناول بصراحة، سلاح الفضائح وحملات الأكاذيب والشائعات، التى أطلقتها الأحزاب وجماعات المصالح ضد منافسيها، لتثير الناخبين ضدهم، عبر الصحف والتليفزيونات، كما فعل الجمهوريون ضد آل جور باتهامه بالتواطؤ بالتغطية على فضائح رئيسه كلينتون، أو ضد هيلارى كلينتون التى فازت بمقعد مجلس الشيوخ عن نيويورك، بابتزازها شخصيا بفضائح زوجها وسياسيا بتصريحات سابقة لها عن حق الفلسطينيين فى دولة مستقلة، بينما هى مرشحة وسط جالية يهودية كبيرة ومؤثرة!

* ملحوظة : سرعان ما تراجعت هيلارى عن هذه التصريحات وارتمت أكثر فى أحضان إسرائيل واللوبى الصهيونى .

أو كما فعل الديمقوراطيون ضد منافسهم جورج بوش الابن، باتهامه بأنه سكير لا يصلح لقيادة أمريكا " العظمى" وأنه سبق وأن ضبط يقود سيارته وهو مخمور أو مخدر، أو كما ظل الديموقراطيون يفتشون فى دفاتر أعضاء المجمع الانتخابى الذين صوتوا لصالح بوش، بحثا عن ثغرة أو فضيحة شخصية، لإجبارهم على تغيير مواقفهم وتعديل تصويتهم لحرمان بوش من الأصوات المستحقة!

لقد نشرت إحدى الصحف " نيويورك بوست " يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠٠

ويعد عشرة أيام من الانتخابات، أن مسئولا كبيرا فى الحزب الديموقراطى، هو " بوب بيكيل " متهم علانية بأنه كان " يحفر" وراء بعض مناصرى بوش الجمهوريين ويبتزهم ليغيروا تأييدهم من بوش إلى جور، مستخدما فى ذلك كل إمكانات جمع المعلومات " المشروعة وغير المشروعة" الأمر الذى يمكن أن يضعه تحت المساءلة القانونية ولكن!

لكن.. لأن المعلومات متاحة ومسموح بجمعها والحصول عليها بحرية فى مجتمع حر ومفتوح، ولأنه مجتمع يقوم على مبدأ المنافسة فى كل شئ والحرية لكل إنسان والعلانية لكل موقف ورأى، يصبح طبيعيا أن يحدث فى أمريكا ما يحدث، حتى لو وصل إلى حدود الفوضى السياسية والبلبلة الإعلامية، ولا نظن أن دولة فى العالم الغربى " الديموقراطى" شهدت مثل الذى شهدته أمريكا فى هذا المجال، ولا ننسى أن حرية الصحافة والإعلام وجمع المعلومات هذه، قد جاوزت كل الحدود ذات يوم حين أثارت ولاكت و أسرفت كثيرا فى كشف فضائح الرئيس الأمريكى السابق كلينتون، فأسقطت هيبته، دون مواربة أو حرج، حتى لوثت هيبة أمريكا " العظمى " ، بعد أن ساهمت فى تزييف الوعى العام[٤] .

وعلينا أن نتساءل ، هل هذه حرية بريئة وشريفة وهادفة فعلا أم أن فيها ما فيها من أغراض ومصالح وحروب قذرة وهيستريا منفلتة!

الإجابة المباشرة والأولية البسيطة تقول، إنها حرية الأمريكيين فى إدارة بلادهم أمريكا، يرون فيها حتى لو انزلقت إلى مهاوى الابتزاز والفضائح شيئا طبيعيا فى مجتمع حر ومفتوح..

لكن عالمنا الثالث أو الرابع، يرى فيها شذوذا للحرية ونقيضا لها،

فيخترع لها مسميات " غير أخلاقية أو غير ديموقراطية" لأنه عالم منغلق فى الأساس، لم يمارس بعد أدنى درجات الحرية!

أما الإجابة الأعمق فتقول إن ما يجرى فى أمريكا من ممارسة للحرية الواسعة وخصوصا حرية الصحافة والرأى والإعلام، حتى لو جاوزت الخطوط الحمراء من وجهة نظرنا، هى نتاج طبيعى لعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فى مجتمع سريع التطور ماديا ومعنويا، يلهث طول الليل والنهار ليعمل وينافس ويربح ولا يقبل أن ينهزم أو يتراجع بسهولة!

وقد انعكس ذلك بقوة على وسائل الإعلام من ناحية، وعلى الحملة الانتخابية من ناحية أخرى، وكان هناك لاعبان رئيسيان مارسا أقصى درجات التأثير القوى، على الإعلام وعلى الانتخابات، هما تحالف جماعات المصالح وكبار الاحتكاريين وأصحاب رأس المال ورجال الصناعة، من ناحية، وتحالف جماعات الضغط السياسى الدينى من ناحية أخرى، وخصوصا اللوبى اليهودى ذلك اللاعب الأكبر، الذى حشد التأييد للمرشح الديموقراطى آل جور، وحارب منافسه بوش بضراوة، ليس فقط بصب كتلة الأصوات اليهودية فى صالح جور ونائبه على القائمة" ليبرمان " أول يهودى يرشح لمنصب نائب الرئيس، بل أيضا فى تمويل الحملة الانتخابية و الإعلامية و الدعائية بدرجة هائلة، جامعا فى قبضته " الليكودية" سلطة المال وسطوة الإعلام وسلاح التشهير والابتزاز فوق رؤوس الجميع!!

ورغم ذلك فإن بوش الابن فور انتخابه، بدأ برنامجا مكثفا لمساندة إسرائيل من ناحية، ولاسترضاء اليهود الأمريكيين من ناحية أخرى، فى

معاكسة واضحة لما تعرض له خلال الانتخابات، تمهيدا لانتخابات إعادة تجديد الرئاسة الثانية!

***

السلطة، والمال، والإعلام...

ثلاثية هائلة الأثر، دخلت فى تحالف حديدى القبضة شديد السطوة، على المجتمعات عموما، وعلى المجتمعات المفتوحة والديموقراطية خصوصا، تلك التى توفر الحرية لكل فرد وهيئة وحزب وتيار، لكى يمارس حقه فى العمل والتنظيم والحديث والتعبير والإعلام والتواصل مع الآخرين.

والاهم انه يطلق العنان لسلطة المال ، لتمارس نفوذها على سلطة الحكم، بأساليب عديدة، أهمها سلطة الصحافة والإعلام ، هكذا تابعنا نماذج عديدة لهذا التحالف الثلاثى الجبار، فى دول كثيرة، وخصوصا فى الدول الأوربية والأمريكية ذات المجتمعات الرأسمالية المتطورة، بل والمستنيرة أيضا.

لكن...

حين يلقى هذا التحالف بسطوته الكبرى، على دول فقيرة وصغيرة من دول عالمنا الثالث، تعانى ضغوط الفقر والتخلف و الأمية والفساد والاستبداد، يصبح الأمر شائكا ومعقدا ومحرجا فى الوقت نفسه... لأن هذا التحالف يكسب منذ الجولة الأولى، ويفرض نفوذه وهيمنته على الجميع، وينصرف إلى جمع الأرباح المكدسة، ويفلت من كل حساب فى النهاية....

بينما فى المجتمعات المفتوحة والديموقراطية، يمارس هذا التحالف سطوته الكبرى أيضا، لكنه يخضع للمراقبة والمحاسبة، وصولا لتعرضه لآليات تحدد نفوذه وتقلص تأثيراته، حتى لا يفسد العملية الديموقراطية، ولا يضلل الرأى العام، ولا يشترى ويبيع صوت الناخب، ولا يروج لمبادئ منحرفة وقيم مضللة تنعكس كلها بالسلب على حيوية المجتمع وسلوكياته وأفكاره.

ولعلنا نذكر أزمة الملياردير الأمريكى بيل جيتس صاحب ورئيس الشركة العملاقة للكمبيوتر ووسائل الاتصال والإعلام التكنولوجى الهائلة "مايكروسوفت" حين اتهم بممارسة الاحتكار مما يؤثر على قيم ومبادئ ومصالح الشعب الأمريكى، فإذا بالقضية تصل إلى المحكمة، وإذا بالمحكمة تقرر تقسيم هذه الشركة العملاقة إلى شركات وأقسام أصغر تنفصل بعضها عن بعض، حتى تتوزع الأموال وتتشتت السلطات، وتتعدد مراكز التأثير، حماية "للديموقراطية الأمريكية " وهذا شكل من أشكال المراقبة والمحاسبة فى المجتمعات الليبرالية، لكن المشكلة فى مجتمعات العالم الثالث، الذى تغيب فيه معظم إن لم نقل كل أشكال المحاسبة والمراقبة، فإن تحالف المال والسلطة والإعلام، يتحول إلى احتكار جبار، يسيطر ويهيمن ويهدد ويفرض ويقود...

ها نحن أمام نموذج تطبيقى لما نعنيه، نحاول فى هذه العجالة، وضعه موضع اختبار مباشر لمجرد الاستشهاد...

هل ما جرى فى لبنان الأسبوع الأخير من أغسطس، والأسبوع الأول من سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، انتخابات برلمانية ديموقراطية عادية، أم أن ما جرى هو زلزال سياسى فى رأى البعض ، وانقلاب فى موازين

القوى "على الطريقة العسكرية" فى رأى البعض الأخر ...

هل ما جرى فى لبنان ، صاحب التجربة الليبرالية الأهم فى الساحة العربية تقليديا، يمكن أن يؤثر فى الآخرين عبر الحدود، فينقل إليهم العدوى الديموقراطية، لكى يمارسوا الديموقراطية فعلا، بدلا من الاكتفاء بالفرجة عليها، و التغنى بشعاراتها...

هل يؤثر ما جرى فى لبنان، فى تطوير الواقع اللبنانى ، الذى يعانى ما يعانى، خصوصا فى إعادة صياغة العلاقات بين القوى السياسية والطائفية والاجتماعية اللبنانية، وبين لبنان وسوريا، وبين لبنان وباقى العرب، وكذلك فى حل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وفى تحديد الدور الجديد للبنان فى ظل التسويات المطروحة للصراع العربى الإسرائيلى، والتهيئة لمواجهة الدور الإسرائيلى الجديد الذى يريد ضمن ما يريد، سرقة ما تبقى من الدور اللبنانى ... بنك العرب وبورصة العرب وسياحة العرب وتسلية العرب وتفاعل خلافات العرب... الخ!

ثم... هل كانت الانتخابات البرلمانية اللبنانية، نظيفة حقا ، ديموقراطية حقا، معبرة حقا عن القوى السياسية الفاعلة، أم أنها جاءت غير ذلك.. والأهم كيف لعب سلاح المال وسلطة الإعلام دوراً هو موضع الجدل بل الاتهام!!

الحقيقة، أن دافعنا للتعرض، بالبحث فيما جرى فى لبنان، ليس تقييم هذا الشان اللبنانى ولا تدخلا فى مصداقية التجربة الليبرالية اللبنانية، ولكن هدفنا، أن نشد الأنظار المهتمة والمهمومة بالديموقراطية فى بلادنا، إلى أهمية "الديموقراطية اللبنانية وخصوصيتها " مهما كانت

الانتقادات والخروقات، لعل دراستها وتقويمها يفيد الآخرين.. فيتعلموا بعضا من إيجابياتها، ويتفادوا أهم سلبياتها !!

وتأملوا معى المؤشر الأول : وخلاصته أن الاحتكام إلى تصويت الناخبين بحرية أو حتى نصف حرية، هو المقياس الديموقراطى للتطور ونزاهة الحكم، حتى فى العالم الثالث، حديث العهد بالممارسة الديموقراطية... لقد رأينا ذلك واضحا خلال عامى١٩٩٩ــ٢٠٠٠ فى اكثر من دولة، حيث أدت الانتخابات العامة إلى إسقاط من فى الحكم وبيده السلطة، ونجاح المعارضة، ومن ثم قبول الطرفيين بالنتائج...

لقد حدث ذلك فى تايوان شرقا، وفى المكسيك غربا، وبينهما فى نيجيريا ثم السنغال، وها هى الانتخابات اللبنانية تكمل المسلك، فقد سقط الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء والزعيم السنى الشهير، فى دائرته البيروتية، وهو قابض على السلطة، ونجح غريمه الملياردير رفيق الحريرى وهو فى المعارضة، بل أن تيار المعارضة والدعوة للتغيير سرى فى الدوائر الانتخابية اللبنانية كلها ، الشمال والجنوب ، الجبل والبقاع، وفى القلب بيروت مركز القرار السياسى والاقتصادى وذات الوزن الطائفى المهم والمؤثر!

ثم اقرءوا معى المؤشر الثانى، إذ رغم نجاح لبنان فى الحفاظ على مسيرتها الليبرالية التى تميزت بها منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٤٣، ورغم أن انتخابات عام ٢٠٠٠ جاءت أفضل ـ فى معظم التقديرات ـ من انتخابات ٩٢، وانتخابات ١٩٩٦ ، إلا أنها كلها لم تفلت من الغمز واللمز ، وصولا لاتهامات تزييف إرادة الناس، وتهميش وإقصاء بعض الفئات والطوائف... لقد رأى البعض أن هذه الانتخابات هى الأسوأ فى تاريخ

لبنان، ورأى البعض الأخر أنها الأفضل ...الأمر طبيعى وخلاف التقييم وارد.

لكن... حين نفكر بعمق، نتساءل هل تتلاقى الديموقراطية مع الطائفية والفئوية، خصوصا الدينية والمذهبية، أم تتناقض معها، ومن ثم هل التوزيع السياسى لمقاعد البرلمان وكراسى السلطة ومناصب الحكم والإدارة والتجارة، وفق التقسيم الطائفى والدينى، عمل ديموقراطى - !! - أم هو غير ذلك...

لقد خاض لبنان منذ أزمان، صراعا شرسا، وتأسست الدولة بعد الاستقلال على أساس توازنات طائفية دينية، قوامها ١٨ طائفة مسلمة ومسيحية، من السنة والشيعة والدروز والعلويين، إلى الموارنة والأرمن والأرثوذكس، وتفريعاتها العديدة، وصولا لقاعدة إعطاء منصب رئيس الجمهورية للموارنة المسيحيين، ومنصب رئيس الوزراء للمسلمين السنة ومنصب رئيس البرلمان للشيعة.

ولا ننسى أن قمة الصراع الطائفى هذا، بلغت مداها بالحرب الأهلية الطائفية الشرسة التى دمرت البلاد والنفوس والعلاقات، التى امتدت ١٥ عاما فيما بين ١٩٧٥- و١٩٩٠... ومازالت آثارها باقية، وفوقها تتأرجح اللعبة الديموقراطية، بتعدديتها السياسية والحزبية - الطائفية - وبتنوعها الإعلامى وحريتها الصحفية - الطائفية غالبا...

فى المؤشر الثالث، نرى أنه من الطبيعى فى ظل هذه التركيبات السياسية الطائفية المعقدة، أن يختلف تقدير وتقييم كل طرف لمصداقية العملية الانتخابية بل للممارسة الديموقراطية ، وأول المختلفين يأتى

الشعب اللبنانى نفسه، الموزع بين ثلاثة ملايين فى الداخل وضعفهم فى مهاجر الخارج، الذى يحس دائما بالتميز عن غيره من الشعوب العربية، والذى يشعر باستمرار بضغط التأثير الخارجى وهاجسه... سواء جاء هذا عبر الحدود مع الشقيقة سوريا ذات العلاقة الخاصة بلبنان، أو جاء عبر الحدود الملغومة والمتوترة تاريخيا مع العدو الإسرائيلى المتربص على الدوام، وفى الحالتين تراجع تأثير "الأم الرؤوم " فرنسا ذات الوحى والإلهام القديم!

لقد رأى فريق أن البرلمان الجديد الذى أفرزته الانتخابات هذه موضع استشهادنا،هو برلمان لا يعكس حقيقة القوى الفاعلة، وأن مقاطعة واضحة من تيارات وقوى مسيحية قد حدثت احتجاجا أو سلبية، وأن قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر، جاء ظالما للمسيحيين بصفة أساسية، نتيجة اتفاق الطائف الذى أمال الكفة لصالح المسلمين، وبالتالى فإن البرلمان الجديد يشكل انحيازا سياسيا وتغليبا طائفيا واضحا، لا يضم إلا تجمع المليونيرات والعائلات الإقطاعية مع غلبة طائفية للمسلمين.

فى حين يرى فريق آخر غير ذلك، حيث جاء البرلمان الجديد تعبيرا صادقا عن رغبة شعبية فى التغيير، على مستوى الطوائف، وعلى مستوى الدولة والوطن، وأفرز تمثيلا حقيقيا للخريطة الحزبية والطائفية، حيث نجحت فى احتلال مقاعده أربع كتل نيابية أساسية ذات أغلبية سكانية، هى كتلة الرئيس نبيه برى "الشيعية" وكتلة الرئيس الحريرى "السنية" وكتلة جنبلاط " الدرزية" وكتلة حزب الله "الشيعية" وفى هذه وتلك نواب مسيحيون، لكن هناك كتل مسيحية أخرى اصغر حجما مثل كتلة ميشيل المر، وكتلة ايلى سكاف ،وكتلة سليمان فرنجية ، ناهيك عن

تمثيل الرؤساء الحاليين والسابقين من خلال نجاح أبنائهم، ابن الرئيس اميل لحود، وابن الرئيس السابق أمين الجميل وحفيد الرئيس الأسبق سليمان فرنجية!!

هذا الفريق يرى أن رغبة التغيير، هى التى دفعت الناخبين لقلب وتعديل التوازنات التقليدية، مثل الصعود الأكبر للشيعة، فى ظل تحالف حركة أمل وحزب الله فى الجنوب، الذى أنتخب لأول مرة منذ الاحتلال الإسرائيلى له قبل ٢٨ عاماً، ومثل تبدل الزعامة السنية فى بيروت لصالح صعود نجم الحريرى على حساب فشل كل من سليم الحص، وتمام صائب سلام، ومثله هيمنة الدروز - جناح وليد جنبلاط - على الأغلبية الدرزية فى الشوف والجبل.

وهكذا، تم توزيع المقاعد فى البرلمان الجديد - ١٢٨ مقعدا - على الطوائف، بمعدل النصف للمسلمين - ٦٤ مقعدا موزعة بنسب معينة هى ٢٧ مقعدا للسنة، ومثلها للشيعة، و٨ للدروز، و٢ للعلويين، أما نصف المقاعد الآخر - ٦٤ مقعدا - فقد توزعت على الطوائف المسيحية بمعدل ٣٤ للموارنة و١٤ للروم الأرثوذكس و٨ للروم الكاثوليك و٥ للأرمن الأرثوذكس ... فسيفساء تحتاج لأكثر الموازين حساسية لضبط ألوانها وظلالها، ومع ذلك هناك من يشعر بالغبن والإقصاء والتهميش القسرى؛ وأولهم المسيحيون بصفة عامة، والموارنة بصفة خاصة!.

المؤشر الرابع والأهم، يكمن فى التساؤل المطروح، وهو هل صحيح كانت الانتخابات اللبنانية، نظيفة وديموقراطية حقا .. هل اكتفت باستخدام الأسلحة التقليدية، أم أن أسلحة أخرى غير تقليدية قد جرى استخدامها بقوة، أساءت إلى نزاهة المعركة ومصداقية العملية

الديموقراطية..

وهذا أهم ما يجب أن نعالجه بصراحة وشفافية، ليس محاسبة أو مراجعة للانتخابات اللبنانية ، مدحا أو قدحا ولكن هدفنا هو التنبيه لدخول أسلحة غير تقليدية،، فى المعارك الانتخابية ، هى متداولة وطبيعية ومقبولة فى بلاد ديموقراطية عديدة فى العالم، لكنها شدت الانتباه فى مجتمعاتنا بقوة، حين استخدمت فى الانتخابات اللبنانية ، وأهمها سلاح المال بكل سطوته وجبروته ، وسلطة الإعلام بكل تأثيره وهيمنته!

لقد تابعنا اقتحام دبابات المال وصواريخ الإعلام لساحة الانتخابات اللبنانية ، فإذا بالحملات المتبادلة، تتراوح ما بين رشوة الناخبين وشراء أصواتهم بالمال، وبين تشويه سمعة الخصوم و إطلاق الشائعات عبر وسائل الإعلام المختلفة ، وخصوصا التليفزيون، العام والخاص!

تعالوا نقرأ سويا، بعض ما صدر فى ضوء نتائج الانتخابات، على لسان أشهر الخاسرين وأقوى الرابحين:

- رئيس الوزراء سليم الحص، المعروف بصراحته ونزاهته ونظافة يده إلى حد الفقر، وجه أقوى الاتهامات صبيحة هزيمته فقال متهما خصمه الحريرى، بل متهما الديموقراطية اللبنانية كلها : " لقد كانت المعركة الانتخابية ، الأشرس والأوسخ فى تاريخ لبنان ..لقد استخدمت فيها أسلحة لم تكن مشروعة ومنها المال والعصبيات الطائفية مما عكس ديموقراطية هزيلة..

لقد بذل المال السياسى وصبت شلالاته فى ميدان المعركة، فأصبح لكل شئ ثمن ، للجدران والشرفات والنوافذ والضمائر، وأضحى الولاء

يساوى حفنة من المال، وقد صرف على معركة بيروت وحدها من المال، أكثر مما يصرف عادة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية"..

يضيف الحص:" لقد قلنا إن المال فاسد ومفسد وأفسد المجتمع فأضحت الساحة الانتخابية سوق نخاسة تباع فيها الضمائر وتشترى" ، وختم حديثه الطويل فى هذا الصدد بحكمة مثيرة إذ قال: " لقد كانت العملية الانتخابية حرة ونزيهة، وفى المقابل لم تكن عملية ديموقراطية ، فأصبحت الحرية فى لبنان أسيرة.. "!

وفى حين سارع الحص ، تأكيدا لمبدأ الشفافية، بتقديم إقرار إلى القاضى رئيس المجلس الدستورى، يقر فيه بتلقيه قائمة تبرعات ممن أنصاره لتمويل حملته الانتخابية وقد أنفقتها بالكامل، بلغت فى مجموعها ٢٧٣٩٣٢ دولار أمريكيا، أى أكثر قليلا من ربع مليون دولار، فأنه اتهم خصمه الملياردير الحريرى، بأنه أنفق ٢٠ مليون دولار فى بيروت وحدها لكسب ١٨ مقعدا، بمعنى أن كل مقعد فى البرلمان كلفه اكثر من مليون دولار، فى حين ادعى آخرون أن الرقم الذى أنفقه الحريرى بلغ ٢٠٠ مليون دولار على الأقل فى مجمل هذه الحملة الانتخابية !

- رد الحريرى على الحص ساخرا من اتهاماته، وخصوصا من رقم العشرين مليون دولار، مبررا فى الوقت نفسه حقه فى استخدام أمواله لخدمة الناس، مدللا عل ذلك بالمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية العديدة، التى أقامها فى بيروت وصيدا والجنوب، والتى تقدم الخدمات يوميا لعشرات الآلاف مجانا، مضيفا أن اتهامات الحص ، تندرج فى إطار التبرير لهزيمته فى الانتخابات، التى جاءت نتيجة لممارساته الخاطئة طوال رئاسته للحكومة التى استمرت عامين، ونتيجة لأخطائه

التى أوصلت البلاد إلى ضائقة اقتصادية خانقة، انعكست سريعا على معيشة الناس، فصوت الناخبون لصالح التغيير أملا فى الإصلاح !

هذا عن سلاح المال ، أما عن سلاح الإعلام وسطوته خلال المعركة الانتخابية اللبنانية، فحدث ولا حرج..

لقد جرت الحرب الإعلامية سافرة فى الساحة الانتخابية اللبنانية، بدرجة أذهلت الجميع ، وأقلقت الجميع، ولاول مرة بهذا الشكل الشرس ، الذى تبودلت فيه الاتهامات والشائعات من كل صنف ولون، وحين فشل رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، فى وقف هذه الحرب، تدخلت سوريا بما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على جميع الأطراف، محاولة تهدئة اللعب وتقييد المدفعية ووقف إطلاق الصواريخ الباليستية، عبر الصحف وشاشات التليفزيون المختلفة والمتصارعة بعنف وشراسة!

وبقدر ما عاب كثيرون على رئيس الوزراء سليم الحص استغلال " تليفزيون لبنان " الرسمى ، لصالح حملته وتجنيده فى الهجوم على خصومه وفى مقدمتهم الحريرى ، فأن الأخير لم يتوان عن إطلاق مدفعيته الثقيلة، ليس فقط عبر "تليفزيون المستقبل" وصحيفة المستقبل التى يملكها، بل عبر كثير من الصحف والتليفزيونات اللبنانية، التى له عليها فضل وجميل وتمويل!

وبات الجميع يتساءل.. هل يندرج كل ما قيل وأشيع خلال الحملة الانتخابية هذه، عبر وسائل الإعلام المختلفة، تحت بند حرية الصحافة والإعلام، حرية الرأى والتعبير، أم أنه يندرج تحت مسميات أخرى، حتى لو تغطت بعباءة الديموقراطية الفضفاضة_

وخلاصة ما نريد أن نصل إليه هى:

١- بقدر ما أن المال نعمة فهو نقمة، خصوصا إذا حاصر السلطة وبنى أطماعه، وتحالف معها دفاعا عن مصالح سياسية واقتصادية وطائفية، فإن كانت السلطة مفسدة، فإن سلطة المال مفسدة مطلقة، حين تلعب فى السياسة وتغزو الإعلام وتخترق الصحافة وتفسد الآراء والعقول وتزيف الوعى وتضلل الرأى العام.

٢- حين نأتى إلى الممارسة العملية ، لا نكاد نلحظ تجربة ديموقراطية إلا وفيها الجانب السلبى لاستغلال سلطة المال وسطوة الإعلام، للوصول إلى قمة السلطة وبلوغ الحكم .. المال والإعلام يلعبان دورا حاسما فى الانتخابات الأمريكية وفى الانتخابات البريطانية والفرنسية والألمانية، أمهات الديموقراطية الغربية، كما يلعبان دورا موازيا فى ديموقراطيات الفقراء المتخلفين من تايوان إلى لبنان.

٣- هنا تتداخل وتختلط وتلتبس معانى النزاهة والنظافة والشفافية، فى اللعبة الديموقراطية،خصوصا فى عملية تداول السلطة عبر الانتخابات التى تسمح بهوامش من الفساد، تتناقض مع الرؤى الرومانسية والمثالية للحرية والديموقراطية.

إن استغلال كل من الملياردير الأسترالى"مردوخ" لأمواله الهائلة فى بناء إمبراطورية إعلامية تمتلك مئات الصحف وشبكات الإذاعة والتليفزيون فى العالم وخصوصا فى بريطانيا وأمريكا،ليس هباء، ولا كان استغلال الملياردير الإيطالى" بيرلسكونى" لأمواله فى بناء إمبراطوريته الإعلامية ، هذرا أو هزلا، وكذلك الملياردير اللبنانى رفيق

الحريرى، الذى ركز فى السنوات الأخيرة على شراء عشرات الصحف وشاشات التليفزيون، جنبا إلى جنب مع اختراقه لمعظم ما تبقى!

ذلك أن وراء كل منهم ـ وهم مجرد أمثلة حاضرة ـ هدفا سياسيا ومطمعا فى سلطة الحكم، يرونه مشروعا، ويراه آخرون، إفساداً_!

٤- إن كان هؤلاء، وأصحاب سلطة المال عموما ، يرون أن استغلال ثرواتهم للوصول إلى الحكم والهيمنة على الرأى العام من خلال وسائل الإعلام والصحافة، من صميم حقهم الطبيعى والمشروع.. فإن كثيرين وأنا منهم، يرون أن الاستغلال السيئ لسلطة المال وسطوة الإعلام، فى إدارة العملية الديموقراطية، خطر شديد يهدد صميم الديموقراطية، لأنه يشكل احتكارا ماليا سياسيا إعلاميا، يتناقض مع أبسط مبادئ الديموقراطية ويهدد مستقبلها مع حاضرها_ !

ولذلك نرى دولا " محترمة " تحدد السقف الأعلى للإنفاق المالى والاستغلال الإعلامى، لكل مرشح فى أى انتخابات حرة، ضمانا للمساواة والتوازن فى المواقف والفرص والإمكانات.

٥- نهدى كل هذا ـ فى الختام ـ للناخبين والمرشحين ،للطامعين والطامحين، للمتطلعين والمتحفزين، لدخول المعارك الانتخابية، فى مصر المحروسة... عسى أن يقرأ العبر من يعتبر..

فها نحن نقرأ بعض سطور وملامح المحركات لهذه المعارك، التى يبدو أن رجال المال والأعمال، هم الأكثر تحفزا لدخولها بقوة من خلال ترشيحات الأحزاب السياسية المختلفة، بصرف النظر عن قوتها أو ضعفها..

ابتــداء من حــزب الأغلبــيــة الحــاكم والمتــحكم، الحــزب الوطنى الديموقراطى، إلى حزب الأمة الأصغر والأقل نفوذا، فالكل يتسابق على ترشيح رجـال المال والأعـمـال، واسـتـقطاب أصـحـاب السطوة والحظوة والنفوذ، بدون حسابات دقيقة لمعادلات اللعبة الانتخابية، بل بدون مراعاة لمبادئ الديموقراطية الحقة، وبالتالى دون تدبر للعواقب والنتائج..

وقانا الله ، عواقب تحالف سلطة المال وسطوة الإعلام، المتدثر بغطاء الديموقراطية، المزيف لوعى الناس، حتى اعتى الديموقراطيين!

***

إذا اتفقنا على أن وسائل الإعلام الحديثة قد أصبحت تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل الرأى العام وفى صناعة الوعى ـ أو تزييفه ـ علينا أن نقـرر أن المصطلحـات تلعب دوراً رئيـسـيـاً هى الأخـرى فى تشكيل الخطاب الإعلامى المتداول .. خصوصا إذا تعلق الأمر بالصراع العربى الصهيونى ..

ومنذ البداية ننطلق من أن القضـية الفلسطينية ـ كما هو معروف ـ لب الصراع العربى الصـهيونى، وهو صراع حضـارى طويل الأمد ، إن كان ضـاربا فى الماضى مشتـعلا فى الحـاضـر، فهو قائم ومسـتـمر فى المستـقبل ، لأنه صراع بين مشـروعين قوميين مـتناقـضين : المشروع العـربى النهـضـوى القـومى ، والمشـروع الصـهـيـونـى الاسـتـعـمـارى الاستيطانى الغربى ..

وسواء اتجه الصراع نحو الحرب والصدام العسكرى، أو اخذ سبيل التسوية والحوار أملا فى السلام والاستقرار ، فستظل جوانبه الرئيسية

ومحتواه الأساسى قائما ، وهو الصراع الثقافى الحضارى ، الذى يعتبر الفكر والثقافة والعلم والإعلام بعض أسلحته قوية التأثير والنفوذ .. خصوصا أن العدو الصهيونى نجح خلال العقود الأخيرة فى استغلال الثقافة والإعلام والاتصال، لخدمة أهدافه التوسعية وترويج أفكاره المغلوطة، وصولا إلى تزوير الحقائق وتزييف الوقائع بدرجة لم تحدث من قبل فى التاريخ ،بفضل انحياز الغرب الأوربى الأمريكى له ،وتبنيه لكل أطروحاته السياسية والفكرية ودفاعه عن ممارساته العسكرية العدوانية الرهيبة.

ولقد أثبتت المواجهات الساخنة والصدامات الدامية والحروب العسكرية بين أمتنا العربية وبين دولة إسرائيل الصهيونية ، منذ حرب ١٩٤٨ إلى حرب الإبادة التى يشنها جيش الاحتلال ضد الشعب الفلسطينى المغوار فى ظل انتفاضته الثانية وخصوصا أعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٣ ـ أن الإعلام الحديث وكل تقنياته المتقدمة وسرعة انتشاره وعمق تأثيره قد لعب ويلعب دوراُ محوريا فى تغليب رأى على رأى، وموقف على موقف، وصولا إلى الكذب البواح والتزوير الفاضح للحقائق التاريخية والوقائع اليومية ، وهو أمر برعت فيه إسرائيل وأنصارها وحلفاؤها فى الإعلام الغربى عامة ، والأمريكى خاصة ، على نحو بات منحازا ومزعجا وغير أمين فى آن واحد .

وفى ظل هذه الأوضاع التى تفوق فيها الإعلام الصهيونى ونشر أكاذيبه عبر شبكات الإعلام الغربية ، تراجع الإعلام العربى وتخلف عن المواجهة الحاسمة بسبب القصور الذاتى والقعود والكسل والترهل والبيروقراطية الكسيحة . والمواجهة التى نعنى ، لا تكون بالأصوات

العالية والشعارات الزاعقة والأغنيات الصاخبة ، ولكنها المواجهة بالحقائق المزودة بالوثائق ، الثرية بالمعلومات ، المسلحة بالتحليل المنطقى السليم ، القادر على الإقناع العقلى واكتساب المصداقية ، بل انتزاعها من غير المؤيدين لنا قبل المتعاطفين مع قضايانا ..

وبينما غفونا على وقع كسلنا وتسليتنا بإعلام يخاطب نفسه، أو يعارك بعضه بعضاً وسط صخب كلامى وتشويش عقلى وتشويه فكرى - نجح الإعلام الصهيونى ليس فقط فى اختراق الإعلام ودوائر صنع القرار السياسى فى الغرب ، بل فى اختراق الإعلام العربى ذاته، وصولا إلى غرف نومنا ، عبر شاشات التلفاز وصفحات الصحف وأمواج أثير الإذاعات المتكاثرة فى فضائنا المستباح..

فكيف كان ذلك ؟! .. ومتى ؟!

فى مناخات الترويج لثقافة السلام وموجات التطبيع ومناورات التسوية السياسية وخداع المصالحة ، تلك التى بدأت عملياً بعد حرب أكتوبر - تشرين المجيدة عام ١٩٧٣ - وازدادت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تزاحمت الجهود على الجانبين العربى والإسرائيلى، بتحريض وتمويل أمريكى ، للعمل على إعادة صياغة العقل والوجدان العربى ، وتحويل اتجاهاته وتغيير أفكاره وآرائه ، من رفض ومعارضة " دولة المشروع الصهيونى الاستعمارى الاستطيانى " إلى محبة إسرائيل " دولة التسامح والسلام والحرية والديموقراطية "!

وكانت وسائل الأعلام المتعددة أهم الأسلحة فى عملية غسيل الأدمغة هذه ، فإذا بالمواطن العربى البسيط ، فضلا عن المتعلم والمثقف، يقرأ

ويسمع ويشاهد إعلاما عربيا يكاد يتحدث بالعبرية ، ويمدح الدولة الصهيونية ويعرض وجهات نظرها ، ويحاور ويستضيف رموزها التى تدافع عن مصالحها وتبرر عدوانها وتكسب توسعها بعدا دينيا مقدسا ..

وإذا بقلة من مثقفينا و إعلاميينا وسياسيينا يمارسون اللعبة ذاتها باسم الحوار مع الآخر ، ومعرفة عدو الأمس وفهم صديق اليوم ، ترسيخاً لثقافة السلام وطريقاً لتحقيق المصالحة التاريخية المزعومة .. بينما عدو الأمس - واليوم والغد - يمضى قدما فى تدعيم دولته العدوانية وسياسته التوسعية على حساب مصالح الأمة العربية .. أوطانا وشعوبا ، وأرضا وماء وسماء ، وبشراً وشجراً وحجراً ..

ووسط هذا الغبار الكثيف والضباب المشوش والأكاذيب المغلوطة، تسللت إلى لغة إعلامنا العربية عشرات من المصطلحات والكلمات والأسماء والأوصاف العبرية، سواء عن طريق استعارتها من الإعلام الصهيونى مباشرة ، أو نقلها نقلا حرفيا أعمى عن الإعلام الغربى - الحاضن الرئيسى للإعلام الصهيونى - حتى كادت هذه المصطلحات تستقر فى العقل العربى وتجرى على اللسان العربى ، باعتبارها من علامات السلام وبشريات المصالحة ، ولغة الحوار و امارات التحول والحداثة والتمدن والثقافة الجديدة والعلاقات الجديدة !

وعبر وسائل الإعلام العصرية ، سرت هذه الموجة بسرعة شديدة ، وراهن المراهنون على زرعها فى عقول الرأى العام العربى ، كأنها مسلمات ، عن طريق سرعة التداول وشدة الإلحاح واتساع الترويج .. بينما تكاسل المتكاسلون عن كشف خطورة نقلها عن مصادر أجنبية منحازة ، دون تمحيص وتدقيق وتصحيح ،ودون رد الأشياء إلى أصولها،

أى التمسك بالأسماء والمصطلحات العربية الأصلية ، ورفض تلك الدخيلة المدسوسة بهدف صهيونى بغيض..

ولا شك أن خلط المعانى ، وتشويه المصطلح ، وتأويل استخدامه على هذا النحو، لا يكتفى فقط بهدف نشره بين الناس ، ولكنه يؤدى فى الواقع إلى خلط سياسى وتزوير تاريخى ، وبالمجمل: يؤدى إلى غزو ثقافتنا ولغتنا ألام ، والى تشويه أهدافنا وقوميتنا وديننا ووعينا ..

فاللغة ، كما هو معروف ، هى فى البداية والنهاية حاملة للثقافة ووعاء وناقل لها ، وبالتالى فان تشويه اللغة ـ عن طريق دس المصطلحات الأجنبية وخصوصا المعادية ـ يؤدى بالضرورة إلى تشويه الهوية الثقافية والحضارية . وهذا هو ما هدفت إليه الصهيونية : اختراق حضارتنا وتشويه ثقافتنا بعدة طرق ، ومن بينها دس المصطلح الصهيونى والترويج لاستخدامه ، والتعجيل بسهولة تداوله على ألسنة الطبقة السياسية والثقافية خصوصا، بين أوساط الرأى العام بشكل رئيسى ..

هكذا تابعنا بقلق شديد تلك الجهود المحمومة للتطبيع مع العدو الصهيونى، عبر دس المصطلحات والكلمات المستوردة ـ فضلا عن المعانى ـ وغرسها عمدا فى لغتنا القومية ، وخصوصا اللغة الإعلامية والسياسية، حتى يصبح تداولها مستساغا مقبولا من العامة ، دون شعور بغربتها عن لغتنا، ومعاداتها لثقافتنا، وبعدها عن عروبتنا ومجافاتها لأذواقنا، وتناقضها مع أهدافنا وأفكارنا ..

ولم تكن جهود التطبيع فى هذا المجال خصوصا ، إلا محاولة لـ"أسرلة" اللغة العربية، بعد النجاح المشهود فى أسرلة اللغات الغربية

وغزو ثقافتها بمدسوسات إسرائيلية ، وتهويد بعض مصطلحاتها ونحت ألفاظها، بما يحقق لها الرواج والتداول والاستمرار والانتشار، الأمر الذى نلاحظه بوضوح فى وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية ، فضلا عن الأوساط السياسية ، بل عبر مناهج الدراسة فى كثير من المدارس والجامعات تحت شعار وحدة الحضارة الغربية اليهودية المسيحية واشتراكها فى الأصول والموروث الثقافى !

والحقيقة أننا مطالبون ـ فى مواجهة ذلك كله ـ بضرورة حسم المعركة المصطنعة حول ضرورة استيعاب لغتنا العربية للمصطلحات الحديثة التى أفرزتها ثورة العلم والثقافة والإعلام فى الحضارة الحديثة ـ بما فى ذلك ما أنتجته عقول يهودية كثيرة وبارزة ـ، مقابل حماية لغتنا وثقافتنا من النخر الأجنبى الهادف لتقويضها وتدمير أسسها الحضارية ..

وموقفنا ، أننا أولا مع استيعاب ثقافتنا ولغتنا لكل جديد ومستحدث من إنجازات الحضارة الإنسانية الحديثة متعددة الروافد والمنابع ،وإلا أصيبت ثقافتنا بالعجز والعقم ، وازداد تخلفنا الحضارى يوما بعد يوم . وإننا ثانيا لسنا ضد كل ما ينجزه العقل اليهودى المتميز والإيجابى ، لأننا أبناء حضارة وقومية غير متعصبة ولا متطرفة عنصريا ضد الآخرين حتى ولو كانوا يهودا ، فقوميتنا وديننا يعترفان باليهودية وتعاليمها الأصلية السماوية وبأنبيائها ورسلها ..

ولكننا ضد الصهيونية كحركة سياسية استعمارية ولدت فى الغرب الأوربى الذى شجعها وسلحها ومولها ، ثم زرعها فى قلب الأمة العربية كبارجة مسلحة تدافع عن مصالح و أهداف وأفكار غربية معادية لكل ما هو عربى وإسلامى ..

ومن ثم ؛فإننا مع كل ما هو إيجابى ينجزه العقل اليهودى لصالح الإنسانية حتى ولو كان مجرد كلمة أو كان مصطلحا ،وضد كل ما تطرحه الصهيونية ، باعتبارها دعوة عنصرية استعمارية متطرفة و أثبتت عنصريتها بشكل سافر عبر ما تمارسه إسرائيل كل يوم من خرق للقوانين والأعراف الدولية ، ومن قتل وتدمير وعدوان ، ومن عمل دؤوب لإبادة الشعب الفلسطينى ، ودعوة فاضحة لتدمير العرب جميعا ، لانهم "حشرات وصراصير وأفاع يستحقون الحرق والقتل وتخليص العالم من شرورهم ، وان الرب قد ندم بعد أن خلقهم .."على حد قول الحاخام الصهيونى العنصرى المتطرف عوفاديا يوسف الزعيم الروحى لحزب شاس الإسرائيلى!

وفى مقابل ذلك فإننا مطالبون بحماية هويتنا الحضارية والثقافية ، عن طريق حماية لغتنا العربية من التسلل والدس والنخر الأجنبى ، خصوصا الإسرائيليات الهادفة إلى تقويضها وغزوها و إفراغها من محتواها بصورة منهجية منظمة وبدهاء شديد.

ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق التمسك بأساسيات لغتنا القومية و إجادة استعمالها ، وتعميق التعريف بخصوبتها وتنوعها وقدرتها على التجديد ، مع انفتاحها الواعى العاقل على مستجدات العصر وثقافاته المتطورة ولغاته ومصطلحاته السليمة ، دون معادة منغلقة أو حروب عنصرية ، أو تقوقع يدفعها إلى التحجر والتجمد .

قضيتنا هنا مختلفة . هى قضية الدس الصهيونى وتسلل الإسرائيليات المزورة ،عبر المصطلحات المزيفة ، إلى لغتنا العربية بشكل عام ، والى اللغة السياسية والإعلامية بشكل خاص، حين صحونا

فوجدنا البعض منا يتداول كلمات ومصطلحات عبرية ، تم نقلها ودون تدقيق وتفحص عن الغرب تارة وعن الدولة الصهيونية مباشرة تارة أخرى ، فصارت ـ مع الأسف ـ شائعة متداولة مستساغة ـ أو كادت عند بعض الساسة والمثقفين و"المتثاقفين "العرب ، عن جهل أو تجاهل ، أو عن تفاخر وادعاء بالمعرفة والإلمام بلغات الآخرين!

المهم أن البعض منا لم يقدر بصورة عميقة أن الهدف الصهيونى هو تثبيت هذا الدس المصطلحى والرطانة اللغوية المنقولة فى العقل والوجدان وعلى طرف اللسان العربى ، تعميقا لما يسميه ثقافة السلام والتطبيع والتعرف على الهوية والثقافة اليهودية واللغة العبرية ..

ولا يمكن تصور أن يتم ذلك فى الواقع إلا على حساب اللغة والثقافة العربية ، وضد مصالح و أهداف الشعب الفلسطينى بصفة خاصة ، فهو الذى تستباح هويته ، وتدمر ثقافته ، وتسرق لغته ،وتشوه أسماء مدنه وقراه ومؤسساته ومقدساته ، وتسلب أصولها التاريخية والوطنية ، لتحل محلها أسماء ومصطلحات عبرية ، هدفها تغيير الواقع وتزوير التاريخ وسرقة التراث وتشويه الوعى العام .

ولذلك فان اجتهادنا الحقيقى يجب أن يتركز على حشد العقول والأقلام وتنسيق الرؤى والأفكار ، و إعداد البحوث والدراسات الموضوعية الجادة ، للوقوف فى وجه هذا التيار الراكب مركب التزوير المتأبط ذراع التزييف ..تزييف الوعى وتزوير التاريخ وتلبيس الحق بالباطل .

فهدفنا ، كما سبق أن ذكرنا يجب أن يكون إظهار الحق حقا والباطل باطلا ، وتخليص التاريخ من المغالطات ، وتصحيح اللغة

الإعلامية خصوصا من المدسوسات الإسرائيلية ، وتنقية معلومات الكافة من التضليل والتلبيس الصهيونى المراوغ .

والأمر كما يقول المفكر القومى الفلسطينى الدكتور احمد صدقى الدجانى "إن أول ما ينبغى عمله فى هذا الأمر الخاص بالمصطلحات الغربية والصهيونية هو الوقوف أمامها قبل الوقوع فى فخ استخدامها ،ويقينا ستثمر الوقفة رفضها ونبذها ، وهذا موقف مطلوب ولكنه غير كاف ،إذ لابد أن نقرنه بطرح مصطلحاتنا نحن والعمل على تعميمها ..

نعرف أن تعميم مصطلحاتنا ليس بالآمر السهل ، ودونه صعوبات جمة .ونحن نعلم مدى قوة الإعلام الذى ينشر ذلك الفكر الاستعمارى الغربى بوسائل الاتصال المختلفة ، بل إننا نعرف أن الوقوف أمام مصطلحاتهم ونبذها أمر صعب بسبب سيطرتهم على وكالات الأنباء الأقوى فى عالمنا .

ومع ذلك فلا بديل عن الوقفة . وبذل قصارى الجهد لتعميم مصطلحاتنا . واضعف الإيمان أن نبدأ بالامتناع عن استخدام مصطلحاتهم فى إعلامنا وان نستخدم مصطلحاتنا نحن.. (٥)

ويضيف الكاتب اللبنانى المرموق محمد السماك :

تغرق أخبار وكالات الأنباء الغربية الكبرى ،الإعلام العربى خاصة ، و إعلام العالم الثالث بصورة عامة، بأخبار يتم اختيارها وصياغة مفرداتها وعباراتها وفقا لمعايير اجتماعية وسياسية لا تراعى مصالح المجتمعات الموجهة إليها أو أولوياتها العقدية ، ولكنها تحاول تمرير العبارات والمصطلحات ذات المضامين الفكرية والسياسية ،التى تراعى

فى الدرجة الأولى مصالح القوى والجهات الدولية التى تعمل على تدجين واحتواء الوطن العربى ثقافيا وسياسيا .

ولعل أهم مؤشر على نجاح ذلك هو إقبالنا على استخدام هذه العبارات والمصطلحات وكأنها نابعة من ذاتنا ،و معبرة عن أفكارنا ، مترجمة لقناعتنا !"..(٦)

وهذا بالضبط ينطبق اكثر ما ينطبق على اللغة المتداولة فى وسائل الإعلام العربى ، بعدما تسللت إليها ـ عمدا أو جهلا ـ المصطلحات الإسرائيلية المدسوسة ، فصار استخدامها يوميا من قبيل التفاخر بالمعرفة والاطلاع على الثقافات الأخرى واللغات الأجنبية ، وخصوصا اليهودية . فإذا بكل ذلك يتحول إلى حرب ثقافية إعلامية حضارية ، تمارسها الصهيونية بكل إمكاناتها ضد كل ما هو عربى عموما وفلسطينى خصوصا ..

وفى هذا يقول الكاتب الفلسطينى المعروف مشهور الحبازى :

لم تتخذ الحرب الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى وجها أو مسارا واحدا ،بل اتخذت اوجها ومسارات بمقدار تعدد مجالات حياة الشعب الفلسطينى كلها ، وقد اهتمت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل ١٨٩٨ـ لا..بل قبله ـ بتغير أسماء الأماكن والآثار الفلسطينية ،وطمس أية أدلة على عروبتها أو اسلاميتها أو امتدادها الحضارى الإنسانى غير اليهودى..

لقد عمدت الحركة الصهيونية أذن منذ البداية إلى اختلاق علاقة بين اليهود وفلسطين ، من خلال تغيير أسماء المواقع والأماكن والبلدان ،

وربطها بالتوراة والتاريخ اليهودى الطارئ فى فلسطين . وفى سبيل ذلك قاموا بعملية تزوير وتغيير واسعة لكل مكان واثر وشارع وحى وطريق وواد ونهر وجبل وسهل وتل فى فلسطين ،و بحيث يتطلب رصد عملية التغيير والتزييف عملا كبيرا وجهدا متكاملاً"...(٧)

ولذلك فأننا مطالبون بخوض حرب المصطلحات الإعلامية خصوصاً وبذلك نكون قد قطعنا خطوة وبدأنا طريق الألف ميل ، دفاعا عن هويتنا الثقافية والحضارية ، وتنقية لغتنا العربية الخصبة الأصيلة ، تثبيتا لحقوقنا التاريخية فى وجه الحرب العدوانية الصهيونية ، التى لا تكتفى بالإسراف فى استخدام السلاح القاتل ، ولا بامتلاك الترسانة النووية الوحيدة فى المنطقة شبحاً يثير الرعب ، ولا بالتوسع العدوانى الدائم ، والإبادة المنظمة للشعب الفلسطينى البطل ، ولا بالاحتلال المقيم للأراضى السورية واللبنانية ،ولا بخرق قرارات الأمم المتحدة ، وانتهاك القانون الدولى كل لحظة .. ولكنها تمارس ، فوق ذلك كله ، تزييف التاريخ وتزوير الحقائق ، وتلبيس الحق بالباطل ، ودس المصطلحات الإسرائيلية المشوهة فى لغتنا بدهاء شديد ..

أما حين تعمى العيون ، وتنغلق العقول ، وتضمر القلوب ،وتزيغ الضمائر ..فان بعضنا - مع الأسف - يمارس ما تريده الدولة الصهيونية، ويردد ما تدفعه نحونا ، ويروج لأفكارها ومصطلحاتها ، وهذا هو الكفر بعينه ..

وضد هذا الكفر ، نحن نقف اليوم وغدا كما وقفنا بالأمس .. دفاعا عن وطن ينتهك ، وقومية تستباح ، وثقافة تهمش ، وحضارة تزدرى ، ولغة تشوه ، ودين يتهم بالعنصرية والتطرف والعنف ..

هوامش

١- ستانفورد يونجر ـ كتاب الديموقراطية ووسائل الإعلام الجماهيرية.

٢ـ هربرت شيللر ـ أستاذ للإعلام والاتصال بجامعة كاليفورنيا ـ فى كتابه "المتلاعبون بالعقول" الصادر عام ١٩٧٤ .

٣ـ المصدر السابق.

٤ـ صلاح الدين حافظ ـ كراهية تحت الجلد.

٥ ـ احمد صدقى الداجانى ـ كتاب حرب المصطلحات ـ اتحاد الصحفيين العرب.

٦ـ محمد السماك ـ كتاب حرب المصطلحات.

٧ـ مشهور الحبازى ـ كتاب حرب المصطلحات.

الفصل التاسع

ماكينة التحريض وحروب الكراهية

9

تظل سطوة الإعلام قوة مهيمنة، وتزداد منعة ونفوذاً يوماً بعد يوم ، في ظل تعاظم التطور الإعلامي المعلوماتي التكنولوجي الهائل في العصر الحديث .

وفي العالم المتقدم كما في العالم المتخلف، لعب الإعلام ويلعب دوراً بالغ الأهمية والتأثير، في تنفيذ السياسات وتطبيق التوجهات والترويج للأهداف الحكومية ، بصرف النظر عن مدى التبعية ودرجة الارتباط، بين وسائل الإعلام والحكومات .

وإذا كانت هذه المهمة المعقدة، تتخفى فى الدول الديموقراطية المتقدمة، بأقنعة كثيرة، تحت مبدأ حرية الرأى والصحافة والإعلام ، بحيث تبدو مستقلة ومتباعدة عن سلطة التحكم الرسمى والتوجيه الحكومى، حتى وهى تنفذ ذلك كله بدقة وكفاءة مهنية عالية، وربما بتضليل هائل ...

فإن الأمر يختلف اختلافاً جذرياً فى عالمنا المتخلف المقموع رأيه المصادرة حريته، حيث الإعلام بكل وسائله، يقع مباشرة فى الدائرة الصغرى المغلقة للحكم المركزى، بل فى دائرة الاهتمام الشخصى للحاكم، باعتبار الإعلام أقوى أسلحة النظام ، وأشدها تأثيراً فى توجيه الرأى العام وتشكيل الوعى سلباً وإيجابا ...

وانطلاقا من هذه العلاقة بين الإعلام والحكم، القائمة على التبعية الواضحة، لعب الإعلام العربى عموما، أدواراً سلبية عديدة فى صناعة وتأجيج الخلافات العربية العربية، وبالتالى فى تزييف الوعى العربى وتضليل الرأى العام بدرجات عميقة، حتى وإن تفاوتت فى عمق التأثير...

ويمكن القول إن الإعلام العربى وقد وقع فى حبائل خلافات النظم العربية، سقط فى أكثر من سقطة :

أ – تورط مباشرة فى تعميق الخلافات العربية، حين اشتعالها بين النظم الحاكمة، ومضى بعضه فى هذا الاتجاه حتى اللدد فى الخصومة والفحش فى التعبير والشراسة فى العداء والانحطاط فى لغة الحوار وصولاً لبذاءة الشتائم الجارحة فى أحيان كثيرة ومواقف متعددة .

ب ـ أصبح سلاحاً بتاراً، حاربت به النظم العربية بعضها بعضاً، فى معاركها وخلافاتها التى لم تتوقف، مؤكداً فى ذلك تبعيته المطلقة لهذه النظم الحاكمة، فى مناخ غير ديموقراطى، لا تتوفر فيه الحريات الأساسية وفى المقدمة حرية الرأى والتعبير، ومن ثم تغيب كل ملامح الاستقلالية الإعلامية.

ج – بالغ بالتالى فى تضليل الرأى العام ، وتزييف وعى الناس على جانبى الخلاف ، فدافع كل إعلام عن وجهة نظر حكومته وحكامه، وأفحش القول وشدد الهجوم على الخصوم والمخالفين فى الرأى، بصرف النظر عن الصدق والمسئولية وقواعد أدب الحوار والخلاف وأصول الأداء المهنى بل وحقوق الزمالة ...

د– لذلك فقد تخلى هذا الإعلام عن رسالته الحقيقية فى تنوير الرأى العام بالحقائق والمعلومات والآراء المتعددة والتحليلات الصادقة .. ولم يكن غريباً بعد ذلك ، أن يفقد هذا الإعلام مصداقيته أمام الرأى العام من ناحية، وأن يفوز باحتقار النظم الحاكمة من ناحية أخرى، باعتباره مجرد أداة طيعة سلسة مأمورة، تحركها السلطة متى وكيف شاءت !

وحين نسأل عن السبب فى كل ذلك يبطل العجب ... إذ أن مثل هذا الإعلام خضع ويخضع خضوعاً مطلقاً للسيطرة الحكومية الكاملة، ومضى بعيداً فى التبعية لها ، إن كانت مفروضة عليه فى أغلب الأحيان، بحكم السياسات المتعسفة والقوانين الجائرة والإجراءات القسرية، فإن احتراف النفاق ومداهنة السلطة الحاكمة من جانب بعض الإعلاميين، قد أكملت المهمة غير المقدسة .

هكذا فقد الإعلام استقلاليته وموضعية رسالته ، وبالتالى فقد مصداقيته بعد أن أستسلم للهيمنة الحكومية ، وتخلى عن رسالته الإعلامية التنويرية الحرة المفترض أن يؤديها لصالح الرأى العام، بينما انخرط بشدة فى خوض المعارك السياسية والخلافات العربية.

وفى هذا الإطار نستطيع أن نحدد أهم المجموعات الإعلامية العربية، التى خاضت هذه المعارك فى سياق حركة المد والجزر للخلافات السياسية العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الوجه التالى :

أ- المنظومة الإعلامية المصرية بكل عمقها التاريخى وأسبقيتها فى الظهور ـ عبر الصحافة المطبوعة فى القرن التاسع عشر ـ ثم تطورها الكبير وتأثيرها الواسع منذ منتصف القرن العشرين ، وتحديداً مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ودورها فى خوض معارك الثورة ضد خصومها فى الداخل والخارج من معسكر النظم المحافظة أو الرجعية كما كانت تسمى آنذاك، وصولاً لدخولها معارك الدفا ع الشرس عن سياسات كامب ديفيد التى ووجهت بهجوم سياسى إعلامى عربى أشرس .

ب – المنظومة الإعلامية اللبنانية، ذات العمق التاريخى أيضاً، والتى نعمت بمناخ ملحوظ من الحرية ، فى ظل التركيبة السياسية المواكبة لاستقلال لبنان عن الاستعمار الفرنسى عام ١٩٤٣، والترتيبات المصاحبة سياسياً وطائفياً وثقافياً .

وقد تحولت هذه المنظومة بحكم هذا المناخ إلى بوتقة تلتقى فيها، وتتناطح الخلافات والصراعات العربية والإقليمية، ومن ثم تعددت الانتماءات والارتباطات السياسية للصحف ووسائل الإعلام اللبنانية إلى

حد مذهل ، بعد أن اخترقتها كل الدول العربية وغير العربية والقوى السياسية المتناطحة والمتصارعة ، وحولتها إلى نوافذ لها وأسلحة فى أيديها ...

ج – المنظومة الإعلامية النفطية ، ونعنى تحديداً الإعلام السعودى والخليجى، الذى انتعش بقوة وازدهر، منذ صعود عصر الوفرة النفطية وتراكم العائد المالى الهائل، بعدما قفزت أسعار النفط فى صعود هائل بسبب وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وحين تحولت دول النفط فجأة إلى كيانات مالية واقتصادية ضخمة، عبرت عن نفسها من خلال طريقين، أولهما البدء بلعب دور سياسى رئيسى فى الساحة العربية خصوصاً، وثانيهما خلق أذرع إعلامية قوية للتعبير عن الطموح السياسى والنفوذ المالى الجديد والمتزايد ..

هكذا مضت الدول النفطية خصوصا طوال عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فى بناء إمبراطوريات إعلامية، تضم الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة وشبكات التلفزيون ومراكز الدعاية والبحوث والدراسات، وجندت للعمل فيها جيوشاً من الإعلاميين والخبراء العرب والأجانب، بهدف الترويج لسياساتها وأفكارها وآرائها بين قطاعات الرأى العام العربى والإسلامى، بل الدولى أحيانا، ومن ثم اكتساب مصداقية مطلوبة ودور مأمول، وسيطرة مرغوبة على إعادة تشكيل الوعى والعقل العربى، فى ظل ما سمى بالإعلام النفطى والفقه السلفى والسياسة الصحراوية الصاعدة!

د– المنظومة الإعلامية العراقية .. وقد دخلت هى الأخرى المجال

نفسه، فى الفترة الزمنية ذاتها - العقدين المذكورين من قبل - بفضل ثورة أسعار النفط من ناحية - يمتلك العراق ثانى أكبر مخزون نفطى بعد السعودية - وسلاحاً فى المعركة السياسية لترويج مبادئ حزب البعث العراقى من ناحية أخرى .

وبقدر ما أنفقت الدول الخليجية على تكوين " إمبراطورية الإعلام " خصوصا الصادرة فى الخارج - لندن وباريس وقبرص وغيرها - بقدر ما أنفق العراق ، استمالة وتهجيناً وشراء و إغراء ومنافسة وصلت أحيانا إلى تكسير العظام ، فى معارك الصراع مع النظم العربية المناوئة، وخصوصاً فى فترة حكم الرئيس العراقى السابق صدام حسين الذى أنفق على الصحافة و الإعلام التابعين له ببذخ ...

هـ - المنظومة الإعلامية الليبية، وقد سارت هى الأخرى على نفس الطريق، وإن كانت بقدرات وطموحات أقل من تلك الخليجية والعراقية، مستغلة أيضا ثورة أسعار النفط، وكان الهدف خوض المعارك القاسية لمشروع العقيد القذافى السياسى، خصوصا مشروعه فى الوحدة العربية - قبل ظهور الوحدة الأفريقية - والتبشير بمبادئ الكتاب الأخضر والحكم الجماهيرى واللجان الثورية، ومعاداة الغرب الإمبريالى ومخاصمة النظم العربية الحليفة لهذا الغرب ...

و- المنظومة الإعلامية السورية، التى ظلت تبشر بالمبادئ الثورية والأيديولوجية العقائدية لحزب البعث السورى، وتخوض من ثم المعارك السياسية المتعددة، سواء على ساحة الخلاف العربى العربى ، أو على ساحة الصراع العربى الصهيونى ، جنبا إلى جنب فى معظم الأحيان مع المنظومة الإعلامية الفلسطينية ، ومتناقضة معها متصادمة أحيانا أخرى.

والملاحظ فى كل ذلك أنه بينما حاربت المنظومة المصرية كل معاركها بقوة بفضل الدعم الحكومى المباشر أولا، وبفضل وفرة الكفاءات والكوادر المهنية والفنية ثانيا، ووضوح الهدف السياسى ثالثا، فإن المنظومة النفطية تفوقت أحيانا فى بعض المواجهات بفضل الإنفاق المالى الباذخ وسرعة اقتناء المعدات التكنولوجية الحديثة، و إغراء الكفاءات البشرية ، بينما استندت المنظومة السورية والفلسطينية ـ الأفقر ماليا ـ على قوة السلاح الأيديولوجى السياسى، فى حين مزجت المنظومة العراقية بين هذه وتلك، بين الدعم الحكومى والكفاءة المهنية والانفاق الباذخ والسلاح الأيدلوجى ذى الخطاب السياسى النارى ...

وكان الهدف هو السيطرة على عقول الناس وشراء مشاعرهم ...

وفى هذا ، نلاحظ أولا أن سياسة الاختراق المتبادل قد وقعت بين هذه المنظومات الإعلامية المتعددة، سواء فى إذكاء الخلافات أو فى الترويج للسياسات، ونلاحظ ثانيا ، أن الرأى العام العربى قد عانى كثيراً وطويلاً من معارك وصدامات هذه المنظومات وسقط صريع تشويش فكرى وتشويه سياسى وخصومة أيديولوجية سحبت وراءها كل عوامل التزييف، فإذا الكل فى اضطراب نتيجة رسائل التحريض والكراهية، وتعميق الخلافات بين الحكومات على أعمدة الصحف وفوق شاشات التلفزيون، مع كميات هائلة من المعلومات المشوهة والمغلوطة أو الناقصة على الأقل، مما أفقد الجميع القدرة على معرفة الصحيح من الخطأ، والتفرقة بين الأكاذيب والحقائق ، بين ما هو سياسى وإعلامى !

وها نحن نحاول أن نختبر تأثير ذلك على محطات تاريخية أو معارك سياسية، خاضتها المنظومات الإعلامية المختلفة ـ والمتناحرة ـ وطنياً

وقومياً ودولياً، لندرك إلى أى مدى أثرت على تشكيل الوعى العام ، أو تزييفه، وجرت الشعوب إلى شرك خصومات الحكومات قسراً، تحت ضربات الإلحاح وطرقات التكرار الإعلامى التحريضى ..

يصعب على المرء أن يتحدث حديثاً موضوعياً، عن ثورة يوليو مثلا، فى ظل رياح الخماسين الفكرية والإعلامية، التى تزيغ الأبصار وتخدع العقول وتضلل الإفهام ، كلما جاءت مناسبة لذكر ثورة يوليو، مصحوبة بإعلام يهلل لها، وآخر يشوه أهدافها وسياساتها ...

لكننى من المؤمنين، أن "التقية" هنا لا تنفع ، فهى إن كانت صالحة للوقاية الذاتية ، إلا أنها غير صالحة فى مواجهة حركة التاريخ، التى تنظر للأحداث الكبرى والتطورات الأساسية ، بمنظار أوسع وأعمق، من منظار الأفراد الذين تشدهم عوامل المصلحة، أو أحاسيس الحب والكراهية ، أو عواطف التأييد والمعارضة، أو حملات الدعاية والإعلام الهادفة إلى تزييف الوعى ، أو استقطابه ...

فى هذا الإطار نبدأ بالتوقف أمام شيئين أساسيين لا يستطيع عاقل أن ينكرهما..

- أولا: أن ثورة يوليو ، قد أحدثت تغيرات عميقة فى الحياة المصرية والعربية، وربما فى حياة آخرين ينتمون إلى العالم الثالث ...

ونحسب أن أهم هذه المتغيرات قد وقعت فى الحياة المصرية وعلى سبيل التحديد، تلك التى تبدأ من التحولات الاجتماعية الاقتصادية إلى الاستقلال الوطنى ، ومن بناء نموذج التنمية إلى تحدى الاستعمار، ومن بعث الانتماء العربى ، إلى دعم حركات التحرير فى العالم كله ..

– ثانيا: أن ثورة يوليو، قد مضت سريعا فى تحقيق معظم مبادئها الستة، لكنها على وجه اليقين ترددت وتعثرت فى واحد من أهم هذه المبادئ، وهو تحقيق الديموقراطية السليمة، وفى مقدمتها صيانة حرية الصحافة والإعلام بالمفهوم الليبرالى ...

ومن هنا فإن خصوم ثورة يوليو، يدعون بأن خصومتها مع الديموقراطية، كانت هى سبب البلاء كله الذى جاءت به خرابا يبابا، بينما أنصار ثورة يوليو يزعمون أنها أقامت ديموقراطية اجتماعية من طراز جديد، فقد استبدلت بالنموذج الليبرالى الغربى، نموذجا جديدا قوامه الإصلاح الاقتصادى الاجتماعى، والعدالة الاجتماعية بصرف النظر عن الحرية السياسية، فماذا تفيد الديموقراطية النظرية إذا لم يكن الخبز أمامها ووراءها !!

ونحسب أن فى ادعاء الطرفين قدراً كبيراً من المغالاة، وفى المقابل نزعم أن ما سبق ذكره، قد أحدث متغيرين رئيسيين هما :

١– أدخل الثورة منذ أيامها الأولى فى معارك وصدامات داخلية، سياسية واجتماعية اقتصادية ، إعلامية وفكرية، مع قوى مصرية وعربية ودولية، استنزفت قواها، وغيرت من توجهاتها بل وحرفت مسارها .. فإذا بها فى قبضة هزيمة يونيو ١٩٦٧، المروعة تستيقظ ونستيقظ نحن معها، على دمار نفسى ومادى، سياسى واقتصادى وعسكرى ، لم يحدث فى التاريخ المصرى الحديث، إلا عند هزيمة مشروع محمد على على يد الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر .. وللمرة الثانية خلال قرن تنهار التجربة المصرية الحديثة وتتراجع أذرعتها السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية ، التى كانت أعلى صوتا وأكثر تأثيراً فى الرأى العام ...

٢- أما المتغير الثانى، فقد انعكست آثاره مباشرة على طريقة الحكم وآلياته .. لقد ساعد ما جرى ، على تحول الثورة نحو حكم الفرد بسرعة ملحوظة، فى ظل عوامل عديدة، مثل كاريزما الزعيم وتضخم دور الدولة المركزية بكل أجهزتها البيروقراطية ـ وخاصة الأمنية ـ ومداهنة المثقفين ، ووصولية المفكرين والإعلاميين، ومنافقة البيروقراطيين والتكنوقراط، وصولا لتهاوى دور منظمات المجتمع المدنى بكل أنواعها وأشكالها ..

وحين أفاق الوطن والزعيم ، على دوى هزيمة يونيو ١٩٦٧، التى كشفت علنا ما كان متداولا سراً .. كان الوقت قد فات ، فانطوت الصفحة، وعليها كل علامات الانكسار، تحوطها حملات إعلامية متشفية ومشوهة أدمت الوجه الأبيض للثورة !

ومن الضرورى بمكان أن ندرس بعمق الخلفيات السياسية والتاريخية ، بل والذاتية، التى أوجدت، وشجعت حالة القطعية والخصومة، بين ثورة يوليو ، وبين الديموقراطية بأنماطها الغربية المتداولة وخصوصا حرية الرأى والتعبير صاحبة البا ع الأهم فى تشكيل الوعى .. إذ أن مثل هذه الدراسة، قد تساعدنا ليس فقط على معرفة حقيقة ما جرى، ولكنها تساعدنا أيضا على تحديد ما يجرى الآن، واستشراف ما سوف يجرى غدا .. بعيدا عن التشويش الإعلامى الصاخب!

وفى عجالة نشير هنا إلى خمس نقاط، نراها أساسية فى تحديد مؤشرات الخصومة المشار إليها آنفا ..

١- النقطة الأولى تكمن فى تدهور المناخ الليبرالى الذى كان سائدا

فى مصر قبيل قيام ثورة يوليو ، بما صاحبه من صراع أحزاب الأقلية والأغلبية، وفساد الحكم بكل مؤسساته وفى مقدمتها القصر الملكى ، الأمر الذى أدى إلى إجهاض تقدم الممارسة الديموقراطية، وسقوط المؤسسات السياسية والحزبية والصحفية فى الاختبار الديموقراطى، مما ولد انتقادا شعبيا شديدا لمجمل الصيغة الديموقراطية التى كانت سائدة، وصلت إلى حد الإدانة والكراهية.

٢- فى هذا المناخ ، تراجع تأثير قادة التنوير والتحديث ورواد التبشير الديموقراطى ، أمثال لطفى السيد ومحمد حسين هيكل، وطه حسين ، وسلامة موسى، وعباس العقاد، اذ أن بعضهم قد انخرط فى الصراع السياسى قصير الأمد على حساب الأفق الفكرى الفلسفى الأوسع، بينما أثر بعضهم الانزواء والانسحاب ..

وحين قامت الثورة كان نجم هؤلاء القادة المستنيرين، قد بدأ فى الأفول، سواء بسبب تقدم العمر، أو بسبب فساد الممارسة السياسية، أو بسبب لجوء بعضهم الى مهادنة الحكم العسكرى الجديد بعد أن أصابه اليأس من حكم الليبرالية السابقة.

٣- لعبت الروافد الفكرية والخلفيات الثقافية والسياسية لقادة الثورة، دورا رئيسيا، فى ايقاع الخصومة بين هذه الثورة، وبين الديموقراطية الغربية النموذج، وخصوصا حرية الرأى والتعبير والتنظيم السياسى المتعدد!

إذ أن هذه الروافد والخلفيات ، التى حكمت تفكير قادة الثورة وتوجهاتهم، كانت فى معظمها شمولية، حيث تحكمت التيارات الماركسية،

وخاصة حدتو، والأخوان المسلمون، ومصر الفتاة، فى أفكار وعقول الأغلبية الواضحة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، بينما كانت الأقلية تميل نحو الليبرالية.

ومن الملاحظ أن النصر والسيطرة، قد تمت فى النهاية، لصالح جمال عبد الناصر، الذى تقلبت به السبل عبر مراحل من حياته ما بين الأخوان ومصر الفتاة والفكر الاشتراكى!

٤- وفى مقابل الفكر الشمولى لدى قادة الثورة كان الفكر الليبرالى والممارسة الديموقراطية، تضعف بشدة وتنهار بسرعة، فى المؤسسات والمنظمات الشعبية، التى أفرزها النظام الليبرالى الذى رسخه دستور ١٩٢٣ بعد أن مهدت له ثورة ١٩١٩,

وعندما وقعت ثورة ١٩٥٢، على أرضية تمرد شعبى عارم، كانت هذه المنظمات والمؤسسات قد فقدت ليس فقط قدرتها على المقاومة، والدفاع عن الأفكار الليبرالية، بل فقدت قدرتها على البقاء أصلا .. فاكتسحتها الثورة بلا مجهود يذكر.

ولعل خير دليل على ذلك، هو أن أهم هذه المنظمات وأعلاها صوتاً آنذاك، ونعنى الأحزاب السياسية بكل تنويعاتها ، قد استسلمت لقرار الثورة بحلها ومصادرة صحفها وأموالها، دون محاولة للمقاومة، أو الدفاع عن أفكارها وسياساتها..

ربما ادركاً أنها فقدت شعبيتها ومصداقيتها فى الشارع، وأنها لا قبل لها بمواجهة العسكريين القادمين بقوة وعنفوان.

٥- وأخيراً نظن أيضا أن المناخ الدولى نفسه قد لعب هو الآخر

دوراً مكملاً ..

فقد كان هذا المناخ الدولى، فى الخمسينات ومع قيام الثورة، يميل نحو صعود الفلسفة الثورية، والانقلابية فى العالم ، بفضل تشجيع الاتحاد السوفيتى، وفى ظل معادلة صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربى عبر الحرب الباردة التى شهدت أطول حملات تشكيل الوعى أو تزييفه فى العالم كله

ولأن العالم الثالث، ومصر فى قلبه، كان محتلا بقوى غربية، فقد ركز الاتحاد السوفيتى حملته السياسية الدعائية، على المساعدة فى تحرير الدول المحتلة، ودعمها بالمال والسلاح والأفكار والشعارات، التى تصادمت وتعادت بالضرورة، مع النموذج الغربى، وخاصة النموذج الليبرالى.

ونحسب أن بريق النموذج الثورى قد شد قادة الثورة المصرية منذ البداية، بعد أن عايشوا سقوط وفشل النموذج الديموقراطى التقليدى ..فإذا بهم يختارون ما تصوروا أنه الأنجح والأفضل، فمضوا يحطمون ما تبقى من النموذج الليبرالى القديم ليقيموا على أشلائه نموذجاً مغايراً ..

ومن المؤكد أننا نعيش الآن واقعاً مختلفاً، فرضته متغيرات محلية و إقليمية ودولية عديدة..

وحقيقة هذا الواقع توضح لنا، أننا لا نستطيع بعد أكثر من خمسين عاماً من ثورة يوليو، الادعاء بأن مبادئها وأهدافها وسياستها، مازالت صالحة للزمان الجديد بكل متغيراته ... وإلا أصبحنا سلفيين مغلقين، لا

نملك إلا استدعاء الماضى والعيش فى أسر سلبياته قبل إيجابياته.

ولعل ذلك يطرح أمامنا أكثر من تساؤل ...

** هل صحيح حقا أن الصيغ التى طبقتها ثورة يوليو، فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين، تصلح للتطبيق فى القرن الحادى والعشرين .. خاصة فى المجالات الاجتماعية الاقتصادية، كما فى الممارسات السياسية والديموقراطية ..

** وبالمقابل هل صحيح أن سياساتنا الحاكمة الآن وبعد أكثر من نصف قرن من قيام الثورة، قد تخلت عن شمولية الحكم الثورى، وانتقلت فعلا من الشرعية الثورية، ودخلت فى الشرعية الديموقراطية الدستورية!!

حسناً ..

دعونا نحاول اختبار اجتهادات الإجابة على هذه التساؤلات ..

أخشى القول أن المجتمع المصرى يبدو فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وكأنه يمر بظروف مشابهة، لتلك التى سادت قبيل ١٩٥٢، فمهدت بالتالى للثورة، وحتمت إجراء تغييرات جذرية فى مختلف مناحى الحياة المصرية ..

** فالمجتمع يمر بمرحلة انتقال سريع وتغير متعجل فى علاقات القوى الاقتصادية الاجتماعية، فرضتها سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنفذ باتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى، ومع القوى الدولية الواقفة وراء هاتين المؤسستين، وخصوصاً أوروبا وأمريكا بكل عنفوان نفوذهما المتصاعد!

لقد فرضت ضرورات هذا الإصلاح، طى صفحة قديمة من صياغة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فرضتها متغيرات ثورة يوليو، على مدى سنوات بل وعقود، لتبدأ صفحة أخرى، قوامها الاقتصاد الحر وآليات السوق، بدلاً من إعادة توزيع الثروات وتحقيق العدل الاجتماعى والتنمية والمركزية والتعليم المجانى والدواء والعلاج للجميع، الذى بشرت به ثورة يوليو واجتهدت فى تطبيقه.

** والمجتمع أيضا يشهد الآن خللاً واضحاً ومتسارعاً فى توزيع الثروات واقتسام الدخول .. فبعد تراجع مفهوم العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الثروات بدلاً من احتكارها فى يد النصف فى المائة، تلك المبادئ التى جاءت بها الثورة، إذا بنا اليوم نكاد نعود إلى المربع رقم واحد ..

حيث مساحة الفقر تتسع وعدد الفقراء يتزايد، بينما الثروة تتركز فى يد القلة فوق القمة، بصرف النظر عن مصادر هذه الثروة، سواء كانت بالكسب الحلال، أو عن طريق الفساد والإثراء غير المشروع .

** الأمر المؤكد، أن هذه المتغيرات الجديدة، قد انعكست بدرجة من الدرجات، على سطح الحياة السياسية فأثرت على موازين القوى فى المجتمع تأثيرات مختلفة، مثلما أثرت بمنظومتها الإعلامية المتنامية على وعى الناس وأفكارهم ..

وإن كنا نعتقد أن الانعكاس الحقيقى للمصالح الطبقية، لم يترجم بعد فى شكل قوى سياسية وأحزاب وركائز أيديولوجية، تبلور فكرها وفلسفاتها على أسس اجتماعية اقتصادية محددة وواضحة ..

فمع احترامنا للأحزاب السياسية القائمة حاليا، فإننا نظن أنها لا تعكس حقيقة المصالح الطبقية السائدة المختلفة، اللهم إلا باستثناءات متخافتة، كاستثناء حزب الوفد، الذى يحاول التآلف والتحالف مع الرأسمالية الجديدة، أو حزب التجمع الذى يحاول التمسك والتعلق بالطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة، بينما الطبقة الوسطى، التى كانت عماد هذا المجتمع، تتلاشى وتتحلل تحت ضغوط الأزمة الخانقة، وتتحلل معها القوى السياسية الفاعلة والمعبرة عن مصالحها ..

فوق هذه الأرضية سريعة التغير والتحول كالرمال المتحركة، وبعد أكثر من خمسين عاما من ثورة يوليو ندعى أننا فى حاجة إلى رؤية قومية شاملة وجديدة، تتجاوز معارك " الثوار والبوربون" معاً لتضع أساساً جديداً، لعقد اجتماعى جديد، يحكم المستقبل القريب على الأقل، تطلعاً نحو تقدم ديموقراطى حقيقى، ونحو تنمية إنسانية شاملة ، يفرضان معاً صيغة الحرية والخبز أولا وأخيرا، فى مجتمع يتكاثر بسرعة ويعانى بقوة، فيطفو فوق سطحه الإرهاب والتطرف والفقر نتيجة اليأس والإحباط والاختيارات الخاطئة والسياسات الأكثر خطأ وخطيئة!

ونحسب أن الخطوة الأولى ، لبلوغ هذا الهدف، هى ضرورة التفكير فى الخروج من مأزق الفكر الفلسفى السياسى الراهن .

مأزق التناقض، بين القول والفعل ، بين الواقع والأمل، مأزق الازدواجية فى التعامل، الذى عكسته وسائل الإعلام باضطراب على وعى الرأى العام فزادته تشويشاً واضطراباً، وأضاعته فى بحور من الشك وعدم اليقين، وأضعفت فيه حتى الأمل فى مستقبل أفضل !!

فى هذا المجال نرصد ثلاث نقاط تحدد معالم هذا المأزق، الذى يعيدنا الى الماضى، مع اختلاف بعض التفاصيل .. ما أشبه الليلة بالبارحة

أولا: حينما كنا نطوى صفحة الخمسين عاماً الأولى من عمر ثورة يوليو - سن النضج - كنا نلحظ الارتداد إلى التناقض المقيم .. وكم هو أليم !!

فالخطاب السياسى الإعلامى القائم يدعو ويؤكد الاختيار الديموقراطى - وهذا صحيح بالفعل فى بعض أجزائه - لكن الواقع الممارس والمعاش يقول أن التمسك بالقيم والممارسات الشمولية مازال قائما وسائداً ، متناقضاً مع القيم الديموقراطية ..

فعلى سبيل المثال، نرى أن فى مصر الآن تعددية حزبية، وصلت إلى ١٧ حزباً قام أربعة منها بقرار لجنة الأحزاب، بينما اكتسبت باقى الأحزاب الأخرى وجودها الشرعي بحكم القضاء العادل، على عكس حكم لجنة الأحزاب نفسها، لكننا نرصد أن الفكرة الشمولية فى وجود الحزب المهيمن لا تزال سارية، فى أكثر من مجال ..

فالحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم - بحكم رئاسة رئيس الدولة له - يدعى أنه وريث ثورة يوليو، وأنه حزب الأغلبية، وأنه الوحيد الذى يضم فى عضويته ٣ر٥ مليون عضو وفق ما ترده الصحف الواقعة تحت تأثيره!

لكن الشواهد تؤكد أن هذا الحزب يمارس الهيمنة غير الديموقراطية فى معركة التنافس على التعددية السياسية، ويحتكر الحكم باعتباره

حزب الحكومة، ويعمل بعقلية الحشد السياسى والتجييش الإعلامى التى كان يعمل بها التنظيم الواحد فى عهد الثورة، هيئة التحرير والاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ، لا بعقلية الإقناع والتجنيد والتنظيم التى تعمل بها الأحزاب الديموقراطية، وفق برنامج سياسى محدد، وخطاب إعلامى واضح ..

فضلاً عن ذلك، فإن نفس الحزب في سياسته الشمولية، يؤكد بالأفعال قبل الأقوال، أن فكرة الانتخابات الديموقراطية الحقيقية غائبة عن بناء هياكله وتنظيماته ، بل هى تتم بقرار فوقى دائما.

وفى ذلك كله مؤشرات واضحة تهدد صميم التحول الديموقراطى ..

ثانيا: اتساقاً مع هذه المؤشرات ، نرصد تناقضاً آخر، يقوم، على الدعوة المتسارعة لتطبيق الليبرالية الاقتصادية بمفهوم واسع، مع التردد والتباطؤ فى تطبيق الليبرالية السياسية والحرية الإعلامية والصحفية الحقيقية، فى نفس الوقت، وعلى نفس الوتيرة الأمر الذى لا يفرز إلا انفصاماً فى الشخصية يعانيه الرأى العام خصوصا ...

ونحسب إن علامات التباطؤ فى التحول السياسى الديموقراطى والإصلاح الدستورى الواسع، تبرز كالآتى:

١- التحكم فى إطلاق معادلة التعددية الحزبية، وذلك بإبقاء اليد المطلقة للجنة الأحزاب، صاحبة القرار السياسى ، فى حرية تشكيل الأحزاب، ودليلنا على ذلك هو أن الأغلبية المطلقة من الأحزاب القائمة، اعترضت عليها اللجنة فلجأت إلى القضاء ومن حكمه اكتسبت شرعية قيامها، ومصادرة التعددية السياسية بهذا الشكل تعنى مصادرة امكانية

تداول السلطة ..

٢- التضييق الموروث والمتواصل على منظمات المجتمع المدنى الأخرى، نموذج ذلك قانون الجمعيات الذى يحد من النشاط الأهلى، ويضع مستقبل ومصير المنظمات والجمعيات الشعبية فى يد الإدارة الحكومية ، خنقاً لحرية المجتمع ..

فضلا عن استمرار السيطرة الحكومية على الاتحادات العمالية وبعض النقابات المهنية.. وهو أمر يعوق حرية المشاركة والتنظيم والعمل.

٣- التحكم المحسوب بدقة فى وسائل الإعلام واستمرار تبعية معظمها للحكومة، ورغم إقرارنا بأن مساحة حرية الرأى والتعبير السائدة الآن، هى الأفضل مقارنة بالماضى، وهى الوجه المشرق سواء فى صحف المعارضة والمستقلة، أو فى بعض الصحف القومية لكن هذا لا ينفى أن وسائل الإعلام الأعمق تأثيراً ـ خاصة الإذاعة والتليفزيون ـ مملوكة للدولة وموجهة طبقا للسياسات الحكومية، وأن الصحف القومية مملوكة هى الأخرى للدولة عن طريق مجلس الشورى، وبالتالى تخضع للتوجهات الحكومية بطرق مباشرة أحيانا ، وبطرق غير مباشرة أحيانا أخرى، بما يعنى قدرتها وانفرادها بتشكيل الوعى والتأثير فى الرأى العام، وفق ما تريده الحكومة ..

٤- ما زالت القوانين الاستثنائية والمتهمة بالتضييق على الحريات قائمة، بل هى متزايدة، كما كانت قوانين العيب والقيم ومحاكم أمن الدولة، والأحزاب والعمل السياسى، والصحافة، والطوارئ وبرزت فى الفترة الأخيرة قوانين جديدة، أو تعديلات جديدة فى قوانين قديمة. كما

حدث بالنسبة لتعديل قانون العقوبات - تؤدى فى النهاية إلى مزيد من التضييق على الحريات ، والى عرقلة انطلاق التحول الديموقراطى السليم والآمن والى مصادرة حرية تداول المعلومات، وتقييد حرية الصحافة ، وتشديد العقوبات فى قضايا النشر وصولا للسجن فى تناقض فظ مع أبسط مبادئ حرية الرأى والتعبير !

ثالثا وأخيرا : نعتقد أن نجاح التحول الديموقراطى السليم يتوقف على مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة مثل قدرتنا على إدارة الصراع الاجتماعى الراهن، وحل أزمته المحتقنة والمتفاقمة، وقدرتنا على فك مأزق التناقض بين الأقوال والأفعال، خاصة ما يتعلق برفع شعارات الديموقراطية قولا، والتمسك بأفكار وممارسات الشمولية عملا، ومثل تحديد التوجهات السياسية والاختيارات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، الملائمة لخصوصية أوضاعنا ، والقادرة على إعادة بناء المجتمع وتشكيل مؤسساته من جديد، بعد أن أصابها الفساد والترهل واللامبالاة والسلبية المتقاعسة.

ورغم إننى فى النهاية أميل إلى اختيار " التعددية" كآلية نشطة من آليات التحول الديموقراطى، بعد أن جربنا طويلاً نظام الحزب الواحد، إلا أن التعددية تحتاج إلى شروط عديدة، أبرزها مراعاة البعد الاجتماعى وتأثيره الغلاب على قضية الديموقراطية.

لقد توارى المعنى القديم والكلاسيكى لليبرالية، حتى فى أعرق الديموقراطيات والدول الرأسمالية الغربية، وحل محله توجه جديد أقرب إلى الديموقراطية الاجتماعية، ومن ثم فقد أصبحت ليبرالية اليوم - مع كل تقديرنا للنظريات الأكاديمية- مطعمة ملقحة برؤى أكثر عمقاً والتزاماً،

بالمسئولية الاجتماعية ..

ومن ثم فإن التوجس يتملكنى ، وأنا أتابع انفلات التحول الاقتصادى طبقا لمفاهيم ليبرالية كلاسيكية لم تعد صالحة، وتحت شعارات دعائية براقة وحملات إعلامية صاخبة أن خدعت العامة ودغدغت عواطفهم وغازلت أوجاعهم ومتاعبهم الحياتية، فهى لا تخدع - ولا يجب أن تخدع - أى قارئ لحركة التطور- وأى متابع للمتغيرات..

وإذا كنا نؤمن بحتمية المزاوجة بين التحول الديموقراطى السليم والآمن، وبين العدل الاجتماعى ، فإن ذلك لا يحاول فقط إصلاح سلبيات ثورة يوليو - خاصة تجاه قضية الديموقراطية - ولا يحاول فى نفس الوقت ، الارتكان إلى إنجازاتها - خاصة - فى جهود العدل الاجتماعى - لكنه يحاول تشجيع التطلع إلى مستقبل ديموقراطى وعادل لهذا الوطن، بصرف النظر عن صراع الديكة، الذى لا يزال محتدماً ، بين " اليعاقبة والجيروند" عبر الضجيج الإعلامى والصخب الدعائى بينما يتواثب من حولهم " البوربون" فرحين مهللين، مستبشرين بقرب العودة ..

وخلاصة ما نستنتجه من هذا التطواف شبه التاريخى، أن الإعلام المصرى لعب عدة أدوار متتالية تقلب فيها من النقيض إلى النقيض، وفق ارتباطاته السياسية ..

فقد لعب دوراً رئيسياً فى التمهيد لثورة يوليو، ثم فى دعمها وصولاً للاندماج الكلى فيها، خصوصاً بعد قانون تنظيم - تأميم - الصحافة عام ١٩٦٠، وتحول إلى سلاح بتار فى خوض معارك الثورة ضد خصومها فى الداخل والخارج على السواء، ومضى فى الخصومة إلى حدود بعيدة

وقاسية .

ثم لعب بعضه دوراً مناقضاً، خصوصاً منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات، الذى بدأ إجراء تحولات رئيسية فى التوجهات والأفكار والسياسات المصرية الرئيسية .

وفى هذا الإطار مارس جزء كبير من المنظومة الإعلامية المصرية دوراً هائلاً فى نقد بل تشويه عهد الزعيم جمال عبد الناصر، كرئيس وقائد، وتشويه العهد كله بل طعن ثورة يوليو فى الصميم، وتصويرها أمام الرأى العام بأنها كانت نكبة أو انقلاباً عميلاً!!

هكذا وقع الرأى العام ـ خصوصا أجيال الشباب ـ ضحية تشويش وتشويه واضطراب وتساؤل حائر، نتيجة ما يشاهده ويتابعه ويسمعه، فهل كانت ثورة يوليو، ثورة اجتماعية سياسية أم كانت انقلاباً عسكرياً، هل كان عبد الناصر قائداً وطنياً، أم كان ديكتاتوراً، هل كان الضباط الأحرار طليعة وطنية أم كانوا عصابة عسكرية، هل كان صدام الثورة مع الاستعمار الأوروبى الأمريكى فريضة وطنية طلباً للتحرر والاستقلال، أم كان مغامرة شخصية خاسرة، هل كان تأميم قناة السويس خطوة تاريخية لاستعادة جزء من ثروة الوطن، أم كان تصرفاً طائشاً، هل إقامة السد العالى لخير مصر وحماية لأمنها المائى والغذائى، أم جاء كارثة على مصر، لأنه حرم شعبها من أكل السردين !!

أليس هذا بعض ما فعله الإعلام فى العقول والإفهام على مدى العقود والأعوام !!

كل يوم تثبت الأحداث، أنه لا غنى لنا عن إقرار حرية المعلومات ..

وحرية الرأى والنقد والتعبير والتفكير .. حرية الصحافة والإعلام .. حتى لا يظل تشكيل الوعى العام فى قبضة المهيجيين والمتخلفين والمحرضين...

مع اشتداد الأزمة تشتد الحاجة الى إعادة صياغة مؤسساتنا الصحفية والاعلامية والثقافية والتعليمية .. فقد كشفت الأزمة تلو الأزمة عن عمق التخلف وعن شراسة التزييف والتضليل، الذى يجرى فى مجتمعاتنا، بهدف مقصود أو غير مقصود، لكن الأثر والنتيجة تحفر خنادق الخلاف والتباعد والتشويه والانفصام فى عقول أطفالنا ، فتزيف وعيهم على غير الواقع والحقيقة!

مع اشتداد الأزمة أيضا .. أصبحت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى فى موقف المتهم البرىء موقف القاتل والقتيل معا .. وبقدر ما أن صحافتنا وإعلامنا ينجرفان ـ أحيانا ـ فى مجرى المغالطة والتضليل المتعمد أو غير المتعمد .. بقدر ما أن المغرضين المضللين يستغلون الموقف ليعلقوا كل نقيصة على " شماعة " الإعلام والصحافة .. فهى أسهل الضحايا " وأوطى الجدران " إن جاز التعبير ..

لكن تبقى الحقيقة دائما ناصعة ..

** يمر مجتمعنا بأزمة بل أزمات عديدة .. نتجت عن تفاعلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عديدة .. نعرف أصولها وفروعها .. نعرف داءها ودواءها ..

وتلعب الصحافة والإعلام، دوراً مهماً فى صنع هذه الأزمة، مثلما تلعب دوراً آخر فى مواجهتها .. هى إذن تلعب الدورين على التوالى ..

الدور السلبى ثم الدور الإيجابى ..

** لكن تبقى الحقيقة دائما ناصعة كما قلنا .. وهى أن نقص المعلومات وغياب حرية النقد والتعبير، تعوقان الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عن أداء الرسالة الإيجابية المطلوبة والمرغوبة ..

هنا يبدأ إشهار سلاح الاتهام ضد الصحافة والإعلام .. عليها يعلق الجميع أخطاء الممارسة وأعراض الأزمة .. وينسون أو يتناسون أن حجب المعلومات الحقيقية عن الصحافة والإعلام معناه المباشر، مصادرة حق من حقوق الإنسان فى أن يعرف ويعلم ويتعلم .. وأن حرية السلطات فى تسريب المعلومات التى تريد ، وفى التعبير عن حريتها وحقها فى القول والعمل، لا تعنى حرية المجتمع ككل فى أن يعرف ويعلم ويتعلم .. ثم يقرر ويحدد موقفه!

ثمة خندق عميق يحتاج الى جسور من الثقة المتبادلة الصلبة القائمة على الحقائق والمعلومات أولا .. وأخيرا ..

حسنا ... سنحاول تطبيق ذلك على واحدة من أزماتنا التى هددت مستقبل الوطن ـ ولا تزال ، لنعرف الواقع ونتعرف على الملابسات ..

على الأرض التى أنجبت هاجر أم المؤمنين واليها جاءت العذراء مريم حاملة رضيعها المسيح عليه السلام ، وعاش فيها موسى وهارون ويوسف عليهم السلام ، ومنها خرجت مارية القبطية، زوجة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وفوقها تعايشت الأديان منذ أن اهتدى " اخناتون" الفرعون الموحد، إلى عبادة التوحيد، وفيها امتزجت الحضارات والثقافات عبر آلاف السنين، فمصرت كل ما جاء إليها وكل من جاءوا

إليها .. وقدمت للبشرية صياغة مصرية لكل هذا الذى استقبلته وهضمته واستوعبته ..

على هذه الأرض ، تنفجر بين الحين والآخر ، منذ السبعينات من القرن العشرين بثور توتر عابسة، تسمى عادة بالفتنة الطائفية ... تلك العبارة التى ابتدعها المصريون، وإن لم يحبوها على الإطلاق ، باستثناء أولئك الذين جاءت الفتنة على هواهم ، فعزفوا على أنغامها لحن العنف، بين المسلمين والأقباط .. أولئك الأقباط الذين أوصى بهم الإسلام ونبيه خيراً .. فلماذا وقع المسلمون الذين يفترض أن ينفذوا تعاليم دينهم ووصية نبيهم، والأقباط الذين خصهم الدين الخاتم بالوصية الراعية .. فى مأزق الصدام فالاقتتال .. ولماذا دائما فى التوقيت المريب .. ومن وراء حفر خنادق التباعد فى وعى الطرفين !!

ثمة أسئلة حائرة، تقلق الجميع، لكن الجميع يحاولون إخفاء قلقهم، تارة بالإنكار، وتارة بالاستنكار، وإن بقيت المشكلة قائمة بدون حل ، وعوارضها واضحة بدون علاج، وآثارها الحالية والمستقبلية مدمرة بدون مواجهة مدروسة .. ولعل هذا يعكس وجها من وجوه أسرار المصريين الدفينة فى قلوبهم عبر الزمن .. هم يعرفون مواطن الخطأ والخطر .. لكنهم أحيانا لا يواجهونه مباشرة .. تجاهلا أو كسلاً وتواكلاً حتى تقع المأساة ، فتغسل بالدم آثار الخطايا التى أفرزتها الأخطاء فإذا بهم أصحاء من جديد !

ويحسن بداية أن نتوقف أمام بعض الملاحظات الفلسفية والتاريخية، التى تخدم المعالجة الدقيقة لأزمة الفتنة الطائفية ، بين المسلمين والأقباط فى مصر .. لعلها تنير الطريق، قبل فوات الأوان تنيره بمزيد من

المعلومات وحرية الرأى ، بعيداً عن تشويش الفكر وتشويه الوعى .

١- لقد تمتعت مصر بميزة فريدة، وهى تتوسط منطقة الحضارات القديمة، والديانات العديدة السماوية منها والوثنية، لكنها منذ نشوء الحضارة الفرعونية على أرضها قبل عشرات آلاف السنين ، عرفت بأنها أرض حضارة الأديان .. الدين فى مصر مقدس بحكم الإيمان الفلسفى والتاريخ الطويل .. الفرعون لم يكن فى مصر ملكاً حاكماً مدنياً فقط، لكنه جمع إلى جانب ذلك، بل قبل ذلك صفة الألوهية أحيانا والنبوة أحيانا أخرى .. المعابد الكبرى التى شيدها الفراعنة لم تكن مجرد قصور أو مدافن ـ كالهرم ـ لكنها كانت أماكن لممارسة العبادة الدينية فى الأساس .. مثلما كانت مراكز إشعاع للمعلومات والثقافة والإعلام ..

ولأن الدين عميق فى رحم هذه الحضارة القديمة، فقد كان طبيعياً أن تنجب أول شعاع فكرى فلسفى دينى ، لتوحيد الإله الواحد .. ذلك الشعاع الذى أطلقه " اخناتون" الفرعون الإله، الذى ترك لنا فى وصاياه الشهيرة، معظم التعاليم ـ الأوامر والنواهى ـ التى أخذت عنها الحضارات والثقافات الأخرى التالية له شرقاً وغرباً ..

وبقدر عمق الثورة الدينية هذه ، التى أحدثها اخناتون، بقدر عمق الإيمان الدينى، الذى ترسب فى قلوب المصريين حتى اليوم، رغم توالى الديانات والحضارات، التى جاءت إلى مصر عبر الحدود والأزمان .

٢- رغم أن موقع مصر الاستراتيجى، الذى يتوسط عالم الحضارات والديانات والفلسفات القديمة فى الشرق .. وتلك الحديثة فى الغرب .. فإن مصر استطاعت أن تستقبل كل جديد وكل حديث، وتخلطه فى

بوتقتها الحضارية الخاصة، لتنتج صيغة جديدة وتوليفة حديثة، عبر ماكينة صناعة الوعى التاريخى ..

ورغم الغزوات الأجنبية، احتفظت مصر إلى حد كبير بوحدة شعبها على أرضها ، جاء إليها الفرس والزنج والرومان والإغريق والعرب والبربر والغجر والتتار والترك والارناؤوط والشركس والأرمن والفرنسيون والإنجليز واليهود والأمريكان ، ولكن الجميع زالوا إما بالعودة من حيث أتوا، أو بالاندماج والذوبان فى الدماء المصرية، بعد أن اغتسلوا بالمياه النيلية العذبة ..

هذا لا يعنى من قريب أو بعيد، إدعاء نقاوة الجنس وطهارة العرق، من الشوائب، ولكنه يعنى قدرة مصر على استيعاب الآخرين ودمجهم وإعادة صياغتهم بقدرة فذة ، هى نفس قدرتها على هضم الفلسفات والحضارات الأخرى وإعادة صياغتها وتقديمها فى شكل جديد بنكهة مصرية ..

لذلك كله، يصعب على المرء أن يردد الشعار السائد حديثاً فى كثير من وسائل الإعلام، وهو عنصرى الأمة، بما يعنى أن مسلمى مصر عنصر، وأقباطها عنصر آخر .. فالمصريون جميعاً مسلمين وأقباط وربما ملحدين ، عنصر واحد له نفس المواصفات والتشابه فى كل شئ .. التوصيف هنا خاطئ .. وبالتالى فإن الإعلام عنه مضلل، هدفه تشويه الفكر وتزييف الوعى التاريخى الطويل والعميق ..

٣- بقدر عمق التعايش الهادئ ، الذى شهده كل من عاش على الأرض المصرية فكراً وسلوكاً وفلسفة وعملاً، على مر العصور ، بقدر ما

أطلت محاولات التفريق، خاصة بين المسلمين والأقباط فى العصر الحديث ... ونخص بالذكر سياسة " فرق تسد " التى حاول الاحتلال البريطانى، تطبيقها منذ أن جاء إلى مصر فى أعقاب إجهاض الثورة العرابية ١٨٨٢ .. حين حاول استقطاب الأقلية القبطية بحجة الاشتراك فى ديانة واحدة هى المسيحية، فى مواجهة الأغلبية المسلمة ..

ولقد مضى المستعمر البريطانى بعيداً فى هذا الصدد .. ليس فقط بجهود زرع الكراهية الدينية، ولكن أيضا بزرع اختلاف المصالح عندما شجع بعض الأقباط على الالتحاق بخدمته، وعندما أغدق عليهم المنح والمزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وصولا لزرع الفتنة - الاقتتال بين أصحاب الدينين الإسلامى والمسيحى ، التى انفجرت صريحة قبيل ثورة الشعب المصرى العارمة، فى ١٩١٩ .. مروراً بترويج صحف تخدم الانشقاق وتدفع إليه من خلال خطاب إعلامى مزور محرض .

لكن التاريخ يقول إن الكنيسة القبطية، ومعها التيار العارم من الأقباط المصريين، رفض الغواية البريطانية، وانحاز بتلقائية إلى شعبه وأمته وحركته الوطنية .. فعادت الوحدة سيرتها الأولى بعد وأد الفتنة مبكراً ..

٤- ما نريد أن نقوله إن الأصابع الأجنبية، عادة ما تستغل العوامل الداخلية ، لتلقى بالزيت على النار، فتزيدها اشتعالا عند أول احتكاك .. بالأمس كان الإنجليز .. اليوم ربما الأمريكيون وقطعاً الإسرائيليون .. ومعهم بعض المنابر الصحفية والإعلامية التى تسير فى الركاب المشبوه .. وتروج المعلومات الخاطئة والأفكار المنحرفة والآراء المضللة!

لكن الفيصل يظل دائما ، هو قدرة المصريين أنفسهم، على تبين مواطن الخطر فى الفصل بينهم والتفرقة، على أسس دينية أو مذهبية .. ساعة يدركون ذلك ، تسقط بالضرورة كل محاولات الخارج حتى لو كانت مسلحة بالإغواء والإغراء .. بالمال والمخططات، وصولا حتى للسلاح والإعلام المدجج!

٥- إذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول ورفاقه من القيادات الإسلامية والمسيحية، قد تمكنت من وأد الفتنة وضرب المخطط الانجليزى الاستعمارى ، بسرعة فائقة ومهارة شديدة، فأزاحت الغمة عن الأمة بحزم وسرعة، فإن ما جرى خلال السبعينات من القرن العشرين، وعلى أيدى بعض مساعدى الرئيس السابق أنور السادات ، من إشعال الفتنة من جديد، أو التضخيم فى حوادثها .. ومن تسليح وتشجيع بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة فكراً وإعلاما وسلوكاً.. بهدف سياسى وليس دينيا .. لا تزال آثاره عالقة ، رغم كل مظاهر التهدئة والاستقرار، السائدة مقارنة بما كان عليه الحال فى السبعينات والثمانينات .. تلك التى شهدت الاقتتال المسلح بين المسلمين والأقباط وتبادل حرق الكنائس والمساجد .. مثلما شهدت تحولات " الانفتاح" الكبرى .. بأنماطها الاقتصادية وتحالفاتها السياسية الجديدة .. ووسائل إعلامها الموجهة وحملاتها الدعائية المحرضة ..

الآن ... وصلنا الى نقطة جديدة من منعطفات الخطأ والخطر .. فلا يستطيع إلا مكابر، أن ينكر أن مصر المحروسة ، عادت تختزن قدراً مخيفاً ، من حوادث العنف، ووقائع الصدام ، التى جرى بعضها علناً ، ويجرى بعضها سراً، وتختزن معظمها للمستقبل ، تلك التى عرفت بالفتنة

الطائفية، بين بعض المسلمين وبعض الأقباط .. نسيج مصر الحى على مر العصور ...

لا يستطيع إلا مكابر ، أن ينكر أن هذا المخزون، من الصدام والشحن والتغذية ـ من الداخل والخارج ـ يهدد وحدة مصر وأمنها واستقرارها، مثلما يهددها عدم الاستقرار الأمنى وتصاعد الأزمة الاقتصادية والخلل الاجتماعى المقلق .. فضلا عن سريان قيم أخلاقية وسلوكية منحرفة وثقافة شائهة ومناهج تعليم قاصرة وعقيمة وتوجيه صحفى وإعلامى مضلل ، يزيد نار الفتنة اشتعالا، حين يعبث بالعقول ويدغدغ المشاعر ..

لسوء الحظ، أو لسوء التفكير وقصر النظر، فإن معظمنا لا يزال يعالج هذه الأحداث ـ رغم خطورتها ـ على مستويين ... المستوى الأمنى من ناحية ، والمستوى الوعظى الفوقى من ناحية أخرى .. وكلاهما رغم أهميتهما، لا يستطيعان مواجهة الفتنة، ومعالجة جذورها وقطع دابرها لسبب بسيط .. أنها أعمق مما نتصور وأشد بلاء وقسوة ، لأنها مخططة جيدا وممولة بسخاء .. يأتيها المدد من الداخل والخارج فى كل حين ، محاولة حفر خندق العداء فى الوعى المصرى العام .

ولأننا نعيش هامشاً ديموقراطياً ملحوظاً، فقد باتت المعلومات المتاحة عن هذه الأحداث متداولة فى أواسط المسلمين والأقباط على السواء .. مالا تذيعه الحكومة ، يعرفه الرأى العام ... وما لا تنشره الصحف القومية، تنشره الصحف الحزبية .. وما لا يقال كحقائق تتناوله الإشاعات بالتضخيم والمبالغات .. فإذا الحبة قبة، وإذا بالنار تسرى فى الأعماق، حتى لو بدا السطح هادئا فى بعض الأحيان ..

ولعل أولى خطوات العلاج السليم، هو الاعتراف بالواقع، والإقرار بالحقيقة .. الواقع والحقيقة أن هناك توتراً يظهر صريحا أحيانا، ويتخفى أحيانا أخرى - بين بعض - وليس كل - المسلمين ، وبعض الأقباط ، تغذيه مسحة من التعصب ، وتشعله تحركات مريبة، وتجسمه الإشاعات المعدة سلفاً - سواء كانت إشاعات تتناقلها الألسن فى المجالس ، أو اشاعات تنشرها المنشورات المطبوعة ، وتتداولها الأيدى فى الشوارع!

فضلا عن الغمز واللمز على صفحات بعض الصحف وعبر شاشات التلفزيون، بما يساعد على تزييف وعى العامة ...

بصراحة شديدة .. يجب الاعتراف أن هذا التوتر ليس جديدا! ولكنه كامن يظهر أحيانا على استحياء، وينفجر أحيانا أخرى سافراً فيفاجأ الجميع، بهول الصدام والتخريب والاعتداء على أرواح وممتلكات مواطنين مصريين أولا وأخيرا ..

بصراحة شديدة أيضا .. يجب الإقرار بأن هذا التوتر ، يخفت و يتوارى ، حين يكون المناخ العام هادئاً ، والأوضاع مستقرة والمجتمع متوافقا ، والحكومة تبسط هيبتها وقانونها على الجميع دون تفرقة .. أما حين يحدث العكس، وتأتى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، لتضغط بقوة وعنف على الجميع، تنفلت أعصاب الجميع ، وتنفجر المصادمات عند أول فتيل يشتعل، أو إشاعة تنطلق .. ومناخ الانحراف الفكرى والصحفى والسلوكى يساعد ويلهب !

ونحسب أن محاولة قسمة المجتمع المصرى - شديد التماسك على مر

القرون ـ قد جربت أكثر من مرة ، لعل أهمها قبيل وخلال ثورة ١٩١٩ ... لكن ساعتها كان هناك هدف وطنى أسمى هو الاستقلال، بسط سيطرته على الجميع، فشارك الجميع فى جهود تحقيقه دون تفرقة بين مصرى مسلم، ومصرى قبطى .. بل رأينا الأزهر والكنيسة القبطية يقودان سوياً هذا الجهاد الشعبى الذى خدمته صحافة وطنية صادقة، تصدت لكل المحاولات المضادة ..

أما اليوم .. فالتوتر قد ظهر على السطح، لأن الضائقة التى تعيشها مصر تضغط على الجميع أيضا بلا تفرقة ، ولأن محاولات تفكيك المجتمع المصرى، ورفع شعارات حل الدولة ، وبيع أبنائها قد طغى إلى الحد الذى ، افتقدنا فيه " البوصلة التاريخية" .. وحين تنكسر هذه البوصلة، يصبح سهلاً على الراغبين فى قسمة المجتمع، الضرب فى نقاط الضعف .. وعند المفاصل .. وتصبح بعض الأقلام مطية طيعة .. تروج الأكاذيب والادعاءات ، التى تحاول إعادة تشكيل الوعى العام المصرى على غير حقيقته ..

** لقد تابعنا خلال الفترة الماضية جدلا شديداً ـ على سبيل المثال ـ حول التطرف الإسلامى والتطرف المسيحى .. حول الإسلام السياسى والمسيحية السياسية.. حول الراديكالية المتصاعدة على الطرفين .. ولم يقل لنا أحد .. لماذا كل ذلك .. وما هى جذور المسألة .. وما علاقة نمو التطرف فى الجانبين بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية والإعلامية التى تمر بها مصر ...

' تابعنا أيضا الجدل الدائر حول حق هذا التيار الإسلامى أو ذاك فى تشكيل حزب سياسى وإصدار صحف، مقابل حق بعض الأقباط فى

تشكيل ، حزب آخر .. دون أن نفصل في هذا الجدل، على أساس واضح صريح ، هو أن الكل مواطنون لهم حقوق متساوية، وأن تشكيل الأحزاب السياسية على أسس دينية أو عرقية، أمر يمنعه الدستور حتى الآن على الأقل .. فإذا ما قام حزب على أساس دينى لهذا الطرف، فإن معنى ذلك هو قيام حزب دينى من الطرف الآخر ... فضلا عن خرق الدستور!

ثم تابعنا ثالثا، الضجة التى أثارتها الدعوة المتكررة للبابا شنودة الثالث، رأس الكنيسة القبطية للأقباط لممارسة واجبهم الانتخابى والإسهام بفاعلية فى النشاط السياسى والمهنى، وبقدر ما اعتبر البعض، أن هذه الدعوة تمثل تدخلاً صريحاً من رأس الكنيسة القبطية، فى الشئون العامة ـ نقابية وسياسية ـ متجاوزاً دور الكنيسة فى رعاية الشئون الروحية فضلاً عن تجاوز التقاليد بالكتابة فى الصحف .. بقدر ما اعتبرها البعض الآخر، تحولا جديداً فى النشاط الكنسى، هدفه تشجيع الأقباط ـ وخاصة المثقفين منهم ـ على الاندماج فى الحياة العامة، للمجتمع المصرى كمواطنين صالحين غيورين على مصالح الوطن الذى ينتمون إليه .. بعد سنوات طوال من الغياب والسلبية والابتعاد عن العمل العام .. خوفاً منه أو يأساً من فاعلية الدور الذى يمكن أداؤه .. وهى السلبية التى طالما عابها كثير من المسلمين على كثير من الأقباط ولعلنى أزعم كمواطن يحترم مساواة كل المواطنين فى الحقوق والواجبات، أمام القانون، أن النقد الشديد لدعوة البابا والدفاع الشديد عنها، إنما يعبران عن حالة القلق السائدة، بشكل عام فى المجتمع المصرى ، والتى لها جذورها الأخرى ، بجانب الاحتكاكات التى تتغطى بغطاء دينى .. ثم تنفجر فى شكل سياسى أو أمنى .. وتجد لنفسها

تعبيراً من خلال الصحف ووسائل الإعلام دون أن تأخذ حقها فى النقاش الحر المتوازن ، بل تغرق فى غيبوبة التشويه والتزييف والتضليل!

وحالة القلق هذه ، لن ينفع فى علاجها سلاح الأمن ، ولا سلاح الخطب الحماسية والمظاهر البروتوكولية والحملات الإعلامية الصاخبة .. إنما هى تحتاج أكثر من أى وقت مضى ، إلى سلاح المصارحة والحوار والاتفاق، على أساس التعامل والتعاون وعودة نسيج الوطن إلى التشابك والتداخل والتلاحم .. كلنا فى أتون الضائقة سواء..

ففى ظل الديموقراطية وهامشها الذى نريد توسيعه وتعميقه، وفى ظل التعددية السياسية والفكرية - التى تشمل ضمن ما تشمل عدة أحزاب وعشرات من النقابات المهنية والعمالية ، فضلا عن الجامعات والصحف والمجلات - وكلها تمثل مراكز الفكر والتثقيف والإعلام والتنوير فى ظل هذا الغطاء يصبح الحوار عبر قنوات شرعية وعلنية مليئة بتيارات المصارحة وينابيع المعلومات الصادقة، وأمواج الفهم المتبادل ، هو الطريق الأسلم ، بدلا من أساليب التغطية وسياسات التعمية ، ومحاولات الطمس والتهوين مما يجرى فوق السطح وتحته ، ذلك أن إنكار الحقيقة لا يعنى عدم وجودها ولا ينفى خطورتها .. رغم الضجيج الإعلامى الصاخب !

سيخرج علينا ، من يقول إن هناك عشرات من لجان الحوار والتقريب بين المذاهب والأديان بل إن هناك داخل مصر وخارجها لجانا أخرى للحوار الإسلامى المسيحى تعمل منذ سنوات .. لكننا ندعى أن كل هذه اللجان تعمل فى واد غير ذى زرع ، وتحت سقوف مثقوبة، بل وأحيانا مخترقة، بمن لا يريد لها تحقيق الهدف المنشود .. ففى هذه

اللجان الحريصون وغير الحريصين على التوافق .. أصحاب النيات الحسنة وأرباب النوايا المبيتة!

من السهل أن نناشد رئيس الجمهورية - بحكم مسئوليته الدستورية عن أمن الوطن والمواطن - أن يتبنى حواراً إسلاميا قبطياً على أرض مصر ، يزيح الغمة عن كاهلها .. فى وقت تحتاج فيه إلى تعبئة كل جهود أبنائها للخروج من أزمتها الاقتصادية الاجتماعية ، وللنجاة من الضغوط الخارجية المخيفة ، فى عالم سريع التغير والتبدل، بينما نحن نتعارك عراك الديكة الصغيرة ..

من السهل ذلك .. لكننا نعتقد أن دعوة للحوار الإسلامى المسيحى، يتبناها شيخ الأزهر وفضيلة المفتى مع البابا شنودة رأس الكنيسة المصرية ، وتضم عدداً محدوداً من ممثلى التيارات الدينية والسياسية والمدارس الحزبية والفكرية .. يمكن أن تضع أساساً واقعياً وصريحاً ، لعلاقات جديدة، تسمو فوق الخلافات الصغيرة والمعارك الجانبية .. وأن تقر خطة لتغيير منظومة التربية والتعليم والإعلام والثقافة، تمهيداً لتغيير القيم الاجتماعية والفكرية التى تحرض على التفرقة ..

وما لم ننجح فى ذلك ، فإن المجال يظل مفتوحاً على مصراعيه، لقوى التعصب والتطرف فى الناحيتين .. وهى قوى أثبتت الصدامات المتعددة، أنها موجودة وقائمة ونشطة وقادرة على إدارة المعارك، وزرع الفتن وإقلاق الأمن والاستقرار فى مصر المحروسة ..

وما لم تبدأ مبادرة الحوار العاقلة هذه ، بقراءة دقيقة لما ينشر فى الخارج، عن رأى الغرب فيما يسميه البعض هناك، بحتمية الصراع

الدينى بين المسلمين والمسيحيين فى مصر، وصولاً لاقامة دولتين مستقلتين ، فإنها ستفقد البوصلة التاريخية مرة أخرى .. لتغوص فى التفاصيل التافهة، مثل التى تطرح حاليا، من عينة كم وزير مسلم .. وكم محافظ قبطى .. تلك التفاصيل الطائفية، التى أدت بلبنان إلى حرب أهلية، بدأت ظاهريا بين المسلمين والمسيحيين، و أنتهت عمليا بين المسلمين والمسلمين .. وبين المسيحيين والمسيحيين ..

وهذا هو بالضبط ما يراد بمصر .. بعد أن وقع فى لبنان ، التى كانت حقل التجربة، لبلقنة المنطقة العربية، وتمزيق وحدتها القومية وتعايشها الدينى، وتعميق التعصب الأعمى الذى نهى عنه محمد وعيسى عليهما السلام ، بينما بعض أتباع محمد وعيسى يمضون فى الغى والضلال إلى آخر مدى على مرأى ومسمع من الجميع !

ولعل هذا كله، يحتاج الى تنسيق ومعالجة عربية وقومية أشمل .. تتسع لكل القوى والدول والطوائف، فالخطر يهدد الجميع دون تفرقة .. وزرع الفتن الدينية والطائفية ، وإشعال الحرائق والاحتكاكات العرقية، لم يعد قاصراً على لبنان .. ولم يعد مطروحاً فى مصر وحدها .. لكن الخطر المتمثل فى محاولات البلقنة وتمزيق الأمة العربية واضح للعيان ..

انظر مثلا الى الغطرسة الإسرائيلية المسنودة دائما بدعاوى توراتية، تجاه كل فلسطين وخصوصا المقدسات الإسلامية والمسيحية .. وصولا لمحاولات هدم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة .. انظر الى حروب الشيعة وحروب الموارنة فى لبنان ، انظر إلى مشاكل الأقليات فى الأقطار العربية الأخرى .. الأكراد فى العراق وسوريا .. البربر فى الجزائر والمغرب .. العرب والأفارقة فى السودان والصومال.. السنة

والشيعة فى الجزيرة العربية والعراق والخليج .. العرب والشركس والشاشان فى الأردن .. السنة والعلويين والدروز فى سوريا .. الخ .

لا أبالغ كثيراً ، إذا ادعيت أن أرض الحضارات الحديثة فى الغرب الأوروبى الأمريكى ، تعمل منذ سنوات طويلة بخطة ثابتة، أصبحت منهجاً سياسيا مستديما، هدفه تمزيق أرض الديانات الثلاثة ومنبع الحضارات القديمة .. ولا أتجاوز كثيراً إن قلت إن هذا المنهج سيزداد عنفاً فى مقبل السنوات، أكثر مما كان عليه الحال فى القرن الماضى وبدايات القرن الحالى . إن قراءة دقيقة لما ينشر فى صحف الغرب تكشف ذلك بوضوح ، كما أن حرب الإرهاب التى بدأتها أمريكا ضد العرب والمسلمين تثبت ما هو قادم ..

لقد نجح المخطط فى لبنان فأشعل فيها حربا أهلية مدمرة .. لكنه قبل ذلك نجح فى إقامة إسرائيل فى المنتصف وعند مفصل الأمة العربية بأرضها وبحرها وجوها.. ولأنها شوكة فصل تمثل دولة الأقلية المزروعة ، فإنها تحتاج إلى سياج واق من دويلات الطوائف والأقليات .. وهذا هو ما يحاولونه بهمة لا تكل و إصرار لا يمل و إعلام لا يهدأ!

ولذلك نكرر أن الفتنة الطائفية فى مصر - رغم محدوديتها حتى الآن على الأقل - لا تعالج فقط بجهد مصرى منفرد ، لكنها يجب أن توضع فى إطارها العربى القومى الأوسع والأشمل .. إطار الحل العربى لمشاكل الأقليات والطوائف بقدر كبير من التسامح والاستنارة والحرية .. فى التعبير والعمل والممارسة ..

ونحسب أن هناك شروطاً أساسية، يجب توفرها لكى ينجح هذا

العلاج الأعمق ..

* **أولا:** أن تسرى الديموقراطية الحقيقية فى جسد الأمة .. حتى تصبح التعددية السياسية والدينية والفكرية والإعلامية ، مبدأ معترفاً به وسلوكاً مطبقا علنا وشرعا .. وحتى تتحقق المساواة السليمة بين الجميع دون تفرقة بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الاعتقاد الفكرى والفلسفى .. فالكل مواطنون متساوون فى الحقوق والواجبات أمام القانون العادل .

* **ثانيا** : أن تجرى التنمية الاقتصادية الاجتماعية الإنسانية الشاملة فى أوصال الأمة كلها .. دون تفرقة أيضا .. ولعنا نذكر أن كثيرا من قلق بعض الأقليات العربية وغير العربية فى أمتنا ، راجع بالدرجة الأولى إلى الإحساس بالظلم الاقتصادى والقهر الاجتماعى والكبت الدينى والفكرى..

* **ثالثا** : أن يتم الاعتراف بحرية العقل .. حرية الاجتهاد والفكر .. حرية المعلومات والإعلام .. ففى ظل غياب هذا الاجتهاد الذى كان سمة من سمات التقدم الإنسانى عامة ـ والإسلامى خاصة ـ غاب العقل أو غُيب ، فإذا بقوى التعصب والتطرف والانقلاب والاستبداد تحكم قبضتها على العقول والقلوب والوجدان .. وإذا بالإعلام الفاسد يطغى على الإعلام الحقيقى .. وإذا بالمعلومات المضللة أو الناقصة تطرح سلعتها وتنفرد بالجميع .

* **رابعاً** : أن تطلق فى ظل كل ذلك ، حرية التعبير .. عبر وسائل الإعلام والاتصال عامة، والصحافة بشكل خاص .. فحين غابت هذه

الحرية ، سادت القيم الفكرية المنحرفة، وساد مناخ التضليل والإشاعة والتعمية والتجهيل .. بينما نحن نعيش عالم المتغيرات السريعة وعصر انفجار ثورتى المعلومات والتكنولوجيا .. وعهد الاكتساح الديموقراطى .. وما أحوجنا إلى إطلاق حرية التعبير فى أمتنا تأكيداً للتعددية ولحرية التميز وتدعيما للهوية الدينية والثقافية.. فى إطارها القومى المتماسك ..

لسوء الحظ أننا فى ظل تجاهل البعض منا ، لعصر المتغيرات السريعة، أطلقنا العنان للجهل والجهالة، فإذا بأجهزة نشر الثقافة، تضخ التزييف وتُغيب العقل والوعى وإذا بأجهزة الإعلام ، تنشر الزيف والباطل وتخفى الحقيقة، وتجهض المكاشفة والحوار الحر المتوازن المتكافئ .. وكم أساءت كل هذه الأجهزة - أو بعضها على الأقل - للرسالة التى كان يفترض أن تؤديها بأمانة وحرية وصدق لكى يرين ظلام الجهل على العقول ، فتجثم السلطات الطاغية على أنفاسنا .. حتى نموت أو نستسلم!

أصيب العقل والوعى العربى بشلل هائل، نتيجة انفجار أزمة الخليج الثانية ، إثر قيام القوات العراقية ، باجتياح الكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ .. فيما بين الدخول والخروج، وقعت أحداث جسام، ليس فقط فى الكويت والعراق ، وليس فقط فى الساحة الخليجية، ولكن فى الساحة العربية ، ثم فى الساحة الدولية على اتساعها، ولا تزال آثارها المدمرة تتوالى وتتزايد وصولا لأزمة الخليج الثالثة، حين قام التحالف الأنجلو أمريكى بغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، الذى جاء استكمالاً لحرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ .

فيما بين الدخول والخروج، وقع أشد أنواع التدمير الذى عرفه

العالم الحديث، ولم تكن الحرب هى الأفظع تدميراً وحدها، ولكن التدمير الذى نعنيه، إضافة إلي ذلك ، شمل العلاقات والروابط، المفاهيم والمبادئ، القوانين والأعراف، مثلما شمل تدمير النفوس والعلاقات الإنسانية، فإذا بنا جميعا نشعر بانفصام الشخصية المعروف باسم " الشيزوفرينيا" حيث انقسم كل منا على نفسه، فهو بين الرضا والتمرد، القبول والرفض، الفرح والحزن مشتت مضيع، مرتبك الفكر مشوش الوعى، تحت ضربات الإعلام الموجه المتناقض الأهداف والسياسات.

يكفى أن ينظر كل منا فى وجه الآخر ، ثم ينظر إلى وجهه فى المرآة، ليدرك حجم المرارة والخزى المترسبة فى الأعماق من جراء كل ما كان ، بداية بطيش اجتياح الكويت، وانتهاء بحماقة تدمير الكويت والعراق معا، وليدرك أيضا ضخامة الانقسام الذى وقع فى الصفوف العربية، وجسامة الخسائر التى حلت، فبصرف النظر عن تحرير الكويت من الغزو ـ الاحتلال العراقى ، فإن العرب قد خرجوا منقسمين إلى قسمين ، قسم مهزوم، وقسم آخر مهزوم أكثر .

وبعدما انتهت عاصفة الصحراء ، وعادت الكويت إلى أهلها، ثم تم احتلال العراق وانكفأ العراقيون على جراحهم النازفة، وتشتت باقى العرب فى تيه الخلافات.. هدأ صوت المدافع وسكن على الجبهة العسكرية مرحليا، وإن كان لا يزال مسموعا على الجبهة السياسية الإعلامية .. ونحسب أيضا أن الوقت ـ من ثم ـ قد حان لكى نتوقف قليلا لننظر فيما جرى، ولنبحث مستقبل ما سوف يجرى، بشىء من العقلانية ، بعيداً عن نمط الدعاية السوداء والديماجوجية الغوغائية الذى ساد الأزمة ومراحلها ومتتالياتها ..

ما نريد أن نقوله ـ بعيداً عن ضجيج الدعاية السوداء فى بعض وسائل الإعلام الديماجوجية ـ هو أنه ينبغى علينا أن نبدأ خطوة جديدة ، تعترف بمرارة كل ما جرى وتقر بالواقع الذى حدث، لا لكى نستسلم له، ولكن لنعمل على بناء مستقبل جديد، يأخذ مما جرى، كل العبر والدروس التى قد تنجينا من السقوط مرة أخرى فى نفس الأحابيل والألغام والشعارات الرنانة والمقولات الطنانة التى مارستها حروب الإعلام..

ولكن يشترط بداية لكى نبدأ هذه الخطوة المستقبلية، أن نتفق على استبعاد العواطف المهتاجة والمشاعر المنفعلة المنفلتة، ثم نعمل المنهج العلمى فى التفكير بروية، وفى تقويم المواقف من أساسها، لنتعرف على أسبابها الدفينة ونتائجها المحددة، بطريقة موضوعية ، لا توقعنا للمرة الألف فى نفس الخطأ .

طريقنا الذى ندعو إليه ببساطة هو التفكير بعقل بارد وقلب دافئ .. فهل نستطيع؟

حسناً، سنضع هنا عشر نقاط، تمثل ـ من وجهة نظرنا ـ ظواهر الأزمة ونتائجها فى وقت واحد، طالبين الحوار الأوسع ، لعل الحوار العقلانى ينير لنا الطريق نحو المستقبل، منطلقين من هذا الحاضر الغائم الذى خلفته لنا أزمات الخليج المدمرة، وعواصفها الإعلامية خصوصا...

* **أولا** : أصبح الانقسام ظاهرة عربية واسعة المدى، تهدد مستقبلنا ذاته، ما لم يتم تداركها صحيح أن الانقسام حول أزمة الخليج، قد ساد الحكومات العربية رسميا، لكن الصحيح أيضا أن الانقسام نفسه قد ساد الشعوب العربية .

وقد آن الأوان لنعترف ونتصارح بأن هذا الانقسام واقع - لا زال - بالفعل بين صفوف الشعوب ، بحكم المرارة والإحباط والخيبة الكبرى التى أصابت الجميع، سواء بسبب احتلال العراق للكويت، أو بسبب تدمير قوات الحلفاء للعراق ، ثم احتلاله بالكامل ..

ولقد لعبت الصحافة ووسائل الإعلام العربية - بحكم تبعية معظمها للنظم الحاكمة - دوراً رئيسياً فى تأليب الحروب الإعلامية والدعائية بين الإعلام الحكومى، والإعلام المعارض .. بين الإعلام الذى ساند العراق من البداية إلى النهاية، وبين الإعلام الذى ساند القضية الكويتية على اختلاف مراحلها ، بين الإعلام الذى ساند ولا يزال يساند الاحتلال الأمريكى المباشر، أو الإعلام الذى يعارضه ..

وخلال ذلك ، كانت لهجة التحريض والتحريض المضاد، هى اللهجة المعتمدة عند الجميع وبقدر ما كانت كذلك، بقدر ما هى لهجة انفعالية ومدانة فى آن، سواء جاءت على لسان الساسة أو على لسان الإعلاميين!

* **ثانيا:** إن الانقسام - الرسمى والشعبى - الذى ساد نتيجة حربى الخليج الثانية والثالثة، لم يعد ضارا بالحاضر العربى فقط ، ولكن آثاره الوخيمة سوف تصيب مستقبل فكرة الوحدة العربية ذاتها وفى الصميم، إذا ما استمر الحال على ما هو عليه .

لقد شهد الوطن العربى خلال نصف قرن، محاولات حثيثة، لفرض الانقسام عليه، فى مواجهة تصاعد دعوة القومية العربية البازغة، لكن حروب الخليج جاءت لتهدد جوهر هذه الدعوة من أساسها ربما لأول مرة فى العصر الحديث، وبعمق شديد. فمن المشاهد أن " الكفر" بالقومية

العربية، قد شاع فى أوساط شعبية عربية كثيرة، سواء كانت فى أوساط القسم الذى ناصر العراق وشعر بالهزيمة بعد حرب عاصفة الصحراء وبعد احتلال العراق نفسه، أو أوساط القسم الآخر الذى إن انتشى بتحقيق هدفه - وهو إجلاء العراق عن الكويت ثم غزو العراق وإسقاط نظامه - فقد شعر فى نهاية الأمر أن ثمن ذلك كان فادحاً بدرجة تساوى الهزيمة نفسها :

ولعل وسائل الإعلام بحربها الدعائية الديماجوجية، هى التى لعبت دور مخلب القط، للأنظمة الحاكمة المتصارعة المنقسمة، فى تغذية الكراهية وضخ التنافر وتشجيع نزعات الانعزال والانكفاء على الذات، والتحريض على كراهية الآخرين، وشق عقول وقلوب الجميع شقاً عميقاً وحاداً ..

إذن فالأمر أخطر مما يبدو حتى الآن على السطح، مما يستدعى مواجهة عملية عقلانية من نوع جديد فى الفكر العربى .

* **ثالثاً:** غياب المعلومات أو تغييبها - عمداً - كان ولا يزال أحد محاور التجهيل الذى ساد جو الأزمة من بدايتها وحتى اليوم .. ففى ظل هذا الغياب ، يصعب على الرأى العام كما يصعب حتى على صناع القرار، اتخاذ الموقف المناسب فى الوقت المناسب .

ومن اللافت للنظر أن طرفى الانقسام العربى، قد استغلا غياب المعلومات أو تغييبها عن الرأى العام العربى ، ليدعى كل منهما أنه وحده على حق والآخر هو الكافر، ومن ثم ادعى كل منهما أن الرأى العام العربى يقف معه تماما ويعارض الآخر كلية.

وفى ظل غياب المعلومات، وقع الرأى العام العربى المنقسم على ذاته، فى خداع التضليل، فبعض الذين أيدوا الموقف العراقى لا يزالون يؤمنون أن العراق قد خرج من الأزمة الكويتية والحرب التالية منتصراً، بينما بعض الذين أيدوا إجلاء العراق بالقوة المسلحة عن الكويت بل وغزوه وإسقاط نظامه الصدامى لا يزالون غير مصدقين ما يقال عن الثمن وهو تدمير العراق كلية!

* **رابعا:** من اللافت للانتباه أيضا، أنه بينما تتحدث حكومات عالمنا العربى بكثرة، عن التحضر والتمدين والعصرنة والحداثة، فان محاربة هذه الحكومات لقيام مراكز عربية مستقلة لبحوث قياس الرأى العام بطريقة علمية وموضوعية ـ جريا وراء الحداثة والتحضر والعصرنة ـ تبدو محاربة عمدية تجرى فى اتساق كامل مع سياسة تغييب المعلومات واعتقال الحقائق وحبسها عن الرأى العام العربى .

ولقد كانت أزمة الخليج وحرب غزو العراق ، وما صاحبها من انقسام رسمى وشعبى عربى ثم ما تبعها على مدى أكثر من عقد كامل ، نموذجاً لعمل مثل هذه المراكز، فى قياس الرأى العام واستطلاع اتجاهاته وبحث توجهاته ، حتى نضع أيدينا جميعا على حقيقة ما يجرى هنا وهناك .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكسر الطوق الحديدى الحكومى المفروض على حرية تداول المعلومات وعلى قيام مثل هذه المراكز العلمية المستقلة، أسوة بما هو قائم فى دول كثيرة، بعضها أكثر منا تقدماً، ولكن بعضها الآخر أقل منا تحضراً ..–

* **خامساً:** لقد أثبتت الأزمة بكل تداعياتها ، الحكمة العربية القديمة والقائلة، بأن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .. فقد استطاعت النظم السلطوية السائدة فى معظم أقطارنا العربية، أن تحكم الحصار حول الرأى العام، وتعبئته بالشكل الذى تريد، وتصب اتجاهاته فى القالب الذى يوائم سياساتها مع هذا الطرف أو ضد ذاك الطرف، فى ظل تشويش إعلامى وتشويه دعائى كثيف.

لقد تمكن الحكم التسلطى ـ بتنويعاته العربية المختلفة ـ من فرض تأثيره الطاغى فأعمى الرأى العام هنا وهناك ، وحرمه من الإلمام بكل أسباب الأزمة ونتائجها وملابساتها، وعرقل ـ من ثم ـ حرية الرأى والتعبير، وقلص إلى أدنى درجة، الحرية السياسية، فى تحديد المواقف فضلا عن المشاركة فى صنع القرار .

ونحسب أن أفضل ما خرجنا به من مثل هذه الأزمة الطاحنة، هو الوعى العربى الواسع بضرورة التغيير .. والانتقال السريع من الخضوع للديكتاتوريات السافرة والمقنعة، إلى وضوح نهار الديموقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية والفكرية .. وهذه هى قضية القضايا فى صنع أى مستقبل لهذه الأمة ، إن كنا لا زلنا نحلم لها بمستقبل!

* **سادسا:** ندعى أن مدخل الديموقراطية ، هو المدخل الصحيح لمعالجة آثار الأزمة وتداعياتها .. فإذا كانت الأزمة قد وقعت فى غياب الديموقراطية ، فإن مداواة جروحها الغائرة رسمياً وشعبياً لا تتم إلا باستحضار الديموقراطية وتطبيقها .

وإذا كان مأزق الانقسام التاريخى الجارى، قد أصاب الأنظمة العربية الحاكمة ، مثلما أصاب الجماهير العربية العريضة، فإن أحد أهم أسباب عمق الانقسام واستفحاله هو غياب الركائز الديموقراطية ، وخاصة حرية الرأى والتعبير فى معظم أقطارنا العربية ، اللهم إلا استثناءات قليلة بل نادرة !

هل لو كانت بلادنا العربية تتمتع حقا بديموقراطية معقولة ـ وليست بالضرورة ديموقراطية كاملة على طريقة " وستمنستر" ـ كان الرأى العام قد سقط فريسة التضليل والخداع المتبادل وسط حملات التعبئة السياسية والإعلامية الهائجة مثل تلك التى جرت !؟

* **سابعا:** يستتبع ضرورة التغيير، انتقالا من الديكتاتورية إلى الديموقراطية، أن ندرس بعناية إصلاحا جذريا للمنظومة الثلاثية ذات الأثر العميق فى صنع ثقافة الشعب وتشكيل وجدانه وتحريك ضميره الحى ووعيه المستنير..

ونعنى منظومة الثقافة والتعليم والإعلام ، بعد أن أثبتت كل التطورات أنها منظومة كسيحة باهتة، تنشر الجهالة وتشيع السطحية والتغييب والتعصب والتطرف، أكثر مما تزرع العلم والتفكير المنهجى السليم والتوعية الصحيحة وتقديس حرية الرأى والاعتقاد وتنوع الثقافة والفكر ...

إن استرجاعاً سريعاً لهذه المنظومة الثلاثية السائدة الآن، تعطينا الدافع الرئيسى والعاجل، للعمل على ضرورة تغييرها، ليس فقط اتساقا مع التطور الحضارى العالمى الحالى ولا خضوعاً للضغوط الأجنبية

الشديدة ، ولكن أيضا وأساساً استلهاماً لتراثنا الثقافى الحضارى الإنسانى الهائل القائم على حرية الاجتهاد، ذلك التراث الذى ورثناه وإن كنا قد أضعناه !

* **ثامناً**: أليس مذهلاً، بعد كل ما جرى، أن نلحظ انصرافاً شعبياً واضحاً عن هذه المنظومة الثلاثية ، بينما يفترض إنها هى العاصم للعقول والأفكار والوعى والوجدان ساعة المحنة!

إن المتتبع الواعى قد لاحظ بروز فقد ثقة الجماهير العربية ـ على طرفى الانقسام ـ وانصرافها عن متابعة أجهزة الإعلام العربية إلى متابعة وسائل الإعلام الأجنبية ، رغم مشاعر العداء الدفينة لها أحيانا، بحثا عن خبر صادق أو تحليل موضوعى يجلى الحقائق ويعلى الموضوعية ويمارس الصدق !! ؟

ولعل هذه الظاهرة ، تدفعنا إلى ضرورة إعادة تقويم دور المنظومة الثلاثية المتداخلة الأهداف والأساليب ـ الثقافة والتعليم والإعلام ـ بحثاً عن أسباب فشلها ووسائل إصلاحها لتتسق مع التطور الذى نحلم به .. ولعل الأمر الأولى بالعناية ، هو دراسة علاقتها بالسلطة الحاكمة وتبعيتها المطلقة لها ، ومن ثم مدى قدرتها على الاستقلال فى مناخ ديموقراطى سليم ، لتمارس أداء رسالتها بعيداً عن الكوابح السياسية والقيود البيروقراطية والحروب الإعلامية المشوشة والمشوهة !

* **تاسعاً**: نحسب أن النخبة المثقفة العربية، قد سجلت فشلا ذريعاً خلال وبعد كل الأزمات، ولعل مظاهر هذا الفشل عديدة وواضحة أقلها انخراط هذه النخبة فى مستنقع الانحياز والتحريض والتجهيل ..

الانحياز لموقف سياسى معين وطارئ دون النظر إلى المستقبل الأوسع، والتحريض ضد طرف عربى دفاعاً عن طرف عربى آخر، والتجهيل بحقائق الأزمة وملابساتها بشكل موضوعى كامل، وخصوصا بعد الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله.

والنتيجة، هى أن الجميع قد اكتشف بعد فوات الأوان أن " النخبة" قد خانت نفسها، حين خانت أفكارها وثقافتها وعلمها وقوميتها وأمتها!!

ولأننا نؤمن - لا زلنا رغم كل شئ - أن النخبة العربية مؤهلة لغير ذلك، وأنها قادرة على تخطى هذا المأزق الطارئ، فإننا نتصور أن دور هذه النخبة الآن هو استجلاء الحاضر، واستشراف المستقبل، عملاً على تخطى تداعيات الأزمة وآثارها المدمرة لوجدان الأمة وعقلها .

ومن ثم فإن هذه النخبة مطالبة الآن ، وقبل فوات الأوان وانتشار خطر السرطان، بإدارة حوار علمى موضوعى عن " حال الأمة ومستقبلها " بعيدا عن مظاهر التعصب والانحياز والانشقاق والتطرف وانفلات الانفعالات الهوجاء، كتلك التى سادت فى الماضى وتسود فى الحاضر عند كل أزمة أو خلاف .

* **عاشراً**: يدفعنا إلى كل ذلك، ما هو مترسب فى أعماق الأمة الآن، من مرارات الخلافات والأزمات عند كل الأطراف العربية وقد دفع الجميع الثمن الباهظ من اللحم الحى بأعلى الأسعار وأغلى التضحيات ، بينما الحكومات تقود بلا كلل الضجيج السياسى والصخب الإعلامى .. كل وفق أهوائه على حساب الرأى العام .. الذى سقط ويسقط عند كل أزمة صريع حملات تزييف الوعى !

في صبيحة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، اصطدمت طائرات انتحارية يقودها ١٩ انتحاريا عربيا ومسلما ـ وفق التأكيدات الأمريكية ـ ببرجي مركز التجارة العالمى فى منهاتن قلب نيويورك النابض ، وبمبنى البنتاجون ـ وزارة الدفاع الأمريكية ، حصنها الحصين فى واشنطن ..

هكذا بدأ الانفجار الذى طال انتظاره، فأصاب العقل الأمريكى بالهوس والقلب بالفزع والسياسة بالاندفاع ، لكنه أصاب الإعلام الأمريكى ـ وكم هو جبار ـ بمزيج هائل من الهوس والفزع والاندفاع والطيش، وصولاً للتحريض على الثأر الفورى وعلى الكراهية لكل ما هو ومن هو عربى ومسلم، العدو المستهدف الجديد، بعد سقوط العدو الشيوعى ..

لقد بدأت ماكينة ضخ الكراهية وبث التحريض تعمل بسرعة وعصبية زائدة عن الحد، ظهرت تجلياتها على صفحات الصحف وشاشات التلفاز، فى بلد يمثل الإعلام فيه بكل وسائطه، القلب النابض والعقل المفكر واللسان الفالت والسوط اللاذع..

وكان متوقعاً أن يتلهف الرأى العام الأمريكى ـ والعالمى ـ على سماع وقراءة ومشاهدة كل ما يتعلق بهذا الحدث الرهيب الذى أصاب قدس الأقداس فى الإمبراطورية الأمريكية، القوة الأعظم المنفردة فى العالم ، التى لم يجرؤ أحد على تحديها وفوق أرضها بهذا الشكل ..

ولذلك اكتسبت وسائل الإعلام الأمريكية، من خلال متابعة ومعالجة هذا الحدث الجسيم، قوة ونفوذاً وسلطة وتأثيراً، فوق قوتها وسلطتها السابقة، ومن ثم تحولت إلى مقصد الجميع بحثاً عن معلومة أو تطلعاً

لتحليل أو متابعة لصورة، أملاً في حل اللغز الهائل الذى طرحه الحدث الدموى ..

وأصبح السؤال على ألسنة الجميع ـ من الرئيس بوش الابن إلى أصغر مواطن فى الشارع، هو لماذا يكرهنا هؤلاء الناس، المسلمون والعرب، لماذا يحقدون علينا إلى هذا الحد الدموى المدمر الذى قتل ثلاثة آلاف أمريكى فوق الأرض الأمريكية لأول مرة !

وكانت وسائل الإعلام سباقة فى الإجابة على السؤال الحائر، اختصرت الموقف وابتسرت العلاقات، بقولها إنهم يكرهوننا لأننا متقدمون متحضرون ديموقراطيون، بينما هم متخلفون إرهابيون استبداديون ، نتاج بيئة الفقر والفساد والتخلف والديكتاتورية، اتباع دين يحض على كراهية الآخرين ويحرض ضد الغرب الأوروبى الأمريكى " المسيحى اليهودى" ، ويلقن أتباعه قتال كل من عداهم باسم الجهاد!!

ها هو الجهاد الإسلامى المسلح يقتحم المقدسات الأمريكية ـ المسيحية اليهودية باسم الأصولية، وجاء الرد سريعا من جانب الأصولية المسيحية الإنجيلية الأمريكية خصوصا، تحريضاً على الكراهية ، بدعم وتحريض من الأصولية اليهودية ..

ولقد تحولت وسائل الإعلام الأمريكية خصوصاً إلى ساحة مفتوحة لهجوم الأصولية المسيحية الأمريكية والأصولية الصهيونية المتشددة، ليس فقط على الأصولية الإسلامية المتطرفة، ولكن على الإسلام كدين وعلى رسوله كنبى وعلى المسلمين عموما كبشر ..

وفى مقابل استغلال القساوسة الأمريكيين المتعصبين أمثال بات

روبرتسون، وفرانكلين جراهام، وجيرى فالويل، وجيمى سواجرت، لإمبراطورية الإعلام خصوصاً شبكات الإذاعة والتليفزيون التى يملكونها أو لهم تأثير كبير فيها، لنشر روح العداء للإسلام والكراهية للمسلمين، وصولاً لوصف الإسلام بأنه دين شرير يحرض على الشر والقتال ضد الآخرين باسم الجهاد، ووصف النبى محمد صلى الله عليه وسلم بأنه نبى محارب نشر دعوته بالسيف وحده وحرض أتباعه على قتل اليهود والمسيحيين ..

استغل بن لادن وتنظيم القاعدة ومناصروهم فى العالم العربى والإسلامى، الفضائيات والصحف ومواقع الإنترنت العديدة، لنشر وإذاعة الدعوات المضادة ، وصولاً لتسويغ وتبرير الهجمات الإرهابية والعمليات الانتحارية والتهديد بمزيد من الدم والدمار لكل ما هو غربى عموماً وأمريكى خصوصاً(١)

وجاء ذلك كله تعبيراً عن حرب إعلامية مفتوحة مقدمة لحرب أو ما يشبه الحرب الدينية الثقافية، قبل وبعد أن تكون حرباً سياسية عسكرية أمنية، بين أصوليات متصادمة متصارعة .

والحادث أن الرأى العام ووعى الشعوب شرقاً وغرباً، قد تأثر بهذه الدعوات المتعصبة جراء إلحاح وسائل الإعلام وتركيزها وقوة تأثيرها واتساع نفوذها، وصار الأصولى الإسلامى يرى فى الغرب مخزن الشر، ويصور أمريكا بأنها زعيمة دولة الشر ومسيرة الأشرار المعادين للإسلام، بينما صار الأصولى المسيحى واليهودى الغربى يرى فى الإسلام دين الشر ويصور المسلمين بأنهم أشرار ضد الحضارة المسيحية اليهودية.

وكان من المتوقع أن يتلقف هذه الدعوات المحرضة، كتاب وإعلاميون من كل حدب وصوب، لإعادة نشرها وبثها وضخها عبر الصحف وشاشات التلفزيون ومواقع الإنترنت، لتصل إلى الرأى العام ومن ثم تحفر فى الوعى سراديب من الكراهية المتبادلة ، تفوقت فيها الآلة الإعلامية الأمريكية - حتما - بحكم إمكاناتها الفنية والبشرية والتكنولوجية والمالية الهائلة، وبحكم انتشارها ونفاذها إلى أرجاء العالم شرقاً وغرباً، فإذا بالمسلمين والعرب فى كل مكان، موضع اتهام ومحل شك وكراهية وازدراء ومطاردة ومصادرة لحرياتهم فى السفر والتنقل والحركة والتعبير، حتى عن أبسط آرائهم داخل دول تتباهى باحترام الحريات المدنية العامة وحقوق الإنسان!

ومن جراء هذا التحريض الإعلامى " الدينى السياسى" واندفاع الآلة الإعلامية الأمريكية الجبارة فى الترويج له، وفى غرسه فى الوعى العام تشكيلاً وتزييفاً أن ساد فى الرأى العام الأمريكى خصوصا، اقتناع بأن أمريكا المستهدفة كدولة وشعب وقيم أخلاقية ودينية تخوض حربا دينية/ حضارية أخلاقية مقدسة هى " حرب عادلة" بكل المقاييس، ضد محور الشر الذى بعد قصره أولا على دول مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، اتسع إلى مجمل العالم العربى والإسلامى ، ومن الحرب ضد إرهاب القاعدة وطالبان، إلى الحرب ضد الإسلام والعرب والمسلمين عموما .. رغم أن وعياً مضاداً وإن كان محدوداً ظل ينبه من البداية لخطورة تعميم الاتهام، ولمخاطر توسيع " الحرب العادلة"[٢] عن نطاقها المحصور فى مقاومة الإرهاب، إلى الحرب الدينية الحضارية ضد شعوب مسلمة تشكل ٢٠٪ من سكان العالم ، وضد دين يمثل أكثر الأديان

انتشاراً فى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها بعد البروتستانتية ، حيث يبلغ عدد المسلمين فيها سبعة ملايين، متفوقاً على عدد اليهود بمليون على الأقل .

ولنا أن نتأمل فى الوقائع التالية ونتائجها السلبية :

١- وسط حالة الفزع من جراء هجمات سبتمبر الدامية، ومن تأثير الحملة الإعلامية السياسية التحريضية ضد الإسلام والمسلمين والعرب، عادت المنظومة الأمنية الرقابية " للأخ الأكبر"[٣] تمارس مهامها بأكبر حرية عرفتها الولايات المتحدة، التى تفخر عادة بالديموقراطية وبالحريات المدنية وحقوق الإنسان وخصوصاً حرية الرأى والتعبير، ولقد بالغت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن فى إصدار القوانين العديدة المتتالية، لتقييد الحريات العامة و إطلاق أيدى الأجهزة الأمنية فى رقابة المواطنين عموماً، والمنحدرين من أصول عربية و إسلامية خصوصاً، إلى الدرجة التى أقلقت عدداً من العقلاء الأمريكيين أنفسهم المدافعين عن جنة الحلم الأمريكى المنعمة بالحرية والرفاه والخصوصية!

ففضلا عن إنشاء وزارة للأمن لأول مرة فى التاريخ الأمريكى رصدت لها ميزانية سنوية هائلة و أعطيت صلاحيات ضخمة، فرضت إجراءات رقابية على دخول أمريكا والخروج منها والعيش فيها، واستهدفت مواطنى دول معينة بما فى ذلك أخذ البصمات ، ومتابعة حركتهم ، ومراقبة الحسابات المصرفية وإنشاء المحاكم العسكرية والترويج لقانون الرقابة المعلوماتية ، الذى يعطى للأجهزة الحكومية شرعية التنصت على المواطنين الأمريكيين وغيرهم واقتحام حياتهم الخاصة وبيوتهم فى أى وقت، بحجة مكافحة الإرهاب، بما يعيد ذكريات

الحملة المكارثية المعادية للحرية، وبما يؤدى إلى تأسيس دولة بوليسية تحول أمريكا بعيداً عن الحلم الديموقراطى الكامل، وبما يحقق فى الواقع المعاش ، رؤية " اورويل" حول الأخ الأكبر، الذى يراقب ويتابع مواطنيه ويضيق عليهم ويصادر حرياتهم ويقتحم خصوصياتهم، كل ذلك تحت عنوان حتى لا تحدث هجمات سبتمبر مرة أخرى.

فإذا بكل من فى أمريكا ـ مواطناً مقيماً أو مسافراً عابراً ـ يشعر فى قرارة وعيه العام ، أنه ليس فى مأمن على حريته وحياته وخصوصياته ـ فى ظل ديكتاتورية الأخ الأكبر .. بينما ظلت وسائل الإعلام الأمريكية الجبارة تروج لمشروعية هذه الإجراءات التعسفية فى دولة الحرية، زارعة فى الوعى العام أن حماية الأمن والحلم الأمريكى لا تتحقق إلا بمثل هذه الإجراءات البوليسية المتشددة .

٢- وسط هذا المناخ العدائى المحرض على كراهية أناس بعينهم، انتقلت العدوى من أمريكا إلى أوروبا، وإن كانت بدرجات أقل حدة، خصوصاً وأن وسائل الإعلام الأوروبية كانت أكثر تحفظاً فى الترويج لحملة العداء ضد العرب والمسلمين تعميماً وجهلاً وتحريضاً ..

ولذلك أصبح العرب والمسلمون، بمن فيهم المسلمون الأمريكيون والأوروبيون بحكم الجنسية، موضع اتهام معمم وازدراء عام ومطاردة واعتداء، من جانب المتعصبين الذين أهاجتهم المناخات المحرضة وأثارتهم وسائل الإعلام المروجة، حتى أن اعترافاً رسمياً أمريكياً ـ على سبيل المثال ـ صدر فى أواخر عام ٢٠٠٢، يقر بأن العرب والمسلمين فى أمريكا واجهوا تهديدات واعتداءات ووقعوا ضحية التمييز العنصرى والعداء الدينى خلال عام ٢٠٠٢ أكثر من أى وقت مضى، وسجلت أجهزة

المباحث الفيدرالية الأمريكي (اف. بى . آى) ٤٨١ اعتداء بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ على أشخاص من أصول شرق أوسطية ومسلمة بنسبة ارتفاع تصل إلى ١٥٠٠ فى المائة .[٤]

ولأن الذين قاموا بهذه الاعتداءات من المواطنين الأمريكيين - فى الأغلب الأعم - فإنه لم يكن ليحدث إلا بعد أن تأثروا بحملة التعبئة والتحريض التى قادها الإعلام الأمريكى ذو التأثير الهائل فى صناعة الوعى العام وتشكيل الرأى والموقف .

٣- فى بداية حملته الأولية ضد الإرهاب عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١، وصف الرئيس بوش الأبن هذه الحرب بأنها " حرب صليبية جديدة" ، بمعنى أنها - وفق السياق التاريخى للحروب الصليبية الأولى فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر - حرب مسيحية يهودية ضد الإسلام ..

لكنه لأسباب سياسية ملحة سرعان ما تراجع واعتذر عن هذا الوصف ، شارحاً أنها حرب ضد الإرهاب " الإسلامى" وليس ضد الإسلام والمسلمين ، كما روج الإعلام الأمريكى ورسخ فى الوعى العام .

وفى عودته واعتذاره، أكد بوش أكثر من مرة ،" أن الإسلام دين سلام ومحبة ورحمة، دين يلتزم بالتسامح والأخلاقيات" فى محاولة لوقف استعداء المتشددين السياسيين والإعلاميين والدينيين الأمريكيين ضد الإسلام والمسلمين من ناحية، ولوقف استعداء العالم الإسلامى كله ضده وضد حربه المعلنة على الإرهاب من ناحية أخرى، وصولاً لقوله أن الإسلام دين حيوى ديناميكى والدليل زيادة عدد المسلمين فى بلادنا

بدرجة واضحة، ونحن نحترم هذا الدين ونقدر تقاليده، لكن عدونا لا يحترم ذلك أبداً ولا يتبع التقاليد العظيمة للإسلام، انهم فى الواقع اختطفوا دينا عظيما ، لأن الإرهاب ليس الوجه الحقيقى للإسلام، الإسلام هو السلام .(٥)

رغم ذلك فإن وسائل الإعلام الأمريكية ـ فى معظمها ـ ذهبت مذهباً آخر، استمراراً فى سياسة التحريض العام ضد الإسلام والحض على كراهية المسلمين ، بين شرائح الرأى العام الأمريكى ، ترويجاً لآراء ومواقف رجال دين وساسة وباحثين أمريكيين، قادوا هذا التحريض ، لأسباب سياسية ودينية غير خافية، وغير بعيدة عن اللوبى الصهيونى المؤثر والنشيط.

والمؤكد أن الرأى العام الأمريكى قد تأثر بقوة بدعوات التيارات الدينية المتشددة والصقور السياسيين اليمينيين ، الذى شكلوا معا ما يعرف بالتحالف المسيحى، والصهيونية المسيحية، التى وجدت فى الإعلام الأمريكى الحديث ساحة مفتوحة، للوصول إلى الرأى العام وتشكيل ـ أو تزييف ـ وعيه بالطريقة التى تريد .

وبقدر ما امتلأت إدارة بوش بالصقور المعبرين عن التيار اليمينى المتصاعد فى الحزب الجمهورى، مثل ديك تشينى نائب الرئيس، ودونالد رامسيفيلد وزير الدفاع، ونائبه وولفو فيتز، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى، وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع السابق، الذين أطلقوا الآراء والتصريحات السياسية المتشددة والمتطرفة الداعية للحرب الشاملة ضد العالم العربى والإسلامى، بحجة محاربة الإرهاب تارة، أو بذريعة تدمير أسلحة الدمار الشامل ـ كحالة العراق ـ تارة

أخرى ...

بقدر ما شن الصقور الدينيون حملات إعلامية ذات طابع و عظى دينى، مؤثر ونفاذ عبر وسائل الإعلام المختلفة ، ضد الإسلام والعرب والمسلمين ، استغلالا لتأثير عظاتهم " الدينية الأخلاقية" فى تشكيل الوعى العام للمؤمنين الأمريكيين على الأقل، ودفعهم إلى الإيمان بأن الحضارة المسيحية اليهودية تخوض حرب حياة أو موت ضد الإسلام والمسلمين الأشرار المتخلفين الكارهين الحاقدين، بصرف النظر عن تحالف معظم الحكومات العربية والإسلامية مع أمريكا فى الحرب ضد الإرهاب.

وإذا كان القس الأمريكى جيرى فالويل قد وصف نبى الإسلام " صلى الله عليه وسلم" بأنه إرهابى وليس نبياً مرسلاً، فإن القس الآخر فرانكلين جراهام وصف الإسلام بأنه دين الشر و متبعوه أشرار بالضرورة، لكن القس الأكثر تعصباً بات روبرتسون سارع فأدلى بدلوه لوسائل الإعلام ومن خلال عظاته الأسبوعية فى الكنائس الإنجيلية، فقال إن الإسلام دين قام على الحرب والعدوان وقهر الآخرين واستعباد المرأة ومعاداة المسيحيين واضطهادهم ومحاربة اليهود، ولذلك " فإننى اعترض بشدة على وصف الرئيس بوش للإسلام بأنه دين تسامح، إن الأمريكيين لم ينتخبوا بوش زعيماً للفقهاء ولا إماماً للأديان .. إن هتلر كان شريراً سيئاً ، ولكن ما يفعله المسلمون الآن أكثر شراً وسوءاً .."

ولم تكن هذه الدعاوى المتطرفة ـ التى رددها الإعلام على أوسع نطاق ـ إلا تعبيراً عن دفع الأمور بكل قوة، ليس فقط تجاه مواجهات سياسية عسكرية طاحنة، ولكن أساساً تحريضا على حروب دينية ـ

حضارية ثقافية ، تدمر منظومة الحضارة الإنسانية المعاصرة ، لأنها تجد صدى مضاداً عند المتطرفين فى الناحية الأخرى، الذين سرعان ما يستجيبون لهذا التحدى الذى اكتسب ـ للأسف ـ طابعاً دينياً ، بشن مزيد من الهجمات والحملات المضادة .

٤- أصبحت " حرب الإعلام " ركناً أساسياً فى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد هجمات سبتمبر، وفى ظل الحرب الأمريكية فى أفغانستان، امتداداً لغزوها للعراق وغيرها ، بدرجة جعلتها من حيث درجة الأهمية والتأثير ، مقاربة لنوعية القنابل وقوة الصواريخ وشراسة الطائرات .

ووفقاً للاستراتيجية الأمريكية هذه ، فإن حرب الإعلام شملت عنصرين، أولهما يدخل فى النطاق العسكرى، ضمن شن الهجمات على مراكز الاتصالات والرادارات وأنظمة المعلومات التابعة للعدو، بما يدخل فى الحرب النفسية التقليدية مثل إسقاط المنشورات والبث الإعلامى الدعائى ..

وثانيهما يتضمن نشر معلومات عامة تروج إعلاميا للشعب الأمريكى لكى يتابع ما يجرى فى ساحة المعارك ـ وفق ما تريده القيادة ـ ومن ثم يحدد على ضوئها موقفه ..

وبهذين العنصرين حاولت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، المزج بين المعلومات والأخبار الحقيقية، وبين الدعاية والحرب النفسية والعلاقات العامة فى سبيكة واحدة، تستهدف التأثير أولاً وأخيراً على الوعى العام للشعب الأمريكى بالدرجة الأولى ..

وتنفيذاً لذلك كله، ثم إنشاء مكتب "التأثير الاستراتيجى" فى البنتاجون ليتولى مهمة بث المعلومات المغلوطة والدعاية المضللة لتحسين صورة أمريكا في حربها ضد الإرهاب فى أفغانستان، ثم فى حربها ضد العراق، ليس فقط داخل أمريكا، ولكن أساساً داخل الدول العربية والإسلامية، عبر منظومة الإعلام الأمريكية الجبارة القادرة على التأثير القوى فى الرأى العام .

وبصرف النظر عن إلغاء وظيفة مكتب التأثير الاستراتيجى – أو تعديلها – بعد أن انكشفت مهمته "التضليلية" أمام الرأى العام الأمريكى، فإن تنظيمات جديدة أدخلت على القيادة العسكرية وخطة عملها، احتفظت بمهام أساسية للحرب الإعلامية، مثل التشويش الإلكترونى وتضليل الرادار وترويج الأخبار والمعلومات المضللة ، باعتبار أن كسب الحرب الإعلامية أساس كسب المعركة العسكرية ، عبر ما صار يعرف بالتضليل الاستراتيجى وعمليات التأثير فى الرأى العام وإدارة حركة المعلومات الموجهة للجمهور، والسيطرة على دوائر صياغة الأخبار فى وسائل الإعلام ، وصولاً للنتيجة النهائية المستهدفة، وهى التلاعب بالرأى العام والسيطرة على الوعى وتشكيله وفق ما يحقق الهدف المقصود، والسماح للقادة العسكريين باستخدام " العمليات المعلوماتية" لزيادة معرفة الشعب بما يجرى ، وكسب تأييد أكبر للسياسات الأمريكية ، ولمواجهة الدعاية المضادة ومواجهة المعلومات التى تتسرب لأجهزة الإعلام من الناحية الأخرى، وقد تجلى ذلك كله وبدرجة غير مسبوقة خلال الحرب الأمريكية لغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، التى شهدت أضخم حرب إعلامية فى التاريخ ...

وقد وضعت كل من قيادتى القوة الجوية والقوة البحرية، عنصر التضليل كواحد من خمس مهام، تدخل ضمن حرب المعلومات، جنباً إلى جنب مع الهجوم الإلكترونى والحماية الإلكترونية والهجمات النفسية والقضايا التى تخص الرأى العام ...

ولكى يتم القيام بعمل فعال فى ميدان التضليل، أصدرت هيئة الأركان العامة الأمريكية ، وثيقة " سياسة مشتركة للتضليل العسكرى" بهدف تضليل العدو أولا ، وإعلام الرأى العام الأمريكى بما هو مطلوب ثانيا[٦] والمطلوب هو تشكيل وعيه والتأثير على مواقفه ...

هكذا تطور مفهوم الحرب الإعلامية فى ظل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، لتورط وسائل الإعلام فى مهام جديدة ليست من مسئولياتها وفق التعريف المهنى والأخلاقى، ولكن الهدف هو التأثير على الخصوم والأعداء بعيداً عن أرض الوطن ، والتأثير على الشعب داخل الوطن مباشرة، بما يعرف بمنظومة تشكيل ـ تزييف الوعى !

٥- والحقيقة أن هذه الجهود ليست جديدة على السياسة الأمريكية، لكنها بدأت عملياً إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدء الحرب الباردة بين المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى " السابق" ، حين بنت الأجهزة الأمريكية " كونسورتيوم" يقول عنه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأسبق " إنه تكون من ارستوقراطية مكرسة لخدمة هذه الأمة ـ الأمريكية ـ وبشكل أكبر من مجرد المناصرة، وكان ذلك الكونسورتيوم هو السلاح السرى فى الصراع الأمريكى أثناء الحرب الباردة، وهو سلاح له نتائج واسعة فى ميدان الثقافة، وسواء كان يروق لهم أم لا يروق ، وسواء كانوا على علم

به أم لا ، فإن قلة فقط من الكتاب والصحفيين والشعراء والفنانين والمؤرخين والعلماء والنقاد فى أوروبا بعد الحرب ، هم الذين لم تكن أسماؤهم مرتبطة على نحو أو آخر بتلك المؤسسة السرية، مؤسسة التجسس الأمريكية التي ظلت تعمل دون أن يكتشف أمرها ودون منافسة على مدى يزيد على عشرين عاماً، وظلت تدير جبهة ثقافية معقدة، مدعومة على نحو كبير، جبهة فى الغرب ومن أجل الغرب، باسم حرية التعبير، وبتعريفها للحرب الباردة بأنها " معركة من أجل الاستيلاء على عقول البشر" ولقد قامت تلك المؤسسة بتكريس ترسانة من الأسلحة الثقافية، كالصحف والكتب والمؤتمرات والندوات والمعارض والحفلات الموسيقية والجوائز .. الخ(٧)

وقبل أن تتولى المخابرات المركزية الأمريكية هذه المهام الثقافية الهادفة إلى إعادة تشكيل ـ تزييف الوعى خصوصا فى أوروبا ، بعد الحرب العالمية الثانية وفى ظل الحرب الباردة ، كان قد سبقها إلى الوجود والعمل ، " مكتب الخدمات الاستراتيجية" الذى أنشأه الأمريكيون عام ١٩٤١ فى أعقاب الهجوم اليابانى الشهير على " بيرل هاربر"، ليقوم أعضاؤه السريون بمهام مزدوجة، هى التجسس والاغتيال مع ترويج الفكر والقيم الأمريكية بين الشعوب الأوروبية التى أدمتها الحرب، وأرعبها النازى، وأطل عليها ستالين فيما بعد بكل جبروته، وأصبحت تتطلع بشغف نحو المنقذ الأمريكى حامل الحضارة الغربية بوجهها الليبرالى الجديد والمبهر..

لكن الرئيس الأمريكى ترومان ألغى مكتب الخدمات الاستراتيجية، ليمهد الطريق أمام إنشاء كيان أكبر وأكثر قدرة وهو وكالة المخابرات

المركزية، التى أقرها الكونجرس عام ١٩٤٩، التى توسعت فى هذه المهام المزدوجة بشكل أخطبوطي، ويمثل ما زادت من عملياتها فى مجال التجسس وتدبير الانقلابات فى الدول، وإزاحة رؤساء وتنصيب آخرين محلهم..

فإنها وبنفس القدر توسعت فى مجال " السيطرة على عقول البشر" عبر تجنيد الصحف ودور النشر والإذاعات - أنشأت وأدارت إذاعة أوروبا الحرة وغيرها - وتجييش العلماء والصحفيين والكتاب والفنانين وحاملي جوائز نوبل من تلك الأسماء الرنانة فى أوروبا وباقى قارات العالم، وذلك تعميقاً لفرض السيطرة الأمريكية على عقول البشر ووعى الناس، بالطريقة التى تحقق المصالح الأمريكية ..

وفى سبيل ذلك أنشأت المخابرات الأمريكية وأدارت المنظمة العالمية الثقافية الشهيرة " منظمة الحرية الثقافية" ، التى جاء ميثاقها براقاً وجاذباً خصوصاً حين يقول: من البديهى أن تكون الحرية الثقافية هى إحدى الحقوق الثابتة للإنسان، وهى تعرف أولا وأخيرا بحقه فى التمسك بآرائه وحقه فى التعبير عنها، وخاصة تلك الآراء التى تختلف عن آراء حكامه ..

فمن ذا الذى لا تجذبه هذه الأفكار الليبرالية الصريحة والبراقة، ومن ذا الذى ينكر حقيقة أهميتها لكل إنسان، خصوصاً إذا غابت عنه الحقيقة المحركة والموجهة للنشاطات الخفية الموكلة إلى المنظمة الشهيرة التى تحمل شعاراتها ..[٨]

الحقيقة ؟!

لقد أعلن " إدوارد باريت" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، فى تعليق له على نشاط منظمة الحرية الثقافية، " إن الحقيقة يمكن أن تكون هى السلاح الأمريكى فى الصراع من أجل الاستيلاء على عقول البشر، وهو لا يمكن أن يكون سلاحاً مستقلاً، لأن الدعاية من أجل الحقيقة تصبح قوية فقط عندما تكون مرتبطة بأعمال وسياسات محددة ، والحقيقة مثل هذا القرن يجب أن تكون من نصيب أمريكا، وإذا كانت هناك حاجة لاستخدام الخداع من أجل نشر هذه الحقيقة " الأمريكية" فلا بأس من استخدامه .. (٩)

هكذا تلتبس الحقيقة بالخداع، ويصبح الخداع مشروعا وكذلك الكذب المبرر جائزاً، فى سبيل السيطرة على عقول البشر، وهو مبدأ صار منذ أربعينات القرن العشرين، مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الأمريكية، مثلما أصبح ركناً ركيناً من أركان عمل ونشاط وكالة المخابرات الأمريكية، حتى الآن ولآماد طويلة قادمة، يتعدل ويتطور ويتقدم ، ولكنه أبداً لا يتراجع عن استخدام ثنائية السلاح والقتل والانقلاب من ناحية، والخداع والتضليل والإغواء من ناحية أخرى

وما حدث فى الحرب الأمريكية على أفغانستان ، باسم الحرب العادلة ضد الإرهاب ، وفى غزو واحتلال العراق ، بحجة تدمير أسلحة الدمار الشامل وتحرير الشعب العراقى ، وما صاحبهما من حروب إعلامية وحملات دعائية وتحليلات تضليلية ومعلومات كاذبة أو محرفة، روجتها وسائل الإعلام العربية والأوروبية والأمريكية، لم يكن إلا تطبيقاً أميناً لهذه المبادئ، ولم يكن إلا تمهيداً لحملات الجيوش، وترويجاً لأهداف تبدو نبيلة فى عيون البعض، بينما كانت خداعاً صريحاً للعقول

وتزييفاً للوعى العام، فضلاً عن إشعال حروب الكراهية والعداء والتعصب الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً، ضد العرب كقومية وضد الإسلام كدين، بدعوى أنهما مصدر الإرهاب وأصل الفساد والاستبداد، الذين يهددون قيم الحضارة الغربية " الإنسانية" ، ويعادون الديموقراطية وينتهكون حقوق الإنسان ويكرهون المسيحيين ويقتلون اليهود الأبرياء ويريدون إلقاء إسرائيل المسالمة فى البحر!!

ولقد نجحت وسائل الإعلام الأمريكية ـ بتأثيراتها العميقة وقدراتها الفنية والتكنولوجية الحديثة، فى ترويج هذه الأفكار وبثها فى عقول العامة، مثلما سارع عديد من المفكرين والكتاب والصحفيين الغربيين والأمريكيين ، مثل برنارد لويس وصمويل هانتنجتون، فى ترويج نظريات معادية للإسلام ومحرضة على صدام الحضارات، الأمر الذى ترسب فى وجدان الجمهور وأثر على وعيه وشكل مواقفه ، إلى حد العداء الظاهر والعدوان المستمر حتى على الأمريكيين من المسلمين والعرب أنفسهم .

وفى المقابل استنفر ذلك كله، مشاعر معادية على الناحية الأخرى، عند العرب والمسلمين ، ضد السياسات الأمريكية خصوصاً، والسياسات الغربية عموماً،واستيقظ المتطرفون عندنا على هدية من السماء ، قدمتها الحماقة الإعلامية الدعائية الأمريكية لهم على طبق من فضة، فمارسوا الرد بمزيد من التطرف والتحريض، الذى وجد هو الآخر صداه سريعا فى مشاعر الشعوب التى أحست بالقهر والهيمنة .. فعبرت عن نفسها بوضوح ـ خصوصا فى ظل حروب أفغانستان والعراق وفلسطين ، ليس فقط ضد السياسة الأمريكية وتوجهاتها سواء العسكرية أو الثقافية الإعلامية، بل وضد الحكام العرب والمسلمين المتهمين بالتخاذل فى وجه

هذه السياسة، أو الخضوع لها رهباً ورغباً ..

لقد اختلطت الحقائق بالأكاذيب ، وسقطت العقول فريسة التضليل والتشويه والتزييف ...

لم يكن الإعلام الأمريكى وحده فى حرب التضليل الإعلامى، الهادفة إلى السيطرة على عقول البشر .. لكن سبقه وواكبه ولاحقه الإعلام الصهيونى ، سواء المنطلق من داخل إسرائيل ، أو المنتشر عبر الإعلام الأمريكى والأوروبى ..

و الواقع أن الإعلام الصهيونى فى سبيل أداء مهمته فى إطار حرب التضليل الإعلامى ، والترويج للفكر والسياسات الصهيونية ومساندة إسرائيل، جمع ما بين صفات الإعلام النازى القديم وبين مميزات الإعلام الأمريكى الأوروبى الحديث، وامتلك أدواتهما معاً، سواء فى المجالات السياسية والأيديولوجية، أو فى المجالات المهنية والتكنولوجية، فضلا عن الدعم المالى الهائل ، الذى وفرته له القوى السياسية والاقتصادية والمالية الصهيونية، المهيمنة على حركة الاقتصاد والمال والبورصات والبنوك فى معظم أرجاء العالم الغربى.

وبقدر ما نجح الإعلام الصهيونى فى تزييف الحقائق وتشويه الوقائع، وتصدير الحرب النفسية الإعلامية للعرب، لإغراقهم فى اليأس والخوف والهزيمة والانكسار، بقدر ما تفوق مع الإعلام الأمريكى فى تشويه صورة العرب والمسلمين فى الخارج، خصوصاً بعد هجمات سبتمبر، واستغلال آثارها السياسية والنفسية والإعلامية، على الشعب الأمريكى ، الذى انساق وراء حملات التشويه والتحريض والكراهية لكل

ما هو عربي ومسلم، بسبب الحملات المكثفة التى شنها هذا الإعلام، فى ظل رعاية كاملة من تنظيمات " الصهيونية المسيحية" وتحالفات بعض الكنائس الإنجيلية الأمريكية مع المنظمات الصهيونية القوية .

وبقدر ما حارب الإعلام الصهيوني، خصوصاً داخل المجتمع الأمريكى ، معارك السياسة الأمريكية الخارجية، مثل الحرب ضد أفغانستان وضد العراق، وضد الإرهاب الدولى، ليثبت للرأى العام ولصناع القرار الأمريكيين ، أنه حليف حقيقى وصلب للمصالح والتوجهات والقيم الأمريكية، فى مواجهة " هجوم البرابرة المتوحشين أعداء الحضارة اليهو- مسيحية الغربية .."

بقدر ما حارب فى الوقت ذاته كل معارك اليمين الإسرائيلى، وتبنى سياسات الليكود، ونصب شارون رئيس وزراء إسرائيل المتطرف زعيماً لمكافحة " الإرهاب العربى الإسلامى" ، وعمق فى الوعى الأمريكى العام، فكرة أن إسرائيل هى الحليف الوحيد لأمريكا فى الشرق الأوسط، التى تشترك معها فى القيم الأخلاقية والمبادئ الدينية والاتجاهات السياسية، وبالتالى عمق " الالتزام الأمريكى الأخلاقى والسياسى" بحماية ودعم إسرائيل ضد الدول العربية التى تحاول إزاحتها إلى عمق البحر !!

وهو أمر وجد صداه بقوة فى معظم توجهات الرأى العام الأمريكى ، وأصبح من المعتقدات الرئيسية العميقة ، التى تجرى فى اتجاهين متناقضين، اتجاه الإيمان المطلق والدفاع الكامل عن كل ما تفعله إسرائيل، والعداء الواسع والكراهية الزائدة لكل ما يأتى من العرب .. صورة الملاك اليهودى الوديع الذى وهبه الله " أرض إسرائيل" ليعود إليها من الشتات ويعمرها في أمن، مقابل صورة الشيطان العربى

الشرير الذى يريد سرقة " أرض الميعاد" من أهلها الإسرائيليين ليقيم عليها مراكز تفريخ للتطرف والعنف والإرهاب!

ولذلك لم يكن غريباً أن يكون الإعلام الصهيونى هو المحرك الأول والرائد الأكبر، فى مساندة أمريكا فى حربها ضد طالبان والقاعدة فى أفغانستان ، ثم فى حربها ضد العراق واحتلاله، ترويجاً ليس فقط للدعاية الأمريكية التى تتحدث عن " الحروب العادلة" ضد الإرهاب الدولى ، ولكن أيضا تأكيداً على أن ما حاربت من أجله الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق ، وهو الإرهاب الإسلامى والعربى، هو نفسه ما تحاربه إسرائيل ضد الإرهاب الفلسطينى .

وترسخ فى الوعى الأمريكى العام ، أن الرسالة واحدة والمهمة مشتركة بين أمريكا وإسرائيل، وهى القيام بدور الطليعة فى القضاء على بذور وجذور الإرهاب العربى الإسلامى، الذى يهدد بتدمير الحضارة الغربية الحديثة ذات الجذور اليهودية المسيحية المشتركة!

وفى ظل انشغال العالم كله - على سبيل المثال - فى أحداث هجمات سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن ، وتداعياتها المختلفة، واندفاع القوة الأمريكية الشرسة للحرب فى أفغانستان ثم العراق، انقضت القوة الإسرائيلية الوحشية ، على الشعب الفلسطينى قتلاً وذبحاً وتدميراً نازياً رهيباً، ثم خرج الإعلام الأمريكى والصهيونى بمقولة واحدة هى الحرب العادلة ضد الإرهاب، وهى مقولة روجها وزرعها فى الوعى العام ، بكثير من الأكاذيب والأضاليل، وبقليل من الحقائق المبتورة والوقائع الزائفة ..

وهكذا سقطت القضية الفلسطينية، والصراع العربى الإسرائيلى

كله، فى شباك من الصلب النارى الخادع والمزيف، مثلما وقعت أطول حركة تحرير فى العالم خلال القرن الأخير، أسيرة التشويه الدعائى، الذى حولها بقدرة قادر إلى مجرد حركة إرهابية، ومن يعترض أو حتى يحاول إبداء وجهة نظر أخرى، عليه أن يدفع الثمن الباهظ وهو اتهامه بمعاداة السامية، وهى تهمة فظيعة، تثير كل المشاعر السلبية، إذا ما ذكرت أمام الأمريكيين خصوصاً..

هكذا استطاع الإعلام الصهيونى، وتحالف معه معظم الإعلام الأمريكى، أن يزرع الخوف والفزع فى عقول وقلوب العامة، حذراً من أى نقد أو معارضة للسياسات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطينى أساساً والدول العربية عموما ، توقياً لهذه التهمة الفظيعة ـ معاداة السامية ـ التى تجلب على مرتكبها أشد أنواع العقاب المادى والمعنوى وصولاً للاغتيال والتدمير النفسى والجسدى ..

وعن معاداة السامية، يقول المفكر الكبير الدكتور عبد الوهاب المسيرى المتخصص فى الشأن اليهودى والحركة الصهيونية : إن لها أكثر من مدلول فى المعجم الصهيونى ، أولا ما يزعم الصهاينة أنه أشكال جديدة من معاداة السامية ، هى فى حقيقة الأمر إعادة إنتاج للأشكال القديمة، ويضربون مثلاً لها بالعداء للدولة الصهيونية، فحينما ترتكب هذه الدولة مذبحة ـ مثل مذبحة قانا ـ فتدمغها معظم دول العالم ـ أو تبنى مستوطنة جديدة فى القدس المحتلة، وتصدر الأمم المتحدة قراراً بإدانتها ..

فإن هذا يكون تعبيراً عن النمط القديم وهو عداء الأغيار الأزلى لليهود .

وثانيا ، يستخدم المصطلح أيضا للإشارة إلى ما يسميه الصهاينة معاداة السامية الإسلامية، أى عداء المسلمين لليهود، وهم يرون أن هذا النوع من العنصرية آخذ فى التزايد ، حيث ينظر المسلمون لليهود باعتبارهم " أعداء الله" وأن إسرائيل تعبير عن المؤامرة اليهودية الأزلية (١٠)

وهكذا نلاحظ أن استخدام تعبير معاداة السامية قد أصبح مقصوراً فى العقل الغربى ـ بفضل التأثير اليهودى القوى ـ على معاداة اليهود وحدهم، دون غيرهم من الشعوب السامية وخصوصاً العرب الذين هم أصل السامية، وكذلك نلاحظ أن التطابق بين معاداة السامية واليهود عامة، قد تطور ليتطابق مع معاداة دولة إسرائيل باعتبارها " الممثل الشرعى الوحيد" لكل اليهود وللدولة اليهودية الوحيدة وللحلم اليهودى التاريخى، ثم نلاحظ أن عبارة معاداة السامية صارت أقوى الأسلحة فى أيدى الإعلام الصهيونى والحركة الصهيونية وإسرائيل، لابتزاز شعوب العالم وحكوماته فى كل وقت وحين .

وهكذا أيضا أصبحت أمريكا عاصمة الحلم والوعد اليهودى الجديد، تحت تأثير أسباب سياسية تاريخية ومعتقدات دينية معينة ، ومن ثم أصبح شعار *معاداة السامية*، شعاراً فاعلاً ومؤثراً ومتداولاً، ليس فقط بين النخب السياسية والإعلامية والدعائية الأمريكية، بل أيضا بين فئات المجتمع، التى تلقنت تعليماً وتثقيفاً وإعلاما، على مدى أكثر من قرنين ، يرسخ مدلول هذا المفهوم فى الوعى والعقل والضمير، ويوحد بدرجة مذهلة ـ حتى وهى زائفة ـ بين طموحات الحلم الأمريكى وقيمه وأفكاره ، وبين آمال وطموحات الحلم اليهودى بكل تفاصيله[١١]

وأجاد الإعلام الصهيونى المؤثر بقوة ونفاذ فى الإعلام الأمريكى بمؤسساته المختلفة، وخصوصا الصحف الكبرى مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز، وشبكات التلفزيون الرئيسية ، مثل فوكس، وسى ان ان ، وسى بى أس وغيرها، أجاد استغلال التخويف من معاداة السامية، وحولها إلى قوة ابتزاز هائلة ورثت ابتزاز "الدعوة المكارثية" وتفوقت عليها، فى ابتزاز العرب والمسلمين من ناحية، وفى ترويع كل أمريكى أو غير أمريكى إن تجرأ وانتقد إسرائيل .

وأصبحت تجارة " معاداة السامية" و " صناعة الهولوكوست" ، سلعة رائجة كسلاح ابتزاز، " ولذلك فإن اضطهاد اليهود كقضية مساومة، وتعويض اليهود نتيجة غرس الشعور بالذنب، قد تحول إلى صناعة وتجارة إسرائيلية ثقيلة، تتكسب من ورائها إسرائيل والحركة الصهيونية، ليس فقط مئات المليارات من التعويضات والمساعدات، بل تكسب من وراء إحيائها والترويج لها، تغطية سياسية لكل الجرائم ضد الإنسانية، التى ترتكبها الحكومات الإسرائيلية(١٢)

ولم يكن التلفزيون والصحافة وحدهما، فى مجال تزييف الوعى العام، والتخويف من معاداة السامية، والترويج لصناعة الهولوكوست، لكن السينما الأمريكية ، منطلقة من عاصمة صناعتها فى هوليوود، التى يسيطر عليها اليهود بشكل ظاهر ومعروف، لعبت هى الأخرى دوراً رئيسياً فى إعادة تشكيل آراء ومواقف الجمهور، سواء داخل أمريكا أو خارجها عبر العالم كله .

فقد اهتمت بصناعة الهولوكوست، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والقضاء على النازى، وأنتجت عدة أفلام تسجيلية وطويلة، لكنها زادت

من الوتيرة منذ الستينات من القرن العشرين، حين أنتجت فيلم " القضاء فى نورمبيرج" لستانلى كريمر عام ١٩٦١، ثم بدأ التدفق السينمائى الهائل فى هذا الاتجاه، حتى بلغ ١٧٠ فيلما خلال عقدى الثمانينات والتسعينات فقط من القرن الماضى، وأبرزها فيلم المخرج اليهودى الشهير سبيلبيرج " قائمة شندلر"، فضلا عن أفلام أخرى مثل "آمين" ، و "المؤمن" و "المحور الرمادى" ، و"ماكس" وغيرها من الأفلام التى تزرع فى الوعى العام مبالغات عن معاناة اليهود واضطهادهم وتشردهم فى العالم، مما يستدعى تعميق عقدة الذنب، وضرورة تعويض اليهود عما عانوه، والالتزام بدعم إسرائيل ـ دولتهم الوحيدة ـ وحمايتها ليس فقط من أعدائها الذين يريدون القضاء عليها حرباً ـ !! ـ بل حمايتها حتى من الأصدقاء الذين يتجرأون على انتقاد سياستها القمعية ضد الشعب الفلسطينى ، لأن هذا الانتقاد يدخل فى باب معاداة السامية، كما أنه يندرج فى إطار تشجيع الإرهاب العربى الإسلامى، وغير ذلك من دعاوى الباطل والزيف ...

ولا بد أن نعترف بقصورنا وفشلنا فى مواجهة هذا التزييف والتشويه، الذى تحول على أيدى الإعلام الصهيونى ، إلى اقتناعات بديهية فى الوعى العام لشعوب كثيرة وخصوصا فى أمريكا وأوروبا، بعدما عمدت إسرائيل واللوبى الصهيونى العالمى، إلى تنشيط استغلال سلاح معاداة السامية فى السنوات الأخيرة، وذلك بهدف ممارسة الإرهاب الفكرى والابتزاز السياسى بل والدينى، لكى تغطى على الجرائم الإسرائيلية اليومية ضد العرب عامة وضد الفلسطينيين خاصة.

وبينما لم يتمكن العرب والمسلمون، بكل قدراتهم المالية والاقتصادية،

وعلاقاتهم السياسية وتحالفاتهم العسكرية مع أمريكا، من مواجهة هذا التزييف، ومن تعديل الصور المشوهة للعرب، ومن وقف الهجوم البشع على الإسلام، كان اليهود قد أحكموا قبضتهم الحديدية على أهم وأخطر وسائل الإعلام الأمريكية الحديثة، سواء عن طريق الملكية والمساهمة فى التمويل، أو عن طريق الكوادر البشرية عالية التدريب والتأهيل ، كما هو حادث فى صناعة السينما، والتلفزيون والصحافة وشبكات المعلومات الإلكترونية المهمة ...

وعلى سبيل المثال فإن أهم أربع صحف يومية كبرى فى الولايات المتحدة يهيمن عليها اليهود سواء بالملكية أو الإدارة أو بالاثنين معاً، وهى صحف : نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ويو اس نيوز، ووول ستريت جورنال، فضلا عن أهم المجلات الأسبوعية الشهيرة مثل تايم ونيوزويك .

وكذلك الحال مع أهم وأكبر خمس شبكات للتلفزيون الأمريكى ، وهى : سى إن إن ، وايه بى سى، وسى بى اس، وفوكس، وإن بى سى .. وهى شبكات تسيطر على ٨٥٪ تقريباً من الأخبار والأحداث والأفلام المذاعة على مدار الساعة، وبالتالى تتحكم فى توجيه الرأى العام وتشكيل وعيه بالأحداث سلباً أو إيجابا، فضلا عن قوة نفوذها وتأثيرها على النخب المثقفة والقوى السياسية والحزبية وجماعات المصالح والضغط ذات المصالح العديدة فى المجتمع الأمريكى، وفى مقدمتهم المشرعون أعضاء الكونجرس، وكبار رجال الإدارة الحاكمة وصناع القرار السياسى ، خصوصا فى المستوى الأعلى ..

والنتيجة التى نراها واضحة للعيان ، هى ترسيخ صورة نمطية

مشوهة للعرب والمسلمين، على أنهم متخلفون دمويون خائنون زنادقة، أعداء أصليون بالتربية والثقافة الدينية، لقيم الحضارة الغربية المتقدمة والمتفوقة ، متعطشون للدماء والقتل لأنهم أتباع دين يحض على الجهاد والتطرف والإرهاب ...

ونظن أننا ساهمنا بتخلفنا وقصورنا وفسادنا، إلى حد كبير فى تشجيع الإعلام المضاد، على ترسيخ هذه الصور الشائهة، فى عقول الناس هناك، بعد أن انفرد وحده، بتزييف الوعى العام وفق ما يراه محققاً لأهدافه ومصالحه .. بينما انصرف إعلامنا إلى تسمية الأشياء بغير مسمياتها، والى تلوين الأحداث وتزييف الحقائق وترويج الشعارات المضللة وخوض المعارك البينية ، ونشر السطحية والجهالة فى أحيان كثيرة!!

هوامش

١- كانت قناة الجزيرة القطرية هى صاحبة النصيب الأكبر من الانفراد بإذاعة الشرائط التلفزيونية المسجلة لبن لادن، ومنها نقلت أجهزة الإعلام الدولية الأخرى .

٢- استخدم عدد من المثقفين الأمريكيين، بينهم صامويل هانتنجتون - صاحب نظرية صراع الحضارات - وفرانسيس فوكاياما - صاحب نظرية نهاية التاريخ - عبارة الحرب العادلة التى تخوضها أمريكا ضد الإرهاب فى إصدار وثيقة تبريرية بعنوان " لماذا نحارب الآن " فى محاولة لاعطاء الحرب العسكرية الأمريكية المنفلتة تسويغاً قانونياً وغطاء أخلاقياً.

٣- أصدر الروائى البريطانى الشهير جورج أورويل أكثر من عمل إبداعى ، أهمها ١٩٨٤ ومزرعة الحيوانات، ليعبر عن نظام حكم يراقب مواطنيه ليل نهار فى كل حركة وسكنة، تسيطر عليه شريحة صغيرة من النخبة الحاكمة المتميزة على حساب حرية الشعوب المحكومة بالقهر وأجهزة الرقابة الأمنية.

٤- استطلاع الرأى أجراه مكتب التحقيقات والمباحث الفيدرالية الأمريكية أذيعت نتائجه ونشر فى شهر نوفمبر ,٢٠٠٢

٥- خطاب بوش فى المركز الإسلامى بواشنطن ١٧/١٢/٢٠٠١، فى أول زيارة من نوعها، وقد كرر نفس المعانى فى زيارته الثانية للمركز الإسلامى ذاته يوم ٥/١٢/٢٠٠٢ للتهنئة بعيد الفطر المبارك.

٦- لوس انجليس تايمز الأمريكية ـ ,٢٣/١١/٢٠٠٢

٧- ف . ستونر سوندرز - الحرب الباردة الثقافية - ترجمة طلعت الشايب - اصدار المجلس الأعلى للثقافة بمصر .

٨- كان الفيلسوف البريطانى الأشهر برتراند راسل أحد أهم أوائل الرؤساء الشرفيين لمنظمة الحرية الثقافية ..

٩- ف . سوندرز ـ الحرب الباردة الثقافية ـ مصدر سابق .

١٠- د. عبد الوهاب المسيرى - موسوعة " اليهود واليهودية والصهيونية"

١١- صلاح الدين حافظ - كراهية تحت الجلد - إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية .

١٢- نورمان فنكلشتين - صناعة الهولوكوست.

الفصل العاشر

البديل... صحافة حرة وثقافة مستنيرة

10

طال تطوافنا الواسع، فى عمق الأزمة ...أزمة تشكيل الوعى العام، أو تزييفه ...

ربما كانت المظاهر السلبية والوقائع المضادة، هى التى غلبت على السياق العام، لكن أسلوبنا فى نقد السلبيات وكشف الأكاذيب وتعرية التشويه وفضح التزييف، كان الهدف الرئيسى من هذا التطواف .

ربما يصيب كل ذلك الإنسان بمزيد من الإحباط، حين يقرأ عن الفشل الذى عانيناه، وعن القصور الذى مارسناه، فى حق قضيتنا وفى حق تاريخنا وحضارتنا وحياتنا الماضية والحاضرة، لكن الهدف لم يكن تعميق الإحباط، بقدر ما كان الدفع نحو الأفاقة من غيبوبته ..

ولقد ساءلت نفسى، وما البديل إذن، لهذه الحالة التى طغى فيها الزيف على الواقع، والباطل على الحق ..

البديل هو أن نعيد قراءة واقعنا، أن نفتش عن أخطائنا، أن نعترف بسلبياتنا، أن نبحث عن شعاع ضوء فى نهاية النفق ..

فلنحاول إذن قبل أن نلملم ما تبقى من أوراق ...

***

أصبح الإعلام بوسائله الاتصالية القوية، وبفضل مخترعات التكنولوجيا الحديثة، قوة جبارة مؤثرة فى صناعة الرأى العام وتوجيهه، بل فى صياغة القيم الثقافية والأخلاقية والتربوية فى هذا العصر، الذى هو بلا شك عصر الإعلام والمعلومات والديموقراطية والتكنولوجيا فائقة التقدم .

ولقد وصل التأثير إلى الحد الذى أقنع كثيرين، بأن الإعلام بكل تأثيره الغلاب، قد أخذ دور المدرسة والجامعة ومراكز البحوث، أو على الأقل طغى بدوره على دورها ، وشاعت مقولة أن أجهزة الإعلام والاتصال هى اليوم المصدر الرئيسى للثقافة والتعليم ، على حساب الأجهزة الثقافية والتعليمية والتربوية الأخرى، من البيت إلى المدرسة ، ومن

الجامعة إلى المسرح ومن الكتاب إلى المتحف .. بل هى طغت - فى رأى البعض - على رسالة دور العبادة ومراكز التأثير الدينى بكل مصادر تعدديتها واختلافها، وبكل عمقها وتأثيرها الروحى والتربوى والأخلاقى .

ولقد ارتبط كل ذلك بالتحديث والتطوير ودفع العملية الديموقراطية إلى الأمام، ولحسن الحظ فها هى وسائل الإعلام والاتصال بكل مؤثراتها القوية ومخترعاتها التكنولوجية الحديثة، تساهم إسهاما إيجابيا فى التطوير الديموقراطى من أدنى الأرض إلى أقصاها، من كوريا وتايوان شرقا إلى السلفادور والبرازيل غرباً مروراً بعالمنا العربى ودائرتنا الأفريقية.

وفى هذا الإطار اهتمت اليونسكو بالقضية، قضية ثقافة الديموقراطية وديموقراطية الثقافة، فعقدت العديد من الندوات والحوارات فى مختلف أرجاء العالم .

وحين نقول اليونسكو فإننا نتوقف بتعمق أمام مسيرة هذه المنظمة الدولية ذات الرسالة الإنسانية فى تشجيع الثقافة والعلوم والتربية والإعلام والاتصال، لنقول إن الرسالة الإنسانية الملقاة على عاتقها رسالة تاريخية بكل معنى الكلمة.

فها هى المنظمات الدولية الأخرى منهمكة فى الصراعات السياسية والحروب الاقتصادية والخلافات الأيديولوجية .. ولم يبق سوى اليونسكو منبراً للفكر والعلم والتربية والثقافة، عليها عبء قيادة البشرية نحو عالم أفضل يسود فيه التفاهم والتلاقى والتسامح والتعاون المثمر، خاصة وأنها توسعت من حيث العضوية، فبعد أن بدأت بتوقيع ٢٠ دولة فقط

على ميثاقها، وصل عدد الأعضاء اليوم إلى نحو ١٩٠ دولة، وهو أمر يعنى تجمعاً عالمياً إجماعيا وفريداً فى التاريخ الإنسانى كله بحكم محور النشاط ونقاط الاهتمام.

وبقدر تنافس هذه الدول بحكم مصالحها المختلفة وأهدافها المتباينة فى المنابر الدولية الأخرى، بقدر محاولة تقاربها وتفاهمها فوق منبر اليونسكو ذى الأرضية المشتركة.

ولذلك لم يكن غريبا ـ أولا ـ أن تعيد إدارة اليونسكو النظر فى سياساتها ، بهدف تجميع الآراء حول ثوابت أهدافها الإنسانية الرئيسية، وفى مقدمتها الاهتمام بالثقافة والإعلام والتعليم والعلم والتربية والديموقراطية وحقوق الإنسان، بهدف دعمها ودفعها إلى الأمام مسايرة لمنجزات العلم والتكنولوجيا والإعلام و الاتصال والديموقراطية.

ولم يكن غريباً ثانيا – وبالتالى – أن تعقد عدة نشاطات فى الفترة الأخيرة حول ثقافة الديموقراطية وديموقراطية الثقافة ، ودور التعليم والتربية فى إثراء هذه المسيرة الإنسانية الراقية والمستنيرة فى القرن الحادى والعشرين .

ومثلما فعلت اليونسكو ، نفعل نحن اليوم بالاهتمام بهذه القضية المحورية لأسباب عديدة منها :

١– التغيرات الجذرية التى طرأت على بنية النظام الدولى، بسقوط النظام القديم الذى خلقته نهايات ونتائج الحرب العالمية الثانية، نظام ثنائية القطبين المتصارعين أيديولوجيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا – بقيادة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ـ ونشوء ملامح

نظام جديد يقوم على أحادية القطب الأعظم الواحد ـ بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية منفردة ـ يحاول أن يقود العالم ويهيمن عليه فكريا وثقافيا وإعلاميا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا .

٢- تأثير كل ذلك على بنية المنظمات الدولية خاصة منظمة ذات رسالة ثقافية تعليمية تربوية إعلامية مثل اليونسكو، التى تعانى منذ فترة من تأرجح السياسات وتذبذب التوجهات ، رغم ثبات ميثاقها الليبرالى الإنسانى النزعة، الذى وضع بعد الحرب العالمية الثانية، وما زال حتى اليوم صالحاً للتطور والارتقاء والتقدم .

٣- انعكاس هذه الأوضاع المستجدة على الفكر الإنسانى بشموله فى المرحلة القادمة ، خاصة فيما يتعلق بقضايا أساسية مثل إشكالية العالمية فى مواجهة الذاتية والهيمنة الجديدة فى مواجهة الخصوصية المستقلة والعولمة فى مواجهة القومية ، وإشكالية ثورة العلم والتكنولوجيا الجديدة والجبارة لخدمة البشرية فى مسارها الجديد، ذلك المسار الذى يشهد ارتعاشات عصبية متفجرة، مثل تيارات العنف والتعصب والانغلاق والإرهاب والهيمنة الطاغية .

وهى كلها قضايا و إشكاليات تحتاج إلى عمق التفكير وسداد التدبير وقوة المنطق ورجاحة الحجة، لأن البديل هو سقوط عقول الناس ووعيهم فى أسر التزييف والتضليل.

ووسط ضغوط الحياة ومعاناتها اليومية التى تحرمنا ـ غالبا ـ نعمة التفكير بعمق فى مجريات تلك الحياة ، يجدر بنا أن نعود قولا وعملا إلى فضيلة التفكير بعمق أكثر فيما وصلنا إليه وفيما يجب أن نصل إليه ..

لقد أصبح ترفا بل مجونا أن نترك الأمور تتردى وتدهور، من باب إعمال الفكر - أعنى الدعوة إليه على كل المستويات - نطرق موضوعا يبدو فى الأغلب سؤالا يومياً، لكنه فى الواقع يبدو موضوعاً فلسفياً عميقاً، ألا وهو لماذا أزمة الديموقراطية وحقوق الإنسان معقدة فى بلادنا، لماذا نحن نوصف عادة بأننا شعوب غير ديموقراطية نؤمن بالمستبد - العادل - ولا أدرى كيف يكون عادلا إن كان مستبداً، أو مستبداً إن كان عادلا .. لماذا تتراجع وتتقلص الحريات العامة والخاصة فى منطقتنا ، بينما هى تتقدم وتتسع فى العالم كله عبر موجة " الثورة الديموقراطية الجديدة" السائدة والمتزايدة عبر العالم!

ثمة أسئلة كثيرة تتفرغ وتتعمق وتطرح نفسها علينا صباح مساء، معبرة عن عمق الأزمة فى داخلنا، وإن كانت الميكروفونات تصرخ من حولنا ، إن احمدوا ربكم - والحمد لله فى كل حال - أنكم فى نعيم مقيم وفى جنة الديموقراطية ورغد العيش وبلهنية السعادة التى لا مزيد عليها..

حسنا .. سندعى فى هذه العجالة أن أحد أبرز أسباب أزمتنا هذه مع قضية الحريات الديموقراطية يعود أساساً إلى أزمة الثقافة .. لا إلى أزمة المثقفين و"المتثاقفين" فقط – وتعود كذلك إلى أزمة التربية والتعليم ، لا إلى أزمة المتعلمين و " المتعالمين" فقط ، فكم هى عميقة وكم هى معقدة، وكم هى مهملة فى نفس الوقت .

ذات يوم اكتشف رواد النهضة وعظماء عصر التنوير الحديث، هذه الأزمة فنبهوا لها .. من رفاعة الطهطاوى إلى محمد عبده ومن لطفى السيد إلى طه حسين بالذات، الذى نخصه هنا بالتنويه، لأنه منذ

أربعينات القرن العشرين . وهو يصرخ قائلا: إن الحرية الحقيقية لا تقوم إلا على الثقافة ، والثقافة لا تقوم إلا على التعليم ، ومن ثم دعا فى الخمسينات إلى مجانية التعليم ليصبح كالماء والهواء ـ كحق أساسى من حقوق الإنسان ـ وهى السياسة المستنكرة الآن للعجب ممن استفادوا بها فى شبابهم !

أزمتنا إذن أزمة تربية .. أزمة تعليم وثقافة ووعى فى وقت واحد، وانظر يا عزيزى فى أى كتاب مدرسى ـ ناهيك عن كتب الجهالة الاستهلاكية السطحية ـ تكتشف عمق المأساة، التى نرضعها لأطفالنا وشبابنا، وكأنما محكوم علينا أن نعيش بكل أفكارنا وخيالنا وأحلامنا ورؤانا، طبقا لمقاييس القرون الأولى ، بينما الطفل فى الحضارة الغربية، يفك طلاسم الرياضيات ويدير الحاسبات ويتحكم فى الكمبيوتر، وهو لم يصل لسن الحلم بعد، لكنه بتوسيع مداركه يجمع من المعارف أضعاف ما يجمعه بعض المتعالمين والمتثاقفين من معرفة فى بلادنا!

هذه هى الفجوة الثقافية العلمية المعرفية الحضارية التى تفصلنا عن الغرب الأوروبى، وهى فجوة للأسف ما زالت تتسع وتتعمق، تتسع اقتصاديا واجتماعيا وتتسع ثقافيا وعلميا، وتتسع ثالثا سياسيا وديموقراطيا، ثم بعد ذلك نبكى ونتشاكى من الغزو الثقافى الغربى ومن الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأوروبية الأمريكية علينا!

على أنه يحسب لمنظمة دولية مجتهدة – هى اليونسكو – أنها تنبهت منذ سنوات لهذه الأزمة العميقة والفجوة المتسعة بين الثقافات، فعملت على معالجتها ، وخاصة حين طغى تيار الديموقراطية الجديدة، المرتبط حتما بالثقافة والتربية والتعليم والوعى، وبقراءة سريعة لأوراق هذه

الاهتمامات نستطيع اختصاراً تلخيص الجوهر كله فى جملة أو جملتين هما : أن التربية السليمة والثقافة الصحيحة والتعليم القوى، تؤدى إلى ازدهار الديموقراطية ، وفى المقابل فإن الديموقراطية السليمة بجوها الحر تدعم التربية والثقافة والتعليم والإعلام الحر .. ثمة معادلة جدلية متداخلة ، لكن المهم كيف نصل إلى وسائل تطبيقها فى بلادنا ، تلك التى تشكو من غياب مزدوج للثقافة الصحيحة وللديموقراطية السليمة؟

ولكى نبدأ علاجا موضوعيا لهذه الأزمة التاريخية، يجدر بنا أن نسأل أنفسنا ، هل مجتمعنا بكل مؤسساته مجتمع يقبل الديموقراطية ، وهل نظامنا التعليمى التثقيفى الإعلامى ، نظام يساعد على نمو الديموقراطية ؟

نعتقد أن الإجابة الصادقة الأمينة، لا بد أن تكون بالنفى التام، ذلك أن مجتمعنا بتركيباته المتوارثة السائدة حتى اليوم ، مجتمع أبوى ذكورى سلطوى أحادى القرار، بمعنى أكثر بساطة نقول إنه مجتمع يقدس الرجل الأب الزوج الأخ الأكبر المدير الرئيس الزعيم القائد الملهم المعلم وعلى المرأة والأبناء والأخوات والزوجات والمرءوسين والرعاع والرعية واجب الطاعة والولاء ..

لا نبالغ كثيراً إن ادعينا أن هذه هى فلسفة قيام مجتمعاتنا حتى الآن، وهى صلب حركتها إلى الأمام أو إلى الخلف، وهى منظومة ثقافية اجتماعية فلسفية نفسية ، توارثناها جيلا بعد جيل، وما زالت قابعة فى ركن ركين داخل وعينا ونفوسنا جميعا، حتى نفوس المتمردين المتذمرين الرافضين .. ثمة سلطة مطلقة وديكتاتور صغير داخل كل منا ، يتوارى أحيانا فى الظلال ، لكنه حتما يتبدى دائما " متباهيا كنجمة الشمال فى

السماء البعيدة!"

المشكلة الآن تبدو أكثر تعقيداً من مجرد التساؤل البسيط وهو : كيف ننشئ مواطنا ديموقراطيا مثقفاً واعياً فى مجتمع غير ديموقراطى وغير مثقف .. أو كيف نبنى ديمقراطية مستقرة بدون مواطن ديموقراطى مثقف، خاصة فى مجتمعات ترتفع فيها نسبة الأمية بشكل مزعج بل وتتعالى فيها أصوات " السادة" بحرمان الرعاع من حق التعليم، فضلاً عن ازدياد الضغط الاقتصادى الاجتماعى الهائل، الذى أحال الفقراء أغلبية ساحقة، والأثرياء قلة القلة الغارقة فى حلم لذيذ، وإن كان سريع التبدد!

يجيب عن هذا التساؤل، حالمون من نوع متفائل، ينبهوننا إلى ضرورة الاستيقاظ من جهالة تريم على عقولنا وتغلق أفهامنا، كما هو الحال الآن ..

يقولون : إن تعلم السلوك الديموقراطى يقتضى منا إعادة النظر وبسرعة مع الدقة ليس فقط فى مفهومنا للديموقراطية ، بل فى مفهومنا للتربية وفى مناهجنا للتعليم وفى برامجنا للتثقيف تلك السائدة، والتى لا تشجع إلا على التسطيح العلمى والتغييب العقلى والتشويه الديموقراطى مع الصخب الإعلامى!

فمن يجرؤ على العمل، ومن يجرؤ على المبادرة للتقدم للأمام فى عصر جديد، متحرراً من قيود الماضى!

***

لكى نفهم بعض ما تنشره صحفنا فى بدايات القرن الحادى

والعشرين ، علينا أن نستعيد بعض ما كانت تنشره ، صحفنا قبل مائة عام ، هى عمر القرن العشرين ذاته ..

لا ندعى أن هناك تماثلا، أو حتى تشابها كبيرا، ولكننا ندعى أن بعض ما كانت تعالجه صحف مصر الأساسية فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لا يزال يجد صداه بصورة مثيرة فيما تنشره صحفنا اليوم، وكأن شيئاً لم يتغير فى مصر المحروسة، التى كانت سباقة فى معرفة الصحافة والطباعة والنشر، منذ أواخر القرن الثامن عشر والسنوات الأولى للقرن التاسع عشر.

تعريب الصحافة وتمصيرها، كان الإنجاز "القومى والوطنى" الأبرز فى القرن التاسع عشر، وتعددها وازدهارها كان الإنجاز الثانى خصوصا فى العهد التحديثى شبه الليبرالى، عهد الخديو إسماعيل الذى عرف بذور الليبرالية الأوروبية الأولى، من خلال الصورة الأولى للبرلمان ، والصحافة المستقلة والأهلية غير الحكومية، والأوبرا والمسارح، جنباً إلى جنب مع استكمال البنية الأساسية التى كان محمد على قد شرع فيها، خصوصا العناية بالزراعة والصناعة وشق الطرق وبناء القناطر والسدود على النيل وفروعه، مع التوسع فى التعليم وإرسال البعثات إلى الخارج، لاكتشاف آفاق العلم والمعرفة فى أوروبا المزدهرة، إضافة إلى بناء جيش وصناعة عسكرية حديثة، تخدم مشروع دولته ..

لكن ثمن ذلك كان كما تقول سجلات التاريخ ، باهظاً ، حين التفت القبضة الأوروبية الاستعمارية على رقبة مصر، فأثقلتها بالديون واستنزفتها اقتصاديا ، وأجبرتها على سحب قواتها المسلحة من مستعمراتها الأفريقية والانكماش فى الداخل كسيرة مديونة مسلوبة

الإرادة ، تئن تحت الإدارة الاستعمارية البريطانية ، بعد هزيمة ثورة عرابى الوطنية ، واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، فإذا بحاكمها ليس الخديو الألبانى الأصل، ولكن اللورد كرومر الإنجليزى الجنسية!

احتلال مصر واحتواء قدراتها المحلية والإقليمية، إذن كان هدف الاستعمار الأوروبى ـ البريطانى تحديدا ـ وحوله دارت المعارك الوطنية عبر الصحف والكتب والأحزاب والمنابر السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة، التى كانت مزدهرة إلى حد كبير، مع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .. ونظن أن شيئاً من هذا لا يزال هو القائم اليوم مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، مع اختلاف جوهرى واحد، هو اسم المستعمر وجنسيته ونوعية فرض إرادته على مصر المحروسة، بالأمس كان بريطانيا ، اليوم هو أمريكى!

وفيما بين صحافة الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد، بالأمس، وصحافة الحزب الوطنى الديموقراطى اليوم، مائة عام من التحولات والتغيرات والتطورات، لكن الفروق كثيرة، بقدر ما أن التشابه قائم للغرابة؟ وإن ظلت القضية المحورية دائما، هى قضية الاستقلال الوطنى وقضية الحرية والبناء الداخلى رغم ضغوط الهيمنة الخارجية التى كانت ولا تزال حتى اليوم قائمة، تتحدى مصر المحروسة وإرادتها وقرارها النازع دوما للتحرر والاستقلال، بل هى تتحدى دورها القومى داخل محيطها العربى، المحمل أبدا بالوعى والاستنارة وتقديم القدوة والنموذج الجاذب ..

ما أشبه الليلة بالبارحة .. انقسم الرأى على صفحات الصحف المصرية الرئيسية، فى تلك الفترة قبل مائة عام، بين ناطق بلسان الحركة

الوطنية صارخ بالاستقلال معاد للاحتلال البريطانى والحكم الفاسد المنحاز للأجانب، وبين ناطق باسم القصر والاحتلال، مدافع عن حتمية التحاق مصر ببريطانيا العظمى، مهاجم للحركة الوطنية بشقيها، سواء المطالب منها بإعادة تأكيد التحاق مصر بالدولة العثمانية بدلا من الالتحاق ببريطانيا، أو المطالب باستقلال مصر كلية عن هذه وتلك .. ذلك الاستقلال الذى أشعلت جذوته ثورة عرابى زعيم الفلاحين المصريين، التى تهاوت تحت سنابك جيش الاحتلال البريطانى المتحالف مع الخديو الغاصب والخائن .

وحين نقرأ بعض أهم ما كانت تنشره صحف ذلك الزمان، قبل قرن، مثل صحف الأهرام والمؤيد والمقطم والمحروسة ، سوف نكتشف قائمة مثيرة ، تكاد تكون متماثلة، أو هى على الأقل متشابهة مع ما تنشره صحف اليوم، حتى وإن تغيرت بعض المسميات والألفاظ فقد بقيت المعانى الرئيسية تطل علينا ..

نقرأ عن ثمانية موضوعات رئيسية، كانت تشغل اهتمام صحف ذلك الزمان هى على التوالى:

١- حملة التحرر من الاحتلال والهيمنة الأجنبية.

٢- قضية الحرية والديموقراطية وحق الشعب فى حكم نفسه بنفسه.

٣- حرية الصحافة والرأى فى وجه حملة تشديد القوانين المغلظة للعقوبات، خصوصا فى ظل قوانين المطبوعات والعقوبات الموروثة من القرن التاسع عشر والتى زادها الاستعمار البريطانى تغليظا.

٤- قضية الوحدة الوطنية المصرية بين مواطنى الأمة المسلمين

والمسيحيين ، بعدما أجج الاستعمار البريطانى بقيادة اللورد كرومر الفتنة الدينية فى بدايات القرن العشرين .

٥- تحرير المرأة وإعطاؤها دورها فى بناء المجتمع فى ظل أفكار قاسم أمين .

٦- طرح أزمة انتشار الفقر واتساع مساحته فى بر مصر، ليس فقط بسبب إهمال الأغلبية الساحقة من الشعب، ولكن كذلك بسبب سوء توزيع الثروة وزيادة الديون وصعود الاحتكار والإقطاع.

٧- الحرب على الفساد بكل صوره من فساد الحكام والمسئولين، إلى مظاهر الفساد الاجتماعى، التى عكستها صحف ذلك الزمان، سواء القديمة مثل تجارة الرقيق، أو الجديدة الوافدة مثل لعب القمار وانتشار العهر والخمر بين الطبقة الجديدة.

٨- أما الأطرف فهو الهجوم المتكرر الذى شنته الصحافة آنذاك على نواب الشعب فى البرلمان "مجلس شورى القوانين" الذين مارسوا عادة التزويغ من حضور الجلسات!!

فهل نتجاوز الواقع ونتجنى على الحقيقة : إن قلنا ما أشبه الليلة بالبارحة .. فها هى صحافتنا فى بدايات القرن الحادى والعشرين لا تزال تعالج معظم هذه الموضوعات التى كانت تعالجها صحافتنا قبل قرن .. من صرخات التحرر من الهيمنة الأجنبية، إلى دعوات إعطاء المرأة حقوقها وتمكينها من أداء دورها، ومن المطالبة بالانطلاق الديموقراطى، إلى المطالبة بتحرير الصحافة من قيود التشريعات الموروثة والمتشددة المقيدة لحرية الرأى، ومن محاربة الفساد وانتقاد تزويغ النواب، إلى

محاربة الفتنة الطائفية التى تعاود الظهور بين الحين والآخر، محاولة شق ظهر الوطن، ومن مقاومة الفقر والجهل والمرض قديماً، إلى مقاومة الفقر والجهل والمرض حديثاً.!

هل معنى ذلك أن مصر المحروسة لم تتغير أو تتطور .. كلا ، لقد تغيرت وتطورت وبنت وتقدمت فى نواح شتى، يشهد بها الجميع داخلياً وخارجياً ، لكن العالم الحديث تغير هو الآخر وتطور بأسرع وأحدث مما فعلنا نحن، فإذا المسافة تتباعد والشقة تتسع، وإذا بدول لم تكن موجودة قبل قرن، هى اليوم تسبقنا علماً وصناعة وتنمية وثقافة وتقدما ، لأنها جرت فى مضمار العصر والعلم الحديث، بينما لا نزال نحن نمشى الهوينا ، تارة بسبب الصعوبات والعراقيل المفروضة، وتارة أخرى بسبب العجز والقعود وادعاء التعقل والتمهل وعدم المجازفة بالتحديث والتطوير والانطلاق الحر فى الفضاء الفسيح .. ولكى نقيس الفارق علينا أن نقارن مثلا بين حال مصر اليوم، وحال كوريا أو حتى ماليزيا وسنغافورة !

وانظر كيف ما زلنا نمارس السفسطة ونخوض المناقشات البيزنطية المضللة، من خلال ما تنشره صحف اليوم، حول ما إذا كانت الديموقراطية ضرورة، وما إذا كانت التنمية الشاملة حتمية، وما إذا كانت حرية الصحافة مهمة، وما إذا كان العلم والتكنولوجيا وحرية البحث والاجتهاد فريضة، وما إذا كانت قدرات المرأة أقل أو أكثر من قدرات الرجل ، وما إذا كان الفقر والفساد خطراً، وما إذا كانت الوحدة الوطنية خطا أحمر، وما إذا كانت التبعية للغرب فى ظل الهيمنة الأمريكية الباطشة والمتوحشة قدراً لا فكاك منه، وما إذا كان تزويغ نواب الشعب عيباً بل هو فعل فاضح فى الطريق العام، تعريه صور الصحف

وعدسات التليفزيون !!

ورغم التقدم الثقافى والعلمى، الذى بنته مصر خلال القرن العشرين، وكان من المفترض أن يكون قاعدة الانطلاق الهائلة ، ولوجاً للقرن الحادى والعشرين، إلا أن الإنجاز المفترض لم يتم - والدليل مرة أخرى هو الفرق الشاسع بيننا وبين الدول الحديثة والمتقدمة - وقد يكون ذلك بسبب غياب التراكم وروح العمل الجماعى والاستمرارية والانفتاح على آفاق العلم الحديث وثورته التكنولوجية والفلسفية الجبارة، وقد يكون أيضا بسبب انشدادنا الحديدى إلى التاريخ، إذ لا يزال الماضى يحكمنا بأكثر مما يحكمنا المستقبل .. الأمر الذى نراه اليوم منعكساً على صفحات الصحف وأوراق الكتب، حيث معارك الماضى وخلافات تفسير التاريخ هى الأكثر بروزاً وتأثيرا، مع ما تشيعه فى الوعى العام سلباً أو إيجابا ...

تغيرت أشياء كثيرة، لكن لم يتغير العقل وأساليب التفكير والعمل والحكم والحوار والتعصب للرأى والتطرف فى التعامل مع الآخر، حتى وإن كانت حجته أفضل وأعقل .. وتأمل طبيعة الحوار الذى دار ويدور على صفحات الصحف فى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الجديد، وأساليبه العنيفة والجارحة والهابطة ، بعد ما غابت عن هذه الصحف آراء وأفكار رواد النهضة الحديثة ، الذين أثروا حياتنا الفكرية والعلمية والثقافية ، بدعواتهم للتجديد والتنوير والتحديث، منذ نهايات القرن التاسع عشر ومعظم سنوات القرن العشرين ..

لقد استهلكهم الماضى، ونضب الحاضر، فلم يعد هناك اليوم أمثال محمد عبده والأفغانى ولطفى السيد وسعد زغلول، وعلى يوسف وحسين

هيكل والعقاد والحكيم وسلامة موسى ومشرفة وذكى نجيب محمود وأحمد شوقى وحافظ إبراهيم وأم كلثوم وعبد الوهاب وجورج أبيض ويوسف وهبى وسيد درويش وطلعت حرب وطه حسين وعلى ومصطفى عبد الرازق وجورجي زيدان ومحمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين وعبد الرحمن الشرقاوى وصلاح عبد الصبور وأمينة السعيد وسهير القلماوى وبنت الشاطئ والفحام وشلتوت وخالد محمد خالد ولويس عوض.. إلى آخر رموز الفكر الحديث الذين ملأوا فضاء الصحافة بالعلم والثقافة والإنارة والوعى العميق لسنوات طويلة وحية ظل هؤلاء وغيرهم ، يملأون حياتنا بالأفكار ويشعلون الصحف والكتب بالحوار، فإذا بملامح عصر النهضة تطل علينا مبشرة، لكن سرعان ما خفت بريقها وضاع إنجاز هؤلاء فى صخب التسطيح والجهالة واستسهال تقليد أسوأ ما فى حضارة الغرب الحديثة، دون نقل أفضل ما فيها ألا وهو العلم والحرية..

لسنوات طويلة وحية ، ظلت الصحف منارة للفكر وميدانا للحوار والنقاش ، ووسيلة للتثقيف والإمتاع والتنوير والتحديث والتوعية ، منتقلة بسرعة ورشاقة أخاذة، من صحافة المقال الإنشائى فى بدايات القرن العشرين إلى صحافة الخبر والمعلومة والتحليل فى عصر السرعة والانتشار والتشويق، بعدما تطورت ماديا وتكنولوجيا، بفضل ثورة العلم والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، ومنافسة التليفزيون والإذاعة الأحدث والأسرع والأكثر تأثيراً فى الجماهير الواسعة ..

وها هى الصحافة مع بدايات القرن الحادى والعشرين تنتقل سريعا فى قفزة جبارة، من حضارة الورق والطباعة التقليدية ، إلى حضارة الشاشة والكمبيوتر والأقمار الصناعية والشبكات المعلوماتية ، لكنها رغم

ذلك ما زالت محكومة بعقلية الماضى وبالقيود القانونية والإدارية البيروقراطية، فضلا عن سياج المحظور، الذى يشدها مرة إلى الوراء ، ومرة ثانية إلى عجلة السلطة وضوابطها العديدة ، فإذا بها تقع فى حيرة عظمى، بين الرغبة فى الانطلاق، وعدم القدرة على الانعتاق!

أسائل نفسى دوما ، كيف دخلت صحافتنا القرن الحادى والعشرين، قرن العلم والمعلومات والحرية والتكنولوجيا .. هل دخلته جنباً إلى جنب مع صحافة العالم المتقدم، أم دخلته ملتحقة تابعة تجرى وتلهث دون أن تلحق بأولئك الذين قفزوا فى فضاء التقدم العصرى..

هل دخلته شابة وثابة جريئة حرة، تحمل أفكار العصر القادم، مثلما فعلت مع رواد النهضة العظام فى العصر المنقضى، أم دخلته كسيحة عاجزة تردد صخباً لا يجدى ومعارك لا تنفع ، يختلط فيه الصالح بالطالح، العالم مع الجاهل، مثلما يختلط الآن الإعلام بالإعلان، والحق بالباطل، والتوعية بالتغمية!!

وأجيب بنفسى على نفسى ، مدعياً أن الأصل والأساس يكمن فى الحرية، فالصحافة مهنة حساسة سريعة التأثر بالبيئة المحيطة، ولذلك فهى لا تستطيع التطور والتقدم و أداء الرسالة السامية، إلا فى مناخ الحرية الحقيقية، وما عدا ذلك زور وبهتان وضلال مبين !

ومع إغلاق الورقة الأخيرة من القرن العشرين، كانت الصحافة قد أكملت على أرض مصر المحروسة، قرنين من الزمان، تقلبت خلالهما بين النار والجحيم، ازدهرت أحيانا بفضل الحرية والاستقلالية، وانتكست أحيانا أخرى بسبب الضغوط والقيود والعقوبات المغلظة، رافق مولدها

فى نهايات القرن الثامن عشر، قانون الرقابة على المطبوعات "البونابرتى" ويرافق مسيرتها فى القرن الحادى والعشرين ، قوانين أكثر حداثة من حيث الشكل، لكنها متشابهة فى الجوهر، حيث القيود على حرية الصحافة وإصدارها، تتخفى فى ثياب زاهية تخلب اللب وتسرق الأبصار، لكنها حين تزمجر تعصف بالحرية وتطارد الصحفيين وتعاقب الكتاب بالحبس، بسبب آراء قالوها ونشروها علناً، فى عالم يقدس الحرية ويضع حرية الصحافة عنواناً لتطوره وإنجازه الهائل .

ولا نظن أنه من اللائق بمصر صاحبة كل هذا التاريخ ، أن تقتحم القرن الحادى والعشرين ، بأقل مما كانت تفعله طوال القرن الماضى، ولا نظن أنه من المفيد أن يظل سيف القوانين الجائرة المقيدة والسالبة للحريات ، الموروثة من عهود التخلف والجور والديكتاتورية ، جاثما مسلطاً على عقول وقلوب الصحافة وآراء الكتاب واجتهاد المفكرين، يطاردهم بالحبس والعقوبات المغلظة فى اليقظة والمنام، خصوصا بعدما اتسعت معانى الحرية وآفاق الديموقراطية فى كل مكان .

لقد كانت الحرية ولا تزال، أول شروط التقدم، بل هى جواز المرور، وشرط الحياة فى القرن الحادى والعشرين ، فدعونا إذن نغير من أساليب التفكير ووسائل العمل، لنلحق بالعصر الحديث فعلاً، وليس فقط بترديد الشعارات وهذيان الأغنيات وارتعاشة الرقصات!!

***

ربما تكون السكين الغادرة ، التى غرسها جنون التطرف والإرهاب ، فى عنق أديب العرب الكبير الحائز على جائزة نوبل "نجيب محفوظ" قد

أدمت الجسد الذى أرهقه العمر ، فأصابت الناس بالوجوم والحزن .. لكن حقيقتها وأثرها ظل ابعد واعمق من ذلك بكثير.

إذ أنها فى الحقيقة قد أدمت العقل العربى ، و أسالت الدم من شرايينه ، وكشفت حال التخلف الذى نعانى ، ووضع الأزمة الذى يتلاعب بنا يمنة ويسرة . صاعدا أحيانا . وهابطا غالبا . ولعلنا ننحو اليوم نحو التفاؤل فنحلم بان يكون ذلك الحدث ، قادرا على إعادة أحياء العقل وإنارة الوعى وتنبيه الضمير . فى مواجهة هجوم التحجر والتخلف والتطرف.

و إعادة إحياء العقل وتنبيه الضمير . لا تتم بتلك الفورة العاطفية والثورة الانفعالية . التى أحدثتها سكين التطرف . فى عنق أديبنا و مفكرنا العظيم نجيب محفوظ . ولكنها تتم بأساليب أخرى كثيرة بقدر ما هى عميقة ، تغوص إلى بطن الأسباب . وتعيد قراءة الدروس وتستشرف النتائج .

ورغم أننا لا نعترض على الفورة العاطفية . التى سادت الشارع العربى . وحركت بعض قيادات المثقفين ودعاة الديمقراطية وحرية الرأى وحقوق الإنسان . احتجاجا واستنكارا لطيش التطرف ودموية الإرهاب . ضد أصحاب الفكر وأرباب القلم . إلا أن اعتراضنا ينصب أولا على أنها جاءت " عاطفية " وعلى أنها بدت للأسف . وقتية بحكم عاطفيتها . سرعان ما تهدا أو تذوب ثم تذوى . وسط هموم الحياة اليومية . فلم يبق منها إلا ذكرى غامضة فى وجدان الأجيال . تتراءى بين الحين والأخر . قائلة انه ذات يوم غائم هجمت ميليشيات التطرف على أديب كبير فطعنته بسكين حادة فى رقبته . لكنه نجا .... وكفى!

وما نريده من الحركة الفكرية والثقافية . ومن دعاة الديمقراطية المدافعين عن حرية الرأى والاعتقاد والاجتهاد . هو تأصيل هذه المواجهات الشرسة والمستمرة . بين تيارات العقل والتنوير والتحديث واحترام حقوق الإنسان . وبين تيارات الجهل والتخلف والإظلام والتحجر . التى أن تغطت بالدين ، فأصول الدين سرعان ما تتخلى عنها وتلفظها وتتركها عارية فى الفضاء وهو ما حدث بالفعل.

وبداية يلفت النظر . اتساع الحملة الدموية . التى شنتها جماعات التطرف والتعصب فى عالمنا . ضد أصحاب الرأى ودعاة التنوير من كل لون واتجاه .. فمنذ البداية وضعت الجماعات الدينية المتطرفة هدفا أوليا بل وأساسيا لها . هو إسكات صوت العقل وقمع الرأى وحرية الاجتهاد وتشويش الوعى . بقوة السلاح وليس بحجة المنطق . التى نادى بها القران الكريم بقوله تعالى :" وجادلهم بالتى هى احسن".

ونذكر أن اختطاف هذه الجماعات للشيخ الذهبى ثم قتله غيلة وغدرا . لم يكن مجرد إنذار للحكومة وتحديا لها فحسب . لكنه كان يهدف أساسا إلى معاقبة الذين يجرءون بالحديث على غير هوى هذه الجماعات . عقابا مميتا . حتى يكونوا عبرة لغيرهم .

ونذكر أيضا أن نفس هذه الجماعات . وقد آمن معظمها بمبدأ تكفير الآخرين . قد طارد الكتاب والصحفيين المصريين مطاردة منظمة، لقهر آرائهم وكبت حرياتهم حين يمارسون نقد فكر التكفير هذا . ابتداء من المحاولة الفاشلة لاغتيال الكاتب مكرم محمد احمد . ومرورا باغتيال الكاتب فرج فودة . وانتهاء بمحاولة اغتيال نجيب محفوظ . فضلا عن سيل ينهمر كل يوم من التهديدات ظعلى معظم الكتاب والصحفيين .

تعقيما لمقاومتهم ودرءا لفكرهم الناقد المناقض.

ويلفت النظر ثانيا . أن هجمة التطرف وممارسة الإرهاب . ضد أصحاب الفكر والرأى لم تأت اعتباطا ولا اجتهادا فرديا . لكنها جاءت نتيجة حتمية . لمواجهة متصاعدة من المواقف الفكرية المغلوطة التى استخدمت عباءة الدين تتخفى وراءها ، فتفتى ضد كل ما ترى انه فى غير مصالح فئة من أصحاب النفوذ والسلطان الجالسين على منصة بعض مؤسساتنا الدينية والمدنية المستغلين بلا سند . هذه المؤسسات فيما لا ينفع الناس ، ولعل الفتوى التى صدرت من بعض شيوخنا . ضد روايات نجيب محفوظ . وبالذات ضد رواية (أولاد حارتنا) متهمة الرجل وروايته بالمروق والتجديف والكفر . كانت سندا (شرعيا) لجماعات التطرف وأذنا صريحا . لسكين الإرهاب بان تنغرس فى رقبة محفوظ . بقدر ما كانت نفس الفتوى . طريقا ممهدا أمام المتشددين الذين اغتالوا من قبل فرج فودة . وكفروا نصر أبو زيد وآخرين من بعده!.

ويلفت النظر ثالثا : أن خيوط التواصل مترابطة بين جماعات التطرف والإرهاب فى المنطقة العربية . من شرقها إلى غربها . إذ سرعان ما استعار " النموذج الجزائرى " من النموذج المصرى أسلوب الفتوى ووسيلة الاغتيال . وان جاءت الحالة الجزائرية، اشد عنفا واكثر اتساعا واغزر دموية لأسباب عديدة. فقد اغتالت الحملة الجزائرية نحو ٥٠ كاتبا وصحفيا ودفعت بأكثر من ألفى أستاذ جامعى ومائتى صحفى وكاتب . للهروب من جحيم العنف ودائرته الجهنمية فى " الوطن " إلى نعيم الديمقراطية وسلامة النفس فى " الملاجئ والمنافى " الأوروبية ..

ومازال الحبل على الجرار كما يقولون .

وحين نتعمق فى خلفية كل هذا . يسهل القول عادة أن موجات التطرف والإرهاب . المتغطية بالدين قد عامت فى بلادنا . فوق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى طحنت الشعوب . فمزقت أوصالها وأعيت حيلتها وشتت طبقاتها .. وهو قول صحيح ذلك أن هذه الأزمة قد قسمت مجتمعاتنا إلى قسمين متنافرين . قلة تملك وتحكم . كل الثروة وكل السلطة معها . فى مواجهة أغلبية تزداد فقرا ومعاناة وكبتا وقهرا . فإذا بكل علامات السخط والتمرد والرفض ، تطفو جنبا إلى جنب ، مع موجات الفقر واليأس والإحباط . ولم يكن هناك من طريق اسهل سوى الهروب ـ خاصة الأجيال الجديدة ـ الهروب عبر التغييب . سواء بالمخدرات أو بالأفكار . وكلاهما يدفع نحو الهاوية !

لكن الانحراف نتيجة الفقر والإحباط . ليس وحده هو السبب والدافع الوحيد ، إنما يجب أن ننظر إلى أسباب أخرى . وفى مقدمتها قضية الانحراف الفكرى . الشائعة فى تاريخنا والمعروفة فى موروثاتنا . والتى عرضت الأديان السماوية . عامة والدين الإسلامى خاصة . لمواجهات ومعارك صاخبة . ترددت أصداؤها عبر القرون . ومن خلال تشتت الملل والنحل والمذاهب . وصولا لحد الاقتتال بالسلاح . ورفع المصاحف والسيوف وجها لوجه . واستسهال تكفير الأخر . ووصمه بكل ما هو دونى ومنحرف .

وإذا كان تاريخنا مليئا بالنماذج والأمثلة . التى لا تغيب عن الذهن . خاصة وان عدواها مازال موروثا يستقى منه أئمة التطرف الحاليون مدد الفتوى وزاد التشدد . فان قضية تسييس الدين . قد

أصبحت من القضايا الشائكة . التى يستغلها كل طرف لحسابه ويوظفها لمصالحه . يزيف بها وعى العامة..

وإذا كان عصر الخلفاء الراشدين . قد سادته وحكمته قدسية الرسالة على حساب انتهازية السياسية . فان الخلافة الأموية وقد حسمت الأمر لصالحها بقوة السيف وعنف السلطة . قد غرست سكين المصالح السياسية فى جسد الدعوة الدينية . الأمر الذى ترجمه فيما بعد الصراع الأموى العباسى . ودخول الخلافة العباسية إلى مرحلة متطورة من تسييس الدين فى ظل صراع المصالح واختلاف الفقهاء . وتطاير فتاوى التكفير والتكفير المضاد . رغم كل ما شهده العصر العباسى من نهضة فكرية وعلمية وثقافية منفتحة على الثقافات الأخرى. ومزدهرة الإبداع والإنتاج وغزيرة الآثار والنتائج !

وليس اليوم ببعيد عن البارحة . فيما يتعلق بتسييس الدين . فجماعة " الأخوان المسلمون " حين قامت فى عام ١٩٢٨. قامت على أساس مبدأ محدد رسمه رائدها الشيخ حسن البنا . وخلاصته أن " الإسلام دين ودولة . مصحف وسيف " وهو مبدأ قد سرى بالضرورة والتوارث فى خلايا كل التنظيمات الإسلامية الحديثة . خاصة بعد أن خاضت جماعة الأخوان . معاركها المتتالية . ضد " تحديث الدولة" بحجة أن التحديث تغريب. على غرار التغريب الذى مارسه اتاتورك فى تركيا . فاسقط " الخلافة " بتآمر مع الغرب الأوربى . ليفتح بوابات العالم الإسلامى أمام غزو الغرب الثقافى . وهيمنته على السياسة والاقتصاد . و إفراغ الحضارة والثقافة الإسلامية . من محتواها!!

ورغم أن مصر على سبيل المثال . قد شهدت فى عصر محمد

على بانى الدولة الحديثة فى القرن التاسع عشر جهودا جادة فى طريق النهضة العامة ، معتمدة على حركة التنوير الفكرى والانفتاح الثقافى والتى قادها الشيخ العلامة رفاعة رافع الطهطاوى ابن الأزهر الشريف ،وعلى حركة التصنيع الحديث والزراعة الجديدة ،دون صدام معروف بين هذه النهضة التنويرية ، وبين الدين ، بحكم السلطة المركزية التى مارسها الوالى محمد على المسك بالسلطتين الدينية والمدنية ـ استلهاما لتقاليد الفرعون المصرى القديم ـ القامع لأى معارضة سياسية مدنية أو دينية ، إلا أن مصر ذاتها عادت فوقعت فى التناقض القديم المتجدد فيما بعد..

فتلاميذ الطهطاوى السائرون على هدى فكره التنويرى الحديث ، خاصة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، قد واجها مصاعب فكرية جمة ، حين بشرا ، بنهضة ثقافية و إحياء دينى جديد ، منذ بدايات القرن العشرين ، قائم على تنقية الموروث الدينى والثقافى ، للاحتفاظ بالصالح منه النافع للناس ،وعلى الانفتاح على الثقافات الأخرى الحديثة، خاصة الأوروبية ، والنقل عنها خاصة ما يتعلق بالاجتهاد الفكرى القائم على العقل وحرية الرأى ،دون أن يقع التناقض بين الموروث المعقول وبين المنقول المعقول أيضا . ولعل هذا الفكر التنويرى بقيادة الأفغانى وعبده هو الذى انجب تلاميذ المدرسة العقلية الحديثة التى لم تر تناقضا بين الإسلام والحضارة الحديثة ومن أمثال مصطفى وعلى عبد الرازق ومظهر وقاسم أمين وطه حسين ولطفى السيد والحكيم وصولا لنجيب محفوظ.. والأمر اللافت للنظر أن معظم هؤلاء قد تعرضوا لتهمة التكفير ،وصدرت ضد أفكارهم أحكام الإدانة بحجة المروق

والخروج على الدين .

وإذا كان مناخ العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين . قد سمح بحكم ما تمتع به من حرية فكرية . بان يقف على عبد الرازق . أمام محكمة بعض شيوخ الأزهر . مدافعا عن آرائه التحررية الواردة فى كتابه المعروف الشهير " الإسلام و أصول الحكم " وبان يجادل طه حسين مكفريه . دفاعا عن فكره الوارد فى كتابه " فى الشعر الجاهلى "- وكلاهما قد تعرض للتكفير ، فان مناخ التسعينات ، قد ضاق هامشه التنويرى أمام الكتاب والمفكرين . فإذا بالعقاب المميت يقع على رؤوسهم - استلابا لحق الحياة من أساسه - دون محاكمة أو دفاع . بل ودون تردد من جانب أصحاب فتاوى التكفير حملة المقاصل والجنازير فى ممارسة القتل العلنى والاغتيال المتحدى!

وخلاصة ما نريد أن نصل إليه أن تيار التكفير . صاحب فلسفة تسييس الدين وتطويع مبادئه القويمة لمصالح دنيوية ضيقة ومشجع التطرف والإرهاب . قد قام فوق أرضية متداخلة الخطوط متشابكة الأزمات والمأزق . منها ما هو اقتصادى اجتماعى . ومنها ما هو فكرى . ومنها ما هو سياسى سلطوى.

وقد استفاد هذا التيار أقصى استفادة من حالة غياب الوعى . أو تغييبه وتزييفه . تلك التى أصابت حركة الفكر والثقافة فى بلادنا ، فأضعفتها ونخرت فى حيويتها . فإذا باجتهاد العقل وحرية الرأى والاجتهاد . تتراجع أمام جحافل التطرف والانحراف الفكرى والدينى وفتاوى التكفير وأسلحة الإرهاب المنفلت !

وهكذا رأينا أثار ذلك واضحة ، ليس فقط من خلال اغتيال أصحاب الفكر وقهر حرية الرأى ، ولكن أيضا من خلال اصطناع الصدام السرى والعلنى ، بين المؤسسات الدينية ، والمؤسسات المدنية ، المتمثلة فى الدولة الحديثة ولعلنا ندعى هنا ، أن مصر بالتحديد ، تمر الآن بواحدة من اخطر فترات تاريخها الحديث ، التى تشهد صداما ولو مكتوما من هذا النوع ، خاصة فى مواجهة التيارات الدينية التى تتغطى بالإسلام ، وتتحدى الدولة والمجتمع ، بل وتحاول الاستيلاء ليس فقط على دور المؤسسات الدينية القائمة ، ولكنها تحاول الاستيلاء على الدولة والمجتمع ككل ، مستغلة ضعف حركة المجتمع المدنى ومنظماته المحكومة بقيود حكومية متشددة !

وسوف يكون خطأ تاريخيا قاتلا ، أن نظل فى حالة التردد الفكرى والثقافى التى نعيش فى ظلها الآن ، حيث تتداخل الألوان وتختلط الأشكال ، بلا رؤية واضحة وسليمة ، فتضعف الشرايين الأساسية ، لتقوى من حولها الأمراض الفاتكة والأوبئة القاتلة والأعشاب السامة والخلايا السرطانية !

سوف يكون خطأ تاريخيا أيضا ، أن نبقى أسرى ، حالة التردد الديموقراطى ، نتقدم خطوة ونتراجع خطوة ، فى طريق التنوير والتحديث ، القائم على أعمال العقل وحرية الرأى والاعتقاد والاجتهاد بينما التيارات المضادة تقوى يوما بعد يوم ، عائمة فوق أزماتنا ومأزقنا وترددنا وعجزنا فتفتى وتكفر وتضرب وترهب!

ولذلك فان رقبة نجيب محفوظ ، لن تكون الأخيرة ، حتى إشعار أخر . والله اعلم!!

صاغ النظام الدولى القديم ـ وثيقة اليونسكو عام ١٩٤٥ ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وضمنها المعانى التى بشرت ببزوغ فجر جديد لعالم جديد ، يرفرف عليه السلام وتسوده المحبة والوئام ، ويتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان الرئيسية ، حق العمل والتنظيم والسفر والتفكير والتعبير والاعتقاد ... الخ

لكننا نتذكر هنا أن وثيقة اليونسكو ، مثلا انفردت آنذاك ببعض العبارات الأكثر دقة ، التى تحدثت طويلا عن فكرة الحرب وثقافة السلام فقالت ... إنه إذا كانت الحرب تبدأ أولا فى عقول البشر . فإنه يجب بناء حصون السلام فى عقول البشر هذه ، عن طريق الثقافة الحرة المشجعة على قيم الحرية والسلام والعدالة وحرية الفكر وعمق الوعى .

لكن ... كم تغيرت الأفكار بتغير العهود وتوالى السنين -!؟

نعم كم تغيرت الأفكار والهموم الأساسية التى كانت قبل سنوات ، الشغل الشاغل لليونسكو، تعبيرا عن مشاغل الإنسانية وهمومها وكم تغيرت مواقف القيادات ...فأين ذهبت جهود اليونسكو السابقة لإقامة نظام دولى إعلامى جديد . يحقق بعض التوازن فى التدفق الإعلامى . بين العالم الشمالى الصناعى المتقدم . وبين العالم الجنوبى النامى أو المتخلف ... وأين ذهبت مشروعات تشجيع بعث و إحياء الثقافات القديمة للشعوب الصغيرة . لكى تستطيع الصمود فى وجه " الهجوم الكبير " للحضارة الأوربية الأمريكية الساعية للهيمنة وإملاء قيمها وأفكارها ومشروعها الثقافى الاقتصادى السياسى . على الجميع !!

وأين وأين ... ثم أين ... عشرات من الأسئلة التى يمكن تسجيلها

هنا ... لكن لماذا التغير_!؟

لقد وقع التغير لأن تيارا سياسيا فكريا . انتصر على تيار آخر . ومع انتصاره فرض إرادته وفكره ومشروعه الجديد . المتمثل فى بدء إقامة نظام دولى جديد تهيمن عليه بلا منافسة ـ الولايات المتحدة الأمريكية . بعد أن سقطت الإمبراطورية الشيوعية ، بكل ما كانت تحمله من رموز أيديولوجية وسياسية وفكرية .. وبعد أن وقعت دول العالم الثالث فى حصار الصراعات المسلحة والخلافات الدينية والعرقية والثقافية والأزمات الاقتصادية الطاحنة ـ بما فى ذلك تضاعف مديونيتها ـ بدرجة أثرت بلا شك ليس فقط على خططها التنموية الإنسانية فى الداخل . ولكن أيضا على قدرتها على التحرك الخارجي والتأثير . خاصة فى إطار المنظمات الدولية من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اليونسكو والفاو واليونيسيف... الخ

الإمبراطورية الشيوعية . لم تكن وحدها . التى انهارت مقاومتها وقدرتها على التأثير الخارجي ـ سواء عبر المنظمات الدولية أو من خلال المشاركة فى إدارة الصراعات الدولية ـ ولكن مجموعة العالم الثالث كلها انهارت هى الأخرى بصورة مختلفة عن انهيار الإمبراطورية الشيوعية ... صحيح هبت رياح الديموقراطية هنا وهناك ـ ونحن بالتأكيد مع ذلك ـ لكن الصحيح أيضا أن الحروب والصراعات المسلحة والدامية لم تهدأ ، و إنما ازدادت لهيبا . تغذيها دائما احتكارات السلاح وصناعاته وكلها مركزة فى دول الشمال المتقدم والصناعى ... أليس غريبا أن يشهد العالم طبقا لتقرير حديث لمعهد بحوث السلام بالعاصمة السويدية " استوكهولم " ـ أكثر من سبعين حربا وصراعا محليا وإقليميا كلها

منتشرة على خريطة العالم الثالث ، خلال العقد الأخير من القرن العشرين ... وقد جاءت هذه الصراعات لتكون حلقة جديدة من حلقات استنزاف أى قوة واعدة فى عالم الجنوب . الطامح نحو التقدم والبعث والإسهام فى الحضارة الإنسانية الحديثة . بالفكر والثقافة والإنتاج والتنمية وارتقاء الإنسان . الذى وقع لسبب أو لآخر فريسة الاستعمار الغربى . ومن ثم أسره الجهل والفقر والتخلف والأوبئة من البلهارسيا والملاريا إلى السل والإيدز!!

كم تغيرت الأفكار والممارسات داخل اليونسكو ، - كنموذج لمؤسسة دولية - وهو يتعامل مع القضايا التى صارت قديمة . ومع القضايا الجديدة المفروضة ... كم تغيرت الاهتمامات والأولويات ... من السهل أن نبرر ذلك بالقول إن ذهاب مدير لليونسكو بأفكاره وسياساته . ومجىء مدير آخر بأفكاره وسياساته هو سبب التغيرات الملحوظة .

لكن الحقيقى أن المسألة ليست قدرة أشخاص على أحداث التغيير ... إنما الذى حدث أن الأشخاص ينفذون التغيير المعد ... وما يجرى حاليا هو سياسة جديدة بأفكار واهتمامات جديدة !

سياسة تتفق مع أفكار أصحاب القوة ، أصحاب القول الفصل - الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . التى عادت إلى اليونسكو بقوة المنتصرين . بعد أن كانت قد انسحبت قبل سنوات - وتبعتها بريطانيا وسنغافورة - احتجاجا على سياسات مدير اليونسكو الأسبق احمد مختار امبو... هى الآن تفرض كلمتها ابتداء من تحديد التوجهات والسياسات العامة وانتهاء بإرسال لجان من الكونجرس الأمريكى للتفتيش على موظفى اليونسكو وفحص ملفاتهم الشخصية!!

لقد تراجع الطموح الكبير ـ ربما الحالم ـ الذى كان يراود الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة . ذات يوم فى أن تلعب دورا رئيسيا فى صياغة فكر العالم الجديد وتشكيل وعيه وتوجيه ضميره كإحياء الثقافات القديمة والحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب الصغيرة . وكإقامة توازن فى التدفق الإعلامى بين الشمال والجنوب ... تراجع هذا الحلم لأن الدول الكبيرة ذات الإمكانات المسيطرة والثقافات المهيمنة . تريد أن تفرض ما تريد على من لا يستطيع . لأن الأقوى يلتهم الأضعف على المستوى المادى . كما هو على المستوى المعنوى ..على المستوى العسكرى والاقتصادى . مثلما هو على المستوى الفكرى والثقافى والإعلامى فالهيمنة تسرى والغزو قائم حتى إشعار آخر.

على انه رغم كل ذلك ـ وفى ظل مؤثراته أيضا ـ نتوقف أمام علامات مهمة ، تتشكل بهدوء واستمرارية وتراكم ـ وعلينا جميعا نحن الفقراء المتخلفين ـ ماديا وفكريا ـ أن ندرسها بعمق لنحدد على الأقل رؤية واضحة عنها ... وهى :

١- الثورة الديموقراطية التى انطلقت و أطاحت بنظم حكم وأيديولوجيات مؤثرة ـ أبرزها الماركسية ـ قد استقرت مفاهيمها الآن ... فهى ديموقراطية ذات طابع ليبرالى غربى صريح . وهذا يعنى انتصار هذا النمط انتصارا ملحوظا..

ورغم أن كثيرين فى عالمنا . لا يتقبلون بسهولة هذا النمط لأسباب كثيرة ـ إلا أن الديموقراطية الحالية بما تحمله من أفكار حول حرية الرأى والفكر والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ـ تمثل فرصة تاريخية لشعوبنا ، للخروج من مأزق نظم الحكم التى حكمتنا فاستبعدتنا

وفشلت فى معظم تجاربها ومشاريعها بسبب نزوعها الفردى والديكتاتورى

٢- أصبحت حرية الإعلام والاتصال . علامة من العلامات المميزة لثورة الديموقراطية هذه، فقد أصبحت واحدة من أكثر قوى صياغة المجتمع والتأثير فى صناعة القرار وتجييش الرأى العام وتشكيل الوعى عند صياغة السياسات . خاصة إذا تعلق الأمر بالصحافة الإلكترونية - وفى مقدمتها التليفزيون صاحب القوة الأهم فى التأثير المباشر عبر الصورة الحية والإبهار والحركة السريعة ، المزود دائما بخدمات الأقمار الصناعية الجوالة فى الأفلاك بحرية واسعة وتعددية كثيرة كانت تعد بالمئات أمس وهى تعد بالآلاف فى القرن الحادى والعشرين...

٣- فى ظل هذا كله ، أصبحت الغلبة للأقوى والأكثر إمكانات تكنولوجية ، تلك الإمكانات التى وفرت للدول الكبرى قدرات هائلة على السيطرة والهيمنة .. من صناعة السلاح وتطويره ، إلى صناعة الفكر وتوجيه الكلمة والتحكم فى تدفق المعلومات وانسياب الآراء .

وإذا كانت الساحة العسكرية منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ - كنموذج حى - قد شهدت تجريب واختبار أحدث ما أنتجته " التكنولوجيا العسكرية الصناعية" ، من أسلحة فتاكة حسمت معارك عاصفة الصحراء بأسرع مما تصور الجميع . فإن نفس الحرب شهدت أيضا القدرات الخارقة لتكنولوجيا الاتصال التى أفرزت إعلاما ليس فقط مبهرا ولكن منحازا أيضا ، وهو أمر تكرر بقدرات مضاعفة فى حرب غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ .

٤- إن تطور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال لن يتوقف عندما نراه ونقرأ عنه اليوم . ولكن الغد يحمل المخبوء المذهل . حيث ستصبح التكنولوجيا . عنصر التقدم الإنسانى الحاسم . وبنفس القدر ستصبح الوحش الذى يفترس الحرية الإنسانية . على المستوى الشخصى وعلى المستوى الجماعى !

ترى إذا كنا لم نستطع حتى الآن استيعاب ما هو مطروح من تكنولوجيا قائمة ـ بسبب إصرارنا على التخلف ـ فكيف سنواجه المستقبل ذا الوحش الأسطورى !

٥- الحضارات القديمة بكل ثقافاتها وأديانها وقيمها ، هى الهدف الرئيسى لهجوم الحضارة الأورو- أمريكية البازغة . المصرة على فرض هيمنتها وبسط ثقافاتها ونشر نمطها ونموذجها ومشروعها . فى كل أرجاء العالم ... كما بشر بها صمويل هانتنجتون!

هذه الحضارة . تشعر أنها فى الواقع هى المنتصرة السائدة المالكة لكل عناصر التقدم ، وإمكانات بناء وممارسة القوة بكل عناصرها الفكرية العلمية الثقافية . والاقتصادية السياسية العسكرية . ومن ثم فإنها تسعى إلى بسط قيمها وثقافاتها على باقى الحضارات والثقافات والشعوب .. عبر إعلام جبار يروج و يؤثر فى الوعى العام ...

البعض ينفر من استخدام كلمة الغزو الثقافى فى هذا الصدد ويصاب بحساسية شديدة ... لكننا نعتقد ـ ونحن من أنصار انفتاح الحضارات وحوار الثقافات وتلاقى أفكار الشعوب ـ أن الذى يحدث ـ وسوف يحدث ـ هو غزو بدون حساسية من جانبنا ، وبدون قبول

الحساسية المضادة .

إن بديل أفكار الغزو والسيطرة والهيمنة - التى يطرحها تراكم القوة فى الغرب - هو حوار الثقافات بشرط الاحترام المتبادل، فالغزو المبنى على مبدأ القوة لم ينجح عبر التاريخ ولن ينجح فى المستقبل . بينما يبقى الحوار و التلاقى عبر الاختيار الحر هو مجمل السلوك الإنسانى وجماع الأمل فى التعايش التاريخى .

فالقوة ليست حكرا دائما ، بينما تبقى الثقافة إرثا متجددا لكل البشر ، إن كانوا حقا يعلمون.

***

ربما تكون الأحلام هى التى تراودنا الآن . بعد أن عرضنا مثل تلك الأفكار . حول التعايش بين الثقافات و التلاقى بين الحضارات . وربما تكون الأحلام بعيدة المنال فى زمن تفرض فيه القوة المادية ، والقوة المسلحة تحديدا . قانونها و إرادتها .

لكننا نؤمن أن القوة المادية . بما تحتويه من قوة مسلحة . ليست هى العنصر الحاسم فى مسار التاريخ وحركة الإنسانية . نعم هى تلعب دورا رئيسيا . ولكنه ليس الدور الوحيد . والا لسادت الإمبراطورية الرومانية لقرون أطول . وهى التى امتلكت أقوى قوة مادية - عسكرية فى التاريخ . لم يعد ينافسها إلا الإمبراطورية الأمريكية البازغة ... كل بمقياس عصره وزمانه...

نؤمن على العكس بان القوة العقلية .بما تحويه من قوة معرفية هى التى تمثل العنصر الحاسم فى صناعة التاريخ و إدارة حركة الإنسانية .

فى الماضى والحاضر والمستقبل . لم يعد الجيش هو مصدر القوة . ولم يعد المال هو سيدها . ولكن المعرفة هى القوة الحقيقية ...

المعرفة هى غذاء العقل وصانعة الوعى ومحركة الضمير ....

وهى التى دفعتنا إلى استكشاف آفاق عديدة . تحركنا من خلالها فى السطور السابقة من هذا الكتاب....

ثم هى التى أجبرتنا على التركيز على قيمة العقل وأهمية الوعى .... فالعقل حين يتحرر يبدع، و الوعى حين يستنير . ينير !

فليوقد كل منا شمعة . بدلا من أن نلعن الظلام....

من مؤلفات الكاتب

١- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى .

٢- حرب البوليساريو - صراع الصحراء الغربية .

٣- الديموقراطية والثورة .

٤- أحزان حرية الصحافة - طبعتان .

٥- أفغانستان .. الإسلام والثورة .

٦- عرب بلا غضب - طبعتان .

٧- صدمة الديموقراطية - طبعتان .

٨- تهافت السلام .

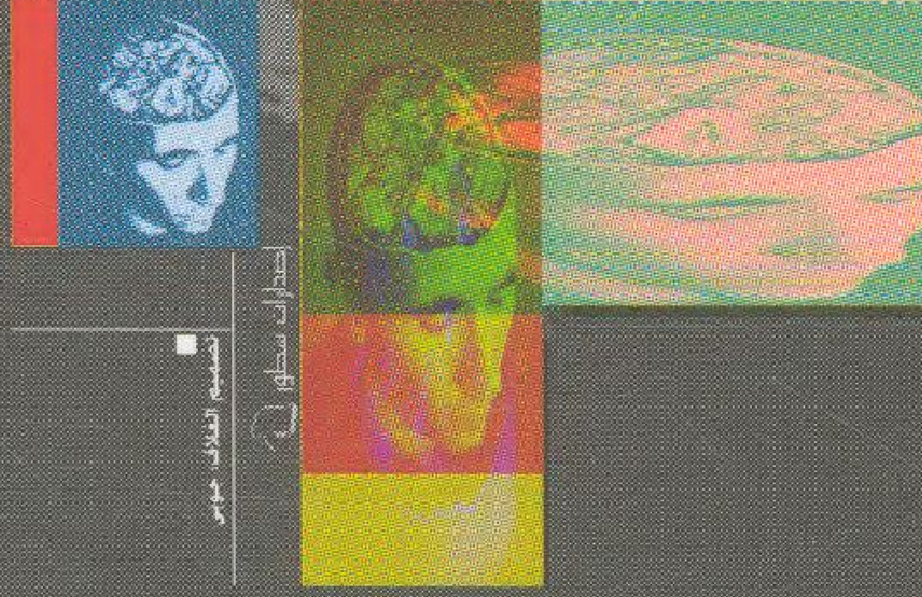
٩- كراهية تحت الجلد .

١٠- تزييف الوعى .

صلاح الدين حافظ

تزييف الوعى

أسلحة التضليل الشامل



أصبحنا قوماً شكائين بكائين

نشكو ونبكى ، ثم نبكى ونشكو، ولا نتحرك جديا لنفعل أكثر من الشكوى والبكاء، فهل لأنه عجز أصاب منا العقول قبل أن يصيب الأجساد، أم أن هناك خللا خلقياً فى جيناتنا، تدفع بنا دائما إلى الاستسهال واقتناص الطريق الأقرب، دون المخاطرة وخوض الأصعب !

نكتفى بالشكوى من الانحياز الأمريكى، وبالبكاء على أطلال التدمير والعدوان الإسرائيلى فى فلسطين ، وبالنواح الدائم من جراء هيمنة العولمة الأمريكية على شئوننا، وسيطرة اللوبى الصهيونى على المال والأعمال والإعلام فى الغرب ، وننسى أو نتناسى أن لدينا الكثير الذى نستطيع أن نبنى به إرادة حرة ومقاومة قوية، لو أجدنا استغلاله ... لكن ماذا تفعل فى قصور الرؤية وقعود العقل وعجز التفكير ونقص الخيال ..

